

بخت و کسب فی الدنیا و الآخرة

سبب الباب که از تصنیف جناب غفران باب محمد و اولاد او
 بهین سینه المجتهدین و لانا الله و العیلة علی المعروف



بهست و پنجم شهر سنه ۱۲۸۰ و در صد و شصت و یک سال از هجری
 الطبع عبد الباقی بن حاج ولی محمد غفر الله ذنوبها و شرورها و انکلو طبع و زکوة

نصارت بخش نظر نظامیان کردید

الحمد لله الذي جعل لنا العقل ليدلنا على ما فيه
 نفعنا من كل شيء وهادي خير السبل حيث فرغ من الرسل فجعل للناس
 بشيرا ونذيرا وتوكل لفرقان عليه تبينا لكل شيء وايضا حقا وقصيا
 النوا المبين وحبل المتين والعروة الوثقى والدرجة العليا لا ياتي اليها
 من بين يدي ولا من خلفه تنزيل من الله العزيز الحكيم والصلوة والسلافة
 نبيه وصفيه سيد المرسلين وخاتم النبيين المخصوصين بتأييد شعير المتين الى
 الدين وعلى الهداية المهديين واصناء الدين مصبط الوحي سراير اليقين
 الرسالت ومختلف الملائكة معادن حكمة الله حفظه سرا الله ارباب الصراط
 والنجح القويم من سلكه نجح واهتدى ومن تخلف عنه ضل وغوى كما هو عن
 صلى الله عليه وآله وسلم مثل اهل بيته كمثل سفينة نوح من ركبها نجح ومن تخلف
 عنها غرق **اما بعد** فيقول العبد الضعيف المفقير الى الله الموفق المتعين **الحمد لله**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لنا العقل ليدلنا على ما فيه
 نفعنا من كل شيء وهادي خير السبل حيث فرغ من الرسل فجعل للناس
 بشيرا ونذيرا وتوكل لفرقان عليه تبينا لكل شيء وايضا حقا وقصيا
 النوا المبين وحبل المتين والعروة الوثقى والدرجة العليا لا ياتي اليها
 من بين يدي ولا من خلفه تنزيل من الله العزيز الحكيم والصلوة والسلافة
 نبيه وصفيه سيد المرسلين وخاتم النبيين المخصوصين بتأييد شعير المتين الى
 الدين وعلى الهداية المهديين واصناء الدين مصبط الوحي سراير اليقين
 الرسالت ومختلف الملائكة معادن حكمة الله حفظه سرا الله ارباب الصراط
 والنجح القويم من سلكه نجح واهتدى ومن تخلف عنه ضل وغوى كما هو عن
 صلى الله عليه وآله وسلم مثل اهل بيته كمثل سفينة نوح من ركبها نجح ومن تخلف
 عنها غرق **اما بعد** فيقول العبد الضعيف المفقير الى الله الموفق المتعين **الحمد لله**

اثرونها في مصنفات السابقين ولا في نتائج افكار المعاصرين في ذلك من بركات
 الرسول والى الرسول عليهم الصلوة والسلام ما دامت استمسك في الطلوع والافول
 وسميتها **باساس اصول** لطابق الاسم المستعمل عند الفحول والقصر
 من الناظرين في هذا الكتاب ان ينظر فيه بين الانصاف معرضين
 عن الجدل والاعتساف ويستمعوا بصميم القلب لما نقول ولا يشترعوا
 قبل التامل بالرد وعدم القبول فاذا بعد الحق الا الضلال فاني تصرفون
 والذين كفروا عما انذروا معرضون ومع ذلك فان كان فيه خطأ او خطل
 فانا معذرة فاني في زمان ومكان العلم لا هله فيه علم والجهل لا عزة شعار
 ومع هذا فالخطأ والفساد كالطبيعة الثانية للانسان وانا ما ابرئ نفسي لئلا
 لا مارة بالسوء الا ما رجح في علب توكل وهو معتمد في هانا انا شرع في المقصود
 لا مستعينا بالرب الخ وقد نقول الكتاب مرتبة على مقدمة واربع مقاصد خاتمة
المقدمة وذكر بعض مطاع العلامة اخواب التي ذكرها صاحب الفوائد المنة
 وادبها عباراته المتضمنة لكارحجية طواهر الكتاب والاجمل وادله العقل واما ذكرها
 كما في عمدة الاربعة معذرة في تضعيف كلامه فقال المقدمة في ذكرها احد العلامة
 في سيرة منفا المعظم الامامية اصحاب الائمة وهو امر ان احدهما تقسيم احاديث
 كذا في نسخة عن الاصول التي فيها اصحاب الائمة بامرهم يكون مرجع الشيعة
 ونحوها في سيرة عاظم لا سيما في زمن الغيبة الكبرى لتلايصهم من كل فج اصحاب الرجال
 من شيعتهم الاقسام اربعة وعلة عدم معظم تلك الاحاديث الممهدة في تلك الاصول
 بامرهم عليهم السلام غير صحيح زعمه هذا نشأ من جهة ذهنية واستعمال التصانيف
 وهو غير اصحابنا تطير الفخر الرازي بين العامة والثاني اختيار انه ليس لله تعالى في المسائل
 التي ليست من ضرر ريات الدارين ولا من ضرر ريات المذاهب ليل فطعن انه تعالى لا يملك

الردود والاصول في شمس النور
 وجميعها اذ ينبغي فاعل في شمس النور
 عمدة الصالحين في شمس النور
 عمدة الاسلام في شمس النور

لم يكلف عبادة فيها إلا بالعمل بظنون المجتهدين لخطأ والأصايب أو أن يجزأ
 هذا الزام كثير من القواعد الأصولية المسطوية وكتب العامة المخالفة لما
 تواترت به عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وهو كان منعقبة عن ذلك انتهى أقول
 الأول الذي ارتكبه العلامة وقبله السيد السند بن طاووس رحمه الله عليه كانض
 عليها حال العالم في بعض مصنفاة كانت الضرورة داعية اليه ولعم ما فعل كما
 سيظهر ان شاء الله تعالى في المقصد الثاني أما الآخر الثاني فان كان مراده انه
 اختار انه ليس له دليل قطعي ظاهر كطهور دليل وجوب الصلوة اليومية وصوم شهر
 رمضان فهذا مما لا يختص به العلامة فانه لا مجال لاحد ان ينكره واركب من
 انه اختار انه ليس له دليل قطعي اصلا ولو عند المعصوم كما هو متبادر عن
 عبارته قطني انه هتان على العلامة وكلامه في مصنفاة ناطق بخلافه كما
 سيلوح ان شاء الله تعالى في الخاتمة وامثال هذا الذي عاوى منه عند الناظرين
 في كتابه ليست بعيدة وقال في موضع اخر منه ثم لما نشأ ابن جنيد ابن ابي عقيل
 في أوائل الغيبة الكبرى طالعا كتب الكلام واصل الفقه للعاولة وسجاني
 الأكثر على متواله ثم اظهر الشيخ المفيد حسن الظن بهم عند تلامذته
 كالسيد الاجل المرتضى رئيس الطائفة فشا عن القواعد الأصولية
 القواعد الأصولية المبينة على الأفكار العقلية بين متأخرى اصحابنا حتى
 وصلت النوبة الى العلامة ومن وافقه من متأخرى اصحابنا الأصوليين فطالوا
 كتب العامة لارادتهم التبحر في العلوم واغرة من الاعراض الصحيحة واعجتهم كثير
 من قواعد هو الحلاية والأصولية والفقهية والتقسيمات والأصطلاحات
 اسوقها بالاصول الشرعية واورثوها في كتبهم لا ضرورة دسيسة كما سيجي ان شاء الله
 تعالى بل لعقلهم عن ان تلك القواعد والتقسيمات والأصطلاحات لا تخرج عن هذا والعقلهم

هذا هو المقصود من كتابه
 في الأصولية المبينة على
 الأفكار العقلية بين
 متأخرى اصحابنا حتى
 وصلت النوبة الى العلامة
 ومن وافقه من متأخرى
 اصحابنا الأصوليين فطالوا
 كتب العامة لارادتهم
 التبحر في العلوم واغرة
 من الاعراض الصحيحة
 واعجتهم كثير من
 قواعد هو الحلاية
 والأصولية والفقهية
 والتقسيمات والأصطلاحات
 اسوقها بالاصول
 الشرعية واورثوها في
 كتبهم لا ضرورة
 دسيسة كما سيجي ان
 شاء الله تعالى بل
 لعقلهم عن ان تلك
 القواعد والتقسيمات
 والأصطلاحات لا تخرج
 عن هذا والعقلهم

استخار علمائنا من سائر بلاد الطرق بالاعلام المنصوب من الله تعالى الآثار
المنشرة عن أئمة الهدى صاهاوا لله عليهم كيفاً وقال الله تعالى يريدون
ليطفونوا لله باقواهم الله يتم نوره ولو كره المشركون انتهى قول كثير
مما ذكرنا من سوء الأدب بالعلماء الكرام والاليس لا مر كذا لك استيعاب من شاء الله
وقال في موضع آخر منه **الفصل الثاني في بيان إحصاء مدالك ليس من**
ضروريات الدين من المسائل لشعيرة اصلية كانت او فرعيت في السماء عن الأرض
وايضاً قال فيه ان القرآن في الاكثر من دعوى رجة الغيبة بالنسبة اذ هان الوعية
وكذا لك كفر من السن النبوية وانه لا سبيل لنا فيما لا نعلم من الاحكام النظرية
الشعيرة اصلية كانت او فرعيت الا السماء عن الصادقين وانه لا يحسن استنباط الا
النظرية من ظواهر كتاب الله ولا من ظواهر السن النبوية بالمرجع الحوا لها من جهة
اهل الذكر انتهى امثال هذه المذكورات في كتابه كثيرة سيحكي كثيرها في محام
مناسبة لها في كتابنا هذا ان شاء الله تعالى قد مال الى مسلك هذا القائل
جماعة من الفضلاء منهم الفاضل المحسن مولانا محمد تقي طاب ثابه وبعض
المصنفات ظن ان الميلان منه كان بدو الامر باذي لتظهر ثم رجع عنه
وتنه على خطائه كما يظهر من بعض كلامه انه يعلم ان المقصود **الاول**
تجنيده الكتاب وان ظواهره حجة ما لم يقم الدليل على خلافه قال العلامة في
النهاية البحث الثاني انه تعالى يستحيل ان يخاطب بما يدل ظاهراً على غير المقصود
من غير قرينة اتفق الناس على ذلك الحق لئلا يفتنوا الله بغيره لا سيما انما على الامراء
بالجهل وتكليف ما لا يطاق واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انه
فصداً فهاضماً والا كان عبثاً فاما ان يقصد فخر ظاهراً وهو اغراء بالجهل
اذ ليس لك مقصوداً او فخر غير ظاهراً وذلك يستلزم تكليف ما لا يطاق

هذا هو المقصود من قوله تعالى
يخاطبهم الله ربهم العظيم
فان الله تعالى يخاطبهم
بما لا يطاق ولا يخلو
من غير قرينة اتفق
الناس على ذلك الحق
لئلا يفتنوا الله بغيره
لا سيما انما على
الامراء بالجهل
وتكليف ما لا يطاق
واللازم باطل
فالملزوم مثله
بيان الملازمة
انه فصداً
فهاضماً
والا كان عبثاً
فاما ان يقصد
فخر ظاهراً
وهو اغراء
بالجهل
اذ ليس
لك مقصوداً
او فخر
غير ظاهراً
ذلك يستلزم
تكليف ما لا يطاق

اذ يمتنع فهم غير الظاهر من اللفظ من دون التقييد والاكاف هو الفناء
وايضاً اللفظ الخالي عن البيان يكون بالنسبة الى غير ظاهرة مهما لا انتهى
الكلام يدل على ان حجة طواهر الكتاب محاجمات لعصاة عليها وايضاً
يدل على ان القول بعد الحجية لا ينتهض على صلات القائلين بالحسين والبقية
العقليين اعني الامامية من محذوخذ هو فان قلت ارادة خلاف الظاهر انما
يكون قبيحاً اذ الميراثا باستفسارة عن الامية على السلام اما ثم فلا قلنا ايها
بالرجوع في تفسير طواهر القرآن الى الامية فاننا لا نرى منه اثر في الكتاب ولا في السنة
وما يزعمونه امر من حديث الثقلين وغيره فليس الامر كذلك كما استخرج
وعلى تقدير وقوعه فكون مخالفاً لقوله تعالى انا جعلناه قرآناً عريباً لعلمكم
تعلقون فحجتاً وبيلاً وايضاً يدل على كون الكتاب حجة نصاً كان او ظاهراً
امور كثيرة آخر الاول منها ما رواه الصدوق في كتاب معاني الاخبار
عن ابن الوليد عن الصفار عن الخشاب عن ابن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي
عن ابائه ومحمد بن الحسن الصفار في بصائر الدجاة والشيخ الطبرسي في كتاب
الاحتجاجات عن الصادق ان رسول الله قال ما وجدتم في كتاب الله عز وجل
فالعن به لا زمر ولا عند لكم في تركه وما لم يكن في كتاب الله عز وجل كان في سنة
منى فلا عند لكم في تركه سنني وما لم يكن في سنة منى فما قال اصحابي فقولوا
له مثل اصحابي فيكم كمثل النجى بايها اخذ اهتدوا وبأي اقاويل اصحابي اخذتم
اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة قتل يا رسول الله من اصحابك قال هيبه
قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله ان اهل البيت لا يختلفون
ولكن يفتون الشيعة بمرا الحق وربما افقواهم بالحقية فما يختلف من قولهم
فهو للفقية والتقية رحمة للشيعة انتهى اما وجه الدلالة فلان هذا الخبر يدل

دلالة الحديث على عدم رجوعه في القائلين

هذا الخبر يدل على ان حجة طواهر الكتاب محاجمات لعصاة عليها وايضاً يدل على ان القول بعد الحجية لا ينتهض على صلات القائلين بالحسين والبقية العقلية اعني الامامية من محذوخذ هو فان قلت ارادة خلاف الظاهر انما يكون قبيحاً اذ الميراثا باستفسارة عن الامية على السلام اما ثم فلا قلنا ايها بالرجوع في تفسير طواهر القرآن الى الامية فاننا لا نرى منه اثر في الكتاب ولا في السنة وما يزعمونه امر من حديث الثقلين وغيره فليس الامر كذلك كما استخرج وعلى تقدير وقوعه فكون مخالفاً لقوله تعالى انا جعلناه قرآناً عريباً لعلمكم تعلقون فحجتاً وبيلاً وايضاً يدل على كون الكتاب حجة نصاً كان او ظاهراً امور كثيرة آخر الاول منها ما رواه الصدوق في كتاب معاني الاخبار عن ابن الوليد عن الصفار عن الخشاب عن ابن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي عن ابائه ومحمد بن الحسن الصفار في بصائر الدجاة والشيخ الطبرسي في كتاب الاحتجاجات عن الصادق ان رسول الله قال ما وجدتم في كتاب الله عز وجل فالعن به لا زمر ولا عند لكم في تركه وما لم يكن في كتاب الله عز وجل كان في سنة منى فلا عند لكم في تركه سنني وما لم يكن في سنة منى فما قال اصحابي فقولوا له مثل اصحابي فيكم كمثل النجى بايها اخذ اهتدوا وبأي اقاويل اصحابي اخذتم اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة قتل يا رسول الله من اصحابك قال هيبه قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله ان اهل البيت لا يختلفون ولكن يفتون الشيعة بمرا الحق وربما افقواهم بالحقية فما يختلف من قولهم فهو للفقية والتقية رحمة للشيعة انتهى اما وجه الدلالة فلان هذا الخبر يدل

الغنية كما في قوله الحق الذي لا ريب في ذلك على أن الخبر يعرض على الكتاب

[illegible]

والسنة فلو كان الامر بالعكس لزم الدلالة محالة وفيه نظر لانه يمكن ان يقال
ان القدر المسلم ان العلم يصدق الخبر مفقرا الى العرض على الكتاب والسنة ولا يجوز
الختم ان العلم يصدق الكتاب والسنة مفقرا او لا يخرج حتى يلزم الدلالة بل انما يقال ان
الكتاب والسنة مفقرا في ذلك لهما على المراد الى الخبر فلا يلزم ما الزوم وايضا يمكن
ان يقال لا يجوز ان يكون الكتاب والسنة محتاجين فافادة المراد الى بعض الاخبار
المأثورة المقطوعة صدورها والاخبار الاخر التي ليست بتلك المثابة مفقرة الى الكتاب
والسنة فلا دور ولا يخفى عليك ان الاشكال الاول في غانة السقوط لا الكتاب
مثلا اذا لم يستقل في افادة المراد لم يمكن عرض الخبر عليه فلم يكن الخبر معلوم الصدق
واذا لم يكن معلوم الصدق كيف يستعان به على فهم المعنى المراد من الكتاب فخاص
الاستدلال ان العلم يصدق الخبر موقوف على العرض على كتاب الله والعرض على
كتاب الله موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم يصدق الخبر على اد
الخصم وهذا هو الدلالة اما الاستدلال الثاني فهو ايضا مدفوع لان العرض على الكتاب
والسنة لم يكون لغوا لا طائل تحته بل ينبغي ان يقال ان الخبر المشكوك به الصدق راو
ورد عليكم فاعرضوه على الاخبار التي كان صدورها معلوما لها راو اخذوا وحال
فدعوه كما لا يخفى على من له طبع سليم ولا يخفى عليك ان هذا الخبر يدعي على الدنيا
من الكتاب مطلقا يكفي لتصحيح الحديث وهو صدق على ظاهر الكتاب فكون حجة
سببهم انشاء الله تعالى في الوجه العاشر الحادي عشر ان العرض على كتاب الله
من ان يكون العرض على نص الكتاب وعلى ظاهره **والثالث** انه امر روى
محمد بن يعقوب الكليني في الكافي باسناد محمد بن سعيد العياشي في تفسيره باسناد
عن الصادق عن ابيه عن ابائه قال قال رسول الله ايها الناس انكروا هذا حديثي
على من هم فهو السيرة سريع وقد رايت في الليل والنهار والنهار والنهار في كل حال

بعض الكتب
بعض الكتب
بعض الكتب

اعترف

بعض الكتب
بعض الكتب
بعض الكتب

هذا

بعض الكتب
بعض الكتب
بعض الكتب

ويقر بأن كل عيدين بكتان بكل موعود فأعد الجواز بعد المجاز قال فقام المقداد
الأسود فقال يا رسول الله ما دار الهدنة فقال دار بالدم واقطع فاذا
التبت عليكم الفير كقطع الليل الظلم عليكم بالقرآن فانه شافع مشفع ما حل
مصدق ومن جعله ما مرقاه الى الجنة ومن جعله خلفه ساقه الى النار وهو الليل
على خير سبيل وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتخصيل وهو الفصل ليس بالهزل
وله ظهر وبطن فظاهره حكم وباطنه علم ظاهره انيق وباطنه عميق له تخوم وعلى
تخوم تخوم لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائب فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة ودليل
المغتر من عرف الصفة وزاد في الكافي فيجعل جال بصرة وكيبلغ الصفة تطرعه ^{عظم} من
ومخلص عز تشب فان الفكر حية قلب لبصير كما عيشي المستير والظلمات بالنور
فعلكم بحسن التخلص قل له التريض قال صاحب لتفسير الصافي ما حل اي يحل
لصاحبه الذي يقيم ما فيه عنى ليعنى به الى الله تعالى قيل معناه خصم مجادل الا
الحسن المعجب والحق بالمشاة الفوقانية والمجته جمع تخم بالفتح وهو منتهى الشئ
من عرف الصفة اي صفة الاستنباط والعطب لهلاك والنسب لوقوع فيما
لا يخلص منه ما وجوه الدلائل من فقراتها فلا يخفى على اللبيب فان القول بتر
على وجه التعبد لا يستفيد نظر اليها الرابع منها ما صرح عن النبي برواية العام
والخاص انه قال اني نارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي
اهل بيتي فانما لن يفترقا حتى يرد على الحوض الكوثر لا يقال لعل المراد بالتمسك
التمسك بمجموع الكتاب والعروة لا التمسك بكل واحد منهما ولا يتم ^{لهم} حجة
به لا نقول لا اختلاف بيننا وبين الخصم وان اخبار الائمة مستفلة في باب
التمسك لما مر به فكون الكتاب ايضا كذلك كما لا يخفى والخاص منها ما مر
الطبرسي رحمه الله عليه في كتابه احتجاجه باسناد عن ابي جعفر محمد بن علي انه قال

لهذا لما حل به الذي يسمى بالتمسك بالكتاب والعترة

رسول الله في يوم الغدير معاشر الناس تدبروا القرآن وافهموا آياته وانظروا
الى محكماته ولا تتبعوا امتشابهه فوالله لا يبين لكم زواجره ولا يوضح لكم
تفسيره الا الذي انا اخذ بيده ومصعدة الى الحديث طويل الذيل اخذت منه
موضع الحاجة اما دلالة هذه الرواية على حجية الكتاب في الجملة فلا خفاء فيها
اما على كون ظواهر الكتاب حجة فبنية على تحقيق معنى المحكم والمتشابه فنقول
قال اهل الاصول ان اللفظ ان لم يحتمل غير ففهم منه ففصل الا فالراجح ظاهر
والمرجوح ما قول والمساوى محل المشرك بين الاولين محكم وبين الآخرين
متشابه فبناء على هذا ظواهر الكتاب من محكماته فتكون حجة وقال مولانا
الطبرسي في مجمع البيان انه قيل في المحكم والمتشابه قوال **احسان** ان المحكم
ما علم المراد بظاهرة من غير قرينة تقترن اليه لا دلالة تدل على المراد به
لوضوح والمتشابه ما لا يعلم المراد بظاهره حتى تقترن به ما يدل على المراد منه
لا لتباسه هذا معنى قول مجاهد المحكم ما لم تشبهه معانيه والمتشابه مشتبه
المعاني وتأنيها ان المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ عز ابن عباس قال الثنا
ان المحكم لا يحتمل من التأويل الا وجهها واحدا والمتشابه ما يحتمل وجهين فضا
عن محمد بن جعفر بن الزبير وابي علي الجبائي وسراجهما ان المحكم ما لم يتكرر
الفاظه والمتشابه ما تكرر الفاظه كقصة موسى وغير ذلك عن ابن زيد **ميسر**
ان المحكم ما يعلم بتعين تأويله والمتشابه ما لا يعلم بغين تأويله كقيام الساعة
عن جابر بن عبد الله انتهى محصله ولا شك ان ظواهر الكتاب ليست بمثل
شئ من معاني المحكم المسطورة ويظهر من كثرة الاخبار ان المحكم ما يكون
معمولا به والمشتبه الذي يشبه بعضه بعضها ما روى العياشي باسناد
عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن الفرقان والفرقان قال الفرقان

سما اللفظ المفيد وضمانا ان محكم
غيره من غير اللفظ في نفسه
وان محكم فان تخرج احدا خارجا
بنظر اليه فهو الظاهر والراجح
المادول وان تشككوا لا تشكك
بينما بين الفدرل شدة كبر
الشيء الظاهر مستحسنا الحكم
بين محكم والمادول مستحسنا
وقد تكرر بعض هذه مع بعض
مثال النسخ قوله تعالى في
احد اذ لا يحتمل شيئا من معانيه
ومثال الظاهر من اسرار الحكم
ما لا يعلم من اول ما يدرك
من حكمه ومثال اللفظ الذي
فوق ما يحتمل من اللفظ
ومثال ما لا يحتمل من اللفظ
احتمال ان يكون اللفظ

جملة الكتاب ما يكون والفرقان المحكم الذي يعمل به وكل محكم فهو قرآن
وفي رواية الناسخ الثابت والمنسوخ فامضى المحكم ما يعمل به والمتشابه الذي
يشبه بعضه بعضا والظاهر ان المراد من كونه معصوماً به ان مدلوله المراد به
ظاهر فانه لا يقال للكلام ظاهر الا لانه مشتببه المعاني والله يعلم **الكتاب**
منها ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي مجمع البيان وغيره انه قال ان القرآن دليل ذو وجوه
فاحلوه على حسن الوجوه فانه يدل على حجية القرآن بل على جواز نقله **المسألة**
منه ايضا في الجملة **المسألة السابعة** منها ما ورد عن جابر في طمعة في اثناء احتجاجها على
القوم لما منعوا فؤادكم كما هو مبسوط في الاحتجاج من انه قال تبيان في حقاقة ان كتاب الله
ان توث بالذ ولا اريد اني لقد جدت شيئا فرياً توكم كما ابا الله ويندقوه ويراى ظهورهم
اذ يقولون وشيئان داود قال فيما قرئ من خير شيئين زكراً قال رب هب لي من لدنك
وليّاً برئت من آل يعقوب وقال اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وكتاب الله وقاب
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقال ان تولد خيراً الوصية للوالد
والاقر بن بالمعروف حقا على المتقين وزعمتم ان لا حظ لي لا اريد من اب ولا رحم
بيننا انفسكم الله باية اخرج الى منها انصى موضع الحاجة منه فانه لم يكن طواهر الكتاب
حجة لم يتم الاحتجاج لم يصح الاعتراض على ابن ابي عمير فترك الكتاب فان وراثة سليمان
لداود ليست نصفا في وراثة التركة بل محتمل ان يكون المراد من الورثة وراثة العلم
وهكذا دعاء زكريا وهكذا اولونه الارحام وهكذا آية الميراث فان العموليين بنات
التصريف فالت علمت ان النص عبارة عن دلالة اللفظ على معنى بحيث لا يمتنع غيره **والشك**
منها قول ابى بكر في اثناء احتجاجه على القوم لما تركوا امير المؤمنين ولحقاروا عليه
عنه وزعمتم ان الاختلاف رحمة غير ان الكتاب لك عليكم لقول الله تبارك وتعالى
ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وللكم لعمري

عظيم فان هذا انما يتم اذا كانت الاطلاقات والعمومات حجة المتأسسين فيها ما هو
 في احتجاج سلمان رحمة الله عليه على عمر بن الخطاب في جواب كتاب كتبه اليه حين علمه
 على المدائن بعد حذيفة بن اليمان بسم الله الرحمن الرحيم من سلمان بن محمد رسول
 الله الى عمر بن الخطاب ما بعد فانه اناني منك كتاب تونيني فيه وتغيرني وتذكرا
 فيه انك بعدني اميرا على اهل المدائن وامرني ان اقبض ابراهيم حذيفة واستقصي
 ايام اعماله وسيرة ثم اعلمك قبحا وحسبا وقد نهاني الله عز ذلك يا عمر في محكمنا
 حيث قال يا ايها الذين امنوا اجنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا
 ولا يغضب بعضكم بعضا يحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله
 وما كنت لاعصى الله في ابراهيم حذيفة واضيعك فانه يدل على انه حمل سلمان النبي في ولا يغتب
 على التحريم والتحريم انما هو ظاهر النبي فانه كثير يستعمل في المكروهات وقول سلمان
 قال في محكم كتابه الى اخوه صريح في ان ظواهر الكتاب من محكمات هذا الوجه مع
 يصلح لان يكون مؤيدا للوجه الخامس ايضا فذبرا العاشر منها هو ايضا في الاحتجاج
 ان المأمون بعد ما زوجه ابنة امير المؤمنين ابا جعفر كان في مجلس عند ابو جعفر
 ويحيى بن اكرم وجماعه كثيرة فقال لا يخفى بنا كذا ما يقول يا ابن رسول الله في الخبر الذي
 روى انه نزل جبرئيل على رسول الله فقال يا محمد ان الله عز وجل يفرئك السلام
 ويقول لك سل ابا بكر هل هو راى عبي فاني عبي راى فقال ابو جعفر لست بمبكو
 فضل ابى بكر ولكن يحب عن صاحب هذا الخبر ان ياخذ مثال الخبر الذي قال
 رسول الله في حجة الوداع وذكرت على الكذابة وستكثر من كذب على منعدا فليتبوا
 مقعده من النار فاذا اتاكم احد يشفع بكم على كتاب الله وسنتي فموا فكتاب الله
 وسنتي فخذوا به ما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذوا به وليس يوافق هذا
 الخبر كتاب الله قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان وبعلمنا ما توسوس به نفسه

استعمله
 هذا الخبر
 في احتجاج سلمان
 رحمة الله عليه
 على عمر بن الخطاب
 في جواب كتاب كتبه
 اليه حين علمه
 على المدائن
 بعد حذيفة بن
 اليمان بسم الله
 الرحمن الرحيم
 من سلمان بن محمد
 رسول الله الى
 عمر بن الخطاب
 ما بعد فانه
 اناني منك كتاب
 تونيني فيه
 وتغيرني وتذكرا
 فيه انك بعدني
 اميرا على اهل
 المدائن وامرني
 ان اقبض ابراهيم
 حذيفة واستقصي
 ايام اعماله
 وسيرة ثم اعلمك
 قبحا وحسبا
 وقد نهاني الله
 عز ذلك يا عمر
 في محكمنا
 حيث قال يا ايها
 الذين امنوا
 اجنبوا كثيرا
 من الظن ان بعض
 الظن اثم ولا
 تجسسوا ولا يغضب
 بعضكم بعضا
 يحب احدكم ان
 ياكل لحم اخيه
 ميتا فكرهتموه
 واتقوا الله وما
 كنت لاعصى الله
 في ابراهيم
 حذيفة واضيعك
 فانه يدل على
 انه حمل سلمان
 النبي في ولا
 يغتب على
 التحريم
 والتحريم انما
 هو ظاهر النبي
 فانه كثير
 يستعمل في
 المكروهات
 وقول سلمان
 قال في محكم
 كتابه الى
 اخوه صريح
 في ان
 ظواهر
 الكتاب من
 محكمات
 هذا
 الوجه
 مع يصلح
 لان يكون
 مؤيدا
 للوجه
 الخامس
 ايضا
 فذبرا
 العاشر
 منها
 هو
 ايضا
 في
 الاحتجاج
 ان
 المأمون
 بعد
 ما
 زوجه
 ابنة
 امير
 المؤمنين
 ابا
 جعفر
 كان
 في
 مجلس
 عند
 ابو
 جعفر
 ويحيى
 بن
 اكرم
 وجماعه
 كثيرة
 فقال
 لا
 يخفى
 بنا
 كذا
 ما
 يقول
 يا
 ابن
 رسول
 الله
 في
 الخبر
 الذي
 روى
 انه
 نزل
 جبرئيل
 على
 رسول
 الله
 فقال
 يا
 محمد
 ان
 الله
 عز
 وجل
 يفرئك
 السلام
 ويقول
 لك
 سل
 ابا
 بكر
 هل
 هو
 راى
 عبي
 فاني
 عبي
 راى
 فقال
 ابو
 جعفر
 لست
 بمبكو
 فضل
 ابى
 بكر
 ولكن
 يحب
 عن
 صاحب
 هذا
 الخبر
 ان
 ياخذ
 مثال
 الخبر
 الذي
 قال
 رسول
 الله
 في
 حجة
 الوداع
 وذكرت
 على
 الكذابة
 وستكثر
 من
 كذب
 على
 منعدا
 فليتبوا
 مقعده
 من
 النار
 فاذا
 اتاكم
 احد
 يشفع
 بكم
 على
 كتاب
 الله
 وسنتي
 فموا
 فكتاب
 الله
 وسنتي
 فخذوا
 به
 ما
 خالف
 كتاب
 الله
 وسنتي
 فلا
 تأخذوا
 به
 وليس
 يوافق
 هذا
 الخبر
 كتاب
 الله
 قال
 الله
 تعالى
 ولقد
 خلقنا
 الانسان
 وبعلمنا
 ما
 توسوس
 به
 نفسه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

١٧

ونحن اقرب اليه من جلا نور دينه فانه خلق عليه ضياء ابى يكون من سطحة حتى
سأل عن مكشوف سر هذا مستحيل في العقل فان هذا انما هو عرض الخبر على
ظاهر الكتاب فلو لم يكن ظاهر الكتاب حجة لم يصح الاحتجاج به ولم يحصل منه سكا
المختصوم كما لا يخفى على الفطن **الحمد لله** عشر منها ما هو ايضا في الاحتجاج
مما اجاب به ابو الحسن عليه السلام بن محمد لعسكري في رساله الى اهل الاهواز حين سألوا
عن الخبر والتفويض من انه قال اجتمعت ائمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك ان
القران حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهو حاله الاجتماع عليه صيب وعلى تصدق
ما اترك الله مهتدين لقول النبي لا تجتمع امتي على الضلالة فاخبر ان ما اجتمعت
عليه ائمة ولم يخالف بعضها بعضا هو الحق فهذا معنى الحديث لا ما تاوله
الجاهلون ولا ما قاله المعاندون من ابطال حكم الكتاب اتباع حكم الائمة
الزورة والروايات المزخرفة واتباع الاهواء المردية المهلكة التي يخالف نص
الكتاب تحقيق الايات الواضحات لمنيرات ونحن نسأل الله ان يوفقنا للضوء
ويهدينا الى الرشاد ثم قال فاذا شهد الكتاب بتصديق خبر تحقيقه فانكوته
طائفة من الائمة وعارضته حديث من هذه الاحاديث الزورة صارت بانكارها
ودفعها الكتاب كفارا ضللا ولا وصح خبر ما عرف تحقيقه من الكتاب مثل الخبر المجمع
عليه من رسول الله حيث قال في مستحلف فيكم خليفين كتاب الله وعترتي ما ان
تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي وانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض واللفظ لا
عنه في هذا المعنى بعينه قوله اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيته
والله ان يفترقا حتى يردا على الحوض اما انكم انكمتم تمسكتم بهما لن تضلوا قبل اوجده
شواهد هذا الحديث نصا في كتاب الله مثل قوله انما وليكم الله ورسوله والذين
امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ثم انفقت روايات

۱۴

اوليس يقول صرح الجرحين يلتقيان بينهما بوزن لا يخيان الى قوله يخرج منهما
اللولؤ والمرجان فما لله لا يتدال نعم الله بالفعال احب الى الله من ابتداء
له بالمقال قال الله عز وجل واما بعمرة ربك فحدث الحديث فانه لو لم تكن خطوها
الايات حجة على المكلفين المستحق الذم والتوبيخ عاصم بن زياد من خباب امير المؤمنين
ولم يتم الاجتهاد بالايات **الثالث عشر** في التهذيب عن ابي عبد الله ان

المستوفى من الدين

رجلا جاء اليه فقال ان لي جيرا يا يتعنين ويضربن بالعود وربما دخلت المحرج
فاطيل الجلس اسقما عا مني لهن فقال له لا تفعل فقال الله ما هو شي اتيت برجلي
انما هو سماع اسمع باذن فقال الصداق عثا لله انت كنت على امر عظيم ما سمعت
الله يقول ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا فقال الرجل كافي
لم اسمع بهذه الاية من كتاب الله عز وجل من عوفي لا عجبى لا حوراني قد تركتها واني

استغفر الله تعالى الحديث فانه يدل بتقريرا تقدم على المطلوب والواجب عشر

۸۱
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

ما هو ايضا في الكافي عن الصادق بعث اهل المؤمنين عبد الله بن عباس الوائين الكوا
واصحابه وعليه قميص رقيق وحلة فلما نظروا اليه قالوا يا بن عباس انت خيرنا في انفسنا و

11/11/1971

تلبس هذا اللباس فقال هذا اول ما اخاصكم فيه قل من حرم زينته الله التي اخرج

میں نے

للعبادۃ والطیبات من الرزق وقال اللہ خذوا زینتکم عند کل مسجد و العیاشی

10

عنه ما في معناه وايضا عنه عز الصادق انه اراه السفيران الثوري عديدا وكثيرة

۱۰۰

القيمة حسنة فقال الله لا ننبئه ولا ننجئه ونامنه فقال يا ابن رسول الله ما الذي رسول

۱۲۱

اللَّهُمَّ هَذَا النَّاسُ لَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَهِيَ الْكَافِرَةُ زَسَامَا

3

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وهدى السبيل له. والحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وهدى السبيل له.

...

أحد لقمة وأقباره وإن الدنيا بعد لك أرخت غرابها فاحترق بها إوارها قل
 أي الصبي في الفتوة العشر

۱۲۰۰

من حمزة بنه الله الایه فمن احسن اخذ منها ما اعطاه الله الحديث وايضا عنه انه

100

از منکيا علی بن محمد بن فلقیہ عباد بن کثیر و علیہ ثواب موروثة تحسان فقال یا ابا عبد الله

۱۰۰

[illegible]

انك من اهلبت النبوة فاطهت النياب لمروية عليك فقال : ويلك يا عباد
 من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزين الحديث وتفسيره تقريب
 ما تقدم اعلم انك لو استقرت اخبار الائمة الوجدت اخبارا كثيرة تدل بتقرير ما تقدم انفا
 على المطلوب ولعل هذا القدر يكفي لمن له طبع سليم **الخامس عشر** منها قول الله
 عز وجل فلا تدبرون القرآن امر على قلوب قفا لها فانه لو كان على وجه التعمية لكان
 التدبر فيه لغوا والتحرير فيه عبثا لا يقال ان الاستدلال من قبيل المصداق
 لا نقول انهم انما يقول بعد صحة الكتاب اذ لم يكن له شاهد من جهة الاخبار وفيما نحن
 فيه ليس كذلك الخ فان في الكافي عن الزهري ما يدل عليه حيث قال سمعت علي بن الحسين
 يقول ايات القرآن خزانة كلما فتح خزائنه ينبغي لك ان تنظر ما فيها **السادس عشر**
 قوله تعالى هو الذي نزل عليك الكتاب من ايات محكمات هن ام الكتاب اخر متشابهات
 فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله ما يعلم تاويله
 الا الله والراسخون في العلم فان الظاهر من سياق الآية ان الضمير الكائن وابتغاء تاويله
 راجع الى المتشابهون الكتاب كما يظهر من الجمع اما وجه الدلالة فلا نقسم الكتاب الى المحكم
 والمتشابه فنخص علم المتشابه بالله والواسخين يشعرون علم المحكم ليس بمختص في الائمة
السابع عشر ما في العمون عن الرضا قال من رجع متشابه القرآن الى محكمه
 هذا الى صراط مستقيم **الثامن عشر** ما قال لعامة والنهاية من انهم اتفقوا على
 ان ما نقله البنا من كلامهم من القرآن فهو حجة ولا معنى لكون الشيء حجة اذا لم يفهم معناه
 وسيظهر ان شاء الله تعالى ان الاجماع المنقول تحت **التاسع عشر** ان عادة علمائنا
 السابقين الذين هم باتفاق المصنوع كانوا اسالكين طريق جنات الائمة المعصومين
 صلوات الله عليهم اجمعين كانت مسماة بالتمسك بطواهر الكتاب كما يظهر على المستمع الماهر
 والظاهر ان هذا لم يكن الا لكون طواهر الكتاب حجة عندكم كما لا يخفى وان كنت في ريب من ان طواهر الكتاب

التخصيص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

الشيخ الجليل الفقيه المحدث محمد بن يعقوب الكليني في أوائل الكافي فاعلم يا أيها
ارشدك الله أن الله تبارك وتعالى خلق عباده خلقه منفصلة عن ألبها
والفطن والعقول المركبة فيهم محتملة للامر والنهي جعلهم جنس كثر صنفين صنفاً
شتم اهل الصحة والسلامة وصنفاً منهم اهل الضرر والزمانة فخص اهل الصحة
والسلامة بالامر والنهي بعد اكمل لهم آلة التكليف ووضع التكليف عن اهل الزمانة
والضرر إذ قد خلقهم خلقه غير محتملة للادب والتعليم وجعل غرضه من سبب بقاء اهل
الصحة والسلامة وجعل بقاء اهل الصحة والسلامة بالادب والتعليم ولو كانت الصحة
جائزاً لاهل الصحة والسلامة لجاز وضع التكليف عنهم وفي جواز ذلك بطلان ^{الكتب}
والرسل والادب في فروع الكتب والرسول والادب فساد اهل التدبير والرجوع الى قول اهل الدهر
فعل الله حكماً أن يخص من خلقه خلقه محتملة للامر والنهي بالامر والنهي لئلا يكونوا سداً محليز
وليغضوه ويوحده ويقرؤا له بالربوبية وليعاسوا ان خالقهم
ورازقهم ذشوا هداً بوبية دالة ظاهرة وحجة بيّرة واضحة واعلامهم
تدعوهم الى توحيد الله عز وجل وتشهد على انفسها الصانع بالربوبية
والالهية لما فيها من اثار صنعته وعجائب تدبيره فقد يهملهم الى معرفة تلاميذهم
لهم ان يجهلوه ويجهلوا دينه واحكامه لان الحكيم لا يبيع الجاهل به ولا يتركه
فقال جل ثناؤه الم يوجد عليهم ميثاق الكتاب ان لا تقولوا على الله الا الحق
وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه فكانوا محصورين بالامر والنهي ما موسى يقول
الحق غير مرخص لهم في المقام على الجهل مرهم بالسؤال والنقص والدين فقال فلو
نقر من كل فئة منهم طائفة ليتفقوه في الدين وليتذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
لعلمهم بخلافون وقال فاستأوا اهل الذكرا كستم لا تعلمون فلو كان يسمع اهل
والسلامة المقام على الجهل لما أمرهم بالسؤال لان قال لا المصدق لا يكون مصدقاً

حتى يكون عارفا بما صدق من غير شك ولا شبهة لان الشاك لا يكون له
 من الريبة والريبة والتقصير والتقصير مثل يكون من العالم المستيقن وقد
 الله عز وجل الا من شهد بالحق وهو يعلمون فصارت الشهادة مقبولة لعله العلم
 بالشهادة ولو لا العلم بالشهادة لم تكن الشهادة مقبولة الى اخروا قال من شاء فليز
 اليقانه لو رجع لوجد فيه نظائر اخر ذلك الى ما قال شيخ الاسلام رئيس المحدثين
 محمد بن بابويه في من لا يخفى الفقيه من ان الله تبارك وتعالى يقول واتلنا من السماء ماء
 طهورا ويقول عز وجل واتلنا من السماء ماء بقدر فاسكناه في الارض انا على هذا
 به لقادرون ويقول عز وجل وياتون عليك من السماء ماء ليطهركم فيه فاصل الماء
 كله من السماء وهو طهور كله انتهى لا يخفى عليك ان التقرير يكون جميع الميا
 على وجه الارض من السماء وكونه طهورا على الايات لمسطورة لا يتم الا اذا
 كان ظواهر الايات حجة قال فضل المتأخرين مولانا محمد تقى طاب ثراه في وضحة
 المتقين استشهدا لمصرحه الله اولا بالايات بتعال الاصحاح وان لم يكن من راب
 الاجاريين فاز الظاهر من كلامهم انهم يقولون ما نفهم كلام الله تعالى حتى نستدل به
 الا بتوقيف الامام ويمكن ان يكون وصل الميا لخبر باستدل المعصومين بها او يكون مرادهم
 من عدم فهم الكتاب مفصلاته ومتشابهاته وهذه الايات من المحكمات فيرفع
 الخلاف فان الاستدلالين ايضا لا يحكمون في المتشابهات بخبر وان ذكروا انا وبلا
 فلاحتمال انتهى وفيه نظر لان القول بان الصدوق اعاد ذكر الايات بتعال الاصحاح
 مع قطع النظر من انه خلاف لظاهر لا يساعد التقرير وايضا يلزم من ان اصحابنا
 السابقين على زمان الصدوق كانوا دليلين بحجة الكتاب من المعلوم ان اولئك انما هم
 اصحاب الائمة فيكون هذا انفع لنا فيما نحن بصدقه واما قوله ويمكن ان يكون وصل اليه
 الخبر الخ هذا بعد من لانه لو كان الاخر كذلك لينبغي ان يذكر الصدوق والخبر

لما
 مع
 في
 من
 لا
 المتقين

بعينه ليكون اوقع في قلوب الخلائق وادخل في القبول فانه المقصود من التصنيف
 لان يذكر الحجج تصوية ما لا يصلح لكونه حجة واما قوله او يكون مرادهم لم هذا
 ايضا ساقط عن محل الاعتماد لانك علمت سابقا ان صاحب الفوائد المدينية صرح
 بان طواهل الايات ليست بحجة وشتم تشنيعا بليغا في مواضع عديدة على القائلين
 بحجتها كما يظهر بالوجوه الى الفوائد المدينية وايضا قال مولانا المسطور في اللوامع في
 انشاء شرح عبارة الفقيه المسطور هكذا بدلك صدق ورحم الله درخا طوداشته كه در
 هر مطلبی آياتی كه نازل شده است كه كند بعد از ان اخبار را نقل كند بعد از ان از ان
 معنی برگشته است كه مشكل است لال بايات غودن تا از ايمه هدی نقل شده
 باشد مبدا افتواي بسته شود بر حق سبحانه وتعالى وليكن فرقی نیست میان
 آیه وحديث بل الكراية ظاهر نباشد نقل نباید کرد مع هذا احاديث بسيار
 از حضرت سيد المرسلين ايمه طاهرين منقول است كه هرگاه خبري بشمار رسد از
 اين خبر عرض كنيد بر قرآن مجيد اگر موافق قرآن باشد بآن عمل كنيد و اگر مخالف
 قرآن باشد طرح كنيد و محتمل است كه مراد از اين اخبار اخبار غير معلومه باشند و تردد
 متقدمين چون اخبار معلومه استند اخبار باین معنی نداشتند والبته خوب است
 استدلال بقرآن مجيد بلكه واجب است مهما امكن وان شاء الله اين جفتا
 ذكر خواهد كرد در هر بابي آنچه از آيات وارد شده است انتهى اكثر هذا
 وان كان مطابقا للحق مقتريا بالصواب لكن القول بان اى لصديق قد تغير
 في انشاء التصنيف عن الاستدلال بالآيات مستبعد فانه لو كان الامر كذلك لكان
 هذه العبارات من الكتاب فان الاصرار على الخطاء بعد العلم به فحش منه ولم
 يستدل بها بعد ذلك في الكتاب فيما بعد المعلوم خلاف ذلك والى ما قال الشيخ
 المصدق ايضا في الكتاب المزبور فاما الاخبار التي دويت في ان الوضوء مرتين

بدر الاحتمال شديد ان الغير
 من العرض اختيارا حال
 انحصار وجهه واما اولها
 فيه علم صحته لان اخبار
 عند قدماء اعمى اين الاخبار
 في الاخبار المعلومه ظاهر
 الف وان سلم فهو غاوي
 في الاستدلال فان بناء
 الاستدلال على علمه
 بالعرض المبني على فهم
 القرآن وحديث صحيح
 الى العرض بالنسبة الى
 شخص دون آخر لغو في ذلك
 كما لا يخفى ١٢

مرتين فاحد هاهنا باسناد منقول عن رواية ابي جعفر الاحول عن ابي عبد الله قال فرض
الله الموضوع واحداً واحداً وهو تسبب الله للناس اثنين اثنين وهذا على جهة الاخبار
لا على جهة الاخبار كانه يقول حدث الله حداً فحداً ورسول الله واولاده واولادهم
قال الله عز وجل ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه وقد ولى ان الموضوع
من حد الله ليعلم الله من طبيعة من يعصيه الى ما قال ايضا في باب الجماعة ونظماً
قال الله تعالى واقموا الصلوة واتوا بالزكاة واركعوا ركعتي الركعتين فامر
الله بالجماعة كما امر بالصلوة والى ما قال ايضا في باب صلاته الباقية قال الله تعالى
لنبي ومن الليل فتعبد به نافلة لك عسى ان يحدك ربك مقاماً محموداً فصار
صلوة الليل فريضة على رسول الله بقرب الله عز وجل فتعبد بها نوافلاً على من تطهر
تلك العبادات في الكتاب لمسطور كثير من لا يكفيه ناسية لا يكفيه الكسور
ايضا فلهذا اكتفينا على هذا القول قال العلامة الطائفة في راي مجمع البيان
اعلم ان الحزب قد خرج عن النبي وعن الائمة الشاهدين مقامه ان تفسير القرآن
لا يجوز الا بالآثار الصحيحة والنص صريح في ذلك عند النبي انه قال من فسر القرآن
برأيه فاصاب في حق فقد اخطأ في الواجب كره جماعة من المتأخرين لغوا في هذا
باراي كسعيد بن المسيب وعبيد بن سليمان وواقفهم وسائر من عبد الله
وغيرهم والقول في ذلك ان الله سبحانه وتعالى قد جعل الاستنباط واحد من
السبيل اليه مدحاً اقواماً عليه الى العمل الذين يستنبطونه منهم وذهب الآخرون
على تركه نداء بوجه والاضراب عن التفكير فقال اقل لا يدرون القرآن امر على
قلوبنا قلنا لها وذكر ان القرآن ضرب بلسان عربي فقال انما جعلناه قرآناً عربياً
لعلكم تعقلون وقال النبي اذا جاءكم عن حد بيت فاعرضوه على كتاب الله
فما وافقه فاقلوه وما خالفه فامسوه عن حد يحاط فيبين ان الكتاب حجة معكم

عليه وكيف يمكن العرض عليه هو غير مفهوم للمعنى فهذا وامثال ذلك على ان
 الخبر متروك الظاهر فيكون معناه ان اصحاب من حمل القرآن على انه وادخل
 بشواهد الفاظه قاصدا بالحق فقد اخطأ الدليل وقد روى عن النبي انه قال
 ان القرآن دليل ذو وجه فاحملوه على حسن الوجوه وروى عن عبد الله
 بن عباس انه قسم وجوه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يغدر احد يحماله
 وتفسير تعرفه العرب بكلامها وتفسير يعمل العلماء وتفسير لا يعلم الا الله تعالى فاما الذي
 لا يغدر احد يحماله فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي في القرآن وحمل ذلك على
 واما الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم اما
 الذي يعمل العلماء فهو تاويل المتشابه وفردم الاحكام واما الذي لا يعلم
 الا الله فهو ما يجري محرى الغيوب وقيام الساعة وقال مولانا احمد لارز
 تحوير الكلام ان الخبر محمول على ظاهرة غير متروك الظاهر انه صحيح مضمون
 ما اعترف به في اول كلامه حيث قال هم عن النبي وبيان ان الشيم على ابا
 رحمه الله قال في اول تفسيره التفسير كشاف المراد عن اللفظ المشكل والتاويل هو
 احدا المحتملين الى ما يطابق الاخر وقيل التفسير كشف المغطى والتاويل انباء الشئ
 ومصدرة وما يؤول الى اشارة وهما قريتان من الاولين فالمعنى من فسر وبيان
 وجوه وقطع بان المراد من اللفظ المشكل مثل الجمل والمتشابه كذا بان يحل المشرك
 اللفظ مثلا على احد المعاني غير مرجح وهو اما نقل كخبر مضمون او اية اخرى
 كذلك او ظاهر جاء او عتلى والاعنوى المراد به احد معانيه بخصوصه
 بدليل غير الدليل بل ذكر على فرد معين فقد اخطأ وبالحمل المراد من التفسير
 المنوع برأيه وبغيره هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غطاه فيه من غير دليل بل
 يجوز استئناس رآه وميله وعقله استحسنه انما في شاهد معتبر عما كان في كلام المبدع

لما كان الخبر
 محمول على وجه
 تاويله في اللغة
 لم يمتد الى كلام
 علماء في تفسيره فان
 ائتمنى به ما يوافق الولا
 ومنه ما يتجسس
 صف الشريعة
 شهادة مولانا الطوسي
 مع لغة الخبر التي هي البان على
 ففهم لا يرب
 الاتهام في التفسير
 مع احتمال تفسيره في الكلام
 في مع مولانا الطوسي
 في الاستنباط في خبر
 بعد خبر متعلق بالخبر
 في الشئ المتعلق

من غير ان يكون مستحسانا فكله
 من غير ان يكون مستحسانا فكله

وهو ظاهر من تتبع كلامهم والمنع منه ظاهر عقلا والنقل كما شفع عنه وهذا المعنى
 غير بعيد عن الاخبار المذكورة بل ظاهرها ذلك انتهى كلامه على الله مقامه
 صاحب الفوائد المدني انا اقول اول كلام الفاضل الصالح نور الله مرقة
 ناطق بغفلته عن الاحاديث الواردة عن اهل الذكر المتعلقة باصول الفقه
 والمتعلقة بما يجب على الناس بعد موته والمتعلقة بكتاب الله والمتعلقة بكلام
 رسول الله او عدم امعانه النظر فيها او دخول شبهة عليه وجبت طرح تلك
 الاحاديث وتاويلها برعمة ينبغي ان يحل فعله على احسن الوجوه التي ذكرناها
 لانه كان من عطاء المقدسين قدس الله ارواحهم وتلك الاحاديث الشريفة
 مع تواترها معنى صريحة وان استنباط الاحكام النظرية من كتاب الله ومن لسان
 النبي سئلوا الله عليهم لا تشغل الرعية معللا بانهم بامر الله تعالى اخبر
 امير المؤمنين واولاده الطاهرين بتعليم ناسخ القرآن ومنسوخه وتعليم ما هو
 المراد منه وتعليم ان آية من آية القرآن باقية على ظاهرها وآية منها لا يبقى
 على ظاهرها وبان كثير من ذلك مخفي عندهم وبان ما اشتهر بين العامة من ان
 كل ما جاء بالنبي من حكم وتفسير نسخ وتقيد وغيرها اظهره بين يدي اصحابه وتوفر
 الداعي على اخذ ونسره ولم يقع بعد الا فتنة اقضت اخفاء بعضها غير صحيح ثانيا
 ان اجادتهم صريحة في ان مرادة تعالى من قوله لعلم الذين يستنبطونه ومن يتطاوله
 اهل الذكر خاصة لا صاحب الملكة من الرعية اما كلام ابن عباس فعناء واضع لا غبار
 عليه هو ان معاني القرآن بعضها من ضرر ريات الدين يعرفه المسلمون كوجوب الصلوة
 والزكاة والحج اما من القرآن او من غيره وبعضها من ضرر ريات اللغة يعرفها كل عارف بها
 وبعضها من النظر ان لا يعلمها الا العلماء واقول لظاهر ان مرادة علماء آل محمد لانه من
 ثلاثة امير المؤمنين والظاهر انه تكلم موافقا لما سمعته في التهذيب في باب الزكاة

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

لَسِيْمَان

في القضاء والاحكام سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد
 عن عاصم قال حدثني مولى لسلمان عن عبيدة السلمي قال سمعت عليا يقول يا ايها
 الناس اتقوا الله ولا تقوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله قد قال قولا ال منه
 الى غيره وقد قال قولا من وضعه على غيره من وضعه كذا عليه السلام عبيدة السلمي قال سمعت عليا يقول
 يا ايها الناس اتقوا الله ولا تقوا الناس بما لا تعلمون فقال يسأل عن ذلك علماء آل
 محمد وفي كتاب جبرائيل الدجاني في بيان الائمة اعطوا تفسير لفرارهم الحسين
 عن جعفر بن بشير عن عاصم قال حدثني مولى سلمان عن عبيدة السلمي قال سمعت عليا يقول
 يا ايها الناس اتقوا الله ولا تقوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله قد قال قولا
 ال منه الى غيره وقد قال قولا من وضعه على غيره كذا عليه السلام عبيدة السلمي
 وانا من امير المؤمنين فما نضمر بما خبرنا في المصحف فقال سلوا عن ذلك علماء آل
 محمد قال اقول تالفا واعاد عبارة مولا نا الطبرسي بماها فقال اقول اول كلامه
 قدس سره صريح في انه لا يجوز اتقوا الله من العمومات ومن غيرها مما يقبل
 ان يصرف عن ظاهره واتمين ناسخ من منسوخة لا بد لاهل الذكر فعلم ان قوله الامور
 وفيه لك الى اخوة داخل في خير قالوا وايضا لو لم يكن اخلا فيه يلزم انها في بيادول كلامه
 وبين قوله ان صرح كيف نطن بالعلامة الطبرسي مثل هذا الامر الشريف وايضا قد علمت
 سادس ان هذا المعنى مما تواتر به لا يخار عن الائمة الاصهار وايضا فهم من كتاب
 الاختصاص للعلامة الطبرسي ان طريقه كانت طريقة قد ما تالفا لذلك خبره
 في نقاسه لم يعين مراد الله تعالى قط في موضع لم يكن فيه انوعهم بل رواه عن
 من يسمي بالعلامة كذا في كلامه انا اتول وبالله التوفيق حمل كلامنا على الصالح
 الائمة تالفا عن العلامة الطبرسي في كتابه في تفسيره من حيث هو فيكون
 الائمة تالفا عن العلامة الطبرسي في كتابه في تفسيره من حيث هو فيكون

ولعل المراد بالاحاديث المتعلقة بأصول الفقه هي الاحاديث المنقطة للقوا
الكلية مثل قول مبر المؤمنين من كان على يقين فاصابه شك فلم يضر على يقينه
فان اليقين لا يدفع بالسك وقول الصادق كحل شئ مطلق حتى يرد فيه صرح
ذلك ولا شك وان امثال هذه الاخبار ليست بما فيه لما قاله الفاضل
الصالح من حجة طواهر الكتاب كما لا يخفى وايضا الظاهر ان المراد بالاحاديث
المتعلقة بما يجب على الناس الخ هو الاخبار المنقطة بوجوب التسليم بالكتاب والآ
مثل قوله اني تارك ما ان تمسكن به لن يصلوا كتاب الله وعترتي اهليتي
وهذه الاخبار للفاضل الصالح لا عليه كما عرفت فيما سبق فالمراد بالاحاديث المتعلقة
بكتاب الله وبكلام رسول الله ما لا يظهره امثال ما في الحسن للبرقي عن ابيه
عن يونس بن عبد الرحمن عن داود بن فرقد عن عمن حدته عن عبد الله بن شبر
قال ما اذكر حديثا سمعته من جعفر بن محمد الا كاذب صدق ولبني قال قال ابي عن
جدي عن رسول الله قال بن شرة واقسم بالله ما كذب ابوة على جدي ولا كذبه
على رسول الله من عمل بالمقاييس هلك واهلك ومن افتى الناس وهو لا يعلم الناس من المنسوخ والمحكم
من المشابه وقد هلك واهلك وعن الحسن بن علي البشاعر اباي الاحمر عن زياد
بن ابي جعفر قال ما علمتم فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم ان الرجل
لبتوع باية من القرآن يحرق فيها بعد ما بين السماء والارض هكذا في الكافي وايضا
والححسن للبرقي عن ابيه عن البطر بن سويد عن القسم بن سليمان قال قال ابو عبد
الله سمعت اباي يقول ما ضرب الرجل القرآن بعصا الا هز و في الكافي عن
بن خنيس قال قال ابو عبد الله ما من ادير يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله
ولكن لا يتبلغ عقول الرجال وما في الكافي عن ابي جعفر في حديث طويل وكذا لم
شبه الا وله بعيت نذر قال فان قلت لا فقد خبر رسول الله عن اصحابه

وان كان المراد بالاحاديث
المنقطة بأصول الفقه
فهذه الاحاديث فلا بد
من بيانها في تحقيقها
بغير حرج

ب

ج

عن الحسن بن محبوب
عن ابي بصير

عن الحسن بن محبوب
عن ابي بصير

عن الحسن بن محبوب

الرجال من أمته قال السائل وما يكفهم القرآن قال بلى إن وجد الله مفسرا
 قال ما فسر رسول الله قال بلى قد فسر لرجل واحد فسر لا فسرنا ذلك
 الرجل وهو علي بن ابي طالب قال السائل يا ابا جعفر كان هذا امر خاص لا يختص به
 العامة قال ابى الله ان يعبد الا سرا حتى يأتي ايان احله الذي يظهر فيه من المحر
 وما في واسط كتاب الروضة من الكافي عن زيد الشحام قال دخل قيادة بن عامر على
 ابو جعفر فقال يا مائة انك فقير اهل البصرة فقال هكذا زعم فقال ابو جعفر بل انك تفسر القرآن
 قال قيادة نعم فقال ابو جعفر فان كنت تفسر تعلم فاني است ازكبت انما فسر من طلقاء
 نفسك هلكت هلكت وازكبت احد من الرجال فقد هلكت واهلكت ويحك يا
 قيادة انما يفسر القرآن من خوطب به الحديث وما ايضا في الكافي عن احدهما قال
 رسول الله افضل الراسخين في العلم قد علم الله غروجل جميع ما اتوا اليه من التنزيل
 والتاويل وما كان الله ليرسل عليهما ليعلمتا وياه واوصياؤه من بعده يعلمونه كله
 والقرآن خاص عام ومحكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ فالراسخون في العلم يعلمونه
 وما في المحاسن عن جابر بن عبد الله الجعفي قال سألت ابا جعفر عن شيء من التفسير فاجابني
 ثم سأله عنه تارة فاجابني بحواب اخر فقلت له جعلت فداك كذا كذا
 في هذه المسئلة بحواب غير هذا قبل اليوم فقال يا جابر ان للقرآن بطنا وللبطن
 بطنا وله ظهر للظهر ظهري جابر ليس شيء ابعد من عقول الرجال من تفسير القرآن
 ان الآية يكون اولها في شيء واخرها في شيء وهو كلام متصل منصرف
 على وجه وما في كتاب بصائر الدرجات عن سليم بن قيس عن امير المؤمنين
 قال كنت اذا سألت رسول الله اجابني ان ذهبت مسألي ابتداني فما تولت
 عليا في ليل ولا نهار ولا سماء ولا ارض ولا دنبا ولا اخرة الا اقراني بها
 واملاها علي كبرها بيدي علي تاويلها وتفسيرها وحكمها ومتشابهها وخاصها وعا

هذا الحديث في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

وفيل في اسم فعل بمعنى لم يوج
 كلمة رجمة كمان ويل كلمة من
 عذاب وبعض
 التفسير من شغل
 كلامها مكان
 الاخرى

عن سيبويه في قوله ان يفسر على البكرة
 وويل لمن وقع فيها فقال الزمدي
 سامعي واحد تقول وويل لزيد وويل
 لزيد فربما بالابتداء ويجوز
 وويل لزيد وكذا الول على النما
 فبعضها باضماء قبل
 الذكر في مجمع التوير

وكيف تزلت ايتزلت وفيمن اتزلت الى يوم القيمة الحديث وما في اجتماع الحسن علي
بن ابي طالب على الجماعة المنكون فضله وقصلي اسيد بحضرة معونه قال العلون ان
رسول الله قال في حجة الوداع ايها الناس اني تركت فيكم ما اسسكم به لم تضلوا
بعدي كتاب الله وعتري اهل بيتي ثم قال المعول علينا في تفسيره وما في كتاب الروضة
من الكافي عن حفص بن المون واسمعييل بن جابر عن ابي عبد الله انه كتب هذه
الرسالة الى اصحابه وامرهم عبد رستها والتطهر فيها وتعاهدوا والعمل بها كانوا يصومون
ومساجد يوتهم فاذا فرغوا من الصلوة نظروا فيها قال حدثني الحسن بن محمد عن جعفر
بن محمد بن مالك الكوفي عن القسم عن الربيع الصعاف عن اسمعيل بن محمد السراير عن ابي
عبد الله قال خرجت هذه الرسالة عن ابي عبد الله الى اصحابه هذه الرسالة الشيفة طويلة
باجمعها مذكورة في الروضة نحن نقول منها موضع الحاجة قال ايها العصاة المرحومة
المفلحة ان الله عز وجل اترككم انا كرم من الخبز اعلموا انه ليس من علم الله ولا من
امر ان ياخذ احد من خلق الله ودينه بهوى ولا راي ولا مقاييس قد اتزل الله القرا
وجعل فيه بيان كل شئ وجعل القرآن وتعلم القرآن اهلا لا يسمع اهل علم القرآن
الذين اتاهم الله علم ان ياخذوا فيه بهوى ولا راي ولا مقاييس انما هم الله عن
ذلك بما اتاهم من علم وخصمهم به ووضعهم عند كرامته من الله اكرمهم بها
وهو اهل الذكر الذين امر الله هذه الامة لسواهم وهم الذين من سألهم قد سبق
في علم الله ان يصيد فهم ويتبع اثمهم ارسله واعطوه من علم القرآن ما يهتد
به الى الله باذنه والى جميع سبيل الحق وهم الذين لا يرغب عنهم وعن سائلهم عن
علمهم الذي اكرمهم الله به وجعله عند هو الامن سبق عليه في علم الله الشقا
في اصل الخلق تحسلا فاولئك الذين يربعون عن سوال اهل الذكر
والذين اتاهم الله علم القرآن وضعهم عند هم وامر لسواهم واولئك

الذين ياخذون بأهوائهم وأهملهم مقابلتهم حتى دخلهم الشيطان لا فهم جعلوا
 اهل الايمان في علم الفراق عند الله كافرين وجعلوا اهل الضلالة في علم الفراق
 عند الله مومنين وحتى جعلوا ما احل الله في كثير من الامور حراما وجعلوا ما حرم الله
 في كثير من الامور حلالا فذلك اصل شره اهملهم وقد عهد اليهم رسول الله قبل
 موتهم فقالوا نحن بعد ما قبض الله عز وجل رسوله ليسعنا ان نأخذ مما اجمع عليه
 راي الناس بعد قبض الله رسوله وبعد عهد الذي عهد الله لنا وما نرى به مخالفنا الله
 ولو سوائه فما احل جرى على الله ولا ابيض ضلاله فمن اخذ بذلك فوعم از ذلك ^{ليسع}
 والله ان الله على خلقه ان بطبعه ويتبعوا امره في حيوه محمد وبعد موتهم هل
 يستطيع اولئك اعداء الله ان يؤمروا ان احلوا ما لم يسمعه محمد اخذ بقوله
 ورائه ومقاييسه فان قال نعم فقد كذب على الله فضل ضلاله لا بعيدا وان قال لم
 لاحد ان ياخذ برأيه وهو اهملهم ومقاييسه فقد اقرنا الحق على نفسه هو ممن يؤمر الله بطا
 ويتبع امره بعد قبض رسول الله وقد قال الله تعالى قوله الحق وما محمد الا رسول قد
 خلت من قبله الرسل ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله
 شيئا وسيجزي الله الشاكرين وذلك ليعلموا ان الله يطعم ويتبع امره في حيوه محمد
 وبعد قبض الله محمد او كما لم يكن لاحد من الناس مع محمد ان ياخذ بهواه ولا رايه
 ولا مقاييسه خلافا لامر محمد فذلك لم يكن لاحد من بعد محمد ان ياخذ بهواه ولا
 ولا مقاييسه انتهى ما ارجو ان نقله من الرسالة الشريفة قال صاحب الفوائد المدينية يقول
 يستفاد من هذه الرسالة الشريفة أربعة مطالب احدها ان علم القرآن وانما ^{حماه} الخ لا
 النظر منه من خواصهم ونائبها ان حجية الاجماع من تدابير العامة واختراعاتهم نالها
 ازبناء العناوى على التواى الاجتهاد الطي غير جائز ورايعا ان من جال في فتواه ما انزل
 الله فقد ضل جهلا لا يبدا فاعبروا يا اولي الابصار واما فكتاب الحاشي باب ما نزل

كل صاحب الفوائد المدينية

يب

الله في القرآن نبيا لكل شيء عن ابيه عن ذكره عن ابي عبد الله في رسالته واما
 فاسالت من القرآن فذلك ايضا من خطاك المتفاوتة المختلفة لان القرآن
 ليس على ما ذكرت وكما سمعت معناه غير ما ذهب اليه انما القرآن انما يقوم
 يعلمون دون غيرهم ولقوم يتلونه حتى تلاوته وهم الذين يؤمنون به ويعرفونه
 غلما غيرهم فاستشكله عليهم وابتعد من ذهب قلوبهم وكذلك قال رسول
 الله انه ليس شيء ابعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن وفي ذلك تحري الخرافات
 الا من شاء الله انما اراد الله بتعميته في ذلك ان ينهوا الى بابه وصراطه بعيدة
 وينتهوا في قوله الى طاعة القوام بكتابه والناطقين عن امره وان يستنبطوا ما
 احتاجوا اليه من ذلك عنهم لا عن انفسهم ثم قال ولوروده الى الرسول والى اولي الامر
 لعلم الذين يستنبطونهم فاما عن غيرهم فليعلم ذلك عابدا ولا يوجد وقد علمت
 اننا لا نستطيع ان يكون الخلق كلهم ولاية الامراء لا يجدون من ياتمون عليه
 ولا من يبلغونه امر الله وهدية فجعل الله الولاية خواص ليقصدى بهم من ^{مخصصهم}
 فافهم ذلك انشاء الله واياك وتلاوة القرآن برأئك فان الناس غير مشتري ^{كين}
 في علمك اشتراهم فيما سواه من الامور ولا قادرين عليه لا على تأويله لا من جهة
 وبابه الذي جعل الله له فافهم ان شاء الله واطلب الامر من مكانة تجده ان شاء
 الله نعم وما في الكافي باسناد عن عيسى بن قيس الهلالي قال قلت لاميير المؤمنين
 اذ سمعت من سلمان المقدادي في حديث عن النبي
 غلوا في ايدي الناس فسمعت منك تصديتوها سمعت منهم ورايت في ايدي الناس
 استياء كثيرة من تفسير القرآن من الاحاديث عن النبي انتم تحالفوهم فيها وتوعموا ان ذلك
 كل باطل افترى الناس بكذبا على رسول مستعدين ويفسرون القرآن باراءهم
 قال فاقبل على فقال قد سالت واهم الجواب ان في ايدي الناس حق باطلا وصد

وكذبوا واستخفوا وفسدوا عما وصحوا بمحكمات مشاهير حفظا وهاهنا قد كذب على رسول
الله على عهد حق فاقرب ما يقال ايها الناس قد كثرت على الكذابة فمن كذب على محمد
فليبن مقصدا من النار ثم كذب عليه من بعدة وانما اتاكم الحبيب بدمه اربع عشرة خصال
رجل منافق يظهر الايمان مستقيم بالاسلام لا ياتم ولا يتحيز ان يكذب على رسول
الله مستقيما فلو علم الناس انه منافق كذا بلسه فقبلوا منه ولم يصدفوه وانكفهم
قالوا هذا قد صحب سوا الله وراى وسمع منه فاحذوا عنه وهو لا يعرفون
حاله ودراسة الله سبحانه في بيانه اخبره ووصفهم بما وصفهم فقال غرو حلو اذا
رايتهم فحجبك اجسامهم وان يقولوا سمع لقولهم ثم يقولوا هذه مقصودنا المنة الضلالة
والدعاة الى النار انزوس والكذب بالبشر ان يقولوا هم الاعمال وعلمهم على رما
الناس اكلوا بهم الدنيا وانما الناس مع الماء لا والدنيا الا من خصم الله هذا
احد الاربعه ورجل سمع من رسول الله شيئا لم يصدق على وجهه وهو في السر سجد
كذبا هو في يده يقول به ويعمل به ويرويه فيقول انا سمعته من رسول الله فلو
المسلمون انه وهو لم يقبلوه ولو علم هو انه وهو لو رفضه وترجلت سمع
رسول الله شيئا امر به في عهده هو لا يعلم او سمعه ينفذ عن شئ ثم امر به وهو لا يعلم
فحفظه من شئ او يحفظ الناس من شئ ولو علم انه منسوبة لرفضه ولو علم المسلمون او
سمعه امر به منسوبة في شدة واخره لم يكذب على رسول الله فحفظه من شئ
من الله وتخطى بالرسول الله في سخطا ما سمع على وجهه فحجب كما سمع لو ينفذ قوله
ينقص من علم الناس من رايه في شدة فحفظه من شئ فانما امر النبي صلى الله عليه
وامره ودينه في شدة فحفظه من شئ فحفظه من شئ فحفظه من شئ فحفظه من شئ
كلامه من كلامه من كلامه من كلامه من كلامه من كلامه من كلامه من كلامه من كلامه
وماذا اكتم عنه فانهم لا يشبهه على من لا يعرفه لا يدسماعه الله به يريه به الله

وليس كل أصحاب رسول الله كان يسأله عن الشيء فيفهم وكان منهم من لم يسأله ولا يستفهم
حتى أنه كانوا يحبون أن يشجوا أعرابي والطارى فيسأل رسول الله حتى يسقطوا
وقد كنت أدخل على رسول الله كل يوم دخله كل ليلة دخله فيخيلني فيها دور مرة
دار فد علم أصحاب رسول الله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس ثم خرجوا فكان
في بيتي يأتي رسول الله وكنت إذا دخلت عليه من أزل خلاصا وأوانعني نسائه
فلا يبقى عنده غيري وإذا آتاني للخلوة معي فبمنزلة لم يبقه عنى فاطمة لا أحد من
كنت إذا سأله لجأ بي وإذا سكت عنه فبنت مسألي ابتداني فما أتت على
رسول الله آية من القرآن إلا أقرينها وأملأها على فتيها بخصي وعلمني تأويلها
وتفسيرها وناسخها ومنسوخها وحكمها ومتشابهها وخاصها وعامها ودعاء الله أن يعطيني
فهي وحفظها فأنسيت آية من كتاب الله ولا علم إلا ما علمه علي وكبته منذ دعا
لي بما دعى وما ترك شيئا علم الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهى كان أو يكون
ولا كتاب منزل على أحد من قبل من طاعة ومعصية لا علمية وحفظته فلم أنس حرفا واحدا
الحديث وما في بعض خطب أمير المؤمنين المنقول وكما سجد في الصلاة عشرين ألف مرة
والخزينة إلا أبواب لا توفى البيوع إلا من أوجبها فمن أبانها من غيري فما سمى سارقا فإضا
الفرأنا الملك قول من المعلوم أنه لم يدر منهم أذن في التمسك في نفس أحكامه
تعالى رفعها بالاستحقاق وبالبراءة الأصلية ونظواهر كتاب الله وبطاهر سنة
نبية من غير معرفة ناسخها، فمنسوخها وعامها، أمرها، نهيها ومتيدها من مطلقها
وأيها من غيرها وأولها من جهنم من تمسك بتلك الأمور كان سارقا وهذا بعد
القول عن الأحاديث الناطقة بأنهم منعوا عنه ذلك وما في الصافي رواية عن أبي عبد الله
بن إبراهيم بن جعفر النعماني أنه روى وتفسيره بإسناده عن اسمعيل بن جابر قال
سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد بن محمد بن أحمد يقول إن الله تبارك وتعالى قال لعلي بن أبي طالب

به لا نبيا فلا نبى بعده واتر عليه كما باقتم به الكتب فلا كتاب بعدا حل فيه
حلالا وحرم فيه حراما فحلاله حلال الى يوم القيمة وحرامه حرام الى يوم القيمة
فيه شرعكم وخبر من قبلكم وبعدكم وجعل النبي صلى الله عليه وآله في اوصيائه فتركهم الناس
وهم الشهداء على اهل كل زمان وعدلوا عنهم ثم قتلوه واتبعوا غيرهم واخلصوا لهم
الطاعة حتى عاندوا من اظهر لآية ولآية الامر فطلب علومهم قال الله سبحانه
خطا فمما ذكره اياه ولا تزال تطلم على خائفة منهم وذلك انه ضرر با بعض القل
ببعض واجتنب بالمنسوخ وهم يظنون انه الناسخ واجتنب بالمتشابه وهم يرون انه المحكم
واجتنب بالخاص فبقولهم وزانه العام واجتنب ابا اول الالة وتركى السبب تاويلها وليرتفع الوافيق الكلام
والما يتخير ليرفع امواره ومعه آدرة اذ لير ياخذ بعن اهله فصلوا واضربوا واعلموا
رحمكم الله انه من لم يعرف من كتاب الله عز وجل الناسخ من المنسوخ والخاص من العام
والمحكم من المتشابه والرخص من العزائم والمكي من المدني في اسباب لتزبد وتهم من
القران في الفاظه المنقطعة والمقابلة وما فيه من علم القضاء والقدر القديم والتاخير
المعين والعميق والظاهر والباطن والابتداء والانتهاء والسوانع للجواب والقطع والوصل
والمستثنى منه والجارف والصفة لما قبل مما يدل على ما يقيد والمؤكد منه والمفصل
وعزائمه ورخصه ومواضع فرائضه واحكامه ومعنى جلاله وحرامه الذي هلك فيه
المحدثين والموصول من الالفاظ والمجمل على ما قبله وعلى ما بعده فليس يعلم بالقران
ولا هو من اهله ومنى ما ادعى معرفة هذه الاقسام مدعى بغير دليل كاذب من باب مفتنة
على الله الكذب رسول الله وما اوبه جهنم وبئس المصير هذا جملة ما ارادنا في هذا
المقام فمستمسك صاحب الفوائد المدنية واخرابه ونقول بعد هذا في التفتي عنه
اولا اجمالا ونابيا تفصيلا لئلا يرتاب المرابن فاعلم ان امثال هذه الاخبار والآثار
ظاهرا اخبارا كثيرة قد مر شرطها في تصاعيف حجج المذهب المختارة ابدان لعل على احد

[illegible]

في الجواب تفصيلا أما ما قال صاحب الفوائد المدنية وأنا إن احاديثهم صريحة
 فإن مرادة تعالى إلى الآخرة مكانه لم يتقطن بغير من المستدل فإن الظاهر مرادة
 المدح على الاستنباط والدم على ترك البذر يدل على أن طواهر القرآن حجة وإن المراد
 من الآيات هو ما يفهم من ظواهرها فالمراد بالدليل على خلافه على ما قال صاحب الفوائد
 يلزم أن يكون هو مصداق قوله تعالى أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها
 وأما ما قال من أن احاديثهم صريحة إلى الآخرة فليس الأمر كذلك بل المراد من
 الأحاديث أن الفرد الكامل من المستنبطين وأول العلم ونظائرها هو المعصوم وإن كان علماء
 شيعة الأئمة والمقتبسون أنارهم أيضا منهم في هذا الباب في الجملة كما يدل عليه ما روى
 العباس بن سناذ عن حماد بن عمار عن أبي جعفر قال ظهر القرآن للذين نزل فيهم وبطنت
 للذين علوا عن علماهم وفي تفسير الإمام من أنه قيل لعل بن الحسين ما معنى منضاهات لا
 الله عز وجل المقربين ليكون لهم قرىبا قال ما سمعت قول الله عز وجل شهد الله أنه
 لا إله إلا هو الملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم
 فبدأ بنفسه ثنى بملائكته وثلاث بأولي الذين هم قرناء ملائكته وسيدهم
 محمد وآلهم علي وآلهم أهلهم واحقهم عتبة بعدة قال علي بن الحسين ثم إنهم مع
 الشيعة العلماء بعلمنا نالون مقرونون بنا وبملائكة الله المقربين إلى محمد
 فدعرت أن الآية الأولى في كلام المستدل ليس بدليل مستقل ولا يخفى على
 صاحب الفطنة النقادة أن صاحب الفوائد المدنية إنما عرض عن جواب
 الاستدلال بالآية الثانية وقول النبي إذا جاءكم حديث إلى الآخرة مع
 استقامته عجزا عن الجواب والله يعلم بالصواب أما ما استدلل به من حديث عبيدة
 السلماني فهو معارض بما روى في أمالي الشيخ على ما حكى عنه مولانا المجلسي الجبار بأسنا
 عن خالد بن طليق قال سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام يقول

هذا صحيح
 الذي على ترك
 الاستنباط
 وهو الصحيح
 ما كان الدم
 أقوال الذرية
 كما لا يخفى
 مع ما في قوله
 شيخ الاستنباط
 في الجواب

قال فقاهه ^{ربيع} قال يا امير المؤمنين من نزل بك وعلى ما نعتك فقال استفتوا
 كتاب الله فانه امام مشفق وهاد مرشد وواعظ ناصح ودليل يودك الى جنة الله
 عز وجل فاعلم ان المراد من رواية عبدة ان عالم يروي ظاهر الدلالة من ايات
 كتاب الله فاستأمنوا علماء آل محمد جميعا بذكر الاحبار وحيث ان يكون المراد ^{هذه}
 الرواية المستطوعة انما ان القرآن فاطو على من يتعلم لان يسئل الناس عن بعد
 فاستفتوه حتى يظهر لكم وجههم المعصوم باسمه فكان التقي او لان دلالة
 القرآن عليه وقع في قلوب العوام ومع هذا لا يسقط الحديث عن صلاحية
 كونه معارضه به كما لا يخفى اقاما قاله الثامن ان اول كلام مولانا الطبرسي صريح
 في انه لا يجوز تعريضه لله من العوالم الى اخوة فلا يخفى ما فيه لانه ادعاء محض
 بالتقديم الذي ذكره من قبل بناء الفاسد على الفاسد واما ما قال من لزوم التنا
 على تقدير عدم دخول قول الطبرسي في القول في ذلك الخ في حين قالوا فانه وقع هو
 مولانا احمد لا رد بيلي في اشتباه عظيم وهذا عجيب من امتا لهم فان كلام مولانا
 الطبرسي صريح في ان مراده بقوله ان صرح الى اخوة انه اصرح الخبر الذي هو في العا
 عن النبي فيكون معناه ان حمل القرآن على الله ولم يعمل بشواهد اللفاظ فاصا
 الحق فقد اخطأ الدليل ولم يقل مولانا الطبرسي هذه الرواية في اول كلامه
 انها صحيحة حتى يلزم التهاوت وليت شعري كيف خفي هذا الامر عليهما مع وضوح
 ولعل ما به الاشتباه هو لفظ الخبر في قوله يدل على ان الخبر قد واد الطاهر فامولانا
 الطبرسي قال قيل هذا اعلم ان الخبر قد صرح عن النبي الخ كما عرفت فامتهم بتوهم
 ان هذا الخبر كذا والله يعلم الذي يدل على انهم لا يزعم صاحب الفوائد المدنية
 هو ما قال مولانا الطبرسي في الكتاب الميسر في اثناء تفسيره تعالى افلا يتدبرون ان الالية
 من هذه الالية تضمنت الدلالة على معان كثيرة منها بطلان التقليد صحة الاستدلال

حيث قال على رتبة
 في اول كتابه حيث قال
 صح عن النبي الخ ثم نقل

الدين لانه سبحانه دعا الى التذبر والتفكر وحث على ذلك ومنها فساد قول من
 زعم ان القرآن لا يفهم معناه الا بتفسير الرسول من الخشونة وغيره لانه جئت
 تذكرة ليعرفوا وبيّنوا الى آخره **المقصود الثاني** في حجة الاخبار اعلم ان الخبر
 يطلق تارة على ما يراد في الحديث اخرى على ما يقابل الانشاء فالخبر على الاول عبا
 عن قول المعصوم او حكاية قوله او فعله او تقريره وقيل هو حكاية احدا لثلاثة فقط
 وعلى الثاني عبارة عما يحتمل الصدق والكذب بين المعنيين عموم من وجه على تقدير
 اعتبار قول المعصوم عليه السلام في الاول والا فعموم مخصوص مطلق فان قول
 المعصوم عليه السلام اذا كان انشاء خبرا للمعنى الاول والثاني الباقي ظاهر اذا عرفت
 هذا هنا فصل **الفصل الاول** في حجة قول المعصوم عليه السلام فقول لا ريب في
 حجة قول المعصوم فانه من خبر ريات الدين اذا كان المعصوم هو النبي صلى الله عليه
 ومن خبر ريات المذهب ان كان هو عليه السلام غيره ويدل عليه قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولى الامر منكم فانه قد ثبت في محله ان المراد بالاولى الامر هو الائمة المعصومون
 صلوات الله عليهم اجمعين وقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين
 يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون فان المراد بالولى هو الاول
 بالتصريف وانما هي الائمة المعصومون عليهم السلام كما هو مشروح في الكتب الكلامية
 وايضا لو لم تكن قولهم حجة يلزم العيب في البعث ونصب الامر فان حال الفوائد يترتب
 على حجة قولهم اما حجة حكاية قولهم فسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى اما حجة حكاية
 فعلهم فتقر برهم فتقر على حجة ما فاعلم ان **الفصل الثاني** في ان فعل
 المعصوم عليه السلام هل هو حجة ام لا فقول ان ما كان من الافعال الجسدية كالقيام و
 المقعود والاكل والشرب ونحوه فلا خلاف في انه على الاباحية بالنسبة الى النبي صلى الله عليه
 وآله الى امته كما صرح به العلامة في النهاية وفيه نظر فان هذا انما يصح في افعالهم وانما
 كيفيتها

تفصيل العموم من وجه المقصود
 بيان ان قول الخبر بمعنى الحديث
 الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب
 ولا يعكس فظاهر ان حكاية قول او
 فعل لغير المعصوم وما ذكره
 حكاية قول المعصوم عليه السلام
 وانما اذا لم يتبين قول المعصوم
 في معنى الحديث فالعموم مطلق
 لان الخبر بمعنى الحديث حينئذ يخص
 من الخبر بالمعنى الاخر اذ كل حكاية
 وان كانت حكاية انشاء محتمل للصدق
 والكذب لا يعكس حيز
 عفى عنه

او مرجوحا كما كل شيء لتخصيل القوة على الزمان لا ومع التجرد عن هذه وتلك يكون
صباحة كما لا يخفى واما ما هو من خواصه فلا يدل فعلة على التشريك بيننا وبينه اجماعا
كما صرح به العلامة وهو كاختصاصه بنجوب الوتر والتجهد بالدليل واما ما وقع
بيانا لنا فهو في حقنا كالمبين اجماعا كما صرح به العلامة ايضا وذلك ما تبصر
كقوله صلوا كما راى سيقون اصيلي وخذوا غنى مناسككم واما بقرائن الاحوال
كما اذا ورد عنه لفظ محمل وعام اريد به الخصوص ولم يبينه ثم فعل عند
الحاجة فعلا صالحا للبيان فانه يكون بيانا للامثلة يلزم تاحير البيان عن وقت
الحاجة واما اذا كان فعلة ما عدنا تلك المذكورات فهو على قسمين احدهما ما
فيه قصد القرية فالظاهر انه للقدر المشترك بين الواجب والمندوب وهو
مطلق الترجيح في حقه وكذا في حقنا وقال ابن شريح وابو سعيد الاصطخري و
ابن ابي زهير وابو علي ابن خيران والكتابلة وجماعة من المعتزلة ونقل المرتضى عن
مالك على ما صرح به العلامة محمول على الوجوب في حقه وفي حقنا وحكى عن الشافعي
انه للمندوب به قال امام الحرمين والمنقول عن مالك انه للاباحة وقال السيد
المرتضى بالوقف به قال اصفي والغزالي وجماعة من اصحاب الشافعي لما ان
القرية دلت على ان الفعل عبادة هي مختصة في الواجب المندوب فالمحل على
احد الجانبين بلا مرجح فاقصرنا على المتقين وهو مطلق الترجيح والخصوصية
وان كانت محتملة ولكن الاصل عدمها فبقى من وجب جاحته عموم قوله تعالى ولقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وهذا كسائر العموما
والاطلافا في الواردة في كتاب الله وكلام الائمة عليهم السلام فانها محتملة
للتخصيص والتقييد اكن مجرد هذا لا يخرج عن العموم والاطلاق وايضا يدل
اصالة الاشتراك في العبادات ما هو يوجد كثيرا في كلام الائمة من التعليل

ع
فان كان بيانا
لجميع ما جازي
كان المندوب

استحباب العباداة او وجوبها علينا فعمل منها عز النبي صلى الله عليه وآله
 ورد في رواية عمر بن أبي المقدام قال حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام
 يقول اني لا عجب ممن يوجب عزان يتبع اثنتين اثنتين وقد توضحا رسول الله صلى
 الله عليه وآله اثنتين اثنتين فانه لو لم يكن الاصل اشتراكه معيا في العبادات لم يحرم
 الاحتجاج قال الصادق عليه السلام اربع من سنن المرسلين التطهر والسواك
 والنساء والحناء وقال ابو جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 كان يكثر السواك وليس واجب فلا يضر تركه في فطر الايام وتطائرك كثيرة اما حجة
 القائلين بالوجوب فلعلها قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
 لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ممن ضمنه ان ينبغي ان يحمل فعله على اعظم مراتبه
 وهو الوجوب فان الآية دللت على ان ترك الاسوة مستلزم لعدم الرجاء فيكون حراما
 ولا يخفى ما فيه فان التامس عبارة عن اتيان بمثل فعل الغير من حيث انه مثل فعله هو
 لا يحصل الا اذا حصل العلم بالوجوب والمفروض ان العلم يحصل بوجوب فعله فلا يكون
 ايقاع الفعل بنية الوجوب اسوة وحمل فعله على الوجوب ليس اولى عن جملة على التذ
 لكثرة بل الامر بالعكس فان شان النبوة يلازم ان يكون اكثر افعاله على وجه المند فان
 ايقاع المند يدخل في المند بنية ايقاع الواجب ايضا استدلالا بقوله تعالى
 فليحذر الذين يخالفون عن امره ان يكون الامر حقيقة في الفعل وقوله تعالى
 قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقوله تعالى وما استكمل الرسول فخذوه وما نهاكم
 عنه فانتهوا وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وغير ذلك من الوجوه المقتدة
 البينة الوهنية كما يظهر بادي نامل وحجة القائلين بالتدبصاله عنهم الوجوب
 وهذا لا يخلو من قوة فان المفروض ان فعله هذا كان مقتريا بان رزاه على عا
 الوجوب واولوية التدبب بنبوة شان النبوة وغالبية يقتضي ان يكون هو على انك

في قوله في فطر الايام
 سنة بعض الاوقات
 والاحيان يقال بنية
 في الفطر بعد الفطر
 اعيان بعد اعيان
 في فطر الايام بعض
 الاوقات والاحيان
 مع الوجوب
 على معنى الاستدلال بها
 امر ان احد ما يرجع عن غير
 الى النبي صلى الله عليه وآله
 تفسيرهم لوجوب تدببشان
 المراد بالامتنان لا بنبوة الامر
 وكل ما يلهي شأنه ان لا يات
 من غير تدببشان في التدبب
 وتتم مع مستحباب الامر
 بسبب النبوة كما لا يخفى
 معتن

كانت احوالهم
من شأن النبوة والرسالة

لكن هذا لا يوجب التيقن فالحمل على المتيقن هو الاول وليس لا مطلقا لوجوب
سيما فحقنا الحد جريان بعض الوجوه المسطحة فيلزم استبعاد القائلين بالاباحة
فليس بظاهر وجه القائلين بالوقف هو عدم الجزم باحد هاهنا لا يحتمل فيه لا رجحان
الفعل في حقه متيقنا ما في حقنا فانه وان لم يكن متيقنا لكتاب مكلفون بظاهر الحال
ولا شك في ان الظاهر هو الاشتراك في القيمة الدليل على خلافه وتأنيها ما لا يظهر
فيه قصدا لقربة والاختلاف فيه كالاختلاف المتقدم كما صرح به العلامة في التبيين
والاظهر من الاقوال هذا القول برفع الحرج في حقه وفي حقنا فانه المتيقن في حقه
لا متناع صدق الاثر عندهما فحقنا فلا صلة بالاشراك وله شواهد من الاخبار منها
جميل بن دراج عن ابي عبد الله انه قال لا بأس ^{بصلة} المرأة بجلاء الرجل وهو
فان النبي كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض كان اذا اراد ان يسجد
عمر جلها ورفعت رجليها حتى يسجد والاحاديث في هذا الباب متظافرة من شياء
فليرجع الى كتب الحديث ولان المحالفين هاهنا بعينها ما سبق ثم شطرنج كلها
عمل منافسات لا فائدة في ذكرها **الفصل الثالث** في تقريرة فقول اما تقريره فهو
عبارة عن سكوتة عن فعل وقع محضته او في عصره مع علمه ولا يتكروا كان لانك فائدة
واستدلوا على حجتيه بان التقرير على المنكر من النبي ^{عليه السلام} معتبر اعلم ان الامامية قالوا بعصمة
الائمة وجوب امتثالهم ووجب الناسي بهم فعند هو افعال الائمة واقوالهم وتقريرهم
كافعال النبي واقواله وتقريره في كونها حجة على التفصيل المسطوح بلا تفاوت في ذلك
الا في باب الثقة فان فعلهم وقولهم وتقريرهم بما كان من الامية بخلاف النبي هذا ولعلم
ان الحكاية تابعة للمحكى عنه في باب الحجية اذا كانت مطابقة له بلا انقطاع في ذلك
بل الحجية لتمام القول واخوة والحكاية كاشفة عنها ولما كانت مخرجة الحجية في زمانها
منصورة في حجة الحكاية لبعدها لزمان عز زمان المعصومين وعيبة صاحب الزمان

فلا يحصل لنا العلم بقولهم وفعلهم وتقريرهم إلا بالحكاية فكان البحث عنها من أهم المقاصد
فصل الرابع في تقسيم الحكاية إلى المتواترة وغيرها وأعلى إن الحكاية إما
 بلغت مرتبة يقيد بنفسها القطع وامتناع توافق الحاكين على الكذب أصلاً أما الأول
 المتواتر والثاني الأحاد وقد اختلفوا في مكان الأول وامتناعه فذهب كثير العلماء
 المحققين أنه يمكن بل موجود كالأخبار عن البلدان النائية والامور الماضية
 فأنأخذ انفسنا جازفة بوجود بعض البلاد النائية كمكة والمدية وبالانبياء و
 الملوك الماضية خروفاً ضرورياً جارياً مجرى خبرنا بالمشاهدات فالمنكر لها مكابرة ^{تسمية}
 السمية وهي مسطوية في المبسوطات اعلم انك قد شئت ان معنى التواتر هو وصول خبر
 بعد وصول بحيث يقيد بنفسه القطع لمن وصل اليه مع سلافة طبعه عن الاعتقاد بالافتقار
 ولا شك ان الوصول الكذائي يمكن ان يتحقق بنسبة شخص دون شخص فقد لاخر من
 هذا انه يمكن ان يكون الخبر بنسبة شخص متواتر دون شخص اخر فاعني فائدة اليقين انه
 من كان بنسبة متواتر يقيد اليقين له فلا يقدم في التواتر عدم افادة بعض
 المتواترات الدينية لبعض الكفار اليقين كما لا يضر المتواتر عدم حصول اليقين بوجود
 مكة لمكان وراء الجبل ولم يبلغ اليه الخبر بوجودها كبلوغه اليها نعم لو وصل اليهم كما
 وصل اليها مع عدم اعتقادهم بالخلاف لا فاد اليقين البتة والامكار بعد الوصول الكذا
 ناش من المكابرة ونظائر ذلك في البدعيات كثيرة فان الناصرة بدعية فالحكم
 المحسوبة كمن يمكن ان لا يحصل العلم بها لمن لم يلاصقها قط فالامكار حرام ليس من جهة المكابرة
 ولا يقدم في كونها بدعية ايضاً وكذا الحال في التجليات فان من لم يجرب السهم يماسه
 يمكن ان لا يحصل العلم به كونه من البقينيات ومن هنا ظاهراً سناط التواتر وهو بلوغ ^{خبر}
 الى مرتبة يقيد اليقين وهو ليس بمخصص في اخبار عدد معين فمن جعل من شرائطه عدداً
 معيناً فقد اخطأ نعم من شرائطه بلوغ الطبقات في كل عصر شئتم عند العقل توافقه ^{لكن} على

الفقيه ولا شك ان صدق احد الخبرين مستلزم لكذب الآخر وايضا قال
 الشيخ في التهذيب وغيره بوفاته النبي في الثامن والعشرين من شهر صفر وقال
 محمد بن يعقوب الكليني بوفاته في ثاني عشر سبيع الاول ولا شك لاحد في وثاقته ^{لشيخه}
 وتناقض القواير وهكذا في الاخبار الكثرة واما نانيا فلا خبر العادل لو كان مفيدا ^{للقين}
 لزمن يحصل العلم بحمد دعوى الانبياء للنبوقة من غير حاجة الى معجزات الله على هذا
 واما ثالثا فلانه لو كان كذلك لزم ان يحصل للحاكم العلم بحمد الشاهد العادل
 الواحد فيستغنى عن الاخر واما رابعا فلانه لو افاد العلم لزمن اما اجتماع القيصين
 او زوال لعلو وعد افادة الخبر العلم بآراء ذلك انه اذا خبر العادل بشئ ثم اخبر بكذب
 الخبر الاول معللا بالذهول او المصلحة فان حصل العلم بالخبرين معا لزم اجتماع
 القيصين وان حصل بالثاني فقط نزل العلم الاول لاحالة وان لم يحصل العلم بالثاني
 لزم عدم افادة خبر العادل العلم بهذا خلف واما خامسا فلا احتمال للذهول والاشباه
 متطرق في خبر كل عادل غير المعصوم ومع هذا الاحتمال يعتزم حصول العلم بخبره كما لا يخفى
 واما سادسا فلا نزول لعدالة امر ممكن بحتم حدثه في كل وقت فيحمل نظير الكذب
 في خبر العادل بحمل بعض المنافع او رفع المضار والاحتياط واستصحاب واصالة العدم
 لا يفيدان الا الظن اما مستمسك المخالفين فهو ان خبر الواحد لو لم يفيد العلم
 لم يجز العمل به والتألي باطل كما سيظهر ان شاء الله تعالى فالمقدّم مثلا ما بيان الملا ^{نقطة}
 فلانه قد ثبت الآيات في الاخبار الماثورة على ان العمل بالظن لا يجوز منها قوله تعالى
 في سورة الاسراء لا تقف بالشيء بعلم و قوله تعالى في سورة النجم ان يتبعون
 الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا وقوله تعالى في سورة يونس ما يتبع اكثرهم
 الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا ان الله عليهم بما يفعلون وقوله تعالى
 في سورة الانعام ان قطع اكثر من في الارض يضلوا عن سبيل الله ويتبعون ^{الظن} الا

فلا جالس عليهما ان يتراجعا انظما ان يقيما احد والله وتلك حد والله بينهما القوم
يعلمون وقوله تعالى وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم فان الطاهران المراد بهن كن
من جلبة ولا العلم به متعسر كما لا يخفى وجمادى محمد بن الحسن الصفار رحمه الله عليه
في بصائر الدرجات باسناد عن موسى بن بكر قال قلت لابي عبد الله الرجل الغنى
عليه السلام او يومين او ثلاثة واكثر ذلك كم يقضى من جهلته فقال لا اجزئك بما ينظم
هذا واشياؤه فقال كلما غلب الله عليه من امر الله احد بعيدة وراحته غيره قال
قال ابو عبد الله وهذا من الابواب التي يفهم كل باب عنها الف باب قريب من ذلك
حسنة عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله قال كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه
شيء اما وجه المعارضة لها فلا لها دلت على جواز الاستنباط من هذا الكلية المذكورة
والمستنبط لا يكون الا مطلقا لان العلم فرع حجية العموم وعدم المحصر عدم الوجدان
لا يدل على عدم اصاله لعدم لا يفيد الاطنية كما لا يخفى وهكذا يقول امير المؤمنين
مري كان على يقين فاصابه شك فليعض على يقينه ويقول الصادق كل شيء مطلق
حتى يرد فيه فهو يقول النبي صلى الله عليه وسلم على الواحد حكم على الجماعة والحال ان رواية عبد
بن زهارة الآية تدل على عدم هذه الكلية ويقولون لما اجتمع الحرام والحلال الا
الحرام الحلال يقولون ان الناس مسيطرون الى اموالهم وعبادهم في الجارناق لا
عن اهل الشيعه عن ابي عبد الله قال الاشياء مطلقة ما لم يرد عليك امر
وهو كل شيء يكون فيه حلال حرام فذلك حلال ابداه لم تعرف الحوام بعينه
قد جمادى الشيعه في التهذيب عن الصادق انه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه
نعم وما في الكافي وغيره عن عبيد بن رازة قال قلت لابي عبد الله قول عمر رجل من
شهد منكم الشهر فليصمه قال ما بينهما من شهد فليصمه من سافر فلا يصمه وما في التهذيب
عن عبد الاعلى قال قلت لابي عبد الله عشرت فانقطع ظفري فنجعلت على اصبعي صم

هذا الحديث في التهذيب
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

فكيف اصنع بالوضوء قال تعرف هذا واشباهه من كتاب الله قال لله عز وجل اجعل
 عليكم في الدين من حرج امسح عليه وبما في الكافي عن الساسري قال سئل ابن ابي ليلى محمد
 بن مسلم فقال له اي شئ تروي عن ابي جعفر في المرأة لا يكون على كبرها شعر يكون
 ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا نصا فلا اعرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن
 عزاباه عن النبي انه قال كل ما كان في اصل الخلقة فوادا ونقص فهو عيب فقال ابن
 ابي ليلى حسبك وبما في الفقيه عن زرارة ومحمد بن مسلم انهما قالاهما لا يبي جعفر ما تقول
 في الصلوة في السفر كيف هي كرهى فقال الله عز وجل يقول واذا ضربتكم في الارض
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصاها التقصير في السفر واجبا كوجوب
 القيام في الحضر قالاهما قال عز وجل ليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف
 اوجب ذلك فقال اوليس قد قال الله عز وجل في الصفاء والمرورة فمن حرج الببت
 او اعترف فلا جناح عليا ان يطوف بها الا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض
 لان الله عز وجل ذكر في كتابه وصنعه منية وكذلك التقصير في السفر شئ صنعه
 النبي وذكره الله تعالى في كتابه وبما في التهذيب بسند فيه جهالة قال سئلت
 ابا الحسن من ميت جنب جمعا ومعهما من الماء فايكنى احدهما ايها يغتسل به قال اذا
 سنة وفريضة بدئ بالفرض وبما في التهذيب عن عبيد بن زرارة قال قلت لاهل
 على المرأة غسل جنباتها اذا لم ياتها الرجل قال لا واياكم يوصي ان يرى ويصير على ذلك
 ان يرى ابنته او اخته وامه او زوجته او احدا من قرابته قائمة تغتسل فيقول
 مالك ققول احملت وليس لها بعل ثم قال ليس عليهم ذلك وقد وضع الله ذلك
 عليكم قال الله تعالى اركبتم خيبا فاطهر او لم يقل ذلك لهم وبما في البحار ناقل عن
 التوحيد عن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله قال ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم
 وعن حفص قال قال ابو عبد الله من عمل بما علم كفى ما لم يعلم وعن عبد الاعلى قال سالت

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

عن ابي عبد الله
 في الصلاة

ابا عبد الله عن لا يعرف عليه شيء قال لا وبما في لهذيب عن محمد بن مسلم عن
 ابن جعفر انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنأف والوطواط والحمر والبغال
 فقال ليس الحرام الا ما حرمة الله وكتابه وبما في البخاري اقل عن السرازمي جامع البر
 عن الرضا قال علينا القاء الاصول وعليكم التفرع وايضا عن جامع البر نطعن
 هشام بن سالم عن ابي عبد الله قال نأعلينا ان تلقى الكبر الاصول وعليكم ان تفرعوا
 وبما في الكافي عن الحسن بن الجهم قال قال ابو الحسن الرضا يا ابا محمد ما تقول في الرجل
 تروى نضرانية على صلبة قلت جعلت فداك وما قولي بيدك قال لتقول فاذا ذلك
 يعلم به قولك لا يجوز تروى نضرانية على صلبة ولا على غير صلبة قال لم قلت لقول الله
 عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فما تقول في هذه الآية والمحصات من المو
 والمحصات من الذوات والكتاب من قبلكم قلت فقول ولا تنكحوا المشركات لنسخت
 هذه الآية فقبس ثم سكوت وامثال تلك الاخبار كثيرة سيحى ان شاء الله تعالى كثيرا منها
 في محل مناسب لها واما بيان ذلك تفصيلا فبانه لا شك في ان هذه الاخبار متضمنة
 لكثير من مسائل اصول الفقه بحيث يستنبط منها كثير من افرع الفقهية وقد يستفاد
 جوار الاستنباط لنا منها من بعض هذه الاخبار صراحة ومن بعضها ايماء واسارة كما لا يخفى
 على من ادنى مسكة وطعم سليم ولا ريب في انه لا سبيل لنا الى العلم واليقين بكون الاستنباط
 حكم الله في نفس الامر لانه فرع العلم بكون العام حجة وبعد وجوب المحض في نفس الامر
 والعلم بعد وجوب المحض متعذر لان غايته ما في سعة التسليم والاستقراء وقد
 علمت سابقا ان عدم الوجدان لا يدل على عدمه راسا بل هذه على ان رواية
 عبيد بن نزار السابغة تدل على خلاف الكلية التي تستفاد من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 الواحد حكى على الجماعة فلم يبق من الكلية على كليتها قطعا وهذا يخرج الى عدم قطع عموم
 من الاحاديث المخاطب فيها واحدا وجميع مذكر وموث كما لا يخفى ثم لا يخفى عليك

وله
 ولست اذية الا الى على الخط في نكاح
 جميع المشركات ثم خصت به الآية
 الثانية ممن في كلب بعضهم في نكاح
 الله ام عنه مما فيها وعندها
 في نكاح الملك بين التبعة
 من العدة بادل
 تفسير

استقال لرواية الاخيرة المنقولة عن الكافي على فوائد جلية مفيدة لما يخرج به
 في هذه الرسالة فافها تدل على محبة طواهر كتاب الله على انه يحسن لنا استنباط الحكم
 وعلى انه يحسن الحكم بنسخ احداى لايتين الاخرى اذا علم تاخرها منها مع احتمال
 التخصيص على ان الظن المتعلق بالحكم المستنبط من الايات والاخبار ليس
 عنه هذا والله يعلم بالصواب فيمكن المعارضة بوجه اخر وهو ان الاحاديث المأثورة
 على ائمة مختلفة جدا لا يكاد يوجد حديث لا وفي مقابلة ما ينافيه ولا يتفق
 خبر الا وباراه ما يضاده حتى صار ذلك سببا لوجوع بعض الناقضين عن
 اعتقاد الحق كما صرح به شيخ الطائفة في اوائل التهذيب الاستنباط ومناسى
 هذه الاختلافات كثيرة جدا من التقييد والوضع واشتباها السامع النسخ والتخصيص
 والتقييد غير هذه المذكورات من الامور الكثيرة كما وقع التصريح على اكثرها والاخبار
 المأثورة عنهم امتياز المناسى بعضها عن بعض في باب كل حديثين مختلفين بحيث
 العلم اليقين بغير المنشأ عسير جدا وفوق الطاقة كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك
 فكيف يدعى العاقل حصول العلم بكون الحكم المستنبط من تلك الاخبار المختلفة حكما وقائما
 فلا يكون الا مظنونا فما هو جوابكم في العمل بهذه المظنونيات فهو جوابنا في العمل بخبر الواحد
 المظنون وبغير المعارضة بوجه اخر وهو ان الاخبار المأثورة عنهم مختلفة والاحاديث
 الواردة في طريق الجمع بين الاخبار المختلفة ايضا مختلفة فقد وى الشيخ الصدوق
 محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بسند موثق عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 قال قلت له ما بال قوام يروون عن فلان عن فلان عن رسول الله لا يهتمون بالكذب
 فيحكي عنكم خلافة قال ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن ولبيد حسن من صور
 بن حازم قال قلت لابي عبد الله ما بال اسئلك عن المسئلة فتجيبني فيها بالجواب المجيبك
 في فتجيبني فيها بجواب اخر فقال انا نجيب الناس على الزيادة والنقصان قال قلت فليخبرني

تتبع
 حكمته
 على ما يقتضيه
 من
 الحكم

عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قال بل صدق قولك قلت فما بالهم
 اختلفوا فقال اما بعد ان الرجل كان ياتي رسول الله فيسئله عن المسئلة فيجيبها بالجواب
 بحسبه بعد ذلك بما ينسب لذلك الجواب فتشخت الاحاديث بعضها بعضها وتبسط اخر عن
 ابي عبيدة عن ابي جعفر قال قال لي يا زيدا تقول لو افتينا رجلا عن يتولا بشيء
 من القبة قلت له انت علم جعلت فذاك قال ان اخذه فهو خير له واعظم
 اجرا وفي رواية اخرى ان اخذ به واجروا ان تركه والله اثم وتبسط اخر عن زياره
 بن اعين عن ابي جعفر قال سالت عن مسئلة فاجابني ثمر جاء رجل فسأله عنها
 فاجابه بخلاف ما اجابني ثمر جاء اخر فاجابه بخلاف ما اجابني واجاب صاحب
 فلما خرج الرجلان قلت يا بن رسول الله رجلان من اهل العراق من شيعتك قد
 ما يسئلان فاجبت كل واحد منهما بغير ما احيت به صاحب فقال يا زياره ان هذا خير
 لنا وابق لنا ولكم ولو اجتمعتم على امر واحد لصددكم الناس علينا وكان اقل
 لبقائنا وبقاءكم قال ثم قلت لابي عبد الله شيعتكم لو حملتموه على الاسنة وعلى
 النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين قال فاجابني بمثل جواب ابيه
 ورواية اخرى عن بصير الخثمي قال سمعت ابا عبد الله يقول من عرفنا ما لا نقول لاحقا
 فليكنفنا يعلم ما فاز سمع منا خلا ما يعلم فليعلم اذ لا دفاع عنا عند موثق عن سماعة عن ابي عبد الله
 قال سالت عن رجل اختلف عليه جلان من اهل دين في امر كلاهما يرويان احداهما يا ص
 ياخذ الاخر يني عنه كيف يضمن قال يرجيه حتى يلقي من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه وفي
 رواية اخرى يا ايها اخذت من باب التسليم وسعك ورواية اخرى عن الحسين بن الخطاب
 عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال رايتك لو حدثتك بحديث العام ثم سئلتني من
 قابل فحدثتك بخلافه يا ايها كذا قال كذا اخذت بالآخر فقال لي حاك الله
 ورواية اخرى عن علي بن الحنفيس قال قلت لابي عبد الله اذا جاء حديث عن ابي بكر وحدث

عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام

عن اخركم باليها اخذ فقال خذ اياه حتى يبلغكم عن الحي فبلغكم عن الحي فخذوا يقوله
قال ثم قال ابو عبد الله انا والله لاند خلركم الا فيما يسعكم وفي حديث اخر خذوا بالاحد
وتسند موقوف عن عمر بن حنظله قال سألت ابا عبد الله عن رجلين من اصحابنا
بينهما منازعة في دين او ميراث فحكما الى السلطان او الى القضاة ايجل ذلك قال من حاكم
اليهم في حق او باطل فاعنا حاكم الى الطاعت و ما يحكمه فانما ياخذ سمحا و ارا كان حقا انبأ له
لانه اخذ بحكم الطاعت و قد امر وان يكفر و ايه قال الله تعالى يريدون ان يتحاكموا
الى الطاعت و قد امر وان يكفر و ايه قلت كيف يصنعان قال ينظران من كان فيكم من
قدوى حديثنا ونظر في حلالنا و حرامنا و عرف احكامنا فليرضوا به حكما فاني قد جعلته
عليكم حاكما فاذا حكم بحكما فلم يقبله منه فانما استخف بحكم الله و علينا رد و الرد
علينا رد على الله و هو على حد الشك بالله قلت فان كان كل واحد اختار رجلا من اصحابنا
فرضينا ان يكونا الناظرين في حقيهما و اختلفا فيما حكما و كلاهما اختلفا في حديثكم قال الحكم
ما حكم به عدلها و افعوها و اصدقا في الحديث او رعاها و لا يلتفت الى ما يحكم به الاخر قال
فانما عرضيان عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال فقال ينظر الى ما كان
من و ايتهم عنا في ذلك الذي حكما به الجميع عليه من اصحابك فيؤخذ به من حكما و يترك
الشاذ الذي لا يمشي به عند اصحابك فان اجمع عليه لا ريب فيه و اعنا الامور
ثلاثة امرين رخصة فيتعيم و امرين غيبه فيتجنب و امر مشكل يرد على الله و الله
رسول الله قال رسول الله حلال بين و حرام بين و شبه بين ذلك فمن ترك الشبهات
نجى من المحرمات و من اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات و هلك من حيث لا يعلم قلت فان كان
الحجزان عنكم مشهورين قد درهما النقاة عنكم قال ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب
و السنة و خالف العامة فيسقط به و يترك ما خالف حكمه حكم الكتاب و السنة و في
العامة قلت جعلت فذالك ارايت ان كان الفقهاء ان عرفوا حكمه من الكتاب

او على الكراهة كما يظهر بالرجوع الى كتب الاحاديث والعقد وذلك الشيخ الصدوق في محله من باب لا يسلك هذا
 المسلك بل يجمع بين الاخبار المختلفة بحسب رايه واقتضاء المقام كما يظهر بالرجوع الى مصنفاته سيما كتاب
 من لا يخفى عليه الفقيه هكذا شيخ الطائفة في الهند يبيح الاستبصار وسائر مصنفاته على انه لو كان يعمل
 بالتحجير بين الاحاديث المختلفة مطلقا ضروريا فلم لا يقول بالتحجير بالعلل مضمونها حديث
 شاء من هذه الاحاديث المختلفة وكيف يجوز جمع هذه الاخبار والاحاديث بحديث التحجير فقط قال صاحب
 الفوائد المدنية بعد نقل كثير من امثال الاحاديث المسطورة الفائدة الرابعة فيهم من تلك
 الاحاديث انه اذا لم يطلم على احد الوجوه المرجحة المذكورة فيها يجب التوقف عن تعيين
 احد الطرفين قولا وفعلا الى اللقاء صاحبنا ويهم من بعضها انه من غير محذور في العمل بايها
 نريد من باب ان كل ما ورد منهم ينجح علينا تسليمه لو كان زورا في الواقع من باب اليقين
 والشفقة على الرعية لا من باب ان حكم الله الواقع بالتحجير ولا من باب اننا اذا تعار
 الحادثنان ونظر المجتهد في العمل فهو مخير في العمل بايها اراد كما هو مذهب من يعمل
 بالظن في نقل حكمه تعالى وقد عثر الطبرسي في كتاب الاحتجاج ابن ابي جهم والنجاشي
 في كتاب غوالي اللآلي في الجمع بينها والذي فهمت اننا من كلامهم انه ان كان مورد
 الحديثين المختلفين العبادات المحضة لصلوة فخر مخزون في العمل وان كانت غيرهما
 من حقوق الادميين مرجح بين او ميرانا ووقف على جماعة مخصوصين او فرج او
 او خمس فيجب التوقف عن الافعال لوجوب تيمم المنيعة على تعيين احد الطرفين بعينه
 والامانة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني ذكر في اول كتاب الكافي ما يدل
 على العمل بالحديث الدال على التحجير وكان قصده قدس سره ذلك عند عدم
 ظهور شيء من المرجحات المذكورة في تلك الاحاديث في ينبغي ان يحمل كلامه على ما اذا
 كان مورد الروايتين العبادات المحضة بقربية انه قدس سره ذكر بعد ذلك ثوبا
 اختلاف الحديث مقبولين عن ابن حنظلة الواردة في المتخصصين في دين او ميراث

محله من باب لا يسلك هذا
 المسلك بل يجمع بين الاخبار المختلفة بحسب رايه

هذا قول المنصف طائفة

لا ينفصل اليقين في
أخبار الأهل والخيار
التحقيق للمؤمنين

هذا هو الذي كان في رواية أبي حمزة الثمالی

على ظاهره
في رواية الأهل
في الخبرين

في الخبرين
في رواية الأهل
في الخبرين

الساوقة بانه مع عدم ظهور شيء من المرجحات المذكورة يجب الرجاء الى لقاء الامام^{عليه السلام}
ولا يخفى ما في كلامه من المناقشات اما اولها فلا بد ان يفهم من هذه العبارة ان التحخير
او التوقف انما هو بعد فقدان المرجحات المذكورة في الاحاديث فلا يخلو ان هذا
اما حسب النظر واليقين فان كان بحسب الظن فير عليه كما اورد على العالمين في كتابه^{الشيخ} اليقين فعليه البيان فان
الظاهر انه لا يمكن تحصيل اليقين في ذلك لان بعض الاحاديث لو اوردت في بيان طريق الجمع
بغير الاخبار المختلفة وان تضمن على كون التوقف والتحخير عند فقدان بعض المرجحات
لكن البعض لا يوليس كذلك فان رواية سماعة المزبورة عن ابي عبد الله^{عليه السلام} قال سألته
عن رجل اختلف عليه جلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه أحدهما باخر باخذ
والاخر يني عنه كيف يصنع قال يروجه حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه وفي رواية
اخرى بالها اخذت من باب التسليم وسعدك نذل على التحخير مطلقا سواء على الرواية الاخرى
وعلى التقية مطلقا سواء على الرواية الاولى رواية معلى بن الحنيس المسطورة نذل على
حديث المعصوم^{عليه السلام} في اخره طرح حديث المعصوم^{عليه السلام} في صورة اخلاص الحديثين مطلقا وهكذا مرسله
بن المختار وروى اية سماعة قال سألت ابا عبد الله^{عليه السلام} قال قلت يروى عليا حديثا فله
يا مري بالاحد به والاخرينها ناعنه قال لا تعمل بواحد منهما حتى تأتي صاحبك
فتسأله عنه قال قلت لا بد ان يعمل باحدهما قال خذ بما فيه خلاف العامة نذل على
طرحها ومع الضرورة الاحد بما فيه خلاف العامة وامثال ذلك كثير والجمع بين الاخبار
وان يحصل بان يخصص خبرهما حتى في صورة عدم المرجحات الاخر بقرينة مقبولة عمر
بن حنظلة مرفوعة العلامة الاثنية وفي صورة عدم العلم بتاخر احد الحديثين
بقرينة رواية معلى وعدم امكان ترك الروايتين معا بقرينة رواية سماعة الاخرى
لكن لا يحصل الجزم واليقين بان مراد المعصومين انما هو ذلك وانا مكلفون بهذا
من الجمع فانه محتمل ان يكون بعض تلك الاحاديث موضوعا او منسوخا وبعضها محضو

بالعبادات وبعضها بالمعاملات ويحتمل ان يكون كل هذه الاحاديث باقية على ظاهرها
 من العموم والاطلاق صادرة عن حضرته ويكون منشأ ذلك هو ما ورد في رواية
 زرارة بن اعين المتقدم المتضمنة قوله يا زرارة ان هذا خير لنا وابقى لنا ولكم
 ولو اجتمعتم على امر واحد لصداكم الناس علينا واما اننا فلا نجمع بين احاديث
 التوقف واحاديث التحبير بما ذكره جمع ما اقام عليه ليلا ولا برهانا فهو مصداق لما
 قوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ونحالفه ما نقله هو عن
 كتاب محمد بن علي بن ابراهيم الحسائي عن العلامة مرفوعا الى زرارة بن اعين قال
 سألت ابا قرظ فقلت جعلت فداك ياتي عنكم الخبران والحديثان المتعارضان فيما
 اخذ فقال يا زرارة اخذ بما اشهر بين اصحابك ودعم الشاذ النادر فقلت يا سيدي
 انهما معا مشهوران مرويان موثوران عنكم فقال اخذ بما يقول عدلهم عندك
 واثقهما في نفسك فقلت انهما معا عدلان صبيان موثقان فقال انظر الى ما وثقت
 منهما مذهب العامة فان تركه وخذ بما خالفهم فان الحق فيما خالفهم فقلت بما كانا
 معا موافقين لهم ومخالفين فكيف اصنع فقال دن فخذ بما فيه الحائظ لديك واترك
 ما خالف الاحتياط فقلت انهما معا موافقان للاحتياط ومخالقان له فكيف اصنع
 فقال اذن فخير احدهما فخذ به وتدع الاخر وفي رواية انه قال اذن فارجح
 حتى تلقى امامك فتسأله لانه اركان موثرون هذا الحديث مطلق الاخر سواء
 كان من العبادات والمعاملات فمخالفة ظاهرة اما ان كان متعلقة هو العبادات
 فقط فمخالفة هذا الحديث لما فهمه على الرواية الثانية وان كان هو المعاملات
 الرواية الاولى ناهيك على قصد يوفا لنا من تعدد تحصيل العلم واليقين بنحو معين
 من انحاء الجمع بين هذه الاخبار المختلفة على بطلان نسخ هذا القاضل ما قال مولانا
 المجلسي البحار ان الطبرسي رحمه الله جمع بين اخبار الارحاء واخبار التحبير بان الارحاء

محول على ما إذا كان الوصول إلى المعصوم ^٤ ممكناً والتخيير إذا لم يكن كذلك ثم قال
 أقول ما ذكره في الجمع بين الخبرين من حمل الأرجاء على ما إذا تمكن من الوصول إلى
 إمامه والرجوع إليه التخيير على عدمه هو أظهر الوجوه وأوجهها وجميع بينهما بعضاً فلا
 يحمل التخيير على ما ورد في العبادات وتخصيص الأرجاء بما إذا تعلق بالمعاملات والأحكام
 وتمكن الجمع بحمل الأرجاء على عدم الحكم بأحد ^٥ بتخصيصه فلا ينافي جواز العمل بأيهما شاء
 أو بحمل الأرجاء على الاستحباب والتخيير على الجواز أو بحمل الأرجاء على ما يمكن الأرجاء
 فيه بأن لا يكون مضطراً إلى العمل بأحد ^٦ هما والتخيير على ما إذا لم يكن له بد من العمل
 بأحد ^٧ هما كما يورى إليه خبر سماعة وبنظر من خبر الميثمي فها سيأتي وجه جمع أحريتهما
 وسفصل القول في ذلك في سائر منفردة إنشاء الله تعالى ^٨ والله وأما التناقلان
 لا نفهم معنى التوقف في الفعل إذا تبلى الإنسان بمعاملة لم يكن له بد من الأخذ والله
 وبدل على كل منهما رواية نعم يمكن التوقف عن الفتوى للغير والله يعلم بالصواب
 وإذا علمت هذا فينبغي أن لا ترتاب بعد ذلك في تعدد ^٩ محصيل الجمع بين ^{١٠} الأخبار
 المختلفة الواحدة في باب اختلاف الأحاديث بحيث يحصل اليقين بذلك
 وإذا لم يحصل اليقين بذلك الجمع فكيف يحصل اليقين بالأحكام المستنبطة من جمع
 الأحاديث المختلفة السند إلى جمع تلك الأحاديث المختلفة وأيضاً نقول والجواب
 عن استدلال المخالفين بطريق الأجمال بأن الاستدلال بالآيات والأحاديث السنية
 المنضمة للنهي عن اتباع الظن موقوف على أن يكون المفرد المحلى باللام مفيداً للعموم حتى
 يفيد أن جميع الظنون منوع عنه ^{١١} على أن يكون الظن بمعنى المصطلح وزا الشك فإنه
 قد يفي معنى الشك أيضاً كما صرح به بعض الأعلام وعلى أن يكون العلم في أمثال لا
 ما ليس لك به علم بمعنى الخبر واليقين دون الأعم منه ومن الظن والمعنى التعوي هو المعنى الأعم ^{١٢} على
 أن الظن المنوع عنه ليس مخصوصاً بأصول الدين ^{١٣} على أن حصصه ^{١٤} المحل لا يقتضيه سقوط اللفظ

عن العموم وعلى ان النجر الواحد على تقدير كونه مفيدا للظن ليس الظن المستفاد
منه يستثنى عن الظن المبنى عنه فاما يثبت هذه الامور كلها يكون الاستدلال
بالايات والاخبار السابقة ساقطا عن محل الاعتبار ولا سبيل الى اثباتها فان اكثرها
من مسائل اصول الفقه واكثر الناهين عن اتباع الظن مثل صاحب الفوائد المدنية
ينكرون مسائل اصول الفقه عموما الا نادرا وحجة العموم خصوصيا كما سيأتي ان شاء الله تعالى
في محل مناسب ايضا نقول ان كان المراد من الايات الاحاديث هو ان جمع
الظن منهي عنه كما فهمه المستدل فينبغي ان يكون الاستدلال بهذه الايات والاحاديث
على نهي اتباع الظن ايضا منهيًا عنه لانه لا ريب لاحد في ان دلالة هذه على نهي
اتباع جميع الظن ليست سبيل النضو الا لشيء محتمل غير ذلك في لا تكون كالحجب طاهر
اللفظ في لا يكون الا مظنونا فيكون منهيًا عنه ايضا نقول الاستدلال بالمسطور
منقوض باعتماد قول ذي لب في ثبوت العدالة بمجرد حجب الظاهر من الاطلاع على
بواطن امور كما يدل عليه الاحاديث الكثيرة وبالكفاءة الظن في معنى العبد فان قلنا
لانساه ان ذلك الموضع علمنا على الظرفان طبقة الطريق انما يوجب طينة الحكم اذا
لم يكن مستندة امر قطعيًا وهذا ليس كذلك فان الادلة البعيدة قد كانت تلك
المظنوننا واجبا العمل قلنا على تقدير التسليم ما نحن فيه كذلك فانما نجعل الله سبحانه
فداقنا دلائل قوية واضحة على ان خبر العادل يوجب الظن واليقين وسيظهر ان شاء الله
الله تعالى براهين قطعية ان خبر العادل معتبر عند الشارع وها انما نشرع في جواب
نقصه لا نقول اما قوله تعالى ولا تقف بالشيء علم الى اخره فقال مولانا الطبرسي في تفسيره
معناه لا تقل سمعت ولم تسمع لا رأيت لم ترو ولا علمت ولم تعلم عز ابن عباس في قتادة وقيل
معناه لا تقف في قضاء غيرك شيئا اي ذا امر بك فلا تغتبه عن الحسن قيل هو شهادة الوعد
عن محمد بن الحنفية والاصل انه عام في كل قول وفعل وعرض على غير علم فكانه سبحانه

الآية أن علم أنه مما يجوز أن يقال لا تفعل إلا ما تعلم أنه يجوز أن يفعل ولا تعتقد إلا ما تعلم
 أنه مما يجوز أن يعتقدا انتهى لا يخفى عليك أن شيئاً من هذه المعاني لا يخالف مطلقاً
 وإن لا يجوز العمل بخير الواحد لعدل وبسائر المظنون التي يجوز العمل عليها ما لم تعلم عليها
 دليل قطعي حتى يخالف المعنى الذي هو مختار الطبرسي لا نقول أن خبر العادل يوجب العلم
 حتى يخالف المعنى المذكور عن ابن عباس في قاعدة بل يقول المستدل كذا لك هذه الآية عليه كونه
 راعياً للمخالفة على القولين الآخرين فظاهر أيضاً نقول الخطأ في هذه الآية متوجه إلى
 النبي ويحتمل أن يكون هذا الذي مخصوصاً بجنازة لنزول الوحي عليه إما أن يحصل ^{للقين} ليقين
 له في كل باب لا يحتاج هذه الآية موقوف على نفي هذا الاحتمال بدونه ساقط عن محل الاعتناء
 وإيضاً لا يحتاج موقوف على كون النبي للتحريم وعلى أن المراد من العلم في الآية هو اليقين
 وعلى أن كلمة العلم هو ما لها باقية في الآية على العموم وليست مخصوصة بأصول الدين الظاهر
 أنه لا سبيل للخصوص إليها غالباً فإن أكثرهم الأخباريون في زماننا هم لا يسلون أصل
 اشتراك التكليف بين النبي والأمر ولا أصل كون النبي للتحريم ولا جحية العموم ولا أصل ^{تقدم}
 العرف على اللغة ولا أصل عدم المخصص فأنهم يتكبرون أكثر مسألاً أصول الفقه يطعنون
 على كتب أصول الفقه ومصنفهم قال صاحب الفوائد لم تنته أول من غفل عن طريقة أصحابنا
 الأئمة واعتمد على قولهم ^{على أصول} أصول الفقه المبنيين على الأفكار العقلية المسددة وليس بين العلماء
 فيما أعلم محمد بن أحمد بن الحسين العاملي القائل بأل قياس حسن بن علي بن عيسى ^{المبني} على
 مبدأ الشريعة المعين حسن بن علي بن عيسى ^{المبني} على مبدأ الشريعة المعين حسن بن علي بن عيسى
 ورثه الطائفة متأخريهم متأخري أصحابنا ورافقنا حتى وصلت الفتن إلى العلاء
 الحلي فالنوم في تصانيفه لثلاث فروع أصلية للعلماء ثم تبعه الشهيد الثاني الفاضل ^{الشيخ}
 علي رحمه الله تعالى قال في وضعه آخر من الكتاب المبسوط ما حاصله أن عندنا أصحابنا
 الأخباريين كمالاً للأحكام الشرعية النظرية فرعية كانت وأصلية الأحاديث العرفية

الطاهرة وتلك الروايات لشبهة متضمنة لقواعد قطعية تسد مسد الخيال العقلية
 المذكورة في الكتب الاصولية والاعتبارات العقلية المذكورة في كتب فني رتبة الحد
 والقواعد لعربية الظنية المذكورة في فن المعاني والبيان وقال في موضع اخر منه اما
 استنباط الاحكام النظرية من ظواهر الكتاب من غير سوال هل الذكر عن حالها من كونها منسوخة
 مقبلة ام لا والله لا فقد جنى الجمع من متاخر اصحابنا وعلماءه في كتبهم الفقهية مثل التمسك بعموم
 قوله تعالى وقول بالعقود في اثبات صحة العقود المختلف فيها وهو ايضا غير جائز وقال
 في موضع اخر بعد نقل الاحاديث الدالة على ان الناس ثلثة العلماء وهم الامية
 والمتعلمون وهم شيعةهم وسائر الناس العتلاء ان هذه الاحاديث صحيحة في انحصار
 الناس في ثلاثة بعد اصحاب العصمة من ان يلزم ياخذ كل مسألة يجوز الخطأ فيها عدا
 من الاعتقادات الاعمال منهم ومن لا يكون لا هذا ولا ذاك في صريح وان القسم الثاني
 مردود فانظر تدبر في ان من تمسك بالاعتقاد ان المقدمات العقلية القطعية نزعها والاعمال
 بالخيالات الظنية بنزعها كاصالة البراءة من الاحكام الشرعية وكاستصحاب الحكم السابق
 على الحالة الطارئة وكالعمومات والاطلاقات مع احتمال ان يكون مخصوصة ومفيدة
 في الواقع او يغير ذلك من الادلة المفيدة للظن بنزعها دخل في اى الاقسام الثلاثة ولا تكن
 من المعاندين امتناع ذلك في الكتاب المسطور كثيرة اما قوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان
 الظن لا يغني من الحق شيئا فهو بازل في حق المشركين والمراد ان الكفار في قولهم يوجد شركاء
 الله يقلدون ابا نهر يحسن الظن لهم من غير اقامة برهان عليه الظن لا يغني من الحق شيئا
 فالاستدلال بهذه الاية موقوف على ان يكون المفرد المحل باللام مفيد للعموم وهو غير
 مسلم عند اكثر الاصوليين فضلا عن الاخباريين وعلى ان خصوصية المحل لا يوجب
 خصوصية اللفظ وعلى ان ظواهر القرآن حجة وايضا نقول هذه الاية ليست باقية على
 العموم بالاتفاق بيننا وبين الخصم فان بعض الظنون معتبر عند الشارع كما سبق فلا حجة

بها وقوف على ثبوت ان العام المخصوص فيما بقى حجة وايضا نقول سلمنا بجمع
 ذلك ككنا نقول خبر الواحد مستثنى من هذا والدليل عليه سيا وان شاء الله تعالى
 واما الاحتجاج بقوله تعاوان تطعم اكثر من في الارض امثاله فيرد عليه كثيرا وورد
 على الاحتجاج بالاية الاولى والثانية فلان طول الكلام يذكرها اما احسنه ^{مفضل}
 بن يزيد فنقول في الجواب عن الاحتجاج بها ان قوله ونفى الناس عما لا تعلم ان
 كان المراد به ما تعلم انه حكم الله في الواقع فهو وارده على المستدل ايضا فان العلم
 بالحكم الواقعي مع كثرة اختلافات الاحاديث متعدد وقد سلم ذلك صاحب الفوائد
 المدة في مواضع عديدة من كتابه وان كان المراد به لا تعلم انه حكم في حقه فهو كذلك
 لكن الاحتجاج حينئذ لا يتم فانا نقول خبر العادل وان كان يوجب الظن لكن العمل
 على هذا الظن قطع وهكذا الحال وسائر الظنيات المعبرة عنها كما سيظهر ايضا
 نقول لزاما على المخالفين ان المخاطبة في الحديث المسطور رجل واحد فكيف حصل لهم
 العلم بكونه عاما في حق جميع المكلفين الى يوم القيمة لا يجوز ان يكون هذا الحكم مخصوصا
 بزمان ظهور الائمة وباحادكا يتيسر لهم الحضور عند المعصوم متى شاء ولا يقال قول
 حكم على الواحد حكم على الجماعة يدل على عموم الحكم المستفاد من الحديث لا نقول طواه
 الاحاديث النبوية عند كثرة الاخباريين ليست بحجة كما صرح به صاحب الفوائد المدة
 وقد سبق اليه الاشارة في مفتحة الكتاب وعلى تقدير التسليم فلم لا يجوز ان يكون ندول
 قوله مخصوصا به غير شامل للائمة وايضا لا يدل على شمول جميع الاحكام لجميع المكلفين
 الى يوم القيمة لا بد للخصم على كل ذلك من دلائل قطعية و الظاهر ان لا يتيسر ذلك
 وهكذا الحال في الاحتجاج بصحة ابي عبدة الخداء مع ان قوله فيها ولا هدي يمكن
 ان يكون المراد به انه ولا يكون بطريق الاستنباط المعبر عن الخاصة قال مولا ^{الحلي}
 في البحار ويحتمل ان يكون المراد بالهدى الظن المعبرة شرعا ويحتمل ان يكون المراد

من الحديث هو ما قال مولانا الصالح في شرح الكافي في أثناء شرح هذا
 الحديث من أن الناس يغير علم بالقوانين الشرعية من حدة ولاه كما قال يجوز أن يراى
 البصيرة الكاملة التي لا يحصل إلا بعد ملكة العلم بالقوانين فيكون فيه شارة
 إلى أنه لا بد في الإقناء من أن يكون العلم بالقوانين ملكة يقتد بها المقتضى على الخ
 جزيئاً لها بسهولة أما صحة زياد بن أبي رجا فبالجواب عن احتجاجها كما عرفت
 وهكذا الجواب عن صحة محمد بن مسلم ورواية إسحق بن عبد الله ورواية زرارة
 عين والعجب من أمثال صاحب الفوائد المدنية فاهو يطعنون على المجتهد
 في علمهم على طواهر الآيات والأحاديث فان هذا عمل بالظن والعمل بالظن لا يستدل
 عليه بطواهر الآيات والأحاديث المسطورة ولا يدون ان هذا أيضاً عمل بالظن
 والاستدلال كدناى مبطل لنفسه كما لا يخفى لا يقال ان طواهر الأحاديث الآتية
 محجة عند الأخباريين وغيرهم من مانع العمل بالظن بخلاف طواهر الآيات والأحاديث
 النبوية قال صاحب الفوائد المدنية بعد نقل القرائن الدالة برحمته على ورد الحديث
 عن الإمام فائدة فان قلت بهذه القرائن ان فر احتمال لا فتراء وبقى احتمال
 السهو في خصوصيات بعض الألفاظ قلت هذا الاحتمال سند فتراء بتعاضد
 الأخبار بعضها ببعض فتراء بملاحظة تطابق الجواب والسؤال وتارة بتنا
 اجراء الحديث وتابعها فان قلت بقي احتمال خلو نيد فم وهو احتمال راد
 خلاف الطاهر قلت من المعلوم ان الحكيم في مقام البياز والتفهيم لا يتكلم بكلاماً
 خلاف ظاهر من غير جرح قرينة صارفة عنه لا سيما من اجتمعت فيه نهاية الحكم مع
 العصمة ولا يجوز ذلك في أكثر كلام الله ولا أكثر كلام رسول الله بالنسبة إلينا
 كقولهم انما يعرف القرآن من خطيبه وقوله كلام النبي مثل كلام الله في الأثر مجمل
 التام والمسنوخ وقد يكون عاماً وقد يكون خاصاً وقد يكون مؤلفاً ولا يعلم

ذلك الا من جهنا لانا فحاطون بها عارون بما هو المراد منهما وايضا مقتضى
تصريحات الائمة بالفرق بين كلامهم وبين كلام الله وكلام رسول الله بان لها وجه
مختلف وبما فهم يميلان الناسخ والمنسوخ وبانها وردا في الاكثر على وجه التعمية بالنسبة الى
اذهان الرعية وورع ابقد عقول الائمة بخلاف كلام الائمة فانه لا يحتمل ان يكون منسوخا وان ورد
بقدر ادراك الرعية وهم يخاطبون به فيكون كلامهم خاليا عن ذلك الاحمال هكذا ينبغي
ان يحق هذا الموضع وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم انتهى
لانا نقول القول بالفرق بين ظواهر الكتاب والسنة وبين ظواهر الاخبار والائمة بحسب
فانك قد عرفت فيما سبق في المقصد الاول ان ظواهر الكتاب والسنة حجة وقد بسطنا القول
في ذلك بما لا مزيد عليه قد سبق ايضا ان احاديث الائمة ايضا مثل الكتاب والسنة وكونها
متشابهة ومحكمة وعامة وخاصة مقيدة ومطلقة ولما كان الرجوع الى ما سبق موجبا لا
الناظرين في هذا المقام لهذا نذكر مرة ثانية اكثر الاحاديث الدالة على ما قلنا وان كان
للتطويل فنقول قال مولانا المجلسي البخاري ناقل عن معاني الاخبار بالاسناد المذكورة عن داود
بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله يقول نتم افقه الناس اذا عرفتم معاني كلامنا ان الكلمة
تصرف على وجه فلو شاء انسان لصر كلامه كيف شاء ولا يكذب ايضا ناقل عنه
باسناد مسطوية عنه عن ابراهيم الكوشى عن ابي عبد الله انه قال حديث ندين خير من
الف ترويه ولا يكون الرجل منكم فيها حتى يعرف معاني كلامنا وان الكلمة من كلامنا
تصرف على سبعين وجها لنا من جميعها انخرج قال مولانا المجلسي البخاري بعد نقل هذا الحديث
لعل المراد ما يصدق عنهم تقية وتورية والاحكام التي يصدق عنهم بخصوص شخص بخصوصه
لا تجري في غيرهم لذلك تناف بين اخبارهم وناقل عن الاحتجاج عن الرضا انه قال
ان في اخبارنا متشابهة القران وحكما كحكم القران فردا ومتشابهة دون محكماتنا
عن العيون باسناد مذكورة عنه عن الرضا قال من ردد متشابهة القران الى محكمه

له
قال في مجمع البحار في التفسير
خلات التفسير في جواب الامام
السلام ولا يبين فيه وجه كثير
في الكلام الى ان قال وسنة
الامام ايضا في الكلام في التفسير
عن النبي بالشيء الذي هو ثابت
بطلان ما استدلوا به من ان
وكمه ان يكون فنقول ان
فلا يلزم في جعل كلامه معارف
وراد من الكثرة منه انه
ان في المعاني من اجابة
عن كماله

الى صراط مستقيم ثم قال ان في اخبارنا امتشاهما كمشايه القرآن وحكما كحكم القرآن
فرد وامتشاهما دون حكمها ففضلوا وناقلا عن بصائر الدرجات بالاسناد المذكورة
عنه عن عبد الله بن علي بن ابي عمير قال دخلت انا وعلى بن حنظلة علي بن عبد الله فسلمنا عليه
حنظلة غر مسلما فاجاب فيقال علي فان كان كذا وكذا فاجابه حتى اجاب فيها باربعة وجوه
قالفت علي بن حنظلة قال يا ابا محمد قل حكما فسمعنا من عبد الله فقال لا تقل هكذا يا ابا
الحسن فانك سجل وروان من الاشياء اشياء صريفة ولا تجري الا على وجه واحد منها وقت الحجة
ليس بوقتها الا واحد حينئذ والشمس من الاشياء اشياء موسعة تجري على وجه كثير وهذا
والله ازل عندى سبعين وجها قال مولانا المجلسي بعد ذكر وقت الحجة على سبيل القليل والغرض
بيان انه لا ينبغي مقايضة بعض الامور ببعض الحكم فكثيرا ما يختلف الحكم في الموارد الخاصة و
قد يكون في شيء واحد سبعون حكما بحسب المفروض المختلفة وايضا ناقلا عنه باسناد عن
عبد الغفار الجارحي عن ابي عبد الله انه قال في الحكم على سبعين وجها في كلها الخ لا يجر ايضا
ناقلا عنه باسناد عنه قال انتم افقه الناس فاعرفتم معا كلامنا ان كلامنا ليس على سبعين
وجها وايضا ناقلا عنه باسناد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لا تكلم
بالكلمة الواحدة لها سبعون وجها ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا والشيء الممد
روى في الكافي باسناد عن ابن خنيس قال قلت لابي عبد الله اذا جاء حديث عن
اولكم وحديث عن آخركم يا ايها ناخذ قال خذ ابي حتى يبلغكم عن ابي فخذ ابي فلي الحكيم
وقد سبق هذه الرواية وامثالها عن قريب واذا عرفت هذا فقول لا يخفى عليك
بعد وفي هذه الاحاديث امثالها كيف يحرم العاقل ان مراد الائمة هو آيتمهم من
ظواهر الامتياز بين العام والخاص على عموم المطلق والخاص على اطلاقه وخصوصية الحكم بالخاص وكون الحكم
مخصصا برمان مخصوص مكان مخصوص كون الكلام محكما وكون الكلام لا يواد به الا
معنى واحد بين اضدادها ليس بعقلي وما ادعى احد بوصول النص عليه ان قاعته من

قبل الشائع وكان جواب الآية امرنا بورد متشابهات الكتاب والسنة انفسهم الى
 محكمات الكتاب والسنة كذلك اكد الامر منهم واخبار كثيرة بورد متشابهات احاديثهم
 الى محكمات احاديثهم واليه كما ينطق به بعض الاحاديث المسطورة انفا وايضا منها
 ما في البحارنا قلا عن ابى الشيخ والاربع مائة قال امير المؤمنين اذا سمعتم من حديثنا
 ما لا تعرفون فردوه اليها ونفقوا عندها وسلموا حتى يتبين لكم الحق ولا تكونوا مداميعة على
 وناقل عن بصائر الدجاة باسنادة عن جابر قال قال ابو جعفر قال رسول الله
 ان احد ينال محمد صعب مستصعب يومئذ الاملاك مقربا ونبي مرسل او عبد
 امتحن الله قلبه للايمان فما ورد عليكم من احد ينال محمد فلا تلت له قلوبكم وقرموة
 فاقبلوه وما اشتهات فلوبكم وانكم موة فردوه الى الله والى الرسول والى العالم من
 الى محمد وانما الهالك ان احد نشئ منه لا يخله فيقول والله ما كان هذا لنا ولا والله
 ما هذا بشئ والاشكاد هو الكفر نعم الاظهر في كلام الحكماء ان يكون المراد ما هو يستفاد
 من ظاهرة مع عدم القرينة على ارادة خلافا لظاهر ليكن في زماننا هذا يحصل العلم
 بعدم القرينة وقت تكلم المعصوم من خواص المعصومين فوق طاقة امتنا واما حالنا
 الفوائد المدنية سلمنا امكان تحصيل العلم بعد القرينة وقت انك لا تأخذ بحصول الخبر
 بعدم ارادة خلافا لظاهر الذي يمكن اجرا بار كلامه تارة يكون على ظاهرة من العموم
 والاهلاق والاحكام وتارة يكون على خلافا ظاهرة بان يكون مخصوصا ببعض افراد
 وبعض الانماز او مقيدا ببعض القيود ويكون متشابهة بحيث لا يحصل العلم بالمراد منها
 الا بالرجوع اليهم اما مع هذا الاخبار فلا يمكن لنا ان نخرج كون ظواهر الاخبار هي المراد منها
 لغرض عدم القرينة وعدم ارادة خلافا لظاهر يستلزم ان ظاهرا ارادة الظاهر
 لكن هذه الاصول كيف يتسك بها من بعيدا من مطاعن المجتهدين ويدعى تحصيل
 العلم والقطع بالاحكام الدليل الذي ذكره في حجية ظواهر الاخبار قد اخذ من كلام

له
 من اجابته
 بدواعي الكسوف في كتم
 البريل في شيبه
 ١٢
 على وجهي بالانف في كتم
 بنج عيون من اصابع
 خيل المطالب بالانف

الاصول يذکر فی حجة طواهر الکتاب السنة الاخبار ما هو قد ذكره هنا وهو
 على مسلكهم سيما نظر الى قوله تعالى ناجعلناه قرانا عربيا لعلكم تعقلون والى ما في الجا
 باقلا عن الحسن عزالي سليمان الجعفي رفعه قال قال رسول الله انا معاشر الانبياء
 نكلم الناس على قدر عقولهم هذا والله ولي التوفيق **الفصل السادس** في
 التعبد بنحو الواحد عقلا بخلاف منافي ذلك الا بترقية وعليه اكثر المخالفين
 خلافا لشرزمة قليلة منهم ومنهم ابو علي الجبائي من المعتزلة والمراد بالتعبد به هو
 ان يوجب الله علينا العمل به واستدلوا عليه بان التعبد به واقع كما ستعرف فيكون
 ممكنا لا محالة وبان التكليف به لا يستلزم المحال فلا يكون ممكنا لان التعبد به
 الواحد لو كان ممثلا فاما يكون لكونه ظنيا فيكون العمل يقول لشاهدين والآيات
 والاخبار المتواترة طنية الدلالة ايضا متغلاز المطلوب في جميعها طني اما جهة المخالفين
 انه لو جاز التعبد لزوم اجتماع القاضين اذا جاز العادلان بالحكمين المتناقضين والحوار
 انه لا نسلم انه يلزم اجتماع القاضين في الصورة المفروضة فانما في هذه الصورة مكلفون
 بالتوقف او النفي **الفصل السابع** قد وقع الاختلاف في وقوع التعبد بنحو الواحد
 السيد المرتضى ابن زهرة وابن البراج وابن ادريس عثمة قال بوقوع السيم وتبعه المتأخرون
 وجماعة من المخالفين وهذا هو الاظهر لوجه **الاول** منها ان من تتبع طواهر الآيات
 والاخبار والآثار يحصل له القطع بكون التعبد به متواترا المعنى بالنسبة اليها كجماعة
 وان لم يحصل القطع بكل واحد من اجزاء واستيعاب الآيات والاحاديث الواردة في
 هذا الباب لا يخلو عن التعسر لكن نذكر جملة منها ليكون غموضا لها وعلى الله التكلان
 فقول قال الله تعالى في سورة التوبة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
 في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون اما وجه **الثاني** على ما
 بصحة فلان معنى ظاهر الآية انه هذا يفر من كل فرقة طائفة من اجل العلم والتفقه

روى الحسن بن
 محمد بن الحسن
 بن جابر

روى الحسن بن الحسن
 بن جابر

روى الحسن بن الحسن
 بن جابر

في الدين ليمد تلك الطائفة اي ليجزوا بالحرف فترقتهم وقومهم اذا رجعوا اليهم ليجل
 قومهم بذلك الانذار فالاية دلت على وجوب الاحتياط عند انذار الطائفة لان فعل
 للتأني وهو في حقه تعالى محال فكون المراد من الطلب كذا قريب لمجارات الطلب الذي
 هو قريب مجارات الترحي لا يكون الا على سبيل الوجوب فان المتروحي مريض هو متروحي
 لا يرضى بعد وقوع مرجوة واخبار الطائفة لا يكون الا خبرا واحدا فان الطائفة اسم
 للواحد كما قال محمد بن كعب وللواحد فافق كما قاله عكرمة والاشترى كما قاله غطاء ^{لثلاثة}
 كما قال القمري او نقول لفرقة اسم جماعة اقلها ثلثة والطائفة بعضهم بعض الثلثة اما واحد
 واثان فلو خرج من ثلثة واحدا واثان ينبغي ان يحصل البراءة والامتنان ويجب الحذر
 على المدي لم يخرج بسبب الانذار مع انه خبر واحد فلو لم يكن الخبر الواحد حجة لما وجب الحذر
 فان قيل المراد انذار جميع الطوائف حيث قال جل شانہ فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ولم
 يقل من فرقة واحدة وسر لا نسلم ان انذار جميع الطوائف خبر واحد بل الظاهر انه
 يكون الانذار من المتواترات كما لا يخفى فلنا قول الجمع بالجمع فان القوم اسم جمع
 وهذا يقتضي الانقسام فيكون ان المراد كل طائفة نافرة من الفرقة يتكسر الطائفة الباقية
 من تلك الفرقة ويجب على النيابة الحذر بانذارهم فيحصل المطلوب على ان الظاهر انه
 لا يسا عدل الاشكال قوله تعالى اذا رجعوا لان الطوائف كلها ليسوا ابراجين الى كل
 فرقة فان الوجوه لا يقرب الا اذا كان منهم اما الاتي اليهم ابتداء فلا يتيسر راجعا بل
 قاصدا فان قيل لا نسلم ان المراد من الانذار هو الاخبار بالحرف بل المراد منه هو الفتوى
 بقضية الحق فان الثقة انما يحتاج اليه للفتوى لا للاخبار والرواية قاتا الثقة في اللغة
 المقنن فنجيب المصير اليه فادام لم يعلم النقل عنه ومعناه المصطط بين الفقهاء مستحدث فان
 الاصل في الحادث هو الساخر لا يقال ان الانذار هو الخبر الخاص بالمطوب انما هو ثبات كون
 اخبار العادل حجة مطلقا لا ناقلا لما ثبت كون الانذار حجة ثبت المطلوب لعلم القول ^{للعقل}

مع اننا نقول عدة الاحكام الشرعية الوجوب والحرمه وما لا يفكران عن التحويل فاذا
 ثبت دلالة الآية على قبول خيل واحد فيما ثبت فيما سواهما بالطريق الاولى بقى منها
 اشكالان هذان اكثر المفسرين ذكر في شأن نزول الآية ومنهم الطبرسي رحمه الله عليه
 ان بعد نزول الوعيد الشديد في حق المتخلفين عن غزوة تبوك كان اذا بعث رسول الله
 جيشا اسرع الموضون بأسرهم الى القرا وانقطعوا عن استماع الوحي والفقهاء في الدين
 فامرهم ان يفر من كل فرقة طائفة الى الجهاد ويقيم الباقون عند رسول الله ليتفقوا
 وينتد الباقون اذا رجعوا اليهم حتى يقطع الفقهاء الذي هو الجهاد الا كبر ويكر الجوار عنه
 بلغة لا يخلو من ان المراد من الآية اركانها هو الظاهر فوجه الدلالة على المطلوب ظاهر ان كان
 المراد منها ما يدل على شأن نزول الآية فالمطلوب ايضا حاصل فانك قد عرفت ان القر
 يطلع على النسخة فما في قولها الآية باطلا فها نذكر على ان واحدا من التلثة اذا اجر الذين
 نقر الى الجهاد بما تعلم عند رسول الله كان اخباره حجة وهذا هو المطلوب وايضا
 الله تعالى ان جاء كرفاس بن بديل فبين ان تصيبوا قوما يجهالة فتصيبوا غلاما فعلم
 نادمين فانه يدل بالمفهوم على انه ان لم يكن المخير فاسقا لا يجب التبيين فاما يجب
 القبول في صورة كان المخير عادلا فهو المطلوب والزم فكان العادل اسوأ حالا من الفاسق
 وهو خلاف المعقول وايضا قال الله تعالى ان الذين يكتفون ما ازلنا من البيان والهدى
 من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون فان الظاهر
 ان فائدة اذهار الهدى هي جوب القبول على من ظهر له وهذا الهدى كافيا عن بصره
 وان كان المنزلة فيه مجال ايضا قال جل جلاله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا
 الحق وانتم تعلمون والتقريب ما رفقنا اما الاخبار فمنها ما في البحارنا قلا عن ابي الشيمر باسنا
 مذكور عنه عن ابي الحسن قال قال رسول الله لم تحفظ من امتي اربعين حديثا مما يحتاج
 اليه من امر يفر عنه الله يوم القيمة فقها عالما وناقلا عن صحيفه الرضا عن ابيه

[illegible]

نقد و نظر بر کتاب تاریخ ایران از آیت الله العظمی الخوئی

يسمى ذلك من حامل فقه غير فقيه وكمن حامل فقه الى من هو افقه منه وما هو ايضا
 في الجار من انه روى السيد بن طاوس في كشف الحجة باسناد الى أبي جعفر الطوسي
 باسناده الى محمد بن الحسن بن الوليد من كتاب الجامع باسناده الى القضاة
 عمر قال قال ابو عبد الله اكتب في علمك واخوتك فان مت وورث كتبك نبيك
 فانه ياتي على الناس زمان هرج ما ياتسون فيه لا يكتهم وما فيه ايضا انا قلا عن كتاب
 الكشي باسناده عن ابن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله انه ليس كل ساعة
 القالك ولا يمكن القد مويحي الرجل من اصحابنا فيسئلني وليس عندي كلما يسئله
 عنه قال فما يغنيك من محمد بن مسلم التقي فانه قد سمع من ابي كان عنده وجهها
 وايضا انا قلا باسناده عن شعيب العنقروني قال قلت لابي عبد الله بما احتجنا ان نسئل
 من نسئل قال عليك بالاسدي يعني ابابصير وايضا انا قلا عنه باسناده عن عبد
 المهدي كان خير قري ايته وكان وكيل الرضا و خاصته قال سئلت الرضا فقلت
 اني لا القالك كل وقت فمن اخذ معالم ديني قال خذ عن يونس بن عبد الرحمن ايضا
 نا قلا عنه باسناده عن علي بن المسيب قال قلت للرضا شقني بعيدا ولست اصبر اليك
 في كل وقت فمن اخذ معالم الدين قال من زكريا بن ادم القمي المامون على الدين والدين
 قال علي بن المسيب فلما انصرفت قد منا على زكريا بن ادم فسئلت عما احتجت اليه
 ما في الكافي باسناده عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل راو واحد يثكم
 بينك وبين الناس يسده في قلوبهم قلوب شيعتك ولعل عابدا من شيعتك
 له هذه الرواية اليها افضل قال قال لرواية كحديثنا يسده به قلوب شيعتنا افضل
 الفعابد ما فيه ايضا بسند حسن عن عبد الله بن جعفر الحميري قال جمعت انا
 والشيخ ابو عمر و رحمه الله عند احمد بن اسحق فغزني احمد بن اسحق عن الخلف
 فقلت يا ابا عمر اني اريد ان اسالك عن شيء ما انا بسالك فيما اريد ان اسالك عنه فاذ اعطاك

الكتاب الجامع

عن شيخنا في النسخ

جميع النسخ
 نسخة الشيخين
 نسخة الحسين

ان الارض لا تخلو من حجة الا اذا كان قلب القصة باربعين يوما فاذا كان ذلك فمضت
الحجة واخلاق باب التوبة فلم يك ينفع تقسا اياها لم تكن امت من قبل او كسب في
ايها خيرا ما اولئك من خلق الله وهم الذين يقوم عليهم القصة ولكن احببت
ان اورد اديقنا وان ابراهيم سأل الله عز وجل ان يريه كيف يحل في الجنة قال الله
قال بل ولكن ليطمئن قلبي وقد اخبرني ابو علي احمد بن اسحق عن ابي الحسن قال سئلت
قلت من اعامل او عن احد قول من قبل فقال له العمري ثقتي فاذا ادي اليك وعني
فني يودي ما اهل لك عني فني يقول فاسم له واطعم فانه الثقة المأمون واخبرني
ابو علي انه سأل ابا محمد من مثل ذلك فقال العمري وابنه ثقتان فاذا ادي اليك عني
فني يودي ان وما قال لك فني يقولان فاسم له واطعم ما فاهما الثقتان المأمونان احدا
ومنها ما رواه الكشي بسند صحيح عن عبد الغفور المحمدي الحسن بن علي بن يقطين قال
قلت لابي الحسن ضاع انا لا كما دنيصل اليك ففسلك عن كل ما تحتاج اليه من معالم ديننا
افولس بن عبد الرحمن ثقة باخذ عنه ما تحتاج اليه من معالم ديننا فقال نعم وايضا
بسند حسن عن عبد الغفور قال قلت للرضا اشد شقة بعيدا فقلت اصل اليك فقلت
فاخذ معالم ديني من يونس مولى ال يقطين قال نعم قال مولا محمد بن قيس بعد نقل
هذير الخدين في ونية السقيز واعلم ان هذا الاخبار وامثالها مما تقدم ذكره على
حجة خبر الواحد نفى وايضا ما رواه عن ابي الحسن احمد بن حاتم بن هاشم قال كنت
بعني ابا الحسن الثالث اسأله عن اخذ معالم ديني فكتب اخرا فابعد لك فكشيت اليها فقلت
ما ذكرنا فاعيدنا فدينا على مستر في حبس كل كذا القدر في امرنا فافركا فامرنا كما انشاء
الله تعالى وايضا ما رواه بسند صحيح عن يونس بن يعقوب قال كنت عند ابي عبد الله
فقال ما لكم من مفرغ اهل لكم من مستر مستر يحون اليه ما يمنعكم من الحق من المغير النهر
ومنها ما في فهرست الشيخان ابان بن تغلب قال لما ابر جعفر الباقر اجلس في مجلس الدعة

فانقل من كتابي
في تاريخ الحسن بن علي
بن ابي طالب

وَأَفْتِ النَّاسَ فَإِنْ جَاءَكَ يَرَى فِي شَيْعَةِ مِثْلِكَ وَمَا هُوَ بِضَائِكُمْ بِالْكَسْبِ لَيْسَ بِذَلِكَ
 عَنْ مَعَاذِ بْنِ مَسْلَمٍ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقْعُدُ فِي الْحَاكِمِ فَتَقْتُلِي
 النَّاسَ قُلْتَ نَعَمْ وَارْدَتْ زَائِلُكَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ فِي
 الرَّجُلِ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الشَّيْءِ فَأَدْعِيهِ بِأَخْبَارِهِ لَكُمْ أَخْبَرْتَهُ بِمَا يَفْعَلُ
 بِمَوْثِقِ تَكْرِيهِمْ فَاحْذَرُوا بِمَا جَاءَ عَنْكُمْ وَخَرَّجَ الرَّجُلُ لَا أَعْرِفُهُ وَلَا أَدْرِي

فَنَحْنُ

الْأَخْبَارُ الْخَبَرُ وَالْخَبَرُ

عَنْ فُلَانٍ كَذَا وَجَاءَ عَنْ فُلَانٍ كَذَا فَادْخُلْ قَوْلَكُمْ مِمَّا بَيْنَ ذَلِكَ قَالَ سَعَالٌ وَأَضْمَرْتُ كَذَا
 فَإِنْ كُنَّا أَمْ نَعْمُ مَا هُوَ بِضَائِكُمْ لَيْسَ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِالْمُحْتَبَيْنِ بِالْأَخْبَرِ
 بَرِيدُ بْنُ مَعُونَةَ الْجَعْلِي وَأَبُو صَيْرَافٍ بَنِي النَّخَعِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ وَرَأَى أَرْبَعَةَ بَحْبَاءَ
 أَمْدَاءَ اللَّهِ عَلَى جَلَالِهِ وَحَرَامِهِ لَوْ لَا هُوَ لَأَنْقَطَعَتْ نَارُ النَّبُوَّةِ وَأَمَّا سَعَالٌ فَلَمْ يَفْقَهُ
 اللَّهُ وَأَيُّكُمْ بِالصَّالِحِ السَّادِدِ وَهَذَا نَاوَهْدَا لِسَبِيلِ الْإِشَادَةِ قَدْ عَرَفْتَ سَابِقًا
 أَنَّ الْأَخْبَارَ الْوَاحِدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ حَذَاوَهَذَا الْقَوْلُ مَعَكُمْ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعًا
 يَكْفِي لِمَنْ طَعِمَ سَلِيمٌ عَقْلٌ مَسْقُومٌ أَوْ مَن لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يَكْفِيهِ لَيْسَ بِكَثِيرٍ وَهَذَا أَنَا
 أَشْرَعُ فِي **الْوَجْهَ الثَّانِي** الدَّالُّ عَلَى تَعْبِيدِ بَحْبَاءَ الْوَاحِدَةِ هُوَ أَنَّهُ قَدْ أَطْبَقَ
 قَدْ مَاءُ الْأَصْحَابِ الَّذِينَ عَامَرُوا الْأَيْمَةَ وَأَخَذُوا مِنْهُمْ قَارِئِينَ عَصَرَهُمْ عَلَى رِوَايَاتِ الْأَخْبَارِ
 الْأَحَادِ وَتَدْوِينِهَا وَالْإِعْتِنَاءُ بِجَمَالِ الرِّوَايَاتِ وَالْفَحْصُ عَنِ الْمَعْبُولِ وَالْمَرْدُودِ وَالْبَحْثُ عَنِ
 الثَّقَةِ وَالْقَبِيحِ وَاشْتِهَارُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ تِلْكَ الْأَعْصَارِ وَفِي مَنْ أَمَامَ
 بَعْدَ أَمَامٍ لَا يَقْلُ عَنْ أَحَدٍ مَعْلُومًا نَكَارَ ذَلِكَ بِالْأَشْرَعِ عَلَى أَيْمَةِ حَدِيثٍ يَضَادُهُ مَعَ
 كَثَرَةِ الْإِيْلَ عَنْهُمْ فِي فَنُونِ الْإِلَاحَةِ أَمْرٌ لَكَ يُوْجِبُ الْعِلْمَ الْعَادِي بِأَتَقَاتِهِمْ كَالْقَوْلِ
 الْمَصْرِيحِ وَالْإِقَامَةِ لِحُجَّةٍ قَالَ الشَّيْخُ فِي الْعُدَّةِ فَأَمَّا مَا أَخْبَرْتَهُ مِنْ الْمَذْهَبِ فَهُوَ بَحْبَاءُ
 إِذَا كَانَ وَارِدًا مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِنَا الْقَائِلِينَ بِالْإِمَامَةِ وَكَانَ ذَلِكَ مَرْوِيًا عَنِ النَّبِيِّ أَوْ عَنْ
 وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ وَكَانَ مِمَّنْ لَا يُطْعَمُ فِي رِوَايَتِهِ وَبُكُونِ سَدِّ بَدَلٍ فِي نَقْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَا

رَجُلٌ

قرينة تدل على صحة ما تضمنه الخبر لانه ان كان هناك قرينة تدل على صحة ما تضمنه
 الخبر كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجباً للعلم كما تقدمت القرينة جازاً العمل بذلك
 دليل عايناً اجماع الفرق المحقة فاني جدها مجمعة على العمل بهذا الاخبار التي
 بينهم دونوها في اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعون حتى ان واحد
 بنى لا يعرفه سئلوا من اين قلت هذا فاذا احاطوا على كتاب
 معروف في مشهور وكان راوية ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلموا الامر في ذلك وقلوا
 قوله هذه عادتهم وسجيتهم من عهد النبي ومن بعده من الائمة ومن ان الصادق جعفر
 بن محمد الذي انتشر العلم عنه كثرت الرواية من جهة فلو كان العمل بهذا الاخبار كان جازاً
 لما اجمعوا على ذلك ولا تكروا لان اجماعهم فيه معصوم لا ينبغي عليه الغلط والسهو
 والذي يكشف عن ذلك انه لما كان العمل بالقياس مخطوياً في الشريعة عند علم يعلموا
 به اصلاً واذا اشتد منهم احد عمل به في بعض المسائل واستعمل على وجه الحاجة لخصمه
 وان لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وانكروا عليه وتبرأوا من قوله حتى انهم يتبركون نقياً
 من وصفناه رواياته لما كان عاملاً بالقياس فلو كان العمل بمنزلة الواحد
 يجري ذلك المجرى لوجب ايضا فيه مثل ذلك وقد علمنا خلافاً وقال العلامة في
 النهاية اما الامامية فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين وفرعه الا على اجبا
 الاطاد المروية عن الائمة والاصوليون منهم كابى جعفر الطوسي وشيخه وافقوا على
 قبول خبر الواحد لم ينكروا سوى المرتضى اتباعه لشبهة حصلت له في شئ فان قيل
 كيف يصح دعوى اجماع على التعبدية والحال ان السيد المرتضى ادعى اجماع
 على خلافه فانه قال على ما نقل عنه في جواب المسائل المتأنيات عن من ان اصحابنا
 لا يعملون بمنزلة الواحد ان ادعاء خلافاً ذلك دفع للضرورة قال لا يعلم علماً ضرورياً
 لا يدخل في مثله ريب ولا شك ان علماء الشيعة الامامية يذهبون الى

الاخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل عليها وانما ليست بحجة
 ولا دلالة وقد ملكوا الطواصير ووسطوا الاساطير في الاحتجيج على من انقص
 على مخالفتهم فيه ومنهم من يريد على هذه الجملة ويذهب الى انه مستحيل ^{مطلق}
 العقول ان يتعبد الله تعالى بالعمل باخبار الاحاد ويجري ظهور مدعيهم باخبار الاحاد
 مجرى ظهوره في بطلان لقياس في الشريعة وخطره وقال في المسئلة التي افردها
 في البحث عن العمل بخبر الواحد انه بين في جواب المسائل التباينات ان العلم ^{الظهور}
 حاصل لكل مخالف للامامية وموافق باكمل لا يعلمون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم
 وان ذلك قد صار شعارا لهم يعرفون به كما ان تقوى القياس في الشريعة من شعارهم الذي
 يعلم منهم كل مخالف للظهور تكلم في الذريعة على التعلق بعمل الصحابة والتابعين بان الامامية
 يدفع ذلك ويقول انما عمل باخبار الاحاد من الصحابة المتأخرين الذين يحتشم التصريح بخبر ^{فهم}
 والخروج عن جملة من فامسالك النكير عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوه لان الشرط في ذلك
 الامسالك ان لا يكون له وجه سوى الرضا من تقية وخوف مما اشبه لك تقول
 لعل دعوى الاجماع من السيد نشأ من الاشتباه فان الاجماع الذي لا ريب في انعقاد
 انما هو عدم حوازا العمل بما يختص بالمخالف برأيه ولم تكن قرينة تدل على صحة آراء الاجماع
 على عدم حوازا العمل بخبر المعادل الامامي فكلا كيف وقد عرفت جملة من الاخبار والادلة
 على خلافه ومعلوم بالضرورة ان الاجماع الذي لا يكون المعصوم فيه لا يجدي نفعا
 وقد ثبت بذلك شيخ الطائفة حيث قال في لعدة العبارة المسطورة فان قيل
 كيف يثبت عن الاجماع على الفرقة المحقة في العمل بخبر الواحد والمعلوم من حالها انها
 لا تسمى العمل بخبر الواحد كما ان المعلوم من حالها انها لا تسمى العمل بالقياس ^{فهم}
 ادعاء احدهما جازا ادعاء الاخر فيلزم المعلوم من حالها الذي لا ينكر ولا يدف عنه
 انهم لا يثبتون العمل بخبر الواحد الذي يرويه مخالفون في الاعتقاد ويحتشمون بطريق

فأما ما يكون رأيهم منهم طريقاً أصحاً بهم فقد بينا أن المعلوم خلاف ذلك وبيننا
الفريقين بين ذلك وبين القياس أيضاً وأنه لو كان معلوماً أن العمل بخبر الواحد لا يجري مجرى
العلم بنظر القياس قد علم خلاف ذلك فإن قيل الميثاق حكم لا يراد به أن ينظر في خصوصهم
وإن خبر الواحد لا يعمل به ويدفعونهم عن صحة ذلك حتى أن منهم من يقول لا يجوز ذلك عقلاً
ومهم من يقول لا يجوز ذلك لأن السمع لم يرد به وما رأينا أحداً منهم تكلم في جواز
ذلك ولا صفت فيه كتاباً ولا أملاً فيه مسألة فكيف تدعون أنكم خلاف ذلك قبل
له الذين أشرت إليهم من المنكرين لأخبار الأحاد أنما كلوا من مخالفتهم والاعتقاد فيهم
عن جوب العمل بما يروونه من الأخبار المتضمنة للأحكام التي يروونها خلافها وذلك صحيح
على ما قد ساء ولم نجد لهم اختلافاً فيما بينهم وانكر بعضهم على بعض العمل بما يروونه لا مسألة
دلالة على الموجب للكلم على عدم صحتها فإذا خالفوا عما انكروا عليهم لمكان الأدلة
الموجبة للعلم بالأخبار المتواترة بخلافه فاما من حال ذلك عقلاً فقد دللنا فيما مضى
على بطلان قوله وبيننا أن ذلك جائز فمن أنكره كان محجواً بذلك على ذلك الذين أشير
إليهم في السؤال قوالهم متغيرة من بين قوال الطائفة المحقة علينا اللهم يكونوا
معصومين وكل قول علم قائله وعرف نسبه وتميز من أقاويل سائر الفقه المحقة
مرتبعة بذلك القول لأن قول الطائفة إنما كان حجة من حيث كان ثبوتها معصوم
فإذا كان القول صادراً من غير معصوم علم أن قول المعصوم داخل في ما لا يقال في
المصليين على ما يقسمه في باب الإجماع انتهى كلامه رحمه الله عليه لا يهمل عليه أن هذا
الكلام كالصريح في تضعيف قول السيد كانه المعصوم من السائل وأما لم يصح
باسمه لعظمه أو اجلاً لا وأيضاً نقول أن إجماع الذي ادعى السيد به لا سبيل لنا إلى
العلم بتحقيقه فإنا لا نرى من الخبرات ترايدل على ما قال به ولو التزمنا مع كثرة الأخبار الواردة
عنهم في كل باب أيضاً ما وصل إلينا إلا الآن طوماً واحداً ملائمة أحد من أصحاب الجماعة في بطلان

العمل بخبر الواحد لعدل فضله عن الطوامير الظاهر خلافتك كما ستعرف فلا يكون
هذا الاجماع بالنسبة اليها الا بتملة خبر الواحد فعلى تقدير تسليم تحقق هذا الاجماع منهم
ان لا يجوز لنا العمل بمقتضاها فهو مبطل لنفسه كما لا يخفى لما اجماع المقل من الشيخ فطر العباد
به مفتوح لنا كما كان مفتوحا له فانك لو تتبعت كتب الرجال وكتب الاخبار والواحد عنهم
لا تضمن لك حر الاقتصار بقدر ما اوصى اصحابنا مطبقين في كل طبقة على حجة خبر الواحد
بحيث كان المعصوم داخل فيهم ولا نكتشف عليك حقيقة قول شيخ الطائفة العلامة جدهما
الله تعالى ما الاخبار فربما وقع فيه كفاية انشاء الله تعالى ما الله بغيره ان على ان عمل الطائفة
المحقة فوسايف الزمان ايضا كان على ذلك فهو موافق لثبوت كل موافقة منها فاقول
قال لكفى في جمع كثير ان العصاة اجتمعت على تصحيح ما يصح عن واحد منهم الظاهر
على ما نصرت عليه كثير من العلماء ان المراد من هذه العبارة انه اذا علم ان احدا منهم راو
حديث يحكم بصحته لا ينظر الى ما فوقه من الرجال ولا منك في ان رواية واحد منهم
لا يكون الا خبر واحد فحصل المطلوب لان المطلوب انما هو اثبات انعقاد
الاجماع على حجة خبر الواحد في الجملة كما لا يخفى وقال الشيخ في فقهه قال ابو جعفر
يا بون سمعت ابن الوليد حمله الله ان يقول كتب كذا بن عبد الرحمن بن الرواية
كلها صحيحة يعقل عليها الا ما يفرق به محمد بن عيسى بن عبيد بن يونس لم يروه
غيره فانه لا يعتمد عليه لا يفتى به انتهى فلو لم يكن خبر الواحد حجة عندهم كيف يصح
قول ابن الوليد باعتماد روايات يونس غير ما يفرق به محمد بن عيسى فانه لا بد
من التواتر في الاعتقاد لكل رواية منه لا يكفي رواية واحد ان كان ثقة وليس التخصيص
بعد الاعتقاد لمحمد بن عيسى كما لا يخفى وقال الشيخ والاستصحاب في اخبار السلف في صفة
المغريبان عمار بن موسى السبايطة ضعيف فاسد لا يثبت على ما يختص بروايتنا
هذا الكلام صريح في ان العادل اذا روى حديثا يعمل عليه ان كان هو مختصا برواية

الا ان يقال ان قول الشيخ في هذا الباب ليس بمعتمد هو بعيد قال النجاشي في جملة
 من شيوخ القمي بن ابي الوليد انه قال محمد بن ارومه طعن عليه بالغلو وكما كان في
 محمد بن فكريس بن حسين بن سعيد غير فقلبه وما تفرد به فلا تقدره وفي فهرست الشيخ
 عن ابن بابويه في نسخة وقال النجاشي احمد بن الحسن ثقة صحيح الحديث معتمد عليه فلو لم يكن
 خبر الواحد حجة كيف يصح قوله ان حديثه صحيح ومعتمد وقال الشيخ المفيد في ارشاده
 ان ابراهيم بن ابي اسحق بن جعفر بن موسى الكاظم يقول حدثني الثقة الرضا
 اسحق بن جعفر فلو لم يكن خبر الثقة حجة كان توصيفه بالوثاقة لغوا كما لا يخفى وقال الكشي
 بريد بن موهبة العجلي عن ابي جعفر العصبية على تصديقه قال العلامة في الخلاصة قال ابن
 عقدة حديثنا احمد قال حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان قال سمعت ابن عمر يقول ابو النجاشي
 ثقة ولي بن عماد بن ابي عن بريد بن سليمان وقال الكشي قال فضل بن شاذان سمعت
 الثقة يقول سمعت الرضا يقول ابو حمزة الثمالي في حادثة كلفان وزمانه قال ايضا
 العصبية على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقه لما يقولون واقر الهمم بالفقه جميل
 بن دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وابان بن عثمان قال
 العلامة في الخلاصة جميل بن عبد الله بن نافع لم ارفه مدحا من طريق اصحابنا غير
 ابن عقدة روى عن محمد بن عبد الله بن ابي حكيم قال سالت ابن عمير عن محمد بن جميل بن عبد الله
 بن نافع الحياط فقال ثقة وابو ثقة قال الكشي قال محمد بن مسعود سالت عن الحسن
 بن علي بن فضال عن الحسن بن ابي حمزة البطاني قال كذاب ملعون رويت عنه احاديث
 كثيرة وكنت عن تفسير القرآن من اوله الى آخره الا اني لا استحل ان اروي عنه شيئا واحدا
 انتهى قول وجه دلالة على ما نحن بصدد هوانه لو كان مدار على اصحابنا على التواتر
 اخبارا لا احاد فما الوجه في جواز الرواية عن الثقة وحرثها عن الكاذب فان العمل
 على هذا التقدير في كلا الموضعين لا يجوز قبل كون المروي متواترا ويجوز بعد كما لا يخفى

وقال ابن الغضائري ان سهل بن احمد كان يضع الاحاديث في روى عن الجاهل ولا ياب
 مما روى من الاشعشيات وما يجري مجراها مما رواه غيره انتهى فانه يشعر ان خالفه
 معمدان كان ينفرد به وقال الجاشي محمد بن سنان رجل ضعيف جدا يعول
 ولا يلتفت اليه قال الجاشي محمد بن عيسى جليل في اصحابنا ثقة غير كثير الروايات
 حسن التصديق روى عن ابو جعفر الثاني مكيته مشاهقة وقال ذكر ابو جعفر بن
 بابون عن ابن الوليد انه قال تفرغ به محمد بن عيسى عن كتب يونس بن عبد بن لا يعقد عليه
 اصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون من مثل ابو جعفر محمد بن عيسى قال الصدوق في كتاب
 صوم التطوع من الفقهاء اما خبر صلوة غدیر خم والثواب المذكور فيه لم يصح فان شيخنا محمد
 بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصحح ويقول انه من طريق محمد بن موسى الهمداني كان غثقة وكما
 لم يصححه ذلك الشيخ ولم يحكم بصحة خبر الاخبار فهو عندنا موقوف غير صحيح قال الشيخ الصدوق
 محمد بن يعقوب الكليني في الكافي في باب ما جاء في اثني عشر المصنف عليهم بعد نقل حديث محمد
 محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن ابي عبد الله عن ابي هاشم ضله سواء
 قال محمد بن يحيى فقلت لمحمد بن الحسن يا ابا جعفر ورتبنا ان هذا الخبر جاء من غير جهة
 احمد بن ابي عبد الله قال فقال لقد حدثني قبل الحيرة بغسرة سنين وقال الصدوق
 في العيون به نقل حديث كان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن زوليد رضي الله عنه سأل الرازي محمد
 بن عبد الله النعماني روى هذا الحديث وانما اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان
 في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه الى ان انتهى لنكتف بذلك فان فيه كفاية
 وهذا لناظرين المهتدين اعلم ان المحقق المحدث الشيخ ابا القاسم محمد بن محمد بن الحسن بن
 دفع التدافع المذكور فمعه السيد شيخ الطائفة في هذا المقام تبعصا العالم والفا
 الاستبارة في مخزن ذلك كلامهم وما يتبعهم تحقيقا للمقام وتقيما للامام فاقول قال الشيخ
 الجليل المسنوني في اصوله هب شيخنا ابو جعفر من العمل بخبر العدل من رواه اصحابنا

في كتاب
 في كتاب

لكن لفظه ان كان مطلقا فقد التحققت بتبين انه لا عمل بالجزم مطلقا بل هذه الاخبار انما رويت
 عن الامية وروىها الاصحاب لان كل خبر يروى به امامي يجب له عليه هذا الدليلين لي في
 كلامهم في اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الامامي كما في الخبرين
 من المعارضين اشهر نقل في هذا الكتاب لدائرة بين الاصحاب عليه ان في موضع الحاجة من عبارته
 وقال صاحب المعالم قيل كلام المحقق المسطور هكذا في الكلام والتدافع الواقع بين ما عرفت السيد الكاظم
 وبين ما حكينا عن العلامة في النهاية فانه عجيب يمكن ان يقال ان اعتماد المرقي فيما ذكره على ما عرفت
 من كلام اوائل المتكلمين من جهة العمل بخبر الواحد بعيد عن طريقهم وقد مرت حكاية المحقق عن ابن قتيبة
 وهو من جملة القائلين بنعم التعبد به عقلا وتحويل العلامة على ما ظهر من حال الشيخ وامثال من علمنا
 المعينين بالحق حيث اوردوا الاخبار وكنتهم اسرأوا اليها في المسائل الفقهية لم يظهر ما دل على
 موافقة المرقي الانصاف انه لم يتضح من حالهم المخالفة له ايضا اذ كانت حارة الاصحاب
 يومئذ قريبة العهد بزمان لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم وكانت
 القرينة المعاصرة لها ميسرة كما اشار اليه السيد لم يعلم انه لم يثبت زعم الخبر المجرد
 ليظهر مخالفتهم لرأيه فيه قد تفضل المحقق من كلام الشيخ لما قلناه ثم ذكر كلام المحقق
 المسطور وقال بعد نقله ما فهمه المحقق من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه
 لا ما نسب العلامة اليه اما اهتمام القراء بالبحث عن احوال الرجال فمن الجائز ان يكون
 طلبا لتكثر القرائن تسهيلا لسبيل العلم بصدق الخبر لما مر في الوجه الثالث من جهة
 خبر الواحد وكذا اعتنا به في الرواية فانه محتمل ان يكون رجاء للتواتر وخبر صا عليه
 هذا محمل روايتهم لاجبار اصول الدين فان التعويل على الاحاد فيها غير يقين وقد
 طعن في ذلك المرقي على نقلها حيث ظن من الاعتماد عليها ولا وجه له بعد ملاحظة
 ما ذكرناه وقال لفاضل الاسترابة بعد نقل كلام شيخ الطائفة المذكور في اول
 الاستبصار ونحو ذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى هكذا وان شئت تحققت كلامه

وقال صاحب المعالم

قدس سره البند فعمدته جبهه اعتراضات المتأخرين ليوافق ما ذكره في كتاب العدة وليوافق
 ما فهمه المحقق الكليني صاحب كتاب المعالم والمستقى من كلامه قدس سره فاستدلوا
 عليك من الكلام وباللغة التوفيق وببينة ازمة التحقيق فاقول لمحقق كلامين الاخيرين
 المسطورة في الكتب التي انعقد اجماع قدامها الطائفة المحقة على ورودها عن المعصومين
 عليهم السلام كانت مرجعاً لهم فما يحتاجون اليه من عقائد هو ما لهم كل ذلك بما روي عن بعض
 وتقرير بعض آخر من صلوة الله عليهم على ذلك تنحصر في اقسام ثلاثة القسم الاول ان يكون صحة
 مضموه متواترة فلذلك لا يبحر في التساؤل الثاني ان يوجد قرينة دالة على صحة مضموه
 ومن القرائن ان يكون مضموه مطابقاً للدليل العقل القطع كالتجربة الدالة على ان التكليف
 لا يتعلّق بغافل عنه ما دام خافلاً والخبر الدال على ان الفعل الواجب الذي يحجب الله العلم
 بوجوبه عن العباد موضوع عنهم ما داموا كذلك لا دليل العقل الظني كاستصحاب
 ويجعل عدم ظهور الدلالة على الحكم الشرعي مدكاً على عدم ورود ذلك الحكم في الواقع ومن
 القرائن ان يكون مضموه مطابقاً لما هو من ضروريات الدين من ظواهر القرآن وعليه ففسر
 الباقي والقسمان يوجبان العلم والقطع بما هو حكم الله في الواقع الثالث ما لا يكون هذا
 ولا ذاك ويجوز العمل به على شرط راجعة الى شيء واحد هو ان لا يوجد له معارض اقوى منه
 ووجه جواز العمل بهذا القسم انه لا يتخلل من امرين لانه اما من الباب الذي عليه اجماع
 في النقل مما ثبت ان قد ما لم ينقلوا الاياه او ما يوافقها ومن الباب الذي وقع اجماع على صحته ومعنى
 هنا ثبت ثبوتها عن المعصوم مع عدم ظهور مانع عن العمل به هذا التفسير لكلامه
 الطائفة موافق لما ذكره في كتاب العدة ولما ذكره المحقق الكليني وصاحب المعالم في تحقيق كلامه
 وقال في موضع آخر اقول اصحابنا الاخباريون يرون عايشة الفاضل العتقالي من
 اهل كائنات العتقالات في اصول دينه وفروعه على مجرد خبر الواحد المظنون العدالة وكانه
 وقع في هذا التوهم من عبارة الشيخ التي حكاهها المحقق وكيف يظن بجهلاء الاجلاء

الذي ادرى كى حجة الايعة وتمكنوا من اخذ الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن
استعلام احوال تلك الاحاديث التي علموا بها واعتمدوا عليها في عقائدهم
واعمالهم مثل هذه المسألة الشيعية في دينهم وكثيرا ما يقع من هذا الفاضل واعيان
الاسرار بينه من الدعوى من باب العقلة والجملة وقلة التأمل في اسرار المسئلة ليس
قصدي من هذا الكلام القديم في فضله رحمه الله وتقواه لكن قصدي في تنبيه من لا يحق
له من الافاضل فانهم يحسبون ان كل من ادعى حجة زائدة لتحقيقه فيقلد بها العلامة الاصول
والفروع ولو لم يكن اظهر هذا المعنى وجبا على لما اظهرته لكن قطع بوجوب الله مطم
اسراري انتهى كلامه وانا تلقى لان من الاخوان في الدين ان ينظروا فيما نقل بعين
الانصاف ان لا يشعروا بالرد قبل التأمل كما هو اب مجادلة اهل الغصب والاعتساف
ثم نقول وعلى الله التكلان اما قول المحقق بان مراد الشيخ من وجوب العمل على رواية
العدل الامامي عما هو وجوب العمل على الرواية التي دونها الاحكام اشترت بينهم
لامطلق الرواية التي رواها العدل الامامي فلا بد عليه من دليل فان الشيخ لم يرض عليه
في كلامه ولا يستفاد من عبارته من ادعى لك فعليه البيان بل نقول عبارته في الحديث
وفي الاستبصار صريح في خلاف ما فهمه المحقق كما سيتضح ان شاء الله نعم على ان قد اثبتنا
فيما سبق ان الشئ لا ينفرد في باب العمل على رواية العدل الامامي بل على جملة اصحابنا
المتقدمين كان على ذلك وقد عرفت اننا قد شبعنا القول بنقل اخبار الائمة واقوال
الاصحاب في ذلك ان كنت شاكا في ذلك او ناسيا فعليك باعادة النظر اليه فانه
ليس بجديا ما قول صاحب العالم بان العمل على اخبار الاحاد بعيد عن طريقه وانما المتكلمين
فان كان مراده ان العمل باخبار الاحاد في اصول العقائد مستبعد من طريقهم هو ذلك
بنسبة اجلاء اصحاب الائمة لا مطلقا لان اكثر اصحاب معاصريهم كانوا فاسدين
المذهب لم يقل العلامة ان اجلاء هم كانوا يعتمدون في اصول العقائد

على اخبار الاحاد وان كان مراده ان العمل باخبار الاحاد في الغريب بعيد عن طريقهم
 لكذلك فانه كان اعمامهم ينسبون بالجماع على اخبار العدل المأموه بل على اخبار الثقة والحديث
 كما ينطق به الاخبار الماثورة عنهم واقتوال الاصحاب وقد عرفت سجلتها منها ما ورد في حديث عبيد بن
 بن جعفر الحسيني المتقدم من قول محمد بن يحيى وابنه نقتان فما اديا اليك عن فخر بن
 وما قال لك ففني تقولان فاسمع طما واطعما فانما الثقتان المأموهان وقول ابو الحسن
 نقتان فادى اليك عن فخر بن يحيى ما قال لك عن فخر بن يحيى فاسمع له واطع له فانه الثقة المأموه
 ابو عبد الله فخطبنا الى ابن ابي يعقوب فما يمنعك من محمد بن مسلم النقي فانه قد سمع من ابي وكان
 عنده وجها ومنها قول محمد بن يحيى فقلت لمحمد بن الحسين بن ابي جعفر حدثنا هذا الخبر جاء من غير جهة
 بن ابي عبد الله قال فقال لقد حدثني قبل بحيرة بعشر سنين وقول محمد بن بابويه كان شيخنا
 بن الحسن بن الوائلي ومحمد بن عبد الله السمعع راوى هذا الحديث وانما اخرجت هذا الخبر
 في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم يتكره ورواه في غير ذلك
 المذكورات اما ابرقة فلما كان قوله مخالفا للاحبار واقتوال العلماء فلا الثقات اليه
 ولا يضر بوجهه كالا يضر مخالفة الفقيه والواقفية والناوسية مع كونه في زمان الائمة
 اما قوله وتحويل العلاقة الى آخرة فليس كذلك فانه رحمه الله عليه كان بحر العلوم ومزايا
 الله في العالمين بل وجه مطالعة كتب اخبار الائمة المعصومين واقتوال الصحابة وكتب
 الرجال وتخطئه منها بما قال نعم ما قال والله دمه اما قوله الانصاف انه لم يتضح من ظاهر
 المخالفة ايضا الى آخرة فليس الانصاف كذلك كما يظهر على اركاء عدم مطالعة كتب الرجال
 اما قوله بعد على عبارة المحقق واما اهتمام القدام بالبحث عن احوال الرجال فمن الجائز ان
 يكون طلبا للتكرار القرائن الى آخرة فهو ليس بجائزا صلا من يجوز من العقلاء في امثال اقوال
 محمد بن يحيى ومحمد بن الحسن ومحمد بن بابويه المسطورة اتقا هذا المعنى اما ما قال صاحب القول
 المدينة فظهر حاله عند ذكر عبارة الاستيصار وعبارة العدة فحين تذكرها او لا ومنه

على خطأ ما فهم منها تأنياً ليظهر عند العقلاء ان هذا الغاضل المتعصب مع تصويب
رأيه وتخطية العلماء السابقين كيف يخطئ ويرل فقوله قال الشيخ في الاستبصار اعلم
ان خبر الاخبار على ضربين متواتر وغير متواتر فالمتواتر منه ما اوجب العلم فاما هذا سبيله
يجب العمل به من غير توقف على شيء ينضاف اليه لا امر يقوى به ولا يبرحم به على غيره وما يجري
هذا المحرم لا يقع فيه التعارض لا النضاد في اخبار النبي والائمة وما ليس بمتواتر على ضربين
فضرر منه يوجب العلم ايضاً وهو كل خبر يغير ن اليه قرينة توجب العلم وما يجري هذا
المحرم يجب ايضاً العمل به وهو لاحق بالقسم الاول القرائن اشياء كثيرة منها ان تكون مطابقة
لادلة العقل مقتضاه ومنها ان تكون مطابقة لطاهر القران اما ظاهر او عموم او تزيل
خطابه او فحواه فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن جبر الاحاد وتدخله في باب
المعلوم ومنها ان تكون مطابقة للسنة المقطوع بها اما صريحاً او دليلاً او فحواً او عموماً
ومنها ان تكون مطابقة لما اجمعه المسلمون عليه ومنها ان تكون مطابقة لما اجمعت عليه ائمة
المحققين جميع هذه القرائن تخرج الخبر من جبر الاحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب
العمل به اما القسم الاخر فهو كل خبر لا يكون متواتراً ويتبع من احد من هذه القرائن فان كان
خبر واحد يوجب العمل به على شرطه فاذا كان خبره لا يعارضه خبر آخر فان كان يجب العمل به
لانه من الباطن الذي عليه اجماع في النقل الا ان يعرف قساً وسهم بخلافه فيتركه لاجلها
العمل به وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان ينظر في استعارضه فيعمل على اعدل اللوا
في الطريقين وان كانا سواء في العدالة عمل على اكثر الروايات عدلاً وان كانا متساويتين
في العدالة والعدو وهما عارضان من جميع القرائن التي ذكرناها فنظر فان كان متى عمل واحد
الخبرين امكن العمل بالآخر على بعض الوجوه وضرب من التاويل كانت العمل به اولى من
العمل بالآخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخبر الاول لانه يكون العامل به عاملاً
بما يخبر به معاً الى آخره قال فلله يا اولى الابصار وانظر الى تأويل الغاضل بعبارة

الاستبصار وأنا أقول ليس مراد الشيخ ما فهم هذا الفاضل ولا يسقط الكلام عن إتمام
 بحيث لا يليق أن يتكلم به العامي فضلا عن أمثال الشيخ أما أولا فلأنه يلزم من إتمام
 التقديمات الكثيرة في مواضع متعددة يدون إقامة قرينة دالة عليها بحيث يعيد مثله
 كما يظهر لمن له أدنى تمييز فلا تطول بذكره وأما ثانياً فلأنه إذا كان حاصل كلامه أن ^{جاء} ~~المتواترة~~ المتواترة المتون على ضربين متواترين المضمون وغير متواترين المضمون فيرد علينا المراد من متواترين المضمون
 ماذا المقامان مضمونها متواترة معنيهما من أحاديث كثيرة ماثورة بتفاوت ليس
 أن المضمون متواتر فلا يصح قوله فالمتواتر منه ما أوجب العلم لأنه إنما حصل العلم المكان
 أحاديث أخرى كحديث فرض أنه متواتر المضمون كما لا يخفى وأما غيره ذلك فعلى البيان وأما
 ثالثاً فلأن قوله فإذا كان خبر لا يعارض خبر آخر إلى آخر الجمل يدل بالمفهوم ^{أي قول الشيخ} على أنه
 إذا كان يعارض خبر فليس مما عليه الإجماع في العقل وهذا تناقض صريح فإن المفروض أن الكلام
 في الأخبار والمتواترة المجمع عليها بصدورها على المعصوم وأما رابعاً فلأن قوله وإن كان هذا ^{بمعناه} ~~بمعناه~~
 إلى آخره يرد عليه أنه لما كان الكلام في الأخبار والمعلوم الصدور عنهم المجمع علينا
 الأصحاب فما الوجه في ترجيح عدل الرواة ^{فإنه} ~~فإنه~~ إنما يصير معقولاً إذا كان احتمال عدم
 في أحد الجانبين متطعاً أما إذا كان كلا الجزئين مقطوعاً بالصدور عن المعصوم فلا وجه
 لترجيح أحدهما على الآخر من حيث رواية الثقة والضعيف كما لا يخفى فإن قيل هذا النحو
 من الترجيح وقع في مقبوله عمر بن حنظلة والشيخ إنما قال لقاء هذا الرواية يقول هذا القول
 في المقبول المستلزم معقول فإن الكلام فيها في مطلق الخبرين المرادين عن الأئمة ولأنه
 في أن الخبر الذي يكون راوياً عدل يترجح على الخبر الذي ليس كذلك فإنه عرفت سابقاً
 أن أخبار العادل إنما يقيد الظنون واليقين ولا ريب في أن النظر بصدور الخبر عن المعصوم
 الحاصل من رواية الأعدل يكون أقوى من النظر الذي يحصل من رواية العادل فيترجح
 رواية الأعدل على رواية العادل لا محالة وكلام الشيخ أيضاً في نفس سيد الأخبار عليه

انما مقصودنا اظهار خطأ الفاضل فيما فهمه من عبارة الشيخ اما قول هذا الفاضل بان
 كلام الشيخ في العدة ايضا ورد على طبعه فلهذا هذا الفاضل فحاشا له ان يكون كذلك
 بل عيانا للشيخ فيها في مواضع عديدة صريحة وان محتار جواز العمل على خبر العادل في الثقة
 والرواية المفيدة للظن ون اليقين وليست شعرا ان هذا الفاضل لم يدعها بحجة في العدم
 وتصحيحها وتخطيها عظم العمل كيف لا يفهم المطلب من كلام العلماء وان كنت في غير ذلك
 فاستتم لما نقل من عبارة العدة وذكرها وان كان موجبا للتطويل لكن حقيقة الحال لا تنكشف
 بدنه ومع هذا تتضمن العبارة لفوائد جليلة مفيدة فيما هو المقصود من هذا الكتاب ولا شتمها
 على الفوائد ذكرها كثيرا من اصحاب فمصنفاتهم مثل صاحب الفوائد المندنية مولانا صلي
 الدين صاحب شرح الوافية مولانا المجلسي في البحار وانا قد ذكرنا شطر منها قيل هذا ^{للقام}
 فعليك بالرجوع اليه امعان التطرف فانا لا نخاف عليك من بعد فهم المقصود منه
 ونذكر الان عبارتها التي وقعت بعدة ونذكر ان نذكر بعد كل طائفة من كلامه ما هو
 المقصود من ذكرها تنبيه الناطقين فاقول قال الشيخ في العدة بعد العبارة التي ذكرها
 فان قيل اذا كان العقل يحث على العمل بخبر الواحد الشرع قد ورد به فما الذي يحكم على الفرق
 بين ما ترويه الطائفة المحقة وبين ما يرويه اصحاب الحديث من العامة عن النبي هلا
 علمتم بالجميع او منعتم من الكل فتل العمل بخبر الواحد اذا كان دليلا شرعيا فينبغي ان يستعمل
 بحيث قرره الشارع والشرع يرى العمل بما يرويه طائفة مخصوصة فليس لنا ان نتعدى
 الى غيرهما كما انه ليس لنا ان نتعدى من رواية العدل الى رواية الفاسق وان كان العقل يحث
 ان ذلك اجتمع على ان من شرط العمل بخبر الواحد ان يكون راويه عدلا لا خلافا وكل من
 اسند اليه عن خالف الحق لم يثبت عدالة بل ثبت فسقه فلا جاز للعالم بخبر العمل بخبر
 استنى قول لا يخفى عليك انه لو كان كلامه لا ينجز في الاخبار المتواترة المتون المعلوم الصلة
 عن الامامة لم يصح قوله انه ليس لنا الى آخرة ولم يصح قوله على ان من شرط العمل الى آخرة

لم يتطرح احد في العمل على الحجة المتواترة ان يكون له وجه عدل اما قوله ان كان العقل هو
 لذلك اشارة المبطان قول ابن قتيبة فلا تغفل ثم قال الشيخ فان قيل هذا القول هو
 الى ان يكون الحق في جهتين مختلفتين والمعلوم من حال امتك وشيوخكم خلاف ذلك
 قيل له المعلوم من ذلك انه لا يكون الحق في جهتين اذا كان ذلك صادرا عن جهة واحدة
 من خالفهم والاعتقاد فاما ان لا يكون من جهتين مختلفتين فقد بينا ان المسمى
 خلافا والذي يستفاد من ذلك ايضا ان من ضمن العمل بخبر الواحد يقول ان ههنا اخبار
 كثيرة لا ترجح بعضها على بعض ولا نسألهما مخيرا فلو ان اشيرا خارا كل واحد في العمل
 من الخبرين الذي لا يكونان مختلفين في قولهما حتى على هذا القائل فكيف يدعى العلم
 خلافا ذلك ويدين الحكايات انما قد روي عن الصادق انه سئل عن اخبار من ائمتنا
 والمواقف عن ذلك فقال انما اخبارنا من عند الله فقلنا انما اخبارنا من عند الله
 الى انه امرهم به فلو لا ان ذلك كان من الاخبار المأخوذة من جهة ذات قبال اعتباركم الطريقة التي
 ذكرتموها في وجوب العمل بخبر الواحد يوجب عليكم قبولها فيما طريقة العلم من التوحيد والعدل
 والبر والامانة وغير ذلك فان الطائفة اذا سئلوا عن الدلالة على صحة اخبار ائمتنا
 الاخبار بعينها فان كان هذا القول حجة فيمنع انكم سألتموها في وجوب قبولها فيما طريقة العلم
 وقد قرنتهم بخلاف ذلك قيل له نحن لا نسلم ان جهة الطائفة يحمل على اخبار الاحاد
 فيما طريقة العلم مما عدا تنوع وكيف نسلم ذلك وقد علمنا بالادلة الواضحة العقلية ان طرق
 هذه الامور العقل او ما يوجب العلم من ادلة السمع فيما يمكن ذلك فيه علمنا ايضا ان
 الامام المعصوم لا بد ان يكون قابلا له فحق لا يجوز ان يكون قول المعصوم داخل في قول
 القائلين في هذه المسائل بالاخبار واذ لم يكن قوله داخل في جملة اقوالهم فلا اعتبار
 وكانت قوالهم في ذلك مطروحة ليس كذلك القول في اخبار الاحاد لانه لم يدرك دليل
 على ان قول الامام داخل في جملة اقوال المسكرين بل ما بل ما ان قوله داخل في جملة اقوال العاقلين

في جملة
 ما يوجب العلم

بها وعلى هذا سقط السؤال على ان الذي ذكره مجرد الدعوى من الذي شيليه من جميع
الى الاخبار في هذه المسئلة فلا يمكن استناد ذلك الى قول علماء متبعين ان قال
ذلك بعض عقلاء من اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه على ما ينبغي ان لا يخفى عليك
ان السؤال الثاني في جوابه صريح في ان كلام الشيخ انما هو في خبر الواحد الموجب للطرد
المتميز والمفيد لليقين وصرح في ان خبر الواحد عند لا يفيد اليقين كما انتبهنا من قبل
وايضاً كلامه يدل على ان الاجماع الذي يكون المعصوم داخل فيه وسياق الحديث
الله تعالى وايضاً كلامه يدل على انه لا بد في اصول الدين من القطع واليقين دون وقوع
يعني بحقيقة الحال ثم قال الشيخ فان قيل كيف تعلمون هذه الاخبار ونحن نعلم ان رواها
اكثرهم كما هو هارم وايضاً اخبار الجبر والتشبيه ونحو ذلك من العلم والتأخر غير ذلك من
المناكير فديف يجوز الاعتماد على ما يروى بل مثال هو لا قبل علم ليس كل النفاة نفي حد ايت
والتشبيه وغير ذلك مما ذكر في السؤال ولو صح انه نقل لم يدل على ان كان مقتدا لما تضمنه
الجبر ولا يعتنم ان يكون انما رواه ليعلم انه لم يشذ عنه شيء من الروايات لانه يقتضيه ذلك ونحن
لم نعتمد على مجرد نقلهم بل اعتمادنا على العمل الصادر من جهة وارتفاع النزاع فيما بينهم فاما
الرواية فلا حجة فيه على حال انتهى حاصل كلامه ان علمهم على اخبار الاحاد وعدم نقلهم
في باب العمل بخبر الواحد وجب الاعتماد على خبر الواحد حجة ثم قال فان قيل كيف تعلمون
على هذه الاخبار واكثر رواها المجرة والمشبهة والمقلدة والغلاة والوافقة والقطعية وغير
هؤلاء من فرقة الشيعة المخالفة للاعتقاد الصحيح ومن شرط خبر الواحد ان يكون راويه
عندنا من اوجب العمل به هذا مفتوح في هؤلاء وان عولتم على علمهم وان اوابهم فقد جددنا
علموا بما هو طريقة هؤلاء الذين ذكرناهم ذلك يدل على جواز العمل باخبار الكفار والنسابة
فيلزم ليس نقول بان جميع اخبار الاحاد يجوز العمل بها بل لها شرط نذكر فيما بعد نسهرنا الى
من القول في ما يروى به العلماء المعتقدون للحق فلا طعن على ذلك هذا السؤال اما ما يروى من

فالصحيح الذي اعتقده ان المقادير الحق وان كان مخطيا في الاصل يعفو عنه ولا احكم فيه بحكم
 الفساق فلا يلزم على هذا ترك ما نقلوه على ان من اشهر واليه لا نسلم انهم لم ينفردوا ^{بمنع}
 ان يكونوا عالمين بالدليل على سبيل الجملة كما بقوله جماعة اهل العدل في كثير من اهل الاسواق
 والعامه وليس من حجب بتعذر عليهم ايراد الحجج في ذلك ينبغي ان يكونوا غير عالمين لان ايراد
 الحجج والمناظرة صناعته وليس بقف حصول المعرفة على حصوها كما قلنا في اصحاب الجمل وليس ^{حده}
 ان يقول ان هؤلاء ليسوا من اصحاب الجمل لانهم اذا استلوا عن التوحيد والعدل اوصفا لله تعالى
 اوصف النبوة قالوا كذا وروينا ويردون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقا ^{الحمل}
 وذلك انه لا يمنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجمل وقد حصلت لهم المعارف بانه تعالى
 انهم لما تعذر عليهم الحجج في ذلك حالوا على ما كان سهلا وليس يلزم ان يعملوا ^{بمنع}
 لا يصح ان يكون دليلا لا بعد ان يتقدم المعرفة بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا
 عالمين وهم عالمون على الجملة كما قدرنا له فما يتفرع على اوجب التكفير ولا النصيب
 واما الفرق الذين اشاروا اليهم من الواقفيه والقطعية وغير ذلك جوابا ^{بأن}
 احدهما ان ما يرويه هؤلاء مجوز العمل به اذا كانت ثقات في النقل وان كانوا مخطئين ^{اعتقلا}
 اذا علم من اعتقادهم تمسكهم بالدين ونحو حجمه من الكذب وضع الاحاد وهذه كانت ^{طريقه}
 جماعة عصره والائمة نحو عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران ونحوي فصالح من المتأخرين ^{عنهم}
 وبني سماعه ومن شاكم فاذا علمنا ان هؤلاء الذين اشارنا اليهم ان كانوا مخطئين في الاعتقاد
 القول بالوقف وغير ذلك كانوا ثقات في النقل فما يكون طريقه هؤلاء جاز العمل به في الجواب
 الثاني ان جميع ما يرويه هؤلاء اذا اقتصروا بدوايته لا يعمل به وانما يعمل اذا اتصا الى مراد ^{هم}
 رواته من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح فمجوز العمل به فاما اذا انفرد فلا يجوز
 ذلك فيه على حال وعلى هذا اسقط الاعتراض انني اقول لا ينبغي عليك ان كلامه هذا في موضع
 عديد لا يشعر بان خيرا واحدا عنده واجب العمل سيما الجواب الثاني من حيث الجوابين ^{الذي} لا يقبل

[illegible]

وفيه ما يشرح به وهذا أحد برزخ أهل العلم عنه وصار إليه لا يحسن مكالمة لا يكون
 على ما يعلم من برزخ من الشرح خلاصه ومما يدل أيضا على جوار العمل بهذه الأخبار التي
 ما ظهر من البرزخ المحقق من الاختلاف الصادر عن العمل بها فاني وجدت في هذه المذهب الأحكام
 يفتي جدهم بما لا يفتي به صاحب في جميع أبواب الفقه من الطهارات والصلوات من العبادات
 والأحكام والمعاملات والأقرب اليه وغير ذلك من اختلافهم في العدد والرواية في الصلوات والاختلاف
 في أن التلفظ مثل تطبيقات هل يقع واحدة أم لا ومن اختلافهم في باب الطهارة في مقدار
 الذي لا ينجسه شيء ونحو اختلافهم في حد الكروية واختلافهم في استيفاء الماء الجديد لمسه إلى
 والرجلين واختلافهم في اعتبار أقصى مشقة النفاس واختلافهم في عدد فصول الأذان والركعة
 وغير ذلك في سائر أبواب الفقه حتى أن بابا منه لا يسلم إلا وجدت العلماء من الطائفة مختلفين في
 مسائل منه متفاوتة الفتوى وقد ذكرت ما ورد منهم من الأحاديث المختلفة التي تخص الفقه
 المذكور المعروف بالاستبصار وفي كتاب طهني الأحكام ما يزيد على خمسة آلاف حديث ذكرت
 اختلاف الطائفة في العمل بها وذلك أشهر من أن يخفى حتى إنك لو تأملت اختلافهم في هذه الأحكام
 يزيد على اختلاف في حيفه والشك في وما لك ووجدتهم مع هذه الاختلاف والعظيم لم يقطع حكم
 موالاته صاحب ولم يلقه إلى تضليله ونفسه بالبراعة من يخالفوه لأن العمل بهذه الأخبار كان
 لما جاز ذلك وكان يكون من عمل بخبر عنده أنه صحيح يكون مخالفه مخطيا فتركها للغير يستلزم
 بذلك وفي تركهم ذلك والعدل عنه دليل على جواز العمل بما عملوا من الأخبار انتهى قول الاختلاف
 في الفتوى باعتبار اختلاف الأحاديث بتصوره على وجهين أحدهما أن يكون باعتبار الاختلاف
 المحم وثانيهما أن اعتبار الاختلاف في صحة بعض الأحاديث وعدم صحتها بان يكون بعض الأحاديث
 عند بعض ضعيفا عند الآخر وبعضها على العكس وكلام الشيخ يدل على أن مرسومه من اختلاف
 الواقعة في الفتوى بين القدماء إنما كان للاختلاف في صحة بعض الأحاديث من بعض عدمها عند
 آخره ليس من كون من عمل بخبر عنده أنه صحيح إلى آخره وليصح الاحتجاج بالاختلاف وتوقع القدماء

٩٢
 على جواز العمل بأخبار الأحاد فإنه لو فرض أن اختلافهم كان باعتبار اختلاف الجمع فهو ضئيل
 قطع الموالاة إنما يكون دليلاً على جواز الأحاد الجماع لا على جواز العمل بأخبار الأحاد كما لا يخفى
 ولعلنا أن قوله وكان يكون من عمل يخبر عنه أنه صحيح إلى آخره صريح في أن الصحة التي كانت
 مصطلحاً بين القدماء مما وقع الاختلاف بحسبها بين القدماء وكان بعض الأحاديث صحيحة
 عند بعض ولم يكن صحيحة عند بعض آخر وليكن هذا منك على ذكر فإنه يجد بأن نقول بما ليس في
 أن شاء الله تعالى ثم قال: فإن نجاس من متجاسر إلى أن يقول كل مسلم مما اختلفوا فيه عليه
 دليل قاطع ومن خالفه فخطي فاسق يلزمه أن يفسق الطائفة بأكملها ويضلل الشيوخ المتقدمين
 كلهم فإنه لا يمكن أن يدعى على أحد موافقته في جميع أحكام الشرع ومن بلغ إلى هذا الحد
 لا يحسن مكانته ويحجب تغافل عنه بالسكوت وإن امتنع من تقسيمهم وتضليلهم فلا يمكنه
 إلا أن العمل بما علوا به كان حسناً خاصة وعلى أصولنا أن كل خطأ قبيح كبير فلا يمكن
 أن يقال أخطأهم كان صغيراً فخطي على ما ذهب إليه المغرلة فلا جمل ذلك لم يقطعوا الموالاة تركوا
 التفتيق فيه والتضليل فإن قال قائل أكثر ما في هذا الاعتبار أن يدل على أنهم غير موافقين
 بالعمل بهذه الأخبار وأنه قد عفي عنهم وذلك لا يدل على صوابهم لأنه لا يمتنع أن يكون
 خالف الدليل منهم خطأ وانهم استحق العقاب لأنه عفي له عن خطائهم واسقط عنه ما
 استحقه قيل له أجواب عن ذلك من جهتين أحدهما أن عرضنا بما اخترنا من المذاهب وهذا
 وإن عمل بهذه الأخبار لا يكون فاسقاً مستحقاً للعقاب فإذا سلم لنا ذلك ثبت لنا ما
 هو الغرض المقصود والثاني أن ذلك لا يجوز لأنه لو كان قد عفي لهم عن العمل بذلك
 مع أنه قبيح يستحق به العقاب إسقاط عقابهم لكانوا مغرئين بالقيح وذلك لا يجوز لأنهم
 إذا علموا أنهم بهذه الأخبار لا يستحقون العقاب لم يصرفهم عن العمل صارف لو كان فيها
 ما هو قبيح العمل به للمجازة ذلك على حال فإن قيل لو كانت هذه الطريقة حالية على جواز العمل بما
 اختلفوا في الأخبار المتعلقة بالشرع من حيث لم ينكر بعضهم على بعض ولم يفتق بعضهم

بعضاً ينبغي ان يكون دالة على صوابهم فيما طريقه العلم فافهم قد اختلفوا في البحر والشمس
والبحر والشمس وغير ذلك في اعيان الائمة ولم ترهم قطعوا المولات ولا انكروا على من خالفهم
وذلك يبطل ما اعتمدتموه في جميع عدل دعوى من الاختلاف والواقع بين الطائفة فان التكبير
واقع في من الطائفة والتفسير حاصل في رعايتهم وان ذلك ايضا الى المتكفير ذلك شهر
من ان يخفى حتى ان كثير منهم جعل ذلك طعنا على رواية من خالف المذهب الذي ذكره
في السؤال فنقول في ذلك الكتابي صمد عن الائمة للتكبير عليهم بخلافهم على من يقول
بالنجس والتشبيه والصحة والعلو غير ذلك وكذلك من خالف في اعيان الائمة لانهم
جعلوا ما يخص الفقيه والواقفية النواوسية وغيرهم من الفرق المختلفة برواياته
لا يقبلون ولا يلتفتون اليه فلو كان اختلافهم في العمل باخبار الاحاد يجري مجرى
اختلافهم في المذهب التي اشربا اليها لوجب ان يجري فيها ذلك المجري ومن نظري
الكتب في سيرة احوال الطائفة واقاويلها وجدلا لاهل بخلاف ذلك وهذه ايضا طائفة
معتمدة في هذا الباب انتهى قوله فيما طريقه العلم يشعرون بان حرم الواحد لا يفيد
العلم وهذا هو الذي قد اثبتنا من قبل ثم قال به وما يدل ايضا على صحة ما ذهبنا
اليه اننا وجدنا الطائفة مميزات الرجال لنا قل هذه الاخبار فووقت الثقات منهم وصفت
الضعفاء وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد على خبره ومدحوا المذمومين
وذكروا المذمومين وقالوا فلا زعمهم في حديثهم وفلان كذا وفلان مخلط وفلان مخالف في المذهب
والاعتقاد وفلان زواق في وفلان فطح وغير ذلك من الطعون التي ذكرها وصنفوا في ذلك
الكتب استثنوا الرجال من جملة عارضة من النصارى في فهارسهم حتى ان واحدا منهم
اذا انكر حديثا نظره في اسناده وضعفه بروايته هذه عادة قديم الوقت حديثه
لا يتخبر فلو ان العلم بما يسلم من الطعن بروايته هو موثوق به جائز لما كان بينه وبين غيره فرق
وكان يكون خبره مطحاً مثل خبر غيره فلا يكون فائدة لشروعه فيما شرعوا فيه من التضعيف

والتوثيق وتبرير الاخبار بعضها على بعض في ثبوت ذلك دليل على صحة ما انتزعه
 انتهى هذا الكلام من اوله الى اخره صريح في ان كلام الشيخ في مطلق الاخبار وفي ان منظرة
 اثبات حجة جبر العادل الامامي مطلقا لان كلامه في الاخبار المعلوم الصدور
 عليها بغير الاصحاب كما ههنا الفاضل فان ائمة اقل يقول ان الاخبار المقطوع الصدور
 باعتبار كون رجال سندها ضعيفة تترك وباعتبار كونهم ثقاة يعمل عليها ومن ههنا
 ظهر ايضا ان ما قال صاحب المعجم ومن تبعه من ان اهتمام القدماء بالبحث عن احوال
 الرجال من الجائز ان يكون طلب التكثر القرائن الى آخره ساقط عن محل الاعتبار ولا ينبغي
 الالتفات اليه فان كلام الشيخ هذا صريح في ان بحث القدماء عن احوال الرجال على
 الوجه المشاهد عما كان يعملون على الجراذ كان راوية ثقة يطرحوا اذالم يكن كذلك
 والشيخ بالاتفاق بيننا وبين الخصوم كان احلم بمراد القدماء واقرب بزواتهم والله
 يعلم خصالهم في ذكر القرائن التي تدل على صحة اخبار الاحاد وعلى بطلانها وما يرجح
 الاخبار بعضها على بعض وحكم المراسيل والقرائن التي تدل على صحة متضمن الاخبار التي لا توجب
 العلم اشياء اربعة انتهى قول قوله لا توجب العلم اما المراد به انها لا توجب العلم بصدقها
 عن المعصوم كما هو الظاهر من سياق كلامه سابقا فهو المراد واما المراد به انها لا توجب
 العلم بصحة مضمونها كما فهم الفاضل في رد سر از شيا من الاخبار ليس حيث يعيد بنفسه العلم
 بصحة مضمونه الامر ضمني ادلة العقل والاجماع ومخفى لك ومن ادعى خلاف ذلك فعليه
 البيان ثم قال انها تكون موافقة لدلة العقل وما اقتضاه لان الاشياء في العقل اذا كانت
 اما على الحظ او الاباحة على مذاهبهم او الوقف على ما نذهب اليه في رد الخبر متضمنا
 للحظ او الاباحة ولا يكون هناك ما يدل على العما بخلافه وجب ان يكون ذلك دليلا على
 صحة مضمونه عند من اخذ بذلك واما على مذهبنا الذي نتخذه في الوقف في رد الخبر موافقا لذلك فمضمون
 وجوب التوقف كان ذلك دليلا ايضا على صحة مضمونه الا ان ذلك دليل على ابطال الخبر لا اصل ومضى كان

انجز منها ولا للخطر ولم يكن هذا دليل يدل على الاباحة فينبغي ايضا المصير اليه لا يجوز العمل بخلافه ولا
 ان يدل على ليل يوجب العمل بخلافه لان هذا حكم مستفاد بالعقل ولا ينبغي ان يقطع على
 ما تضمنه ذلك الخبر لا نه خبر واحد لا يوجب العلم فيقطع به لا هو موجب العمل فيعمل بان كان
 الخبر متضمنا للاباحة ولا يكون هناك خبر آخر دليل شرعي يدل على خلافه وجب
 الانتقال اليه العمل به ترك ما اقتضاه الاصل لان هذا فائدة العمل باخبار الاحاد ولا ينبغي
 ان يقطع على صحة متضمن لما قد مناه من رودة مورد الا يوجب العلم انتهى اقول في
 لانه خبر واحد لا يوجب العلم المراد من هذا الكلام على ما فهمناه واضح لا غبار عليه
 اما على ما فهمه هذا الفاضل فيخرج عليه انه لا نسلم انه خبر واحد بل هو خبر متواتر معلوم
 الصدق عن المعصوم وايضا ينبغي انه لا نسلم انه لا يوجب العلم فان العلم بصدقه مقروض
 على زعم هذا الفاضل اما العلم بصحة مضمون فاعدم معارض له من الاخبار والاوال
 لا يقال عد المعارض لا يدل على ان مضمون حكم الله الواقع لا نقول فعلى هذا تخصيص
 بعدم افادة العلم بخبر الواحد لان بصوص الكتاب والخبر المتواتر ايضا كذا للوفان
 دليل افادتها العلم ليل لا انه لم يوجد من الشارح معارض لها ثم قال انها لا يكون الخبر
 مطابقا لنص الكتاب ايا خصص او عموم او ليل او نحوه فان جميع ذلك دليل على صحة متضمنه
 الا ان يدل دليل يوجب العلم يقين بذلك الخبر يدل على جواز تخصيص العموم بقرينة دليل
 الخطا فيجب المصير اليه وانما قلنا ذلك لما بينه مما بعد من المنع من جواز تخصيص العموم
 الاحاد ان شاء الله تعالى ومنها ان يكون الخبر موافقا للسنة المقطوع بها مبرجة التواتر وان تضمنه
 خبر الواحد اذا وافقه مقطوع على صحة يقطع على صحة ايضا وجواز العمل به ان لم يدرج ذلك
 دليلا على صحة نقل الخبر يجوز ان يكون الخبر كذا باوان وافق السنة المقطوع بها انتهى اقول
 ابن المفاضل الماويل لكلام الشيخ الى مقتناه لينظر في هذا الكلام ومقتضا فان قوله يجوز
 ان يكون الخبر كذا بلا لا يساعد كون كلامه واخبار العلوم الصدور عن الامية كما لا يخفى

ثم قال ثم منها ان يكون موافقا لما اجمعت الفرق المحقة عليه فانه متى كان كذلك عدل ايضا
 على صحة منصفته ولا يمكننا ايضا ان نجعل اجماعهم دليلا على صحة نفس الخبر لا غير محرج ^{تكونوا}
 اجعلوا على ذلك عن ليل غير هذا الخبر وخبر غير هذا الخبر ولم يتقلوا استثناء باجماعهم
 على العمل بهذه القرائن كلها تدل على صحة منصف اخبار الاحاد ولا يدل على صحتها ^{نفسها}
 بما يبيناه من جواز ان يكون الاخبار مصنوعة او وافقت هذه الادلة فمتى تجرد عن
 واحد من هذه القرائن كان خبرا واحدا محضاً ثم ينظر فيه فان كان ما تضمنه هذا الخبر
 هناك ما يدل على خلاف منصفته من كتاب او سنة او اجماع وجب اطراحه العمل على ما دل ^{لبي}
 عليه ان كان ما تضمنه ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا يعرف قوى الطائفة
 فيه نظراً فان كان هناك خبر اخر يعارضه بما يحرج محرجا فجب ترجيح احدهما على الآخر
 وسنذكر من بعد ما يرجح به الاخبار بعضها على بعض ان لم يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل
 به لا ذلك لاجماع مفر على نقله وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل به انتهى
 قال صاحب الفوائد المدنية والحاشية المتعلقة بهذه العبارة هكذا قوله وجب العمل به لان ذلك
 اجماع منهم على نقله اقول هذا موافق لما قلناه من كتاب الاستبصار وصرح في ان كلامه
 قد سهره والاخبار الموجبة في اصول اصحابنا المشهورة المعتمدة كما افاد المحقق الحلبي
 تحقيق كلامه انتهى كلام الفاضلة اقول انظر ايا او الي البصار الى عصية هذا التامها فاف
 مع ادعائه انه انما يقول اطهار الحق فانه كيف طوى كشيء عن الكلام في عبارة العدة الدالة
 على ان كلام الشيخ ومطلوع الخبر وان الاخبار المقطوعة الصدور عن الامية مع كونها في ضوء
 عديدا صريحة في خلاف ما ادعاه هذا الفاضل وصرح في ما قلناه كما عرفت وكيف
 تشبث بهذه العبارة حيث جدها متشابهة له هذا الاعن الكافية وانا اقول كلام الشيخ
 هذا واضح مستظهر من اوله وآخره على نسي واحد فان مراده ان الخبر اذا كان معارض
 لا بد في العمل باحد هما من مرجح والا يلزمه الترجيح بلا مرجح اما اذا لم يكن له معارض فيعلم

كلامه كذا
 في كتابه

كلامه المصنف

ان على تقلة اجماعا سكوتيا فيعمل به بلا انصيا فصرح بخارجي فانه قد ثبت العمل
 بخبر الواحد واجب لا يلزم من اجماع السكوتي ان يخرج الخبر عن الاحاد وبدخل
 في المتواترات فان السكوت انما يكون ناشيا عن عدم العلم بذلك الخبر لا عن العلم بصحة
 الخبر ليلزم ان يصير الخبر معلوم الصدق وعن المعصوم كما لا يخفى بل نقول هذه العبارة
 كنظائر هاتل على ان كلامه في مطلق الخبر فان كلامه لو كان والاخبار اجماعا عليها
 لم يمكن تخصيص الخبر بالخالي من المعارض يكون اجماعيا ونذكر ذلك قد استوفينا في بيان
 ثم قال الشفيع وكذا ان وجد هناك فتا ومختلفة من الطائفة وليس للقول المخالف مسند
 الى خبر اخر ولا الى دليل يوجب العلم وجب اطراح القول الاخر والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر
 لان ذلك القول لا بد ان يكون عليه دليل فاذا لم يكن هناك دليل يدل على صحة قولنا نقول
 بالاجتهاد والقياس حتى يسند ذلك القول اليه لا هنا الخبر اخرضا واليه مرجع يكون
 ذلك القول مطرعا ووجب العمل بهذا الخبر بالقول الذي يوافقهما واما القرائن التي تدل
 على العمل بخلافه فاستعمل خبر الواحد فهو ان يكون هناك دليل مقطوع به من كتاب او سنة
 مقطوع بها او اجتماع الفرق المحقة على العمل بخلافه فمتضمنه فان جميع ذلك بوجوب ترك العمل
 به انما قلنا ذلك لان هذه الادلة توجب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم وانما نقصد عاب
 الظن والظن لا يقابل العلم وايضا فقد روي عنهم اهل العلم والوا اذا جاءكم عن احد بيتان
 فاعرضواهما على كتاب الله وسنة رسوله فان افقهما فخذوا به فالحق يوافقهما فمودة اليها
 فلا جد ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا ان يقطع على طلائه ونقصانه لا يمنع
 ان يكون الخبر في نفسه صحيحا وله وجه من الشاويل لا نقف عليه وخبره على سبب خفي علينا انما
 فيه وتناول شخصا بعينه وخبره مخبر النقية غير ذلك من الوجوه فلا يمكن ان يقطع على
 كذبه وانما يجب الامتناع من العمل حسب ما قدمناه انقول لا يخفى ان شقال هذا
 الكلام على خبر الواحد مفيد للظن دون اليقين ان عدم جواز العمل على طبق مضمون

الحديث لا يدل على عدم صدق الكل ثم عن المعصوم كما ان صحة المضمون لا توجب القطع
 بصدقه عن المعصوم وهذا يستلزم كون كلامه في مطلق الاخبار غير المقطوع بصدقه رها
 وعدم صدق رها كما لا يخفى ثم قال اما الاخبار اذا تعارضت وتقابلت فانه يحتاج في بعضها
 الى ترجيح والترجيح يكون باشيء منها اذ يكون احد الخبرين موافقا للكتاب والسنة المقطوع بها والآخر
 مخالفا لها فانه يجب العمل بما وافقهما وترك العمل بما خالفهما وكذلك ان وافق احدهما اجزاء
 الفرقة المحقة والآخر يخالفه وجب العمل بما يوافق اجماعهم وترك العمل بما يخالفه فان لم يكن
 مع احد الخبرين شيء من ذلك كانت فتيا الطائفة مختلفة نظرا في حال واتهما فاما كان يوافق
 عدلا وجب العمل به وترك العمل بما لم يوافق العدل في سبيل القول في عدالة المراجعة
 في هذا الباب فان كانوا جميعا عدلين نظروا اكثرهما رواية عمل به وترك العمل
 بقليل الروايات فان كانوا جميعا متساوين في العدل والعدالة عمل بالعدل هما من قول
 العامة ويترك العمل بما يوافقهم اذ كان الخبران يوافقان العامة ويخالفان جميعا
 نظروا حالهما فان كان متساويين عمل باحد الخبرين امكن العمل بالخبر الاخر على وجه من الوجوه
 وضرب من التاويل واذا عمل بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر وجب العمل بالخبر الذي
 يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر لان الخبرين جميعا منقولان مجمعين على نقلهما وليس هناك
 قرينة تدل على صحة احدهما ولا ما يبرح احدهما بغير الاخر فينبغي ان يعمل بهما اذا يمكن
 ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل به وجب بطرأ العمل بالآخر وان لم يمكن العمل بهما جميعا
 لتضادهما وتناقضهما كان الانسان مخيرا في العمل بايهما شاء انتهى قوله مجمعين على نقلهما
 هذا صريح في ان المراد من الاجماع الاجماع لسكوته لا بصريح الحكم بهذا وهذا في خبر
 على ان مراد الشيخ من الاجماع الذي ذكره هو الاجماع السكوتي لا فاعمال الفاضل وهذا
 ظاهر لم يكن افراطا المعاصرين الذين ابتليت بهم في تصويب راي هذا الفاضل في
 امثال هذه التنبهات والله اعلم بالسر والخصيات ثم قال لم ما لعدالة المراجعة في ترجيح

أحد الخبرين على الآخر فهو ان يكون الراوي معقداً للتحقق مستتباً ثقة في دينه محتسباً
 من الكذب عيظتهم فيما يرويه فاما اذا كان مخالفاً في الاعتقاد لاصل المذهب وروى
 مع ذلك عن الايمة نظر فيما يروي به فان كان هناك من طرق الموتوق بهم ما يخالفه وجب
 اظهار خبره وان لم يكن هناك ما يوجب اظهار خبره ويكون هناك ما يوافق فيه وجب العمل
 به وان لم يكن هناك من الفرق المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرض منهم قوله
 به وجب ايضا العمل به لما روى عن الصادق انه قال اذا نزلت بكم حادثة لا تجدون
 حكماً فيما روى عنا فانظروا الى ما روى واعرضوا عما عملوا به لاجل ما قلنا علمت الطائفة
 بما رواه حفص بن غياث وعياث بن كليب ونوح بن دراج والسكوني وغيرهم
 من العامة عن ابيهم فيما لم ينكروا ولم يكن عندهم خلافة واما اذا كان الراوي
 من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناوسية وغيرهم نظر فيما يروي به فان كان هناك
 قرينة تقضد او خبر اخر من جهة الموتوقين يوجب العمل به وان كان هناك ما يخالفه
 من طرق الموتوقين وجب اظهار ما اختلفوا به واتبعوا العمل بما رواه الثقة وان كان ما
 ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب ايضا العمل اذا كان
 محتسباً في رواية موثوقة في امانته وان كان مخطئاً في اصل الاعتقاد فلاجل ما قلناه
 علمت الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره واخبار الواقفية مثل سماعة
 بن مهران وعلي بن الحزمة وعثمان بن عيسى ومن بعد هؤلاء بما روي بنو فضال وبنو
 سماعة والطائفتين وغيرهم فيما لم يكن عندهم خلافة انتهى قوله ولاجل ما قلناه
 علمت الطائفة بما رواه حفص بن غياث الى آخره وقوله فلاجل ما قلناه علمت
 الطائفة باخبار الفطحية الى آخره صريح في خلاف ما زعم هذا الفوائد المنة فانه قال ان شيخ الطائفة
 والشيخ الصدوق وغيرهم من الاصحاب الكرام انما عملوا باخبار التي اسنادها عندهم من المخالفين من العامة
 والواقفية والفطحية غيرهم لانها كانت مقطوعة الصلة بالايمة المجمع عليها بالاصحاب وان وقع في

الاسناد بعض المخالفين لكن من لم يجعل الله نورا قل له من نور ثم قال رواه وأما ما يروى في الغلاة
والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء فيما يختص بالغلاة بروايته فإن كانوا ممن عرفهم حال
استقامته وحال غلو عملهم ورواه في حال استقامته قبل ما روه في حال خطائهم ولاجل ذلك
عمل الطائفة بما رواه أبو الخطأ محمد بن أبي نعيم في حال استقامته وترك ما رواه في حال تخليطه
وكذا القول في أحمد بن هلال الغبراني ابن أبي عذافر وغير هؤلاء وأما ما يروى في حال
تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال وكذلك القول فيما يروى به المتهمون والمضعفون
إذ كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به وإن لم يكن هناك ما يشهد
لروايته بالصحة لوجوب التوقف في أخبارهم فلاجل ذلك توقف المشايخ عن أخبار كثيرة
هذه صيغتها وليرىوها واستثنوها في فهرستهم من جملة ما يروى من المضعفين انتهى
قال صاحب الفوائد المدنية والحاشية المتعلقة بهذه العبارة هكذا قوله واستثنى ما
في فهرستهم إلى آخره أقوال العلاقة الكلي ومن وافقه من المتأخرين لم يطلعوا على ما ذكره بعض
الطائفة والكشي وغيرهما من احتراز قدمائنا رضي الله عنهم عن إدخال الأحاديث التي
لم يثبت ورودها عن أصحاب العصمة في أصولهم فلذلك حكموا بعدم صحة أكثر أحاديثنا
انتهى كلام هذا الفاضل انظر أيا معلم العلماء العقلاء انحراف هذا الفاضل عن حجة
الاستقامة وطريق السلافة فإن الشيخ متى ذكر أن قدمائنا كانوا يحتزنون عن إدخال
الأحاديث التي لم يقطع بصحتها عن المعصومين كما هو مورد هذا الفاضل والعلاقة
متى ادعى أن قدمائنا لم يحتزنوا عن إدخال الأحاديث التي ثبت عدم ورودها عنهم
بل الشيخ صرح هنا وفي مواضع عديدة كما عرفت أن قدمائنا كانوا مطبقين على حجة
أخبار الأحاد المطلقين الصديقين والأئمة وعد من جملة أخبار المخالف والشيعة الغير إلا
إذا كان ثقتهم في الرواية ولم يكن له معارض من طريقة الفرق المحقة ولا يلزم من قوله بأن
القدماء ما كانوا يروون من المتهمون والمضعفين ما كانوا يروون إلا المعلوم الصلة

[illegible]

وَاِذَا كَانَ عَلَا لَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ لَيْسَ بِالْعَدَالَةِ عَلَى حَالٍ اِذَا كَانَ احَدُ الرَّوِيِّينَ
 يَرْوِي سَمَاعًا وَقَرَأَهُ وَالْآخَرُ يَرْوِي اجازَةً فَيُسَبِّغُ اَنْ يَقْدِمَ رَوَايَةَ السَّامِ
 عَلَى رَوَايَةِ الْمُسْتَجِيرِ لِلَّهِمَّ اَلَا اَنْ يَرْوِيَ الْمُسْتَجِيرُ اجازَةً اَصْلًا مَعْرُوفًا اَوْ مُصَنَّفًا
 مَشْهُورًا فَيُسَبِّغُ التَّحِييمَ وَاِذَا كَانَ احَدُ الرَّوِيِّينَ يَذْكُرُ جَمِيعَ مَا يَرَى يَقُولُ اِنَّهُ
 سَمِعَهُ وَهَذَا كَرِسَمَاعِهِ وَالْآخَرُ يَرْوِي مِنْ كِتَابِهِ نَظْرًا فِي حَالِ الرَّوِي مِنْ كِتَابِهِ فَاِنْ ذَكَرَ
 اَنْ جَمِيعَ مَا فِي كِتَابِهِ سَمِعَهُ فَلَا تَرْجَحُ لَوْ اَتَتْ غَيْرُهُ عَلَى رَوَايَتِهِ لَانَّهُ ذَكَرَ عَلَى الْجَمَلَةِ اَنْهُ سَمِعَ
 جَمِيعَ مَا فِي دَفْتَرِهِ وَاِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَفَاصِيْلَهُ وَاِنْ لَمْ يَذْكُرْ اَنْهُ سَمِعَ جَمِيعَ مَا فِي دَفْتَرِهِ وَاِنْ وَجَدَ
 بِحِطَّةٍ اَوْ وَجَدَ سَمَاعًا عَلَى مَا فِي حَوَاشِيهِ بَعْضُ خَطِّ فَلَا يَحْجُزُ لَهُ اَوْ لَا اِنْ يَرَى بِرَجْحٍ خِزْيَةً
 عَلَيْهِ اِذَا كَانَ احَدُ الرَّوِيِّينَ مَعْرُوفًا وَالْآخَرُ مُجْهُولًا قَدْ خَرَجَ الْمَعْرُوفُ عَلَى الْخَرَجِ الْمَجْهُولِ
 لَانَّهُ لَا يُؤْمَنُ اَنْ يَكُونَ الْمَجْهُولُ عَلَى صِفَةٍ لَا يَحْجُزُ مَعَهَا قَبْلَ خِزْيَةٍ وَاِذَا كَانَ احَدُ الرَّوِيِّينَ
 مُصَحِّحًا وَالْآخَرُ مُدْلِسًا فَلَيْسَ ذَلِكَ عَمَّا يَرْجَحُ بِهِ خِزْيَةُ لَانَّ الْمُدْلِسَ هُوَ اَنْ يَذْكُرَ بِاسْمِ اَوْ صِفَةٍ
 غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ بَيْنَهُ اَوْ بِنِسْبَةٍ اَوْ قَبْلَةٍ اَوْ صِنَاعَةٍ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَحْجُزُ
 تَرْكُ خِزْيَةٍ وَاِنْ كَانَ احَدُ الرَّوِيِّينَ مُسْنَدًا وَالْآخَرُ مُرْسَلًا نَظَرًا فِي حَالِ الْمُرْسَلِ فَاِنْ كَانَ مِنْ
 يَعْلمُ اَنْهُ لَا يَرْسُلُ اِلَّا عَنْ ثِقَةٍ مَوْثُوقَةٍ فَلَا تَرْجَحُ لِحُجْرَةِ عَيْنِهِ عَلَى خِزْيَةٍ وَلَا جِلْدَ ذَلِكَ سَوَى الطَّائِفَةِ
 بَيْنَ مَا يَرَى بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ صَفْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَاحِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنَايُ نَصْرٍ غَيْرُهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ
 عُرِفُوا بِالْهَمْلِ وَلَا يَرْسُلُونَ اِلَّا عَنْ ثِقَةٍ يَوْثِقُ بِهِ بَيْنَهُمَا سِنْدُهُمْ غَيْرُهُمْ وَلِذَلِكَ عَمِلُوا بِمُسْلِمٍ
 اِذَا تَفَرَّقَ عَنْ رَوَايَتِهِمْ فَمَا اِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَيَكُونُ مَنْ يَرْسُلُ عَنْ ثِقَةٍ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَاِنْ يَقْدِرُ
 خِزْيَةٌ عَلَيْهِ اِذَا تَفَرَّقَ وَجِبَ التَّوَقُّفُ فِي خِزْيَةٍ اِلَى اَنْ يَدُلَّ لَيْسَ عَلَيْهِ وَجِبَ الْعَمَلُ بِمَا اِذَا تَفَرَّقَ
 الْمُرْسِلُ فَيُجْزَى الْعَمَلُ بِمَا عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَدَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ اَلَدَّلَةُ الْقَدَمَانِهَا عَلَى
 جَوَازِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْاَحَادِ فَاِنَّ الطَّائِفَةَ كَمَا عَمِلَتْ بِالسَّائِدِ عَمِلَتْ بِالْمُرْسِلِ فَمَا يَطْعَمُ فِي حَالِ
 مَعْنَاهَا يَطْعَمُ فِي الْآخَرِ مَا اجَازَ احَدُهُمَا اجَازَ الْآخَرَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَالٍ وَاِذَا كَانَ

احكام الروايتين ازيد من الرواية الاخرى كان العمل بالرواية الرائدة لان تلك هي احدثه في
 حكم خبر آخر يضاف الى المرئيد عليه فان كان مع احكام الروايتين عمل الطائفة جميعها
 فذلك خارج عن الترجيح بل هو دليل قاطع على صحة وابطال الآخر فان كان مع احكام
 الخبرين عمل اكثر الطائفة ينبغي ان يرجح على الخبر الآخر الذي عمل به قليل منهم اذ كان
 احكام المرسلين متساوية ولا للحظر والآخر متناوئة لا للاحاطة فعلمنا من هذا الذي اخترنا من الوقت
 يقتضيه التوقف في هذا لان الحكمين جميعا مستقاران شرعا وليست احكامهما بالعمل الاولى من الحكمين
 وان قلنا انه اذا لم يكن هناك ما يرجح باحدهما على الآخر قد كنا نحير بين كان ذلك ايضا
 كما قلناه في الخبرين المسندين وهذه جملة كافية في الباب انتهى كلامه على الله مقامه اول قد
 افاد الشيخ الجليل من الكلام المسطور ان مختاره هو العمل بخبر العادل الامامي في الميعاد
 دليل اقوى منه وكذا خبر العامي المروي عن الامامة مثل السكوني اذا لم يكن له معارض من طريق
 الامامي كذا برواية الشيعة الغير الامامي مثل عبد الله بن بكير وساعة بن مهران اذا كان ثقة
 في الرواية ولم يكن لما يريه معارض من طريق الامامي برواية العالي وغيره اذا علم صدقهما في
 حال استقامته وكذا خبر الفاسق بافعال الجوارح مع كونه ثقة في الرواية افاد ايضا انه ليس
 بمنفرد وهذا الباب بل ادعى على جميع فدعاء الاصحاب على ذلك وجعل دليلا على مختاره كما
 عرفه ديلمر من هذا ان هذا هو احد البواعث للاختصاص على هذا الخبر الذي وقع في طريقها العالي
 او الواقفي او القطعي وغيرهم ومصنفاتها لا ما ظنه امثال حبيب الفوائد المنة وليكن هذا على ذكرانه
 نافع فيما سلكنا ان شاء الله تعالى له اسباب اخرى ايضا سيظهر ان شاء الله تعالى فيما بعد الوجه
الثالث الذي يصلح ان يكون مستمسكا وباب التعبد بخبر الواحد هو انه لو لم يخبر التعبد
 من جهة افادته النظر لزم اما التكليف بالحال اما سقوط التكليف بذلك لان الاحكام الشرعية لا
 لم يعلم بالضرورة من الدين وهي كثيرة طريق العلم بها مستند زمانا لفقد الاخبار المتواترة واقطاع طريق
 الاطلاع على الاجماع من جهة النقل بخبر الواحد لا نادرا وخرج كذا اصل البراءة لا تعيد النظر في كذا الكتاب

مستمسك

للشيعة في عقائدهم وادعائهم وفي اخذهم بالحديث يلقون بذلك احاديث الصحيح وغير الصحيح
 نصب علامة تميز بينهما بل اقول ان رباب التواريخ لا يرضون باخذ الاحبار من موضع لا يعتمد عليه
 فكيف ينظر نجيار العلماء الاقباء والصلحاء خلافة ذلك سيما الامام الثقة الامين محمد
 بن يعقوب الكليني ورئيس الطائفة ومحمد بن علي بن بابويه وقد علمت وفور القرائن الموثقة
 للقطع بما هو حكم الله في الواقع او يورد الحكم عنهم في زمن محمد بن يعقوب الكليني وزمن
 محمد بن علي بن بابويه وزمن علم الهدى وزمن رئيس الطائفة وزمن محمد بن اديس
 الحل وزمن المحقق الحل فتقول بقيت في زماننا من الله تعالى بركاتنا فرائن مرجية للقطع
 العادي بول ود الحديث عنهم منها انه كثيرا ما يقطع بالقرائن الحالية والمقالية بان الراوي
 كان ثقة في الرواية لم ير ضحا لا فراء ولا بر اية ما لم يكن يسيئاً واصفاً عذراً وان كان فاسد
 المذهب فاستقامت هذه النوع من القرائن واقرة في احاديث كتب اصحابنا ومنها
 تعاضد بعضها ببعض ومنها نقل العالم الثقة الورع في كتابه الذي الفه هداية الناس
 ولا يكون مرجع الشيعة اصل جل او رواية معتمكة من استعمال حال ذلك الاصل وبذلك
 الرواية واخذ الاحكام بطريق القطع عنهم ومنها تنسكه باحاديث ذلك الاصل وبذلك الرواية
 معتمكة من ان ينسك بروايات اخرى صحيحة ومنها وجوده في احاديث كتابي الشيخ وفي الكتاب
 ومن لا يخضرة الفقيه لا اجتماع شهادتهم على صحة احاديث كتبهم او على انها مأخوذة من تلك
 الاصول المجموع على صحتها ومنها ان يكون راوية احداً من الجماعة التي اجتمعت العصانة على صحة
 ما يصح عنهم ومنها ان يكون راوية احداً ورد في شأهم من بعض الائمة الهرة ثقة مأمونون
 واخذوا عنهم معاملة دينكم وهو لا امانة الله في ارضه ونحو ذلك وقال في مواضع اخر من
 الكتاب **الفصل التاسع في تصحيح احاديث كتبنا** بوجه نفطنت لها بتوفيق
 الملك العلام ودلالة اهل الذكر ثم قال **الوجه الاول** من الوجوه الدالة على صحة
 احاديث الكتب الاربعة من ادبنا باصطلاح قدمائنا اننا نقطع قطعاً عادياً بان جمعاً

كثير من نقاة اصحابنا ومنهم الجماعة الذين اجتمعت العصاة به على انهم لم ينقلوا
 الا الصحيح باصطلاح القدماء صرفوا اعمارهم في مدة تزيد على ثمانئة سنة واخذوا
 الاحكام عنهم وتاليف ما يسمعونهم وعرض المؤلفات عليهم ثم التابوا
 لهم بتعويضهم وطريقهم واستمر هذا المعنى الى زمن الائمة الثلاثة **الوجه الثالث**
 اننا نعلم انهم كانوا قد ما اصول من زمن من امير المؤمنين الى زمن الائمة
 الثلاثة فليس الله ارحمهم كانوا يعتمدون عليها في عقائدكم واعمالكم ولعلم
 على اعداءكم كانوا متمكنين من استعلام حال تلك الاصول واخذ الاحكام
 عنهم سائر الطريقين فيقتضون لغير علماء اديانهم كانوا عالمين بانه مع التمكن من
 القدماء والى قلوبهم في كتاب الله تعالى لا يحسن الاعتماد على ما ليس كذلك والفضل يقصر
 في ذلك واستمر هذا المعنى ايضا الى زمن الائمة الثلاثة فعلم ان تلك الاحاديث
 هي الصحيحة في احوال القدماء **الوجه الثالث** ان مقتضى الحكمة الربانية
 في تبيين هذه المسئلة بالاشارة الى الشيعة ان لا يضيع من كان في اصلاب الوجاهة
 منهم ويعهد لهم اصول معتدلة يعلمون بما فيها في زمن الغيبة الكبرى لوجه البرهان
 انما كانت الاخبار باهم امروا اصحابهم بتاليف ما يسمعونهم منهم وضبطه وتسجيله
 في نسخة في زمن الغيبة واخبر ابو قرة **الوجه الخامس** ان اكثر احاديثنا
 من رواية اهل السنة واصول الجماعة التي اجتمعت العصاة به على انهم ينقلوا
 الا الصحيح في احوالهم في تلك الاصول طرق جملتها ان يقطع بقضية المقام ان الطريق
 المذكور للحديث منا هو طريق الاصل المأخوذ منه الحديث تلك القضية وافرة في كتابنا
 في نسخة كتاب من تحفة الفقيه بل في كتاب الكافي ايضا عند النظر الدقيق وقد ذكرهم
 في نسخة الثقة الجليل الصدوق ابو عمر الكشي في كتابه فقال قال لكشي اجتمعت العصاة
 في نسخة صدوق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر واصحاب ابي عبد الله وانقادوا لهم بالثقفة

فقالوا افقه الا وليست زارة ومعرفة بن خويويه وبريد ابو بصير الاسدي
والفضل بن يسار محمد بن مسلم الطائفي وافقه الستة زارة وقال بعضهم مكان
ابي بصير الاسدي ابو بصير المرادي هوليث بن الجحترى حدثنا الحسين بن الحسن
بن سيار القمي قال حدثني سعيد بن عبد الله بن ابي خلف القمي قال حدثني محمد بن
ابي عبد الله المسمعي قال حدثني علي بن حديد عن علي بن اسباط عن جميل بن
دراج قال سمعت ابا عبد الله يقول وتاد الارض ما علام الدين اربعة محمد بن مسلم
وبريد بن معوية وليث بن الجحترى المرادي وزارة بن عمار وبهذا الاسناد
عن محمد بن عبد الله المسمعي عن علي بن اسباط عن محمد بن سنان عن داود
بن سرجان قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لاحد الرجل حديث والهاء
عن القياس فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير ما اريد اني امرت قوما
ان يتكلموا ويثبت قوما فكل يتأول لنفسه يريد المعصية لله ولرسوله فلو سمعوا
واطاعوا لا ودعتهم ما ودعوا ابي صحابة ان اصحاب ابي كانوا زينا احياء وامواتا
اعني زارة ومحمد بن مسلم ومنهم وليث المرادي وبريد العجلي هؤلاء قوامون بالقط
هؤلاء قوالون بالصدق وهؤلاء السابقون السابقون اولئك المقربون انتهى
كلامه اي كلام الكشي ثم قال في موضع آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء من اصحابنا
ابي عبد الله اجتمعت العصاة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون
واقروا لهم بالفقه من دون اولئك الذين عدناهم سميائهم وهم ستة نفر جميل
بن دراج عبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وحماد بن عثمان واما بن عثمان قالوا
ودعوا بواسطتي التحقيق يعني تعلقه بن ميمون ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم احدث اصحابنا
ابي عبد الله ثم قال في موضع آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء من اصحابنا ابراهيم بن
الحسين بن ابي اجم اصحابنا على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم واقروا لهم

بالفقهاء والعلماء وهم ستة نفر آخرهم الستة نفر الذين ذكرناهم وأصحابنا ^{عليه} السلام
 منهم يونس بن عبد الرحمن وصفيان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن أبي عمير ^{عليه} السلام
 بن المغيرة والحسن بن محبوب واحمد بن محمد بن أبي نصر وقال بعضهم مكان الحسن
 بن محبوب الحسن بن علي بن فضال فضالة بن أبي أيوب وقال بعضهم مكان أبي
 فضال عثمان بن عيسى وافقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفيان بن يحيى انتهى كلامي
 وأقول مستند الإجماع الذي نقله الكشي في حق هذه الجماعة الروايات الناطقة بأهم
 معتمدون في كل ما يروون وبهذا التحقيق ظهر عليك وانكشف لديك ان
 ما ذكره رئيس الطائفة وكتاب العدة من انه اجتمعت الطائفة على صحة مراسيل جمع من الروايات
 كما جعلوا على صحة مسانيدهم مني على ورود الروايات الناطقة بأهم معتمدون في كل ما يروون
 والمتأخرون كالشهود الثاني في شرح رسالتهم في دراية الحديث تكملوا على الإجماع
 الثاني وسبب قلة تتبعهم واستجالتهم في التبرعات واستعمالهم بها قبل ان يتحقق المباحث وبناء
 تصانيفهم على المقدمات المألوقة المشهورة التي يوجد مصداقها في أحاديث العامة وفي رواية
 أحاديثهم كما صرح بذلك في الشهود الثاني وقد مر نقله عن **الوجه السادس**
 توافق أخبار الأئمة الثلاثة في صحة أحاديث كتبهم ولا يقدم ذلك اشتغال طرف كبير منها على تغيير
 حاله من الاستقامة بالتحال المذاهب الفاسدة او بظهور الكذب منه وطرد الاختلال عليه
 بعد ان كان ثقة مستقيماً ويؤيد هذا ما تقدم نقله عن السيد الاجل المنزه **الوجه السابع**
 انه لو لم يكن أحاديث كتبنا مأخوذة من الاصول الجمة عليها الرضا لكان اكثر احاديثنا غير
 للاعتماد عليها والعادة قاضية بطلان **الوجه الثامن** ان كثيرا ما يطرح رئيس الطائفة
 الاحاديث الصحيحة باصطلاح المتأخرين ويعمل بنقائضها الضعيفة باصطلاح المتأخرين فلو
 ما ذكرناه لما وقع من مثل رئيس الطائفة ذلك عادة **الوجه التاسع** ان كثيرا ما يعتمد
 الطائفة على طرق ضعيفة مغمضة من طرق اخرى صحيحة فلو ما ذكرناه لما وقع من مثل ذلك

عادة الوجبات أعشرون رئيس الطائفة صرح في كتاب العدة وفي أول الاستبصار
 بأن كل حديث عليه اسم من الأصول المجمع على صحة نقلها ونحن نقطع عادة بأنه مأكذ
الوجه الحادي عشر شيخنا الصدوق ذكر مثل ذلك بل أقوى منه في أوائل كتابه
 من لا يحضره الفقيه ونحن نقطع بأنه مأكذ وكذلك نقول في حق الكافي للإمام ثقة الاسلام
الوجه الثاني عشر أنا قطعنا قطعاً عادياً في حق أكثر رواة احاديثنا بغير تبعا بلعنا
 من احوالهم انهم لم يروها الا فتراء في رواية الحديث والذي لم يقطع في حق ذلك
 كثيرا ما يقطع بأنه طريق ^{الاصول} الثقة الذي اخذ الحديث منه والفائدة في ذكره بحجج
 البتة باتصال سلسلة المخاطبة السامية ودفع طعن العامة بأن احاديثنا ليست معتمدة
 بل مأخوذة من كتب قد ما نكروا من اصولهم ومن جملة القرائن على ما ذكرناه ان الامام
 ثقة الاسلام صرح في أول الكافي بصحة جميع احاديثه ومع ذلك كثيرا ما يذكر في
 اوائل الاسانيد من ليس بثقة بقي احتمال السهو هو يذفع تارة بتعاضد بعض
 الروايات ببعض تارة بقرينة تناسيل اجزاء الحديث وتارة بقرينة السؤال والجواب
 وتارة بقرائن آخر بعد التترل عن المقام السابق نقول على سبيل الاستظهار ونحن
 قطعنا قطعاً عادياً بان تلك المسائل المذكورة في كتب احاديثنا عرضت على الائمة
 وسئلوا عنها وبالحكم اجابوا عنها وبان اجوبتهم موجودة في تلك الاحايت المتداولة
 بين اصحابنا واللازم من ذلك ان يكون كل تلك الاحاديث جوابهم لبعضها فان لم
 منه الاحاديث احد ونقلت فيها احاديث موافقة لم يبق شك ان نقلت
 فيها احاديث مخالفة فالتقدير علامات يعرفها الماهر في احاديثهم وسند ذلك على باب
 واسم في ان شاء الله تعالى يتوفى الملك العالم ودلالة اهل الذكر قال في موضع آخر
 منير الى مقولة عمر بن حنظلة ان هذه الرواية الشريفة مشهورة بين مناخر اصحابنا ^{بمقبولة}
 عمر بن حنظلة نيل اعلی ان علماء الرجال لم يوقعوا لكن الشهيد الثاني ثقة في شرح رسالته في

دراية الحديث ثم قال وانا اقول، لئلا من ذلك عن التمسك بما غسك به العلامة ومن
وافقه في اثبات صحة بعض الاحاديث من كون رويده اماميا عدلا ضابطا وذلك
لتصريح ابن بابويه في اول كتاب من لا يخضره الفقهاء بان كل ما فيه صحيح حجة بينة بين الله
يعني ابنه فاطم بن وده عن اصحاب العصمة لتواتر او بقرينة اجماع او بغيرها ولو كان
وروده في الواقعة من باب التقية والشفقة على الرعية وصرح الامام في نسخة الامام
في اول الكتاب في قريب من ذلك وهذه الرواية الشريفة مذكورة فيهما وعلى هارثيس
الطائفة مع نصهم في مواضع من كتاب العدة في الاصول بان كل حديث علم به في كتاب
من كتب ائمة من الاصول الجمة على نقلها فانا قطعنا قطعاً عادياً بان امثال هذه الدعوى
لم تصد عن امثال هؤلاء بالجملة الا في الامور الصحيحة التي الواضحة التي لا تدرى ان يروى
فيها احد بالجملة كتاب من لا يخضره الفقهاء كاف لنا في حصول القطع العادي وروى
الحكم عنهم في جميع أبواب الفقه فانك اذا انضم اليك كتاب كاف مع ما ذكره مصنف في
اوله من صحة كل ما فيه اذا انضم اليك كتابا رتب الطائفة مع ما ذكره مصنفهما من انه لم يعمل
الا بالاحاديث المتأخرة من الاصول الجمة عليها انتهى كلام الفاضل الاسترأدي وانا
اقول وبالله التوفيق اما دعوى السيد ان معظم الفقهاء يعلم بالضرورة من المذهب
وبالاخبار المتواترة فعلى تقدير صحة الادعاء هذا الا بالنسبة اليه نفسه مع ما بالنسبة
اليه في دعوى حرم متضمن لانكار البدعييات ومناقضات للحسيات والضرورية
فان من يتبع كتب الفقه لا يكاد ان يجد نسبة المسائل التي هي من ضروريات المذهب
للمالكين كذلك كنسبة واحد الى الالف وقد رأيت في بعض مصنفات بعض الاعلاء
انه قد استوعب ضروريات المذهب في نحو ورقة او ورقتين مع ادخال بعض المسائل
فيها على الاحتمال الحالك من مسائل الفقه لا تكاد ان تضبط في مائة الف بيت قال صاحب العالم
فجواب كلام السيد لا يدل على ما ادعاه من علم معظم الفقهاء بالضرورة وباجماع الامامية

منه في جميع
الاحاديث

امر متع وهذا الرمان واشباهه فالتكليف فيها يختص من العلم غير أن الأول لا يفتقر
 فيما يتعلق في العلم مما لا شك فيه ولا نزاع وقد ذكر السبيل في غير موضع من كتابه
 أيضا انتهى وكذا حال دعوة المعلم بالتواتر استبان وجود السنة المتواترة والأخبار
 المتواترة وزعمنا شاذ نادرا والناذر كالمعدوم ولما كان إثبات هذا من أهم مقاصد
 هذا الكتاب أقصر مقاصد فلا بد من بسط الكلام في تخفية هذا العلم ونذكر أولًا ما شتم
 بتوفيق الملاء المتعال عن القيل والقال وإثبات عدم تواتر جميع الأخبار المسطوية والكسبية
 الأربعة وغيرها وعدم قطعيتها كذلك ثم نذكر ما نتج على كلام صاحب الفوائد المدنية
 المسطوية اتفاقا تفصيلا لئلا يتضم حقيقة الحال لتلايق الاستنباط بحال ما توفيقا لا بالله
 فنقول لنا في عدم قطعيتها وجوب **الأول** منها أنا قد أثبتنا فيما سبق أن قد بينا كانوا
 مطبقين على وجوب العمل بخبر الواحد العدل والأحاديث الكثيرة أيضا دالة على ذلك وقد عرفت
 فلا وجه لعداخال أخبار الأحاد المتنازع فيها ومصنفاتهم وعدم رايهم إياها ومنقول
 لاشك في إرجاع حديث الكتب الأربعة وغيرها أكثرها إماما آخره من كتب لقدماء القائلين
 بحجية أخبار الأحاد وأما ما خرج من الثقة وعلى كلا التقديرين ثبت لمطلوبنا سابقا
 الواحد لا يفيد إلا الظنون واليقين والثبات فيها أنه قد بينا فيما سبق أن مختار الشيخ
 هو العمل بأخبار المقلدة والثقة الغير إماما في الفاسق بآثارهم إذ لم يكن لها معارض وإنه
 لا يقتصر على هذا بل يدعي على الأصحاب أيضا على ذلك ولم يصرح بكتاب أخبار بعد ادخال
 أمثال هذه الأخبار فيها فكيف يحصل الجرم بان جميع أحاديثها مقطوع الصلة عن الأصل
 وإذا لم يحصل الجرم فيها لم يحصل الجرم بصدده جميع أحاديث الكافي من لا يخفى عليه
 على إيمته أيضا إذ طريقهم جميعا وتاليف كتب الأحاديث باتفاق الخصوم واحد والاشتمال
 منها أنك عرفت فيما سبق أن الشيخ الصدوق قال في العيون بعد نقل حديث كان
 محمد بن الحسن بن سعيد بن محمد بن عبد الله المسموع من هذا الحديث وإنما أخر

هذا خبره، طه الله بكنه كان وكتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه إلى انتهى
 فعلم من هذا أن عند الشيخ الصدوق يكفي في الاعتماد والرواية قرأته على شيخه ^{الخارج} وعلمه
 لها وإن كان الراوى ضعيفا ويعلم بالضرورة أن هذا لا يعيد القطع بصحة الرواية عن
 المعصوم للشيخ الصدوق فضلا لغيره من الخلائق الكثيرة المختلفة والمذاهب الأربعة سيما
 نظرا إلى قول محمد بن الحسن بن أول درجة في الغلو نفى السهو عن النبي كما صرح به ابن بابويه
 في الفقيه ولما لم يصرح هذا الشيخ في موضع بعدم ادخال اعتنا تلك الرواية في من لا يحضره ^{الفقيه}
 ولم يميز بينها وبين غيرها في الكتاب لم يبق لنا وثوق بصحة جميع الروايات المسطوية
 فيه عن الأئمة وإذا كان حال الأحاديث من لا يحضره الفقيه كذلك فيكون حال الكتب الثلاثة
 أيضا كذلك فإنه لم يفرق أحد إلى الآن فيما بين الأئمة الثلاثة في أخذ الأحاديث
 وادخالها في كتبهم **الراجع** منها أن شيخنا الأسلاف محمد بن يعقوب الكليني قال
 في الكافي ولدت أبو جعفر محمد بن علي الثاني في شهر رمضان من سنة خمس
 وتسعين ومائة وقبض سنة عشرين ومائتين في آخر ذي القعدة وهو ابن خمس وعشرين
 سنة وشهرين وغاية عشر يوما ثم ذكر بعد فضل يسير هكذا سعد بن عبد الله ^{عليه السلام}
 جميعا عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي بن مهزيار عن الحسن بن سعيد محمد بن عثمان قال
 قبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر وأثنى عشر يوما في يوم الثلاثاء
 لست خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين فلو كان جميع الروايات التي هي في الكافي
 مقطوع الصدوق عن الأئمة كيف يقول هذا الشيخ بخلافه **الخاص** منها أن شيخنا
 الصدوق قال في الفقيه بعد نقل توقيع هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد الحسن بن علي
 وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني رواية خلاف ذلك التوقيع عن الصادق ثم قال
 لست أقتضيه بهذا الحديث من غير ما رواه محمد بن يعقوب الكليني عن الصادق بل
 أفتى بما عندي بخط الحسن بن علي ولو صح الخبران جميعا لكان الواجب الأخذ بقول الآخر

كما امر به الصادق وذلك لان الاخبار طحا ووجه ومعان وكل اعلم زمانه والحكامه
 من غير من الناس انتهى فان قوله ولو صح الخبر ان لا يحسن في صوته يكون الخبر مقطوع
 الصدق وعن المعصوم كما لا يخفى اما قول صاحب الفوائد المدنية بانه ليس قوله ولو صح الخبر ان
 صريحاً في عدم صحة الخبر الذي في الكافي لاحتمال ان يكون قصده الاشارة الى القاطعة
 الكلية المذكورة في كلامهم عليهم السلام في باب الخبرين المتعارضين فان تلك العبارة
 المذكورة هناك فلا يخفى ما فيه لان مقصودنا ان ظاهر العبارة يدل على انه لم يثبت
 قطعية صدق رواية الكافي عن المعصوم وهذا القدر كاف لنا فانه لما لم يثبت
 عنده مع وجود القرائن الكنية في زمانه فكيف يثبت قطعية جميع ما في الكافي لنا على اننا
 اكثر الاحاديث الواردة في باب خلاف الاحاديث فواحدنا قد يكون متضمناً
 لقوله ولو صح الخبران والله يعلم **السادس** منها انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه
 مشير الى حديث في الكافي ما وجدته هذا الحديث لا في كتاب محمد بن يعقوب وما
 رويته الا من طريقه حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن محمد بن عصبام الكليني رضي الله عنه
 عن محمد بن يعقوب لان هذا القول مشعر بانه لم يكن قاطعاً بصدقه عن المعصوم
 السامع بعينه انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه هكذا في روايته وهب بن وهب
 عن جعفر بن محمد عن ابيان علي بن ابي طالب البائي برجل وقع على جارية امراته فجلت فقال
 الرجل وهبتها الى فانكيت المرأة فقال لتأتينني يا شهودا ولا رجسناك بالحجارة فلما رأت
 المرأة ذلك اعترفت بجلدها على الحد قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله نعم جاء هذا
 الحديث هكذا في روايته وهب بن وهب عن ضعيف الذي اتى به اعتماد في هذا المعنى
 فأمر اه الحسن بن محبوب الى اخره انتهى قد روي هذا الرواية بعينها الشيخ في الاستبصار
 وافق بمضمونها وروي رواية اخرى بمضمون هذه الرواية ولو كان كل الاحاديث في
 الاستبصار مقطوعاً الصدوق عن الائمة لم يصح قول ابن بابويه لضعف هذه الرواية عن

انه لو يه ضعيف ان كان قوله صحيحاً لم يكن جميعاً حديثاً لاستبصار معلوم
الصدوق عن الائمة صلوات الله عليهم ايضاً نقول طريق الصدوق الوهاب بن وهب
عليه يظهر من فهرست الفقيه هكذا محمد بن بابويه عن ابيه محمد بن الحسن عن سعد بن
عبد الله عن احمد بن محمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن ابي انجاشي وهب بن وهب
القاضي القريشي ويظهر من فهرست الشيخ ان سعد بن عبد الله واهل بيته محمد بن خالد
صاحب كتبه مصنفات فلو كان جميعاً حديثاً لكتب في الربعة ما خفي من الاصول
المشهوره المجمع عليها المعلوم صدقاً واحاديثها عن الائمة كما ينعم صاحب الفوائد الله
والخرابة كيف يصح قول بن بابويه بتضعيف رواية وهب بن وهب مع اخذها
عن المصنفات المعتمدة وايضاً يظهر مما سبق من قول بن بابويه ان روايه محمد بن الحسن
الحديث يوجب كونه الحديث مقطوع الصدوق عن الائمة على نعم صاحب الفوائد
المدنية فكيف تضعف ابن بابويه هذه الرواية مع انه محمد بن الحسن واهل بيته الثامن منها
انه قال محمد بن بابويه عليه الرحمة في باب ما جاء في الربعة في مجتهدات بعد نقل حديث
هذا الخبر في كتاب محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم بن هاشم باسناده برفعه الى ابي عبد الله
انتهى فان هذا الكلام بظاهرة يشعر بان لم يوجد هذا الحديث في غير كتاب محمد بن
احمد ولم يكن قاطعاً بصدقه عن الصادق والله يعلم التماسه منها ان هذا
الشيخ السعيد والفقيه في باب احرام الخائض ذكره واحدياً بمضمون ثم قال في مصنف
هذا الكتاب بهذا الحديث فتدرون الحديث الذي رواه ابن مسكان عن ابراهيم
بن اسحق عن سالم ابا عبد الله الى اخر الحديث لان هذا الاسناد اسناد منقطع
والحديث الاول بخصه ورحمة واسناده متصل انتهى لانه لو كان كلا الحديثين معاوي
الصدوق عن الائمة فما يضر بقطاع احدهما الا ضعف الحديث المنقطع انما هو احتمال ان يكون
الرواي الغير المذكور فاسقاً كاذباً واضعاً للحديث المنقطع اما لو لم يكن احدهما

معلوم الصِدْقُ رَفِيقُهُ انْ يَحْلِلْ ضَعْفَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ بِصِدْقِهِ لَا بَعْدَ انْتِصَالِهِ فَاِنْ
 اسْبَابُ الْقَطْعِ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ لَمْ تَكُنْ مَحْصُورَةً فِي الْانْتِصَالِ اَيْضًا الْانْتِصَالُ لَا يُوجِبُ قِطْعِيَّةَ
 الصِدْقِ وَفِيهِ نَعْنِي انْ لَا يَحْلِلُ الْعَمَلُ بِأَحَدِهِمَا بِنْتِصَالِ سُنْدَةٍ كَمَا لَا يَحْلِلُ الْعَمَلُ بِأَحَدِهِمَا بِنْتِصَالِ
 قَالَ لِسَيِّحِ الصِدْقِ وَفِي لَفْظِهِ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مُصْبُوحٍ عَنْ أَبِي
 عَبْدِ اللَّهِ قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ ابْدَاؤُهُ وَفِي رَوَايَةٍ حُذَيْفَةُ بْنُ مُصْبُوحٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
 بِنْتِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَيُقَالُ لَهُ مَعَاذُ بَنِي مُسْلِمٍ الطَّرَافُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ
 ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ اللَّهُ ابْدَاؤُهُ وَفِي رَوَايَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ بَزْزِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
 عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فُلْتُ لَنْ اَنْ النَّاسَ بِرَوْحٍ اَنْ رَسُولُ اللَّهِ
 مَا صَامَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مَا صَامَ ثَلَاثِينَ قَالَ كَذَبُوا مَا صَامَ
 رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا تَامًا وَلَا تَكُنِ الْفَرَائِضُ بِاقْصَرِهَا اِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَلَعَالَى خَلَقَ السَّنَةَ ثَلَاثِينَ
 وَسِتِيرَ يَوْمًا وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ فَخَجَّرَهَا مِنْ ثَلَاثِينَ وَسِتِيرَ يَوْمًا فَالسَّنَةُ ثَلَاثُونَ
 مِائَةً وَارْبَعَةً وَخَمْسِينَ يَوْمًا وَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلِتَكْمُلُوا الْعِدَّةَ
 وَلِتُكْرِمُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَالْحَامِلُ يَوْمَ رَوْشَالٍ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا وَذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ
 يَوْمًا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَوَاعِدَ نَامُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً فَالشَّهْرُ هَكَذَا ثُمَّ هَكَذَا أَيُّ شَهْرٍ يَامُ
 وَشَهْرٍ نَاقِصٍ وَشَهْرٍ مُضَانٍ لَا يَنْقُصُ ابْدَاؤُهُ وَشُعْبَانُ لَا يَنْقُصُ ابْدَاؤُهُ سَالِ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
 عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِتَكْمُلُوا الْعِدَّةَ قَالَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَرَوَى عَنْ يَاسِرِ بْنِ خَدَّامٍ قَالَ قُلْتُ
 لِلرُّضَا وَهَلْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَقَالَ اِنْ شَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ عَنْ
 ثَلَاثِينَ يَوْمًا ابْدَاؤًا قَالَ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ خَالَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَزَيْهَبَ
 إِلَى الْأَخْبَارِ الْمُوَافَقَةِ لِلْعَامَةِ فَضِدَّهَا تَقَرُّ كَمَا يَقَعُ لِلْعَامَةِ وَلَا تَكْمُلُ إِلَّا بِالتَّفْطِيَةِ كَمَا نَأْمُرُكَ اَنْ
 إِلَّا اِنْ يَكُونُ مَسْتَوْشِدًا فَيُرْشَدُ وَيُسَيَّنُ لَدَيْنَا اَلْبَدْعَاتُ تَمَاتُ وَتَبْطُلُ بِتَرَكِّ
 ذِكْرُهَا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ شَيْخُ الطَّائِفَةِ وَالْأَسْتَبْرَارِ بَعْدَ نَقْلِ رَأْيِهِ حُذَيْفَةَ بِإِسْنَادٍ

وبأنحاء مختلفة هكذا وهذا جزئيا بصح العمل به من جهة أحدها أن من هذا
لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة أعنا هو موجد في الشواهد من الأخبار
أن كتابي حديثي بن منصور يروي عن هذا الخبر وهو كتاب معروف مشهور فلو كان
هذا الخبر صحيحا عنه لثقت به كتابه فيها أن الخبر مختلف اللفاظ مضطرب المعاني
الأتوى أن حديثي تارة يروي عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله وتارة يروي
عن أبي عبد الله بلا واسطة فتارة يفتي به من قبل نفسه ولا يسند إلى أحد
وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتناء به والتعلق بمثله وقال
الشيخ أيضا مشيرا إلى رواية شعيب عن أبيه عن أبي عبد الله هكذا وروى
هذا الحديث محمد بن علي بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن اسمعيل إلى آخر الحديث المسطور ثم قال
ورواه أيضا محمد بن يعقوب الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد
عن محمد بن اسمعيل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله إلى آخر الحديث بتفاوت
يسير ثم قال مشيرا إلى رواية محمد بن بابويه ومحمد بن يعقوب الكليني وهذا الخبر
نظيره ما تقدم وأنه لا يصح الاحتجاج به لمثل ما قدمناه من أنه خبر واحد لا يوجب
علما ولا عملا وأنه لا يعترض بمثله ظاهر القراء والأخبار والمتواترة وأيضا فإنه
اللفاظ والمعاني والحديث واحد ومع ذلك فإنه يتضح من التعليق ما يكشف
عن أنه لم يثبت عن أحد ههنا إلى آخره فلي نظر العاقل في هذا الخبر الكلامين إلى ما قاله العاقل
العاقل محمد بن اسمعيل الاستدلال بأدب صاحب الفوائد المداينة فإنه لو أريد لنا عن هذا الوجه
فخرج كلامي مع أن لنا بحمد الله وجوها كثيرة قد مر بعضها وما يشبه بعضها من قد ظهر
أيضا أن شاء الله تعالى فإنما نسخ العاقل في هذا المقام لآيات المرام من قبل المعالطة
لضعف العقل كما لا يخفى على الماهر من الفحول **الحادي عشر** منها أن قال محمد بن يعقوب

في نسخة من الأصول المصنفة أعنا هو موجد في الشواهد من الأخبار
أن كتابي حديثي بن منصور يروي عن هذا الخبر وهو كتاب معروف مشهور فلو كان
هذا الخبر صحيحا عنه لثقت به كتابه فيها أن الخبر مختلف اللفاظ مضطرب المعاني
الأتوى أن حديثي تارة يروي عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله وتارة يروي
عن أبي عبد الله بلا واسطة فتارة يفتي به من قبل نفسه ولا يسند إلى أحد
وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتناء به والتعلق بمثله وقال
الشيخ أيضا مشيرا إلى رواية شعيب عن أبيه عن أبي عبد الله هكذا وروى
هذا الحديث محمد بن علي بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن اسمعيل إلى آخر الحديث المسطور ثم قال
ورواه أيضا محمد بن يعقوب الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد
عن محمد بن اسمعيل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله إلى آخر الحديث بتفاوت
يسير ثم قال مشيرا إلى رواية محمد بن بابويه ومحمد بن يعقوب الكليني وهذا الخبر
نظيره ما تقدم وأنه لا يصح الاحتجاج به لمثل ما قدمناه من أنه خبر واحد لا يوجب
علما ولا عملا وأنه لا يعترض بمثله ظاهر القراء والأخبار والمتواترة وأيضا فإنه
اللفاظ والمعاني والحديث واحد ومع ذلك فإنه يتضح من التعليق ما يكشف
عن أنه لم يثبت عن أحد ههنا إلى آخره فلي نظر العاقل في هذا الخبر الكلامين إلى ما قاله العاقل
العاقل محمد بن اسمعيل الاستدلال بأدب صاحب الفوائد المداينة فإنه لو أريد لنا عن هذا الوجه
فخرج كلامي مع أن لنا بحمد الله وجوها كثيرة قد مر بعضها وما يشبه بعضها من قد ظهر
أيضا أن شاء الله تعالى فإنما نسخ العاقل في هذا المقام لآيات المرام من قبل المعالطة
لضعف العقل كما لا يخفى على الماهر من الفحول **الحادي عشر** منها أن قال محمد بن يعقوب

في نسخة من الأصول المصنفة أعنا هو موجد في الشواهد من الأخبار
أن كتابي حديثي بن منصور يروي عن هذا الخبر وهو كتاب معروف مشهور فلو كان
هذا الخبر صحيحا عنه لثقت به كتابه فيها أن الخبر مختلف اللفاظ مضطرب المعاني
الأتوى أن حديثي تارة يروي عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله وتارة يروي
عن أبي عبد الله بلا واسطة فتارة يفتي به من قبل نفسه ولا يسند إلى أحد
وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتناء به والتعلق بمثله وقال
الشيخ أيضا مشيرا إلى رواية شعيب عن أبيه عن أبي عبد الله هكذا وروى
هذا الحديث محمد بن علي بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن اسمعيل إلى آخر الحديث المسطور ثم قال
ورواه أيضا محمد بن يعقوب الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد
عن محمد بن اسمعيل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله إلى آخر الحديث بتفاوت
يسير ثم قال مشيرا إلى رواية محمد بن بابويه ومحمد بن يعقوب الكليني وهذا الخبر
نظيره ما تقدم وأنه لا يصح الاحتجاج به لمثل ما قدمناه من أنه خبر واحد لا يوجب
علما ولا عملا وأنه لا يعترض بمثله ظاهر القراء والأخبار والمتواترة وأيضا فإنه
اللفاظ والمعاني والحديث واحد ومع ذلك فإنه يتضح من التعليق ما يكشف
عن أنه لم يثبت عن أحد ههنا إلى آخره فلي نظر العاقل في هذا الخبر الكلامين إلى ما قاله العاقل
العاقل محمد بن اسمعيل الاستدلال بأدب صاحب الفوائد المداينة فإنه لو أريد لنا عن هذا الوجه
فخرج كلامي مع أن لنا بحمد الله وجوها كثيرة قد مر بعضها وما يشبه بعضها من قد ظهر
أيضا أن شاء الله تعالى فإنما نسخ العاقل في هذا المقام لآيات المرام من قبل المعالطة
لضعف العقل كما لا يخفى على الماهر من الفحول **الحادي عشر** منها أن قال محمد بن يعقوب

بلا استنباط في ذلك ولا مخافة التطويل الذكر بأجملة منها من ثبوتها فليرجع إلى التمهيد
 والاستبصار **الوجه الخامس عشر** منها أنه قد كثرت الأحاديث الموضوعة
 في زمن النبي والأئمة ووضاء الأحاديث كانوا مستميرين من عهد سيد المرسلين
 إلى زمن العيبة كما يظهر بتتبع الأحاديث وكتب الرجال وقد علمت سابقا أن أسباب
 اختلافات الأحاديث مع كثرتها لا يمكن ألا يتوارى في كل واحد منها عن الآخر وقد كان من
 جملة ما وضع الأحاديث فالعاقلة المأهولة تقطع من هنا أن تحصيل القطع بصحة جميع
 الروايات المختلفة المتداخلة في كتب الأحاديث المنتشرة وإقطار الأرض والبلاد المتباعدة
 لم يكن من وسع الأئمة الثلاثة فضلا من أمثالنا وسنذكر بعض الأحاديث الدالة على
 وضع الأحاديث على صفة الواضعية لعنهم الله في ترويحهم لا يستبعد بعض أهل الظاهر
 ما قلناه فقول روى لكشي سنده عن يونس بن عبد الرحمن أن بعض أصحابنا ^{سئل}
 وأما حاضر فقال له يا أبا محمد ما أشد ذلك في الحديث وأكثر إنكاركم لما يرويه أصحابنا
 فما الذي يجعلك على ذلك الأحاديث فقال حدثني هناد بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله
 يقول لا تقبلوا علينا حديثنا إلا ما وافق القرآن والسنة واتحد زعمنا هذا من
 أحاديثنا المتقدمة فإن الغيرة بن عبد الله ^{دس} في كتب أصحابنا الأحاديث لم يجد
 لها أبي فأتوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى سنة نبينا محمد فانا
 إذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل قال رسول الله قال يونس فأتيت لعراق فوجدت
 بها قطعة من أصحاب أبي جعفر ووجدت أصحاب أبي عبد الله متوافرين فسمعتوا أخذتكم
 فعرضتها بعد على أبي الحسن الرضا فأنكرها الأحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله
 قال زابا الخطأ بكتب علي بن عبد الله لعن الله أبا الخطأ بيد سون هذه الأحاديث الوضعية
 هذا وكتب أصحاب أبي عبد الله ولا تقبلوا علينا خلافا للقرآن فانا إن حدثنا حدثنا بموافقة
 القرآن وموافقة السنة أنا عن الله وعن رسول الله ولا نقول قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا

ان كلام اخرنا مثل كلام اولنا مصداق لكلام اخرنا واذا تاكر من يجد تكرار خلاف
 ذلك فزوجه عليه وقلوا انت اعلم وما جئت به فان مع كل قول مناسفة حقيقة
 وعليه نورا فلا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول لشيخنا وايضاً في الكتب ^{سأده}
 عن نوح بن عيسى عن هشام بن الحكم انه سمع ابا عبد الله يقول كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب
 على ابي واخذ كتب اصحابه كان اصحاب المستنير اصحاب ابي واخذون الكتب من اصحاب
 ابي فندفوها الى المغيرة فكان يدس فيها الكفر والزندقه ويسندها الى ابي ثم يدفنها
 الى اصحابه فيامرهم ان يثبوتوها في الشيعة فكلما كان في كتب اصحاب ابي من الغلو فذلك
 مما دس المغيرة بن سعيد في كتبهم وايضاً قال الصادق ان لكل رجل منا رجلاً يكن
 عليه نقله للحق في المعبر وغيره في غيره فاعبروا يا اولي الاباب فهل بقي بعد ورود
 امثال هذه الاحاديث لاحد ان يدعي ان احاديث كتابه مع كونه مشتملاً على التآد
 كثيرة مختلفة جميعها مقطوع الصدق عن الائمة عليهم السلام الوجه السادس
 عشر منها انه يظهر بعد الرجوع الى كتب الرجال ان القدماء ما كانوا متفقين في تعديل
 الرجال وسرهم فكثيراً ما يتفق ان الرجل كان ثقة عند بعض القدماء ولم يكن عند بعض
 اخر كذلك بل كان هذا البعض الآخر يضاعفه ويرمي بالكذب والفسق واذا كان الحال
 كذلك فلا ريب في ان حديث الرجل الكذابي يكون موثقاً به مضمناً عليه عند الموثق
 ولا يكون كذلك عند الجارح فلما لم يقدح حديثه قطعية الصدق والجارح مع كونه من القدماء
 فكيف يفيد قطعية الصدق لنا الوجه السابع عشر منها ما روى محمد بن يعقوب الكليني
 في الكافي بسنده عن ابيان عن ابي عبد الله قال لا يجمع حقاً وحرمة واياك وان تضل
 او تقصر في شئ من عبادة الله والتقرب اليه بالعمل الصالح وترك المحارم كلها فان الله
 يضاعف في الحسنات ويخفف في السيئات ويرفع في الدرجات قال وذكر ان يوم
 مثل ليلة فان استطعت ان تحييه بالصلوة والدعاء فافعل فان ربك ينزل في اول ليلة

الحجة من مملوء الدنيا بما يحب من الحسنات ^{بما يحب من الحسنات} يعني ان الله واسم تسميهم فان
 ابن بابويه في الفقيه روى عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن ابي عبد الله عليه السلام
 بن ابي محمود قال قلت لرضايا بن رسول الله ما يقول في الحديث الذي فيه الناس
 عن رسول الله ^{انه قال} ان الله تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة الجمعة الى السماء الدنيا
 فقال لعز الله المحرفين الكلام عن مواضعه والله ما قال رسول الله ذلك انما قال ان
 الله تبارك ينزل ملكا الى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الاخير ليلة الجمعة في اول
 الليل فيأمره فينادي هل من سائل فاعطيه الحديث ^{لنكتف بهذا القدر} فان فيه
 كفاية ان شاء الله تعالى اياك وان تظن ان الوجوه الدالة على المطلوب منحصرة
 فيما ذكرناه فاننا انما ^{نصيرنا على هذا القدر} لاننا كافي فيما نخرج به ^{ولا يستغاب}
 مع كونه لا ينحصر عن التعسير بل المغزى يوجب التطويل المهمل للناظرين وفهم الله
 لتحقيق سبيل الباقين وهذا انا اشرع في تضعيف ما قال صاحب الفوائد المدنية وما تو
 الابان الله فاقول امامنا من ان من تتبع كتب العلماء الذين سماءهم ^{يظهر ان كان عند}
 القدماء كتب اصول كان مرجعهم في عقائدهم واعمالهم فما المراد منه فان كان مراده
 ان جميع القدماء كانوا متفقين في الاعتماد على كل واحد من الاصل والكتاب فلا ينسب
 دلالة كتب العلماء على ذلك وايضا مع قطع النظر عن الدلالة لم يكن الامر كذلك كما عرفت
 وان كان مراده ان بعض القدماء كان يعتمد على بعض البعض الاخر على بعض فبالاخر
 كذلك لا يفيد ^{واما قوله} انه كانوا متمكنين من استعمال احوال احاديث تلك الكتب الى
 اخره فهذا الحكم في جميع الاماميين المنتشرين في اقطار الارض في محل الخفاء والتمكين في
 حوزتهم لا يفيد القطعية في حوزة الباقي ^{على اننا نقول} سلمنا التمكن لكن ما كانوا مكلفين ^{بالحصول}
 القطع بل كليفهم كان كتليفنا في تحصيل الظن بصدق الحديث عن العصور ^{او بصدق}
 اما قوله بان ارباب التواريخ لا يرضون بالآخره فحاشا ان نظرن احد من العلماء الامامين

ان ياخذ الاحاديث من موضع لا يعتمد عليه فلا يغفل عن الايمنة المنة وسخيرهم من العلماء ^{بقيت}
 لكنا نقول ان وجوه الاعتماد على اختلاف الاراء كثيرة ووجه الاعتماد عند بعض
 العلماء لا يوجب ان يكون وجه الاعتماد عند بعض آخر ايضا على اننا نقول الاعتماد على الروا
 عن المعصوم امر القطع بصدور الرواية عن المعصوم امر اخر فانهما معهما من وجه
 لاجتماعهما في موضع يكون الرواية معلومة الصدور عن المعصوم ويكون مضمونها مطابقا لظاهر
 الكتاب والسنة والاجماع ولا قرأها حيث يكون المضمون مطابقا ولو يكن صدور الرواية
 مقطوعا وحيث يكون الرواية معلومة الصدور ومضمونها غير مطابق فالاعتماد لا يدل
 على قطعية الصدور كما لا يخفى اما قوله وقد علمت وفور القرائن الموجبة للقطع بما هو
 حكاه الله في الواقع الى اخره فهذا مما هو متفرد به والا انك قد عرفت فيما سبق ان ثقة الاسلام
 محمد بن يعقوب الكليني اعترف بعدم العلم بما هو حكم الله في الاخبار المختلفة حيث قال
 مشيلا الى مضمون الاحاديث الواردة في طريق الجمع بين الاخبار المختلفة ومخبر لا يعرف
 من جميع ذلك الا اقله ولا يجد شيئا حط ولا اوسع من ذلك كله الى العالم اما قوله
 فتقول بقيت في ما سألنا عن الله تعالى وبيركات ايمتنا قرائن موجبة للقطع العادي
 بول ودل الحديث عنهم منها انه كثيرا ما يقطع الى اخره فهذا مما يصحك عليه الشك فان الاحاديث
 لو دلت بنفسها بانضمام امثال تلك القرائن على صدور الرواوى ما احتاجت طائفة العلماء
 الفحول الى تجسسهم تدبير الكتب المبسوط في تحقيق الرجال وتمييز الثقة عن غيره ولو فرض
 تحقق امثال هذه الاحاديث فلو انما تكون على سبيل البتة لا على سبيل الوفور كما هو
 مدعى الخصم اما قوله منها لتعاضد بعضها ببعض فهذا من القرائن المعينة لطنية الصدور
 دون اليقين نعم لو تبلغ التعاضد بمرتبة يخرجها الخبر عن جزا الاحاد ويدخل في المتواتر
 فلا تراعى لنا في قطعية صدوره اما قوله منها نقل العالم الثقة الى اخره فهذا لا يفيد قطعية الصدور
 اصلا فانه من الجائز ان يكون مستمسكه في نقل الحديث عن كتاب رجل رجلا من الوجوه

بحيث لا يكون هذا الوجه مسلماً عند البعض الآخر من أصحابنا محمد بن الحسين الوليد لا يعتمد
 على رواية تختص بها محمد بن عيسى عن يونس وباقي أصحابنا من ذلك القول
 ويقولون من مثل محمد بن عيسى فلا ريب فإن أصحابنا يعتمدون على الرواية الكلدانية
 ولا يكون هذا الاعتماد موجبا لقطعية صدق تلك الرواية عن محمد بن الحسن ونظائر
 ذلك كثيرة وأما قوله ومنها وجوه في أحد كتابي الشيخ وفي الكافي والآخر حاصله
 أن الشيخ الجليل ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني والشيخ الصدوق محمد بن بابويه
 في مبدأ الكافي والفقيه بجمع ما فيهما وكذا رئيس الطائفة قال بأنه أخذ الأحاديث
 من الأصول المعتمدة وقوله حجة وأنا تذكرها ولا عبارة الكافي والفقيه ثم يجيب على
 به قول قال الشيخ الجليل في الكافي مخاطبا إلى الآخر في الدين وقلت إنك تخاف أن يكون
 عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشده
 ويأخذ منه من يريد علم الدين بالأثار الصحيحة عن الصادقين إلى آخره وقال الشيخ
 الصدوق في الفقيه ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي وأبل
 قصداً إلى إيراد ما اتفق به وأحكم بحجة واعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربّي
 تقدس ذكره انتهى فإذا عرفت ذلك فاقول أنا لا نسلم أن معنى الصحة عند القدماء
 هو العلم والقطع بصدق الرواية عن المعصوم فلم لا يجوز أن يكون المراد من الصحة
 هو الوثوق به والركون اليه كما أفاد به بعض المحققين ونقول أنه لا ريب أن أحاديث
 الكافي والفقيه كلها مما يوثق به عند الشيخين الصدوق وغيره ولا يلزم من هذا أنها
 كأنها طعين بصدق جميع أخبار الكتابين عن الأئمة فإن الوثوق يكفي له
 قيام نوع من القرائن المفيدة لقوة الظن أيضاً لا يلزم من وثوق الأخبار عند الشيخين
 وثوقها عند غيرهما أيضاً فأنك عرفت أن ما به الوثاقفة يختلف باختلاف الأراء ووجه
 عند بعض وينقد عند بعض آخر وأيضاً نقول معناه خبر عن شخص بحسب العرف

صدرة عنه ونفس الامر لكن الحكم بالصحة والصحة ويكفي للحكم بالصحة كون الحاكم ظاهراً
بصدرة عنه فان الظاهر من اقسام التصديقات فلم لا يجوز ان يكون معنى كلامهم ان
الكاتبين صادرة عن الائمة بحسب ادعاءهم وهو اعلم من اليقين سلطنا ان مرادهم
ان اخبار الكاتبين مقطوعة الصدرة عن الائمة لكن هذا خبر واحد وقد عرفت
ان خبر الواحد لا يفيد اليقين سيما مع قيام الدلائل الدالة على خلافه وقد سبق
جملة منها وايضا قد سبقنا في ... ثم يري بعض عبارة العدة بما سبق ان كلام الشيخ
فيها صريح بان كون الحديث صحيحاً ليس مما يتفق عليه القدماء بل كانوا مختلفين
فيها فعليك بالرجوع اليه فانه مفيد في هذا الباب بما قول صاحب الفوائد المدنية
ومنها ان يكون له احد من الجماعة الى اخره فاجواب عنه ان كان نقل الاجماع
متواتراً بالنسبة اليه وكان دخول المعصوم فيه ايضاً متيقناً فلا شك في انه يفيد لنا
الحكم بان خبره صحيح موقوف به لكن اين التواتر فيما نحن فيه فان نقل هذا الاجماع
في كثير من المواضع مختصر والكثرة فان النجاشي والشيخ انما يسندان نقل الاجماع الى
الكثرة كما يظهر بالرجوع الى كتب الرجال و اين القطع لنا بدخول المعصوم فيه و اين لنا
العلم بان المراد من الصحيح هو الحكم بصدرة الرواية عن المعصوم والمجب من هذا
الفاضل فانه كثير ما يطعن على المجتهدين في تشكيكهم بالاجماع ويستبعد حصول العلم
بانقضاء الاجماع وكيف تثبت بهذا الاجماع المنقول من الكثرة مع كون الشيعة وعلماءهم
منتشرة في اقطار الارض والبلاد المتباعدة من اليمن والحجاز والعراق والشام
والمعصوم غائب مع ان هذا الاجماع ثمرته يظهر في الاصول والاجماع المدعى
من المجتهدين في الفروع والاول اهم من الثاني قوله ومنها ان يكون له من الجماعة
الى اخره هذا انما يصح اذا حصل لنا العلم والقطع باعيانهم وبأخبارهم وكل الاخرين
مفقونان فزعمنا وهذا ظاهر قوله الوجه الاول هذا انما يلائم اذا كانوا

لا ينبغي ان يكون
الاجماع في خبره

لا ينبغي ان يكون
الاجماع في خبره

في الاراء وفي توثيق الرجال تضعيفهم ولم يكن الداسون الاحاديث الموضوعة
 في كتب احاديث اصحاب الائمة موجودين في زمان كل معصوم والمعلوم خلاف
 ذلك كما عرفت وان كنت قريب من ذلك فعليك بطاعة رواية يونس بن عبد الرحمن
 المسطورة عن قريب لا ترى كيف اشتبه الامر على اصحاب ابى جعفر ابى عبد الله
 مع كونه متوافرين موجودين في زمن المعصومين حتى اخذ يونس منهم احاديث وكتبهم
 وعرض على الرضا فانكر كثيرا من احاديثهم فصرح بانها موضوعات فقتل الحال على ذلك
 فوقت كل امام مع انتشار كتب الاخبار والرواية والوضاء والبلايا المتباعدة اما قوله
 الوجه الثاني الى آخره فقول لا نسلم انه كانوا مكلفين بتجصيل القطع واليقين
 كما يظهر من سجد اصحاب الائمة بل انه كانوا اما مؤمنين باخذ الاحكام من الثقة ومن
 غيرهم ايضا مع قيام قونية تقيد الظن كما عرفت مرارا بانحاء مختلفة كيف ولولم يكن
 الاخذ بذلك لزمان يكون اصحاب ابى جعفر الصادق الذين اخذ يونس كتبهم
 وسمع احاديثهم مثلا هالكا مستوجبين النار وهكذا حال جميع اصحاب الائمة
 فانهم كانوا مختلفين في كثير من المسائل الجبرئية الفرعية كما يظهر ايضا من كتاب العدة
 وغيره وقد عرفت ولم يكن احد منهم قاطعا لما يريه الاخر فمستبعد كما يظهر ايضا
 من كتاب العدة وغيره ولذا ذكر في هذا المقام رواية رواها محمد بن يعقوب الكليني في الكتاب
 فانها مفيدة لما نحن بصدده ونرجو من الله ان يطمن بها قلوب المؤمنين ويحصل
 لهم الجزم بحقيقة ما ذكرناه فقول قال ثقة الاسلام في الكافي على بن ابراهيم عن التميمي
 بن الوسم قال لم يكن ابن ابى عمير يعدل بهشام بن الحكم شيئا ولا يغتبط به شيئا ثم انقطع
 عنه وخالفه كان سبب ذلك ان ابا مالك الحضرى كان احدا رجال هشام وقم بنية
 بين ابن ابى عمير ملاحاة في شيء من الامامة قال ابن ابى عمير انما كلنا للامام على جهة الملك وانه
 اولى بها من الذين هم في ايديهم فقال ابو مالك كذلك املاك الناس لهم لا محكم الله

للامام من ألفي والخمسين المغنم فذلك له وذلك أيضاً قد بين الله للامامين يصنعونه
وكيف يصنعون به فتراضياً بمشاورين الحكم وصلاً اليه حكم هشام لا يبالك على ابن العمير
فغضب ابن العمير وجرّ هشاماً بعد ذلك فانظر يا اباؤنا الى الباب اعترافا او الى الابصار فان
هذه الاشخاص الثلاثة كلهم كانوا من ثقات اصحابنا وكانوا من اصحاب المصداق والحكم
والرضا عليهم السلام كيف وقع المتراعي بينهم حتى وقعت الحجة فيما بينهم مع توفيقهم
متمكين من تحصيل العلم واليقين عن جناب الامام فما زيد لهذا الفاضل من التوام حد
الامر من انفسه هو لا الاجلاء وامان يختار ما اختاره قوله الوجه الثالث
الى آخره فالجواب عنه اننا لسلم الصليح بمقدور والناس اصولاً مقيدة ولا نقول بعدم تعيد
الحديث في المقطوع الصدوق فانه من غاية شفقة لم يكلفنا بتحصيل
الحديث بل الكفاية بتحصيل نوع من الظن المعتمد عند الاصحاب
في الخبر الى آخره فالجواب عنه اننا لسلم ذلك لكن لا يعيد ما قوله الوجه الخامس
في ان الحديث الذي رواه الشيخ الطائفة محل الحديث
المروي عن الصادق عليه السلام في باب ما يروى عنهم علي وهو الواو وعلى
ثم عرفت لرواية مرتجلة ضعيفة بعض الرواة وغيره ومنها رواية حسن بن محبوب في كتاب
المسئحة ذكر الاستدلال فيها في باب المرأة اذا تزوجت غيرك في المواضع
الكثيرة فعليك بالذبح ونحن بالباليغ وايضا قد عرفت فيما سبق ان هذا الاجماع
المقول من قبيل اخبار الاحاد ولا يفيد الا الظن سيما نظر الى الاختلاف
الواقع فيما بينهم في تحقيق اعيان الجمع عليهم كما عرفت في رواية لكشي الواقعة في
تضاعف كلام هذا الفاضل اهـ قوله الوجه السادس من الآخرة فهذا مما
بغير قوة الظن لا انه داخل في باب متواتر اما قوله الوجه السابع من الآخرة
والاعراض عنه جواب ما قوله الوجه الثامن من الآخرة فهذا ايضا كماله لا ينظر

فان اسباب الترجيح عند القدماء لم تكن منحصرة في كون الراوى ثقة كما سيظهر
 من كلام بعض الاعلام بل هي ما نتا ايضا ليست منحصرة في ذلك كان مطابقة مضمون الخبر
 لظاهر القرا او السبقة المتوارة او الاصل وغير ذلك لكن هذا لا يوجب قطع الصلة
 كما لا يخفى وقس على حال ذلك سائر الوجوه الركيزة التي ذكرها فان بعد ذلك لا يخفى
 على الناظر في كلام هذا الفاضل بعدم ظهور ضعفه عندهم وهذه الاثار
 من ختم الله على قلوبهم وعلى ابصارهم عشاة فان صاحب هذه المرتبة لا يهتد الى طريق
 الرشاد وان كان الاخر في غاية الوضوح ونهاية السداد فلما انديت ولحق ذلك
 المقصد بذكر بعض مطاعن العلامة الكلية التي طعن بها صاحب الفوائد المبدية
 وتحقيق الامر فيه وعلى الله التوكل وبالاعتصام فقط قال صاحب الفوائد المبدية
 المقدمة في ذكرها احداث العلامة الحار ومن وافقه خلا والمعدة الامامية صاحب الآيات
 وهو امران احدهما تقسيم احاديث كتمان الماخوذة عن الاصول التي القيا اصحاب الآيات
 بامرهم ليكون مرجعا للشيعة في عقائدهم واعمالهم لا سيما في زمن الغيبة الكبرى
 لئلا يضيع من كان قاصدا الى الجواب او من شيعتهم الما قسم اربعة وعلى غير مظهر تلك
 الاحاديث الممهدة فذلك الاصول باطنهم غير صحيح في عمدها ارشاد من جهة ذهنية
 واستحالة فالتمس بانيف وديدا صاحبنا نظير فتح الرازي بيد العاقبة ثم ذكر الامارات وليس
 هذا موضع ذكره ثم نقل في موضع اخر كلام الشيخ بهاء الملة والدين العامل ^{لشيعته}
 لبيان المعدلة في باب ما احداثه العلامة الحلي من تقسيم الاحاديث الى اقسام اربعة
 ودرجة بوجوه عديدة ونحن نذكر كلام الشيخ وما سنحلي فينا بيد كلامه ومحصل كلامه
 هذا الفاضل وتضعيفه فانه وان كان موجبا للتطويل لكن لا يخلو عن التحصيل قال
 الشيخ المسطور في اوائل كتاب مشرق الشمس بن استقر طالع المتأخرين من علماءنا رضي الله
 عنهم على توليع الحاديث للمعتبر ولو في الجملة الى الانواع الثلاثة المشهورة اعني الصحيح وحسن

والموثق بأنه ان كان جميع سلسلة سندة امايد محمد حين بالتوثيق فيصير
اماين محمد حين يدونه كلا او بعضا مع توثيق الباقي لحسن او كلا او بعضا
غير اماميين مع توثيق الكل فوثق وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بغير قدما
قدس الله امره احمر كما هو ظاهر في فارس كلامهم بل كان المتعارفين بينهم اطلاق ^{الصحيح}
على كل حديث اعتضد بما يقتضيه اعتمادهم عليه واقترب بما يوجب الوثوق
به الركون اليه ذلك يامون منها وجوده في كثير من الاصول الاربعة التي
نقلوها عن مشائخهم بطريق قصور المتصلة باصحاب العصمة سلام الله عليهم
وكانت متداولة لديهم في تلك الاعصار مشتهرة بينهم اشتها والشخص في الواقع
النهار ومنها تكررة في اصل واصلين منها فضا عدا بطريق مختلفة واسايد ^{عليه}
معبرة ومنها وجوده في اصل معروف الانتساب الى احد الجماعة الذين اجعوا على
تصديقهم كزارة ومحمد بن مسلم والفضل بن يسار او على تصحيح ما يصح عنهم كصفوان
بن يحيى ويونس بن عبد الرحمن واحمد بن محمد بن بن نصر وعلى العمل برأيهم
كما راسا باطون نظرائه ممن عدا شيخ الطائفة في كتاب العدة كما نقله المحقق في
بحث من المعبر منها انداجه في احد الكتب التي عرضت على احد الائمة فاشوا على موافقها
كتاب عبد الله الحلبي الذي عرض على الصادق وكتاب يونس بن عبد الرحمن
والفضل بن شاذان المعروفين على العسكري ومنها اخذ من احد الكتب التي ساء
بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها سواء كان مولفوها من الفرق الناجية
الامامية ككتاب الصادق كحر بن عبد الله السجستاني وكتاب سعيد بن مهران او
غير الامامية ككتاب جفص بن غياث القاضى وكتاب الحسين بن عبد الله السعدي
وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري وقد جرى رئيس المحدثين ثقة الاسلام
محمد بن بابويه قدس الله سره على متعارفين المتقدمين من اطلاق الصحيح على

من كثر في الحديث تدرج عليه حكم بصحة جميع ما أورده من الأحاديث في كتاب من لا يحضره
 الفقيه وذكر أنه استخرجها من كتب مشتهرة في عللها المعقول واليه المرجع وكثير من
 تلك الأحاديث بمغل عن الأندلس في الصحيح على مصطلح المناخرين مختصر في مسائل
 الحسان والموتقات بل الصعوات قد سلك على ذلك المنوال جماعة من اعلام علماء
 الرجال فحكموا بصحة ما يثبت بعض الرواة الغير الإمامية كعلي بن محمد بن زياد وغيره
 بالاحكام من الترائين المقتضين للوثوق بهم والاعتماد عليهم ان لم يكونوا فاعدا للجماعة
 الذين انعقد الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم والذي بعث المناخرين بنو الله مراقدهم
 في العدل في معارف القدماء ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو انما طالت
 ائمة سيفهم بين صلب السالف في الحال الى ان ذلك من بعض كتب الاصول المعتمدة لعل
 حكما لم يزل والضلال الخوف من اظهارها وانتساخها وانضم الى ذلك اجتماع ما وصل اليهم
 من الاصول في الامور فلهذا الرضا والتبعية لاحاديث المناخرين بالاجماع
 قد تشبهت المتكررة في كتب الاصول بغير المتكررة وينبغي
 ان يشاهد نمو التراكبات بها وثوق القدماء لكثير من الاحاديث لم يمكنهم الجري
 على اثرهم وتمتين ما يعتمد عليه مما لا يركن اليه فاجاب الى قانون يتميز به الاحاديث
 المعتمدة عن غيرهم والموثوق بها عما سواها فقرروا الناس شكر الله سبحانه في ذلك الاصطلاح
 وقرروا المنا البعيد وصغوا الاحاديث الموردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك
 الاصطلاح من الحسن والصحة والتوثيق واول من سلك ذلك الطريق من علمائنا
 المناخرين شيخنا العلامة جمال الخو والد بن الحسن بن المطهر الحلي قدس الله روحه
 ثم انهم على الله مكافئ بما سلكوا طريقة القدماء في بعض الاحيان فيصفون
 ما يسل عليه المشاهير كابن ابي عمير صفوان بن يحيى بالصحة لما ساء من الخبر لا يسلون
 الا عن سلك متفقون عند قبل يصفون بعض احاديث التي في سندها من يتفقون

انه فطحي وناووسي بالصحة نظر الى ابد راجح فبين اجمعين على تصحيح ما يصح عنهم على
هذا جرى العلامة قدس سره في المختلف حيث قال ومسئلة ظهور فسق امام الجماعة
ان حديث عبد الله بن بكير صحيح وفي خلاصة حيث قال انه طريق الصدوق الى ابي بصير
الا نصارى صحيح واركان في طريقه ابان بن عثمان مستند في الكتابين الى اجماع العصاة
على تصحيح ما يصح عنهما وقد جرح شيخنا الشهيد طاب ثراه على هذا المروال ايضا كما
وصف في بحث القراءة من الشرح حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة وامثال
ذلك في كلامه كثير فلا تغفل ان في كلامه على الله مقامه ولا يخفى على ذوي الالباب صيانة
هذا الكلام ووثاقته وانا نقول ناسد الكلام الشيخ العاملي قدس سره وتقيما للبرهان
انه قد ثبتنا اتفاقا انه لم يثبت الى الآن ان الائمة الثلاثة ادعوا قطعية صدق جميع احاديث
الكتب الاربعة عن الائمة ولا شك ان احاديث كتبهم مختلفة الظواهر لا يمكن العمل
بظواهر كل منها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على البعض لا شك في ان خبر الثقة راجح
على خبر غيره وهكذا خبر الموثق وخبر الامام على خبر من ليس كذلك فلا بد
من ترجيح كل قسم على الآخر بيان احكام كل منها وقت التعارض وقت الانفراد وهذا التمييز
هو بعينه التقسيم الالزامي الاربعة سلما ان دعوى جرح هو قطعية الصدق وليكن قولهم ليس
لنا حجة شرعية فان التقليد مع إمكان التحقيق باطل بالاتفاق بل الخصوم يبالغون في
حرمة التقليد جدا كما يظهر بالرجوع الى الفوائد المدنية على ان قول كل منهم مكذب
لقول الآخر على هذا التقدير فاننا نعلم ان ما سبق ان بعضها منهم يضعف براهنة بعض
آخر من حيث ضعف بعض الرواة واضطراب عبارات بعض الاحاديث غير ذلك هذا يستلزم
عدم تسليم قولهم بقطعية الصدق وليس عندنا ترجيح لقول احدهم على القول الاخر فلا بد
لنا من ترجيح بعض الاخبار المختلفة على بعض آخر بيان احكامها منها من حيث التسليم
ولا يتصلح الا بالتقسيم ايضا فنقول ان الشيخ صرح في فهرست شيخنا الاستبصار انهم

من الاخبار المختلفة الا الاخبار الناقصة ولا شك وان غير النادر ليس منحصراً في المقطوعات المعلومات فعلى ما قال هذا الشيخ الجليل ينبغي ان يكون في كتاب بعض الاحاديث لضعفها ايضاً ولما لم يميزها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على بعض وقد عرفت ان من جملة المرجحات كون وثاقه الرجال وهو موقوف على تقسيم ^{احاديث}هم الى الاقسام الاربع وبيان احكام كل منها وايضاً ذكر فيه انه اخذ احاديثه من استبصار من اصول جماعة وكتبهم وذكر من جملة من سهل بن زياد الذي قال في حقه انه ضعيف وقال لكنني على بن محمد القتيبي قال كان ابو محمد الفاضل لا يرتضي سهل بن زياد ويقول هو احمق وقال لعلنا انه ضعيف في الحديث غير معتمد عليه وايضاً ذكر منهم علي بن حاتم القمي الذي قال الجاشي في حقه ثقة من اصحابنا في نفسه يروي عن الضعفاء وقال الشيخ في حقه له ان كتاباً جيدة معتمدة ومنهم حسين بن سفيان النبضي في الجاهول وابوطالب الانباري المختلف فيه ثبت من هذا ان بعض احاديثه لا استبصار بل التمسك ايضاً ما اخذه كتب جماعة من الضعفاء ولم يصل اليها وجه اعتماد الشيخ عليها ووجه اخر له في كتاب الحديث فيحتمل ان الوجه الذي عتمد يكون غير صالح للاعتماد بحسبنا ومع هذا الاحتمال لا يحجز الاعتماد على جميع احاديث كتاب الشيخ الامم انضمام بعض المرجحات وقد علمت ان من جملة ما لاحظته احوال الرجال وهكذا حال احاديثه لفقير فانه قال في اوله انه اخذ الاحاديث من كتب الجماعة واصولهم لم يحصرهم ذكر في اخره اسناد التي كثير منها ^{مشتقة} على الضعفاء فحصل العلم لنا بهذا ولم يصل اليها وجه الاعتماد وايضاً قد ذكر الشيخ انه اخذ من كتب جماعة سماهم في اخره لا استبصارهم في انفسهم نقاة لكن طرقتهم الى المعصوم متضمنة على الضعفاء والمجاهيل ونحوها وكون الرجل ثقة لا يستلزم ان لا يروي عن الضعفاء كما قيل في حق احمد بن خالد البرقي على بن حاتم القمي في منع هذا الاحتمال لا بد لنا من التخصيص عن احوال الرجال الذين مشتقة عليهم اسناد الاحاديث التي اخبر بها الشيخ بل الصدوق

ايضا من كتب الثقة وايضا كتب اصحابنا القدياء الذين اخرج الائمة الثلاثة الاحاد
من كتبهم ليرى كل واحد جميع كتبهم في مرتبة الشهرة والتواتر في نسبتهم للمؤلفين بميزة
تواتر الكتب الاربع في زماننا في نسبتها الى الائمة الثلاثة بقرينة كثرة المصنفات
والاصول في سابق الزمان واستغناء الاصحاب ببعض المصنفات عن بعض اخر
كما يظهر بالرجوع الى كتب الفهارس بقرينة ظهور الخلاف الواقع فيما بينهم ونسبة
بعض الكتب لبعض المؤلفين كما هو ظاهر من هو ما هو فلا بد من ملاحظة احوال المؤلفين
الذين وصل بوسايطهم الكتب الى الائمة الثلاثة سلمنا الشهرة وسلمنا كون الكتب
الماخوذة عنها الاحاديث مرجعا للاصحاب المتقدمين لكن لا يلزم من هذا ان يكون
جميع الاحاديث الماخوذة منها مقطوع الصدق وعن الائمة الا ان ذلك الكتاب لا يقر
مع كونهما للجهلدين مع ولا عليها ومعتدا عليها ليس جميع احاديثها مقطوع الصدق
عنهم فلم لا يكون حال كتب المتقدمين بنسبة الائمة الثلاثة على ذلك المتوال وايضا
قد نشاهد ان الشيخ يضعف الحديث الذي اخذ من الكتاب الذي حكم الشيخ الصدوق
والفقيه بكونه المعول والمرجع والشيخ ايضا حكم باعتماده ومنه كتاب النوادر لاحمد بن
محمد بن عيسى فان الصدوق صرح في اوله لفقيه من جملة ما اخذ احاديث لفقيه نوادر احمد
بن محمد بن عيسى في صرح الشيخ في فهرس الاستبصار باباين في عن حمل المسطور اخذ
من نوادره ومع هذا قال في باب الغير من كتاب الاستبصار هكذا اماما رواه احمد بن محمد بن عيسى
الآخره قائل ما في هذا الخبر انه مرسل وروي عن علي بن حديد ضعيف عنه كتب حسين بن سعيد
فان الصدوق صرح بكون ما اخذ احاديث لفقيه كتب حسين بن سعيد والشيخ في باب السهو في
المغرب ضعف الحديث الذي اخذ من كتب حسين بن سعيد بان الاصل فيه هو عماد الدين
وهو ضعيف فاسد المذهب لا يعمل به على ما يختص بروايته ولنكتفي بهذا القدر
فان فيه كفاية انشاء الله تعالى وهداية لاستخراج امثال تلك الوجوه من الوجوه الكثيرة

والله الهادي الى طريق الرشاد اما ما قال صاحب الفوائد المدنية فتضعيف كلام شيخ
 بهاء الملة والدين العامل فيحصل تطويله الذي لا طائل تحته يرجع الى امور الاول
 منها ان احاديث كتبنا مقطوع الصدق فما الفائدة في ملاحظة احوال الرجال وقد
 عرفت ضعفه والثاني منها ان موجبا لحدوث تلك المصطلحات والقواعد
 هو مطالعة علماءنا مثل ابن الجنيدي ابن عقييل والشيخ المفيد السيد المرتضى
 والعلامة لكتب المخالفين والنسبهم بها ولا يخفى ان هذا سوء ظن بالعلماء الكرام
 تجاوز الله عن سيئاته والثالث منها ان تحرير الصادقين على جميع الاحاديث
 وتدوينها مقتضى لبقاء تلك الاحاديث ولا يخفى عليك اننا لا نظن بلحد من المسلمين
 ان يحكم بتلف جميع احاديث الائمة المعصومين فضلا عن علماء المجتهدين ليكن لا يلزم من
 ان لا يكون للاحاديث الموضوع وجوه اصلا الى العلم منها ان ما قال الشيخ البهائي
 بضياء الاصول فالامر ليس كذلك فان تلك الاصول كانت باقية الى زمن الائمة
 الثلاثة لا يخفى عليك اننا نبين ان هذا الفاضل مع ادعاءه القضية الثالثة
 السابقتين لا يفهم مراد العلماء من عبارة انهم مع كونه في غاية الوجود من ادعاء شيخ
 البهائي ان بعض كتب الاصول ضاع في زمن الائمة الثلاثة بل كلامه صريح في ان بعض
 الاصول المعتمدة اندرس في زمن العلانية وغيره من المساحرين ولعل الفاضل لا يطيق تكراره
 اما ما قال هذا الفاضل من ان عدم الضياء في زمن الائمة يكفينا فليس الامر كذلك
 لما عرفت ان احاديث كتبه الائمة الثلاثة كان ما خذها ككثرة غير الاصول الاربعة
 المصنفة في زمن الصادق وليس جميع المأخذ بحيث يكون جميع احاديثها معتمدة
 عند الجميع بالاتفاق فلا بد لنا من الترجيح بين الاحاديث المختلفة منها باحد الوجوه المرجح
 التي المذكورة وكتب الاصول ومن جملة ما انرجح بملاحظة احوال الرجال وهذا هو
 المطلوب بسم الله الرحمن الرحيم المقصود ان لا يشك في ان

بسم الله الرحمن الرحيم
 المقصود ان لا يشك في ان

وفيه مباحث **الاول** في ماهيته وهو اللقمة بمعنى الغرم ومنه قوله تعالى فاجمعوا امرهم
 وقوله لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وايضا بمعنى الاتفاق يقال اجتمع القوم على
 كذا اي اتفقوا عليه وفي الاصطلاح علم مسلكنا اتفاق طائفة على امر لم يكن المعصوم
 خارجا منها وهذا اولى مما قال به العلامة في تعريفه من الاتفاق اهل الحل والعقد من
 محمل على امر من الامور اما اولافلان لفظ اهل الحل والعقد مبهم غير واضح المراد منه ينبغي
 احرازه في التعريف واما ثانيا فلان قيد من امة محمد لا ياسب مسلكا فان اشتقنا
 معاشر الامم في كل زمان لابد من وجود معصوم اما بنى او وصى فيكون اتفاق من
 يعتبر قوله في اي زمان اتفق اجماعا وحجة لا تخصنصل باتفاق امة محمد كما لا يخفى الا ان يقال
 ان المطلوب بيان الاجماع للذي هو من الادلة الشرعية لنا والاجماع الذي كان انعقد
 قبل نبينا لا يكون دليلا لنا في اثبات الاحكام وايضا يلزم على تعريف ان اريد باهل الحل
 جميع اهل الحل كما هو ظاهر ويظهر من النهاية ايضا ان اتفاق طائفة يكون المعصوم فيهم مع
 اختلاف الباقي لا يكون اجماعا والحال انه اجماع وحجة كما سيتضح ان شاء الله تعالى وان اراد
 باهل الحل اهل الحل في الجملة فيلزم ان يكون اتفاق اثنين او ثلثة من اهل الحل مطلقا اجماعا
 والظاهر انه لا يقول به احد وايضا اولى مما قال به الشيخ بقاء الملّة والدين من انه اجتماع
 رؤساء الدين من هذا الامة في عصر على امر لكونه غير جامع لخروج اجماع زمن الانبياء
 السابقة على نبينا واجماع الطائفة يكون المعصوم اخلاصهم من خلاف الباقي اما
 علمستلك المخالفين فالاولى ان يقال انه عبارة عن اتفاق رؤساء الدين من امة محمد
 على امر في عصر وهذا اولى مما قال به في تفسير النظام وهو كل قول قامت حجة حتى قول
 الواحد مما قاله تعالى من انه اتفاق امة محمد خاصة على امر من الامور الدينية
 وبما قال به ابن الحاجب من انه اجماع المجتهدين من هذه الامة في عصر على امر لعدم ما
 الاول بدخول قول الواحد مع انه لا يسمى اجماعا ولا استلزام الثاني عدم انعقاد

الاجماع الى يوم القيمة ولعدم جامعية الثالث بخبر اجماع المتكلمين على
 مسئلة كلامية الحال انه من كان يظهر من كلام العلامة رحمه الله اعلم ان النسبة بين
 اجماعا وبير اجماع المخالفين كما اذا يكون من قبيل نسبة العموم والخصوص من وجه
 لاجتماعهما في صفة اجتمعت الامه جميعا على امر ويكون المعصوم داخل فيهما لقارهما
 فوصفة اتفقت الطائفة على امر ويكون المعصوم داخل فيهما وفي صفة يكون طائفة رؤساء
 الدين يجب انهم المخالفين منحصرون في اشخاص لم يكن المعصوم فيهم كما يتفق في زمن الغيبة وتقبل
 ان يكون نسبة العموم والخصوص مطلقا فان اجماع جميع رؤساء الدين في نقل الامر لا يتصور
 بدون دخول المعصوم فيهم كما لا يخفى **المبحث الثاني في تحقق حصول العلم بما تحققه فقه**
 بعض اصحاب النظام وبعض الشيعة قياسا على امتناع اتفاق الناس على ما كثر في زمان
 واحد عادة وهو ضعيف فان الامتناع هنا انما هو لاختلاف الدواعي بحسب اختلاف الطبائع
 والامور اما الحكم فلا يختلف فيه الدواعي بحسب اختلافها فيكون ان يكون الامر مرجحا
 مقبول الطبائع كافة اما العلم فالمتكرون بحجة اجماع يقولون بعد تسليم تحقق العلم
 بمحال فان العلم باتفاق جميع العلماء المنتشرين في الشرق والغرب موقوف على العلم
 بالعلماء وبمقاصيل اقوالهم وان قول كل منهم ناش عن صميم قلبه بدون احتمال المكذب
 او الخوف وكل هذه مستعزاة ولا يخفى عليك ان هذا انما يتم في عدم امكان حصول
 العلم بالاعتقاد اجماع في زمان انتشار الاسلام في البلاد ولا يتقيه راسا وتحقيق المقام
 بحيث لا يتجاوز عنه الحق هو ان العلم بالاعتقاد اجماعا معتبرا عندنا كان في سالف
 الزمان في زمن ظهور المعصوم في غاية السهولة فانه اذا حصل لنا العلم بكون علماء الله
 الذي جود المعصوم فيه متفقين على حكم او اهل محلة كذلك اهل قبيلة كذلك
 يحكم بحجة هذا اجماع قطعا وان لم يحصل له العلم باقوال علماء غير ذلك البلد مثلا
 بل وان حصل العلم بخلافه ففهم ولا شك في ان العلم باتفاق رؤساء اهل بلد اهل محلة

العلم بالاعتقاد اجماعا معتبرا عندنا كان في سالف الزمان في زمن ظهور المعصوم في غاية السهولة فانه اذا حصل لنا العلم بكون علماء الله الذي جود المعصوم فيه متفقين على حكم او اهل محلة كذلك اهل قبيلة كذلك يحكم بحجة هذا اجماع قطعا وان لم يحصل له العلم باقوال علماء غير ذلك البلد مثلا بل وان حصل العلم بخلافه ففهم ولا شك في ان العلم باتفاق رؤساء اهل بلد اهل محلة

العلم بالاعتقاد اجماعا معتبرا عندنا كان في سالف الزمان في زمن ظهور المعصوم في غاية السهولة فانه اذا حصل لنا العلم بكون علماء الله الذي جود المعصوم فيه متفقين على حكم او اهل محلة كذلك اهل قبيلة كذلك يحكم بحجة هذا اجماع قطعا وان لم يحصل له العلم باقوال علماء غير ذلك البلد مثلا بل وان حصل العلم بخلافه ففهم ولا شك في ان العلم باتفاق رؤساء اهل بلد اهل محلة

على امر ليس يستبعد فانه كثيرا ما يحصل لنا العلم باتفاق اهل البلد على امرين ان يصل
 اليها كل واحد منهم فانا نحكم حكما جازما بان عقلاء اهل بلدنا متفقون وان استدعاء
 المرأة للرجال الى المقاربة واستدعاء الرجال للرجال الى اللواط والاكساب البريرة
 مثل بيع الاغرة بالاشياء الخسيسة في الاسواق عند اهل البلد عيب مع انه لم يصل اليها
 قول كل واحد منهم تفصيلا وان لم يحصل لنا العلم بكيفية حصول هذا الجرم اما في هذا الزمان
 فلا سبيل اليه الا بواسطة العقل وهكذا حال الاجماع المعبر عن العامة فانه في زمان قلته ان
 كان في غاية السهولة وبعد اكثر تعمق في غاية الصعوبة ومن هنا يتجه ان دعواهم الاجماع
 على خلافة ابي بكر في غاية السقوط فان الاسلام في اخره من النبي كان مستشرا في البلاد
 والعلم باتفاقهم على خلافة عن صميم القلب معتمعة عادة المبحث الثالث في بيان كون
 الاجماع حجة اما عندنا فلا مجال لانكاره فانك تعرف ان الاجماع عندنا كاشف عن
 قول المعصوم ولا شك ان قول المعصوم حجة قال الشيخ في العدة ذهب المتكلمون باجماعهم
 والفقهاء باسرها على اختلاف مذاهبيهم الى ان الاجماع حجة قال العلامة اما عندنا فظاهر
 لان المعصوم سيادة محمد فاذا فرض اتفاقهم دخل الامام فيهم فيكون حجة وهكذا قل المحقق
 في المعبر فانه قال فيه اما الاجماع فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم فلو خلا المائة من فقهاء
 عن قوله لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان قولهما حجة باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله
 فلا تغتر اذا بمن يتكلم في دعوى الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من اصحاب مع جملة قول الباقر
 الامم العلم القطع بدخول الامام في الجملة انتهى فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون
 الاجماع حجة بل الحجة في الحقيقة انما هو قول المعصوم فلا فائدة للاجماع ولعدة دليلا شرعيا
 على ذلك قلنا لا يبرهن من كون الاجماع كاشفا ان لا يعد حجة على حد كما ان الحكم الثابت
 بالقياس في الفرع عند المخالفين القائلين به ثابت بالنص الوارد في الاصل وقياس المحقق كما
 عن دلالة هذا النص على هذا الحكم مع انه لم يرد به دليلا براسه وتحقيق المرام وذلك لان

الاجماع حجة عندنا
 في كل ما لا خلاف فيه
 من كلام المصنف رحمه الله
 في كتابه في بيان
 حجة الله تعالى

المعلم يثبت شيئاً لشيء قد يحصل بنفسه بدون توسط شيء آخر كما يحصل لنا العلم بأن زيداً
 كاتب ابتداء وقد يكون بتوسط شيء آخر مثل العلم بكتابته بتوسط علمنا بأن كل انسان
 كاتب فالعلم بقول الائمة قد يحصل بان المعصوم قال كذا وقد يحصل بتوسط ان جميع علماء
 ائمة محمد قال كذا وقد لا يمكن لنا العلم بقوله بالطريق الاول ويمكن بالطريق الثاني فلهذا
 اجتمعنا الى اعتبار القسم الثاني المعبر عنه بالاجماع كما اجتمعنا الى القسم الاول المعبر عنه
 بالنسبة وهكذا الحال بعينه في اخبار الائمة فان قولهم انما هو حجة لكونه كاشفاً عن قول
 الله عز وجل فثبت قول المعصوم الى الكتاب كنسبة الاجماع الى قوله هكذا ينبغي ان يخرج ذلك المقام
 وله الحمد على ذلك رايت تصديق ما قلنا كلام الشيخ في العدة حيث قال فان قيل اذا كان
 المرعى في باب الحجة قول الامام المعصوم فلا فائدة في ان يقولوا ان الاجماع حجة او يعتبروا بذلك
 بل ينبغي ان يقولوا ان الحجة قول الامام ولا بد ذكر الاجماع فيلزم الامر ان كان على ما تضمنته
 السؤال فان لا اعتبارنا بالاجماع فائدة معلومة وهي انه قد لا يتعين لنا قول الامام في كتبه من
 الاوقات فتحتاج الى اعتبار الاجماع ليعلم باجماعهم ان قول المعصوم داخل فيه ولو تعين
 لنا قول المعصوم الذي هو الحجة لقطعنا على ان قوله هو الحجة ولم نعتبر سواء على حال
 من الاجوال انقى موضع الحاجة منه ويمكن لنا ان نستدل على حجة الاجماع المعتمدين
 عندنا بقوله تعالى من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
 نولاه ما نولي ونصليه جهنم وصاوات مصير اذ المعلوم بالبراهين القطعية ان سبيل
 المؤمنين هو سبيل امير المؤمنين واولاده الطاهرين المعصومين صلوات الله عليهم
 اجمعين ومتابعيهم رضوان الله عليهم اذ هم المؤمنون حقاً اما استدلال المخالفين
 هذه الآية على كون الاجماع المضطلم عندهم حجة فهو ساقط عن محل الاعتبار فانا لا نقول
 بايمان المخالفين للمعصوم فلا يكون بتبعية غير سبيلهم المؤمنين كما لا يخفى ويقولون ان
 وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً

على خلقه ان يطيعه ويتبعوا امره في حجة محمد وبعد موته لحديث غير ذلك لما كون
الاجماع حجة عند المخالفين فستبكم في ذلك الايات المسطوية ويزيد على المناقشات
الكثيرة المسطوية والمطولات من ثناء فليجمع اليها البحث **الوالعم** في بيان فائدة ناقلة لنا ^{ظري}
في هذا المقام ويجب به التمسك والاعتصام لدفع ما ورد على عاظم العلماء من الذم
واللام وبالله التوفيق اعلم انك لعلك تقول سلما ان الاجماع في الجملة حجة لكن
لا نسلم ان الاجماع الذي ادعى به الشيخ والسيد اخراجهما حجة فانك سلما ان العلم
في ما انتشار العلماء بتحقيق الاجماع متم فقول نعم انا اشعرنا فيما سبق العلم
بتحقق الاجماع في من الغيبة الكبرى بدون توسط النقل غير جدا ومتنع عادة لكن
الحكم بالاعتقاد الاجماع الذي صدر من العلماء الكرام مثل السيد وشيخ الطائفة
والعلامة في كثير من المسائل الفرعية الجزئية لا يخلو من وجوه الاول ان يكون حكمهم
بالاجماع حجا بالغيب تروى بالفتا والهم بد ز قيام دليل عليه الثاني ان يكون وصل اليهم
نقل الاجماع من السابقين اما مسندا او غير مسندا الثالث ان يكون حكمهم بالاجماع
حدسا منهم ناسيا من مطالعة كتب السابقين تطابقا وافتا ولهم اما الاول ففي غاية السهولة
لا تظن باحد من الذين اوتوا نصيبا من العلم والايمان ان يعتقد بحضرة العلماء الكوا
ذلك كيف وذلك ابطال ما ذهب اليه الامامية وانذا اسر الدين انحاء انا را لا ائمة المعصومين
فان جل العقائد الحق والاحبار الماثورة انما وصل اليها بوسا نظم رضوان الله تعالى
عليهم فاذا فرضنا عددا لهم عرفنا اختراع الادلة الشرعية من سجيتهم ليقولنا لهم
وثوق في نقل الاخبار وانا را لا ائمة الاطهار اما الثاني فيجمل ذلك فان ذكر المسانيد في
الكتب الاربعة على زعم بعض العلماء كما عرفت انما هو لدفع طعن العامة والاسباب قيام
القرائن الدالة على صحة الاحاديث كانوا مستغنيين عن ذكر الاسناد فلا يبعد ان يكون
العلماء يذكرون الاجماع باسقاط السند عن النقل عنه وما للاختصار وعدم حجة

استدلالنا
باجماع السابقين
في ما انتشار العلماء
بتحقق الاجماع
في من الغيبة الكبرى
دون توسط النقل
غير جدا ومتنع
عادة لكن الحكم
بالاعتقاد
الاجماع الذي
صدر من العلماء
الكرام مثل السيد
وشيخ الطائفة
والعلامة في كثير
من المسائل
الفرعية الجزئية
لا يخلو من وجوه
الاول ان يكون
حكمهم بالاجماع
حجا بالغيب
تروى بالفتا
والهم بد ز قيام
دليل عليه الثاني
ان يكون وصل اليهم
نقل الاجماع من
السابقين اما
مسندا او غير
مسندا الثالث
ان يكون حكمهم
بالاجماع حدسا
منهم ناسيا من
مطالعة كتب
السابقين تطابقا
وافتا ولهم اما
الاول ففي غاية
السهولة لا تظن
باحد من الذين
اوتوا نصيبا من
العلم والايمان
ان يعتقد بحضرة
العلماء الكوا
ذلك كيف وذلك
ابطال ما ذهب اليه
الامامية وانذا
اسر الدين انحاء
انا را لا ائمة
المعصومين فان
جل العقائد الحق
والاحبار الماثورة
انما وصل اليها
بوسا نظم رضوان
الله تعالى عليهم
فاذا فرضنا عددا
لهم عرفنا اختراع
الادلة الشرعية من
سجيتهم ليقولنا
لهم وثوق في
نقل الاخبار وانا
را لا ائمة الاطهار
اما الثاني فيجمل
ذلك فان ذكر
المسانيد في الكتب
الاربعة على زعم
بعض العلماء كما
عرفت انما هو لدفع
طعن العامة والاسباب
قيام القرائن الدالة
على صحة الاحاديث
كانوا مستغنيين
عن ذكر الاسناد
فلا يبعد ان يكون
العلماء يذكرون
الاجماع باسقاط
السند عن النقل
عنه وما للاختصار
وعدم حجة

طعن المخالفين في ذلك فان العامة ايضا يذكرون الاجماع بدون ذكر السند ولا يستغنى
 عن السند بمعاضدة القرائن الحاصلة لهم فان قيل فلم لا يذكرون المنقول عنه قلنا ذكر المنقول
 عنه في الاخبار لانه المعصوم وقوله حجة مبتلا من الله المنقول عنه في الاجماع فانه غير المعصوم
 ويحتمل ان يكون غير العادل لكن كان حصل له يقين اخر صحة قوله فلا فائدة في ذكره
 اما الاحتمال الثالث فهو ايضا ممكن هو من قيل الاحاديث المضمرة الغير المسند لا بآثار
 بذلك لقيام القرائن لهم كما عرفت اما الاحتمال الرابع فظن ان اكثر الاجماع المتكسر
 كان من هذا القبيل كما يدل عليه كلام السيد في باب وجوب العسل من جامع في الدين
 ولم يتزل قلنا لا علم خلافا بين المسلمين في ان الوطى في الموضع المكروه من ذكر او انهي
 يجري مجرى الوطى في القبول مع الايقاب في غيبوبة الحشفة في وجوب العسل على الفاعل
 والمفعول به وان لم يكن اتزل ولا وجدت في الكتب المصنفة لاصحابنا الامامية الادلك
 ولا سمعت من عاصريهم من شيو خمر نحو من سائر سنة يفتي الا بذلك هذه المسئلة
 اجماع من الكل ولو شئت ان اقول انه معلوم بالضرورة من دين الرسول انه لا خلافا بين
 الفرجين في هذا الحكم قال العلامة عليه الرحمة والنهاية قال فخر الدين الانصاف انه لا طريق
 الى معرفة حصول الاجماع الا في من الصحابة حيث كان المؤمن يكثر معرفتهم باسمهم على التقصيل وليس عليه
 فانا نخرج بالسائل المجمع عليها جوا قطعيًا ونعلم اتفاق الامم عليها علما وجدانيا حصل بالتساوي
 وتطابق الاجماع عليها انتهى اقول لا يابن ذلك فانا نعلم بالرجوع الى وجداننا ان اهل بلدنا او اهل
 محلنا متفقون على بعض المراسم على بعض الامور بدون ان يحصل لنا العلم بصميم قلوبهم تفصيلا ولا
 من لسان كل واحد منهم الخبر بذلك بل قد يحصل لنا العلم بمطالعة كتب عديدة من مضافات اجتهاد
 از بعض المسائل من اتفاقات اصحابنا المتقدمين وان لم يحصل لنا العلم والوقوف على نصيحتهم
 بالاجماع مثلا نعلم از اصحابنا مجمعون على ان الاجماع الذي لا يكون المعصوم في ليس بحجة وان لم يحصل
 العلم باعيانهم لامة المتشدين في الشرق والغرب فضلا عن تفاصيل احوالهم لكن هذا العلم ليس من قبيل

لا بد من التيقن
 من الاخبار
 ان في ذلك
 سبب
 حجة البر بآثار
 نحتاج الى
 ان نرى الى خارج

عند بل هو من قبيل من يتجه باب النظر المتأخر للغير كاحكام بيت نكتب فلا يدان
علمنا الكرام بسبب مطابقة كتب صحابنا المقدير المعاصر للائمة المعصومين صلوا
الله عليهم اجمعين وثبتنا بقوا الصخر وثبتنا واثبتنا بسبب ثبوتنا من اسناد المتألفين
المتقدمين بعضنا الى بعض في الحق وحصل لهم نفع من انهم والاعتقاد بان جبل
الاصحاب بحيث كان المعصومون داخلين في كونا متفقين في تلك المسئلة على كذا وفي ذلك
على كذا فادعوا الاجماع عليها وقد تفتت بالاحتمال الاخر الباعث هو العلم بالاجماع
ودعواه هو ان الشيخ قال في العدة اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا في تلك المسئلة
فان كان عليها دالة توجب العلم من كتاب او سنة مقطوع بها يدل على صحة بعض الاقوال
المختلفين قطعنا ان قول المعصوم موافق لذلك القول مطابق له انتهى اذ معلوم
ان الاجماع المعبر عنه بما يتحقق بحجج دخول المعصوم في جماعة وان كانت قليلة
فاذا فرضنا كون الدلالة القطعية على قول كان كافيا لدعوى الاجماع كما لا يخفى فلك
ان تقول عدم حجية الاجماع الذي ليس فيه المعصوم اجماعا وعدم سقوط التكليف في
هذا الزمان اجماعا والقول بالحسن والعقلية عند الامامية اجماعا ونظائر تلك
كثيرة كيف ولو فرضنا اسنادا ابواب العلم بالاعتقاد اجماعا الامامية يمكن لو تيسر للمحدثين
محمد بن يعقوب الكليني والشيخ الصدوق دعاوى الاجماع في مواضع عديدة من مضائق الحال بخلاف
ذلك وان كنت حريصا بآيها قلنا فانظر الى ما قال محمد بن يعقوب الكليني في الكافي في باب
بيان الفرائض في الكتاب ان الله جل ذكره جعل المال كله للولد في كتابه ثم دخل عليهم بعد
الابوين والزوجين فلا يرث مع الولد غير هؤلاء الاربعة وذلك انه عز وجل قال يوصيكم
الله في ولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فاجتمعت الامة على ان الله تعالى اراد بهذا القول
الميراث فصار المال كله هذا القول للولد ثم فصل الانثى من الذكر فقال للذكر مثل
حظ الانثيين لولم يقل عز وجل للذكر مثل حظ الانثيين لكان اجماعهم على ان الله

به من القول. يوجب المال كله للولد الذكر والأنثى فيه سواء فلما ان قال للذكر
 مثل حظ الأنثيين كان هذا تقضيل المال قميدين الذكر من الأنثى في القسمة تقضيل الذكر
 على الأنثى فصار المال كله مقسوما بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم قال فان كن
 نساء فوق اثنين قلهن ثلثا ما ترك ولو كانه لعم ذكره اراد بهذا القول ما يتصل بهذا كان
 قد قسم بعض المال ترك بعضا مهسلا ولكنه جعل عزرا اراد ان يوصل بهذا الكلام الى
 قسمه الميراث كله فقال ان كانت واحدة فلها النصف لا يوجب لكل واحد منها السدس
 مما ترك ان كان له ولد فصار المال كله مقسوما بين البنات فيبين الابوين كان ما يفضل
 من المال مع الابنة الواحدة ردا عليهم على قدر سهامهم التي قسمها الله عز وجل وكان حكمهم
 فيما بقى من المال حكم ما قسمه الله عز وجل على نحو ما قسمه لانهم كانوا اولادهم وهم اقرب
 الاقربين صارت القسمة للبنات النصف والثلاثان من الابوين فقط فاذا لم يكن ابوان
 فالمال كله للولد بغير سهام الا ما فرض الله عز وجل للزوجة والزوجة على ما بيناه في اول الكلام
 قلنا ان الله عز وجل ارادنا جعل المال كله للولد على ظاهر الكتاب ثم ادخل عليهم الابوين
 والزوجين وقد تكلم الناس في امر البنات من اين جعل لهما الثلثان والله عز وجل ارادنا
 جعل الثلثين لما فوق اثنين فقال قوم باجماع وقال قوم قياسا لما ان كان للواحدة
 النصف كان ذلك دليلا على ان لما فوق الواحدة الثلثان وقال قوم بالتقليد
 والرواية ولم يصيب احد منهم الوجه فخرج لك قلنا ان الله جعل حظ الأنثيين الثلثين
 بقوله للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك انه اذا ترك الرجل نبتا وابنا فللذكر مثل حظ الأنثيين
 وهو الثلثان فحظ الأنثيين الثلثان واكتفى بهذا البيان ان يكون ذكر الأنثيين بالثلثين
 وهذا بيان قد جهله كلهم والحمد لله كثيرا ثم جعل الميراث كله لابوين اذا لم يكن ولد فقال فان لم يكن
 ولد ورثه ابواه فلامه الثلث ولم يجعل للاب تسمة انما لم يبق ثم حجب الام عن الثلث بالحق
 فقال ان كان له اخوة قلامه السدس فلم يورث الله عز وجل امه لا بوزن اذا لم يكن له ولد الا الزوج والمرأة

وكل فريضة لم يُسَمَّ للاب فيها سماً فأعماله مائة وكل فريضة سَمَّ للاب فيها سماً كان
 ما فضل من المال مقسوماً على قدر السهام في مثل بنت وابوين على ما بيناه أولاً ثم ذكر فريضة
 الأزواج فادخلهم على الولد وعلى الأبوين وعلى جميع أهل الفرائض على قدر ما سَمَّ لهم
 وليس في فريضتهم اختلاف ولا تنازع فاختصرنا الكلام في ذلك ثم ذكر فريضة الأخت
 والأخوات من قبل الدم فقال وإن كان رجل يورث كلاً له أو امرأة وله أخ أو أخت يعني
 لأب فلكل واحد منهما السدس إن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذا فيه
 خلاف بين الأمة وكل هذا من بعد وصية يوصي بها أو دين فالأخت من الأم لهم
 نصيبهم المسمَّى لهم مع الأخت والأخوات من الأب والأم والأخت والأخوات من الأم
 لا يرادون على الثلث ولا يقصون من السدس الذكر والأنثى فيه سواء وهكذا كل جمع
 عليه إلا أن لا يحضر واحد غيرهم فيكون باقياً لأولى الأرحام ويكونوا أهل قريب الأرحام
 ودوالسهم أحق من لا سهم له فيصير المال كله لهم على هذه الحجة ثم ذكر الكلاله للاب وهم
 الأخت والأخوات من الأب والأم والأخت والأخوات من الأب الأم يحضر الأخت والأخوات
 لأب أم فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن أمراً هلك وليس ولد له
 أخت فلها نصف ما ترك والباقي يكون لأقرب الأرحام وهي أقرب أولى الأرحام فيكون
 الباقي لها سهم أولى الأرحام ثم قال هو يرثها إن لم يكن لها ولد يعني الآخر المال كله إذا لم يكن لها
 فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك وإن كانوا أخت رجلًا ونساءً فلذكر مثل حظ الأنثيين
 ولا يصورين كلاله إلا إذا لم يكن ولداً ولا ديةً يصيرين كلاله ولا يرث مع الكلاله أحد
 من ولى الأرحام إلا الأخت والأخوات من الأم والزوج والروضة فإن قال قائل فإن الله
 جازىهن بأولهن سماً كلاله إذا لم يكن ولد فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله
 إن أمراً هلك وليس ولد فقد جعلهم كلاله إذا لم يكن ولد فلم يرعهم أنهم لا يكونون كلاله
 مع الأم قتلهم فقد جعلوا جميعاً أنهم لا يكونون كلاله مع الأب إن لم يكن ولداً والأم في هذا

مقتضى
 ما سَمَّ للاب فيها سماً
 ما فضل من المال مقسوماً
 على قدر السهام في مثل بنت
 وابوين على ما بيناه أولاً
 ثم ذكر فريضة الأخت
 والأخوات من قبل الدم
 فقال وإن كان رجل يورث
 كلاً له أو امرأة وله أخ
 أو أخت يعني لأب فلكل
 واحد منهما السدس إن كانوا
 أكثر من ذلك فهم شركاء
 في الثلث وهذا فيه خلاف
 بين الأمة وكل هذا من بعد
 وصية يوصي بها أو دين

بما تولى الابن فها جميعا يتقربان بانقسمهما وليستويان في الميراث مع الولد لا يسقطان
ابدا من الميراث فان قال قائل فان كان ما بقي يكون للاخت الواحدة وللأختين
وما زاد على ذلك فما معنى التسمية لهن النصف والتلتين وهذا كله صائب
لهن وراجع اليهن وهذا يدل على ان ما بقي هو لغيرهم وهم العصبة قيل ليست ^{لعصبة}
في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ^{معهن} وانما ذكر الله عز وجل ذلك وسماه لانه قد يجازي
الاحقة من الام ويجامعهن الزوج والفرجة فيسند ذلك ليدل كيف القسمة وكيف
يدخل النقصان عليهن وكيف ترجع الزيادة اليهن على قدر السهام والانضمام اذ
لا يحيطن بالميراث ابدا على حال واحدة ليكون العمل في سهامهم كالعمل في سهام الولد على
قد ما يجامع الولد من الزوج والابوين ولولم يسم ذلك لغير هذا الذي بينا
وبالله التوفيق ثم ذكر اول الارحام فقال عز وجل والاولى الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله يعني ان البعض الاقرب اولى من البعض الابعد والامر اولى من الخلفاء
والموالي وهذا باجماع ان شاء الله لان قولهم بالعصبة يوجب اجماع ما قلنا لانهم
يعطون الميراث اولى بالعصبة فالاولى اطلاقا ثم ذكر ابطال العصبة فقال للرجال نصيب
 مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما
قل منه او كثر نصيبا مفروضا ولم يقل فما بقي هو للرجال فيكون للنساء وما فرض الله
عز وجل للرجال في موضع حرم فيه على النساء بل وجب للنساء في كل ما قل او كثر
وهنا ما ذكر الله عز وجل في كتابه من الفرائض وكل ما خالف هذا على بائنا ههنا
نرد على الله وعلى رسوله وحكمه بغير ما اتوا الله وهذا نظير ما حكى الله عز وجل عن
المشركين حيث يقول وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على
انزوانا وفي كتاب بن نعيم الطحان رواه عن شريك عن اسما عيل بن ابي خالد عن حكيم
بن جابر عن زيد بن ثابت انه قال من قضاء الجاهلية ان يورث الرجال دون النساء

علي بن ابراهيم عن صالح بن السندی عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن
 حسين الرزاني قال أمرت من يسأل ابا عبد الله المال لمن هو للاقرب والعصبة
 فقال المال للاقرب والعصبة في فيه التراب انتهى فانظر بعين الانصاف
 معرضا عن الجدل والاعتساف الى عوالة الاجماع في مواضع كثيرة من تلك العبارة
 وتفظنه به في تلك المواضع مع كون علماء الاسلام منتشرين في اطراف الارض وايضا
 قال محمد بن بابويه لقمي في كمال الدين ان قرأ قالوا بالعترة واحتجوا بقول الصادق وتواصوا
 بالحق يعني بالامامة وتواصوا بالصبر يعني في الفترة وزعموا ان الامامة منقطعة كما انقطعت
 النبوة والرسالة من بني ابي النبي ومن رسول الى رسول بعد محمد فاقول بالله التوفيق
 ان هذا القول من ائمة الحق لكثرة ايات التي وردت ان الارض لا تخلو من حجة الى يوم
 القيمة ولم تخل من لدن آدم الى هذا الوقت وهذه الاخبار كثيرة متباعدة وقد ذكرها في هذا
 الكتاب هي شاة وطقات الشيعة وقرها لا ينكرها منكم ولا يحد لها حدا ولا يباؤها
 متاوتات ان الارض لا تخلو من امام حتى معروف فظاهر مشهور واما خائفا معقوا ولم
 يزل اجماعهم عليه الى ما نسا هذا انتهى فانظر الى عوالة الاجماع وتفظنه بحكمة باستقراة
 الى زمانه مع كون علماء الامامية منتشرين في اطراف الارض بحيث كان لا يصلح خراجهم
 الى الاقرب النجيب من مولانا المجلسي رحمه الله عليه فانه قال عوى الاجماع انما نشأ من زمن
 السيد النبي وهذا عقله منه كما عرفت وايضا ابن بابويه في كثير من مواضع ذلك الكتاب
 بالاجماع ان وجد مقامنا سببا لذكرت جملتنا وظهر الاشتباه والخلط في بعض هذا
 الاجماع للدعي الغير على سبيل الهدى كما ظهر لنا في الاجماع المذكور من السيد باب العلي بن ابي
 بقيام دلائل احق لا يقدم في ذلك كما لا يقدم ظهور كون الجبر موضوعا للواوي فاسقا
 وكون الجبر محمولا على النقية او مخصوصا بالمخاطب وبعض الزمان او ببعض الواردة في العمل
 على طبقه قبل هذا الظهور فان قلت كلام المحقق المسطور حيث قال فلا تغتر اذا من

يتحكم في دعوى الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من اصحاب صرحهم بالبإبواب الى آخره يستعين
 من العلماء من يدعي كذلك فلم يبق لنا وثوق باحد من المدعين للاجماع حال ان يكون
 دعواه من هذا القبيل قلنا يمكن التفصيل لنا عنه ولا بالتقص فاننا نعلم قطعا ان بعض
 رواة الحديث كاذب ضاع الحديث فينبغي على قولك ان لا يتقبلنا وثوق باحد من رواة الحديث
 فما هو جوابك عن ذلك فهو جوابنا عن ذلك اما ثانيا فبالكل فاننا نقول ان كان مراد
 المحقق من هذا المدعى هو المعتبر المعين وقد علم بتصريح المدعى وبقرائن اخراته يدعي
 الاجماع مجرد اتفاق الخمسة فلا كلام لنا فيه ونحن نعلم براءه لكن عدالة العلماء الكرام
 مثل السيد الشيخ المفيد شيخ الطائفة العلامة ثبت بالتواتر عندنا وثبت ايضا
 ان مدعيهم هو حجة الاجماع باعتبار دخول المعصوم فيه لم يثبت عندنا انه يريد دعوى
 الاجماع مجرد توافق الخمسة فهو يافون على العدالة والوثاقة وادعائهم للاجماع كقول
 الرواة اخبار الائمة معتبر ومعمول عليه مع تحقق الشرائط وانتفاء المانع كما في الاخبار فال
 العلامة والخلاف بعد ان اورد عبارة السيد المسطوية وهذا يدل على ان الفتوى
 بذلك متطابقة مشهورة في ما ان السيد المرتضى بل ادعاء الاجماع يقتضي وجوب العمل به لا
 صادق ونقل ليا لا قطعيا وخبر الواحد كما يجزى به في نقل المظنون كذا في المقطوع به ان كان
 منشأ كلام المحقق هو الاستبعاد وامتناع العلم باعيان العلماء المتابعة المساكين
 وباقوا لهم بحيث يحصل القطع بدخول المعصوم فهذا واراد عليه ايضا فان جمل المسائل لا
 يعلم بتصريحه في المعتبر ويتصريح العلامة في المذاكرة والمنتهى هكذا الحال ان كان
 منشأه لخصوص الخلاف فانه قال في الشرائع في حق المضار وهو ظاهر لكن لا يرفع هذا اجماعا
 قال صاحب المبداء هذا هو المشهور من اصحابنا خالف فيه ابن بابويه فيجوز رفع الحديث
 بماء الودع لم يعتبر المصخر خلافه حيث ادعى الاجماع على عدم حصول الرفع به لمعومته
 او لان عقاد الاجماع بعد انتهائهم ايضا ادعى الاجماع على جواز قراءة القرآن للجنب على الغل

وحكى الشهيد عن سائر تحرير القراء مطلقا وعن ابن البراج تحريم قراءة ما راى على
آيات وقس الحال على ذلك في المواضع الكثيرة ومن ههنا انذفع ما قال به صاحب العالم
بعد ان قرأ من انه لا بد في حجة الاجماع من كون المعصوم مخالفا في العجب من غفلة
من الاصحاب عن هذا الاصل ونسألهم في دعوى الاجماع عند اجابته للسائل
الفقهية كما حكاه المحقق حتى جعلوا عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الاصحاب فعدوا
به عن معناه الذي جرت عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية لا دليل على صحة معتد به ما
اعتد به عنهم الشهيد في الذكرى من نسبتهم المشهور اجماعا وبعدهم الظفرين في
الاجماع بالمخالف وبنوا بل عدم الخلاف على وجهه بمجامعة لدعوى الاجماع ان بعدوا والزم
الاجماع على روايته بمعنى تدوينه في كتبهم منسوبا الى الائمة لا يخفى عليك ما في تسمية
اجماعا لا تدفع المناقشة التي ذكرناها وهي العدل عن المعنى المصطلح المقرر في الاصول
من غير اقامة قرينة على ذلك هذا مع ما في من الضعف لا نقاء الدليل على حجية مثله كما يستدل
واما عدم الظفر بالمخالف عند دعوى الاجماع فواضح حالا في الفساد من ان يبين في
منه تأويل عدم الخلاف فان اراه في مواضع لا يكاد يتأهلها يد التأويل بالجملة فالاعتراف
بالخطأ في كثير من المواضع اخف من ارتكاب الاعتذار ولعل هذا منها انه ولا يحتاج
الى السكفة الباردة التي ارتكها الشهيد فانك عرفت ان حصول العلم بالافتقار
اجماع اصحاب الائمة للسيد الشيخ والمحقق العلامة نظر فيهم كان ممكنا فكان له طريقا
وكانوا كلهم عدلا لا نقاة فيما الضميرة داعية الى التزامنا ان الاجماع التي ادعواها ليست
بمعنى المصطلح حتى يلزم بعض المحذورات لعلك تقول الباعث للشهيد على اخذ الاجماع
بمعنى مشرق هو ادعاء الاصحاب للاجماع مع ظهور الخلاف فقول هذا ليس بشيء فانك
عرفت ان الاجماع يكفي اتفاق طائفة يكون المعصوم فيه فلذا ادعوا الاجماع لم يلحقوا
الى خلاف معلوم النسب الله يعلم فان قبا الصفرية هي الصفرية في كثير من الامور

الاجماع على امر ثم في موضع آخر يعملون على خلافه قال الفاضل المحسن النافل المنيل
 هذا الاجماع كثيرا ما يخطئون وهذا النقل ويختلفون في اكثر من اختلاف الرواية
 واخبار الاحاد كما يظهر لمن يتبع مواضع نقله اياه وقد افرغ الشهيد الثاني فيه فرسيا
 من اربعة مسائل نقل الشيخ الطوسي فيها الاجماع مع انه ينقل خلاف الحكم فيها بعضها
 اما كتابه في الغيبة وفي كتابه الآخر وذكر ان الشيخ قال في النهاية في كتاب الحدادان من استحل
 اكل الجري والمار ما هي جبقته وهذا دعوى الزيادة على الاجماع على تحريم الكلام مع انه في
 كتاب الاطعمة من النهاية يعينه جعلها مكرهين قال وقد افرغنا هذه المسائل للتيقن على ان لا
 الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع فيه خطأ والمجازفة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما
 من الشيخ والمرضى انتهى كلام الشهيد كثيرا ما يقع منهم نقل الاجماع ومسئلة على حكم مع نقل
 الاجماع على خلاف ذلك الحكم بعينه وتلك المسئلة بعينها اما في ذلك الكتاب بعينه او بعينه
 فضلا عن نقل الخلاف فيها مثل ما وقع من الشيخ الطوسي من نقل الاجماع على وجوب سجود
 التلاوة على السامع ونقله اياه مع عدم وجوبه عليه ايضا ولهذا انزل الشهيد لفظ
 الاجماع الواقع على معنى الشبهة في ذلك الوقت وعدم اطلاعهم على المخالفات ما يقع
 من ذلك صونا لكلامهم عن النفاة فنقل هذا الاجماع ينبغي ان لا يعتمد عليه
 اصلا فلما اخرجنا عن هذا موقوف على تهديد مقدمته وهي ايا ود صرحنا فيما سبق العلم
 بتحقيق الاجماع ابتداء في رمز الغيبة الكبرى متمنع عادة فان قبل كيف ينبغي للجان تحكم
 بامتناع ذلك والحال ان شيخ الطائفة قال في العدة بعد ان جزم بوجوب طهوس الامام ^{ظفر}
 الحق او تعليمه بعض تقانة الذين لسكن الحق اليهم حتى يودى ذلك الامام في وقت تقفنت الامامية ^{على}
 باطل انه ذكر المرتضى على بن الحسين الموسوي ^{قوله} انه لا يكون نحن في ما عند الامام ولا
 الاخر يكون كلها باطلة ولا يجب عليه الطهوس لانه اذا كنا نحن السبب
 في اسنار ما عرفت من الاستغناء به وبغيره في . . .

معه من الاحكام يكون ايتنا من قبل نفوسنا ولو ما كنا سيلا ستار نطهر انتفعنا به
 وادى لينا الحق الذي عندنا وهذا عندى غير صحيح لانه يؤدى الى ان لا يصح الاحتجاج
 باجماع الطائفة اصلا لانا لا تعلم دخول الامام فيها الا بالاعتبار الذى بيناه فمخوفا
 انفراد بالقول ان لا يجب من ظهوره مع ذلك من الاحتجاج بالاجماع فان قيل كيف
 تعلم اجماع الامامية على مسألة وهم منتشرون في اطراف الارض وفي البلاد التى يكاد
 يقطع خبر اهلها عن البلاد الاخر هل هذا الامتناع مستحيل قيل له السائل عن هذا
 السؤال لا يخلو من ان يريد به الطعن في الاجماع على كل ذلك ان ذلك لا يصح العلم به
 على حال او يريد بذلك اختصاص الامامية بهذا السؤال دون غيرهم فان اراد الاول
 فقولنا من هو في اطراف الارض في البلاد البعيدة اخبارهم متصلة بسقط وجا
 العلماء منهم لان الذين يرادى قواهم هم العلماء دون العامة الذين لا يعتبرون
 في هذا الباب لهذا لا شك في ان لا احد من العلماء في اطراف الارض من يعتقد
 الغرض في غسل اعضاء الطهارة دفعين بل نعلم انه ليس في الامة من يورث المال
 اذا جتمع فيه اخر للاخر دون الجدل لان المتقربين العلماء والذى اجعلوا عليه القول
 بان المال اما للجد كله او بينهما ولا يقول احد ان المال للاخر دون الجد فظاهر ذلك
 كثيرة جدا من المسائل التى يعلم اجماع العلماء عليها فمن اراد بهذا السؤال حال ذلك
 فقد ابطال انتهى موضع الحاجة منه وقريب من ذلك قال في موضع اخر منها اقول
 كلام السيد الشيخ كلاهما محل بحث وناهل اما كلام السيد فلانه يخالف طواهي كثر
 من الاحاديث منها ما في الكافي باسناد عن ابي عبد الله قال سمعته يقول ان الارض
 لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله عز وجل ان الارض تخلق
 الا وفيها عالم ان زاد الموصوف شيئا رده وان نقصوا شيئا اتهم لهم ايضا ما في باسناد
 عن ابي عبد الله انه قال ما زالت الارض لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو

الناس إلى سبيل الله عز وجل وما أيضًا فيه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال
 إن الله لو يدع الأرض بغير عالم ولو لا ذلك لم يعرف الحق من الباطل وما في كتاب
 الغيبة بإسناده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال والله ما ترك الله أرضه منذ قبض آدم
 إلا وفيها إمام مهتدى به إلى الله وهو حجة على عباده الحديث يمكن إخراج أمثال
 تلك الأحاديث حادثة من كتب ^{العلماء} ^{العلماء} أيضًا إذا كانت الرعايا سببًا لجواز عدم
 الظهور الحق مع كونهم كلهم على الضلالة فلم لا يكون سببًا لجواز عدم وجوب ^{سببًا} ^{سببًا} ^{سببًا}
 وهذا بطلان هذه الإمامية وليس من غير هذا الظهور اعتقاد بهذا إلى الآن
 متوقف في هذه المسألة لكن المطلوب بظهور عدم استبعاد سبب الشبهة من حق
 أهل العلم أما وجه توقفه لعدم كوز الاختيار نص على المظهر والفرق بين استتار الحق بين
 عدمه أساسًا كما صرح به الأصحاب والله يعلم بالصواب أما البحث على كلام الشيخ وأما
 أن قوله لا يعلم دخول الإمام فيها إلا بالبرهان لا يجوز يحصل لنا العلم بالجماع
 الإمامية بحيث يكون الإمام دائمًا في خلافة واحدة يتطابقون في وقت واحد ومنه
 بعد من توافق الاختيار بحيث يحيل العقل هذا التوافق والتطابق بدو ووافق المعصوم
 كما يستفاد من كلام سيدنا المرتضى وصرح به العلامة الحلي ويحكم به الوجهان كما
 تقدم كيف وقد ادعى الجمع في مواضع عديدة من لم يظهر إلى الآن أنه قائل بوجوب
 ظهور المعصوم عند اتفاق الإمامية على باطل كما في رواية منعه من إمامها قال في كتابه ^{وقد}
 اجتمعت الشيعة إن شاء الله صلوات الله عليهم أجمعين إلا أن الآخر لا يثبت مع الأمر وهكذا
 وادعى في المواضع الكثيرة وأما ثانياً فلا حاجة لقطع باتفاق الإمامية وعلماؤهم
 الموجودين في زمانه في البلاد البعيدة أن كان سبباً عدة علمه بل اتفاق علماء السلف
 وتطابق قناوهم فهو مسلم لكنه هو الأصل وهو المبدأ في حصول القطع بكون المسألة ^{حجة}
 وإن كان مراده أنه مع قطع النظر عن مذهب السلف يحصل العلم باتفاق علماء الزمان

مع كونه منتشرة في الآفاق البعيدة فهو بعيد غاية البعد خلاف ما يستلزمه العتية
وتجسده. لو جرد أن نعلم حصول القطع بالاجماع المعتبر عند الامامية مساهم لكنه
من حيث مطلوعة كذب السلف وتطابق الفتاوى والاخبار دون ما فهمه الشيخ
فقد اصاب الحق في الحكم بحصول القطع لكنه اخطأ في العلم بالطريق وتخصيصه وليس
هذا بعيد فانه قد وقع مثل ذلك عن كثير من العلماء في تعريف ماهيات الاشياء
من حيث اخلاصها من حيث الجمع او المنع مع كونها معلومة لهم وهكذا في الاستدلالات
مع كون المطالب بصفة واذا عرفت ذلك وتمهدت تلك المقدمة فنقول نطعن
ان جل الاجماع الذي ادعاه جماعة من اصحابنا مثل السيد الشيخ لم يكن الا بطريق
الاخبار عن انعقاد الاجماع في وقت المعصوم ولمعرفة له كان طريق منها النقل
مسند او غير مسند ومنها التقطن بتطابق فتاوى اصحاب المعصوم واحاديثهم
كما كانوا يقطنون بصحة الاحاديث بمساعدة اقراءت محال الاجماع بعينه حال
الاخبار فان كلامهم يحكي قول المعصوم هذا اجمالا وذلك تفصيلا فكما ان الشيخ
ينقل الاحاديث الكثيرة مع انه يعمل بخلافها وتارة يعمل عليها وتارة يعمل بخلافها ومع ذلك
لا يقدمون تلك الاحاديث صحيحة بحيث لا يجوز العمل عليها فلو كانوا حال الاجماع ايضا لذلك
فتارة كان يظهر ان المسئلة عجم عليها اما بتوسط النقل اما بتفطنه بتطابق فتاوى اصحابنا
الايماء مع القطع بالتبعية بالآل وغيره فيحكم بكونها مجمعا عليها ثم يظهر ان الناقل للاجماع لم ينقل
مطابقا للواقع اما لعدم الكذب او اشباهه او يظهر له عدم تطابق الاصحاح وذلك الظهور اما
بظهور الخلاف فيما بين اصحاب الايماء واما بنقل الاعدل على خلاف ما نقل عليه الاول
او غير ذلك من المحال وذلك لا يوجب ان لا يكون كل من الاجماع المدعى من الشيخ
والسيد واما للرجحان او لا يكون المراد من الاجماع المعنى المصطلح فيما بينهم ولا يـ
معهذين في ذلك فان الله لا يوجب لنفسه الاوسعها كما لا يوجب عدمه كونها

حجة ظهور كون بعض الرواة كذا بين وضاحين وكون بعضهم بحيث تقع له الاشتباه بغيرهم
 كان علم المسوق ولم يعلم الناس أو علم العام ولم يعلم المخصص أو المطلق ولم يعلم المقتضى لغيره من الاستدلال
 الكثيرة الموجبة للاختلافات الكثيرة فيما بينهم بالجملة حاصل كلامنا في هذا المقام أن حجة
 في نفسه لكونه كاشفا عن قول المعصوم مثل قول المعصوم حجة بل مع شيء زائد عليه فإن
 القول بحتم الثقة أو خصوصية المخاطب لا يجتمع ذلك غالبا فإن اجتماعهما مع المعصوم
 على أمر غير مطابق للواقع مع كونه مخصوصين به ومن اجتماع أسره تمتنع عادة فإن كان الاجماع
 متواترا لا نقاد فلا شك أنه من الحجج القطعية التي لا ريب فيها وإن لم يكن كذلك فإن كان ذلك
 ثقة فلا يخجلون له معارضا أم لا فمع عدم المعارضة يجب العمل عليه لما قد اثبتنا فيما سبق أن
 خبر الواحد حجة أما مع المعارضة من الاجماع والأخبار أو الكتاب فيرجع إلى ترجيح أحدهما على الآخر
 أن كان لاحدهما ترجيح مع فقدان يرجع إلى التخيير التفضيل في المسقطات البحثية الخاصة
 في أن عدل من خلاهل هو عين الاجماع أو غيره على تقدير كونه غير مهمل فحينئذ لا الظاهر غير
 كما قال به الشهيد المذكور فإن اتفاق عتق كونه صفاً لا يكون كاشفا عن قول المعصوم ما إذا كان
 معلوماً فطلب ما يجمع ما العلم بينهم فلم يبق التاكيد للاجماع من العلم بقول المعصوم أيضاً الطاهر
 أنه ليس بحجة خلافاً لا لشهيد عليه الرسالة فإنه قال الظاهر أنه حجة لأن عدم التمسك بغيره
 على افتناء غيره ولا يثبت من غيرهم من الظفر بالدليل عدم الدليل وهو ضعيف فإن العدالة إنما
 تقتضي عدم تعلق الافتراء بغير دليل مقبول حده ولا يقتضي عدم الخطأ في كون الدليل
 وهكذا الحال في الشهادة فإنه عبارة عن اتفاق جماعة كثيرة في الفتوى مع ما هو من الخلا
 من البعض وقد حكى الشهيد عن بعض الأصحاب أن أقوال الشهور بالجمهر عليه واستقر به
 أن كان مرد قائمه الحق بالحجة لا في قوله إجماعاً واجتمعه بمثل ما قاله في الفتوى
 التي لا يعلمها مخالفات وبقوة الظن في جانب الشهرة ولا يخفى ما فيه والتحقيق في
 هناك عندي هي في الشهادة أن كانت هي بين قديما كالمجواب وكان المخالف

معلوم النسب لباس في الحاقه بالجمع عليه فان العادة يقتضي موافقة المعصوم لهم ولعل
 هذا هو المستر في ادعاء امثال السيد والشيخ للاجماع مع ظهور المخالفة لما ان كان
 المخالف غير معلوم النسب فهو ليست بحجة ولا لباس فجعلها من الموديات **الطحا**
السادس من في ان اذا اختلف الامة على قولين لا يتجاوزان وهما هل يجوز احداث ثالث
 امر لا قال السيد المرتضى لا يجوز ذلك مطلقا وهو مذهب الامامية كافة كما يشعر
 به كلام العلامة في النهاية وصرح به العميد في شرح التهذيب وحجته في ذلك ظاهر
 فان التقدير ان جميع الامة انقسموا الى قسمين فلا بد ان يكون المعصوم في احد هاتين
 القولين الثالث المخالف لكل من القولين مخالف لقول المعصوم جوازا ولعل الحال كذلك
 اذا كان الامامية محتاجة على قولين لا يتجاوزان وهما ان الامة لا بد ان يكون واحدا امّا
 العامة فقد اختلفوا في ذلك فمنعوا اكثر مطلقا وجوزوا بعض الحنفية الظاهريين مطلقا
 ومحققهم علم التفصيل بان ان كان الثالث فيهم شيئا مستقفا عليه فممنوع والا فلا ومثالا
 الاول ميراث الجدة مع الاخ قال بعض الصحابة باختصاص الجدة بالارث وقال اخرون بشاركة
 الاخ اياه في القول باختصاص الاخ بالميراث يرفع ما وقع الاجماع عليه وهو ان الجدة قسما
 من الميراث وايضا مثاله ان يوطأ للمشتري البكر ثم يجد بها عيبا فقبل الوطى بمنع الرد
 وقيل بجهدها مع ارش النقصان وهو تفاوت قيمتها بكذا ونسبها فالقول بجهدها محانا قول
 ثالث يرفع ما وقع الاتفاق عليه هو عدم جواز الرد محانا ومثالا الثاني فيمنع النكاح
 بالعين الخمسة هي الجذام والكجنون والبرص والرتق والقرن في الرقعة والحجب والعة
 في الرقعة فقال بعضهم يفسر بالجميع وقال بعض اخر لا يفسر باحد منها فانه لا بد من
 بعضها دون بعضها قول ثالث لا يرفع مما اتفقوا عليه ان القائل بذلك القول موافق لكل
 من هذين الحكمين عذبا ولا يخفى ما فيه فان القول الثالث عبارة عن جرح
 جزئية مع السالبة الجزئية وهذا المجموعين في كلامي الذي هبيني لا يوافق احدهما

انما هذا من كلام السيد المرتضى

فالهما كلتيان قتا مل علم انتحصيل العلم باحصار الامة والاهامية في القولين ^{لصحيح}
 عند من تحصيل العلم بالاجماع فان تطابق قتاوى اصحاب الامة واحاديثهم كثيرا ^{يقتضيه}
 اذعان العقل باتفاقهم اما في صورة الاختلاف فلا بد ان يكون احدا الجانبين على
 الباطل واذا جاز عند العقل ذلك فيجوز ايضا ان يكون كلا القولين باطلاين
 ولم يكن قول المعصوم موافقا لاحد منها فلا سبيل الى العلم بالاحصار ولا ينقض من المعصوم
 او ينقل من بعض السابقين كما لا ينبغي **المبحث السابع** اذا حكمت الامة بعدم الفصل ^{بين}
 المسئلتين في جميع الاحكام او البعض لا يجوز مخالفتهم قطعا اما مع عدم الحكم بعدم
 الفصل مع عدم الفصل فهذا يتصور على نحو واحد ^{حكما} ان يكون طريقة الحكم فيها او
 كقوليت لعمدة الحالة فان الامة لم يفصل بينهما فمن قال كوز الانسان مشددا والارحام
 يوجب الفوريت قال بالتوريث وكلا الموضعين من قال لا يوجب منع التوريث وكلا
 الموضعين فهذا ايضا مما لا يجوز القول فيه بالفصل وثانين ان لا يكون فيها وحدة
 الطريق كما في منع الشافعي من شر البنيذ وبيع الغائب وابطاحها عند ابي حنيفة فهذا
 مما يجوز فيه القول بالفصل عند العامة بان يقول بحرمة شر البنيذ وابطاح بيع الغائب
 اما عند ائمة الامامية فلا يجوز مطلقا لان الفرض ان المعصوم في احد الطرفين قطعا
 فالقول الفاصل متضمن لمخالفة جزءا وليعلم ان امثال هذا من الفروض النادرة والعلم
 باحصار الامة والاهامية في باب عدم الفصل عسير جدا كما لا ينبغي **المبحث الثامن**
 اذا اختلفت الامة على القولين كان احدا الطرفين في معلوم النسب كان الحق في الطرفين الاخر
 قطعا لدخول المعصوم في فرع عمو ان هذا هو احد الطرفين ولتخصيص العلم باتفاق الاجماع
 المعبر عندنا ولعل هذا هو السر في ادعاء امثال الشيخ للاجماع مع ظهور الخلاف كما او مانا
 سابقا اما ان لم يكن الامر كذلك فان كان احدا الطرفين دليل قطعي فيجب المصير اليه لدخول
 المعصوم في ذلك الجانب قطعا وان لم يكن هنا من احدا الجانبين دليل قطعي فقال ^{لشيخ}

بالتخيير فيقتل بطرحهما وأورد عليه الشيخ بأنه يلزم على هذا طرح قول المصنوع وأشكال عليه
المحقق بأن مثل هذا يلزم على القول بالتخيير أيضاً فإن المصنوع لا بد أن يكون فائلاً بأحد
القولين ومبطلا للقول الآخر ولا يخفى ما فيه فإن مراد الشيخ أن العلم بقول المصنوع على
اليقين لما كان متعذراً كان العمل محملاً أمكن على قوله متعيناً وهو لا يحصل إلا في صورة
التخيير كما قال كثير من العلماء في صورة تعارض الأخبار مع فقدان المرجح ويدل عليه
الأخبار أيضاً وهذا بخلاف طرح القولين معاً **الثالث** مع قال المحقق إذا اختلفت الأدلة
على قولين فهل يجوز اتفاقاً بعد ذلك على أحد القولين قال الشيخ إن قلنا بالتخيير لم يصح
اتفاقهم بعد الخلاف لأن ذلك يدل على أن القول الآخر باطل وقد قلنا أنه مخير
ولا يخفى ما فيه فإن جواز التخيير كان منوطاً بعدم الاتفاق أما مع الوفاق فالعمل على
الجمهور عليه متعين ولا يلزم من هذا بطلان جواز التخيير كما هو ظاهر عند أولى الألباب
وهو الهادي إلى طريق الصواب **بسم الله الرحمن الرحيم المقصد الرابع**
في الأدلة العقلية وهي ما ينفع العقل في الحكم بكونها دلائل للأحكام الشرعية وهو مرتب
على فصول ولما كان تبيين بعض مسائل ذلك المقصد موقوفاً على تحقيق أن الحسن و
القبح هل هما عقليان أم شرعيان فلنعقد **الفصل الأول** لذلك فنقول **الفصل الأول**
في إنبات الحسن والقبح العقليين أعلم أنه قد وقعت المعركة العظيمة بين الأشاعرة والمعتزلة
في هذه المسئلة والدلائل من الجانبين متظافرة وحيث كان الاحتجاج من الجانبين
وتحقيق الرام في ذلك فرعاً عن محل النزاع فنقول الحسن والقبح يقال لمعان ثلثة **أول**
صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن أي لمن انصف به كمال وارتفاع شأن والجهل
قبح أي لمن انصف به نقصان وانقضاء حال والثاني ملائمة الغرض ومناقبته
وقد يعبر عنها بالمصلحة والفسدة ويختلف ذلك بالاعتبار فإن قتل زيد
مصلحة لأعدائه ومفسدة لأوليائه وهذان المعنيان عقليان بالاتفاق

[illegible]

بل اذراع في ذلك كما اعترف به صاحب المواقف والسيد الشريف والقوشجي وغيرهم من علماء
 المخالفين والثالث هو ان القيمة فعل متصف بصفة اذا علمها الحكيم يتفر عنه والحسن
 هو كما يكون كذلك كما يستفاد من كلام المحقق الطوسي ح وقريب من ذلك ما قال
 صاحب المواقف نأفلا عن ابي الحسين من ان القيمة ما ليس للمتمكن منه ومن اعلم
 بحاله ان يفعله وقال صاحب المواقف ومن يتبعه ان القيمة فعل يستحق الذم فاعله
 المتمكن منه ومن العلم بحاله وانه فعل على صفة يورث في استحقاق الذم وهذا المعنى الثالث
 هو محل النزاع فقالت الاشاعرة انها اسميان وذلك لان الافعال كلها عندهم
 سواسية ليس شئ منها في نفسه بحيث يقضيه مدح فاعله ولا ذم فاعله وعند المعتز
 جميع الامامية والكرامية والخوارج والبراهمة وغيرهم انها عقليان وانما يحسن الفعل
 او يقيم لكونه واقعا على وجه مخصوص لاجله يستحق فاعله المدح او الذم وقد مضى على
 ذهاب جميع الامامية الى هذا المذهب العلامة الحلي في النهاية وايضا يستفاد من
 كلامه في كشف الحق وايضا قد صرح به مولانا المجلسي في بعض مصنفاته واذا تعين
 محل النزاع فلا بد لنا قبل الاحتجاج من بيان النسبة الواقعة بينه وبين المعنيين ^{ولين} ^{ولا}
 حتى يتضح ان الاعتراف بالاول هل هو مستلزم للاعتراف بالثاني ام لا والنزاع
 الواقع في المعنى الثالث هل هو مستلزم للنزاع في الاولين ام لا فنقول الحسن و
 القيمة بالمعنى الاول في الافعال الاختيارية اخذ من المعنى المتنازع فيه مطلقا لا
 كل فعل اختياري يكون نقضا للفعل او كما لا اله الا محالة يكون مذموها وممدوحا فان
 اختيار الفاعل للفعل الموجب لنقصه ونقصه لا محالة كان مذموها ودون العكس
 واذا كان الاخر كذلك فالقول بوجوب الاول قبل الشرع مستلزم بوجوب المعنى المتنازع فيه
 فان الاخذ مستلزم للاعتراف نعم لو لم نأخذ القيمة بمعنى الفعل الموجب للنقص بل نقول انه بمعنى
 الامر الموجب للنقص لا تجزى ان يقال ان بين المعنيين عمدا من وجبه

نحتاج إلى صفات ناقصة موجبة لاختصاص المتصف كالبرص والجذام ومثل ذلك
 لكنه معلوم أنه لا كلام فيه وقد تظن بقرب من ذلك صاحب المواقف من المخالفين
 قال في رد من عطل امتناع الكذب عليه تعالى بكونه نقصاً من المنكر القيم العقلية أعلم
 أنه لم يظهر فرق بين النقص في الفعل وبين القيم العقلية فيه فإن النقص في الأفعال هو
 القيم العقلية بعينه فيها وإنما تختلف لعبارة وقد يستغاد الاعتراف بذلك من كلام
 ابن زويهان الناصب حيث قال في تضعيف كلام صاحب المواقف المسطور هكذا
 أقول للفرق بأن النقص ههنا يراد به النقص في الصفات فإنه على تقدير جواز الكذب عليه
 يتصف ذاته بصفة النقص هم لم يقولوا ههنا بالنقص في الأفعال حتى لا يكون فرقاً بينه
 وبين القيم العقلية كما ذكره صاحب المواقف انتهى كلامه عليه وأيضاً اعترف بذلك
 صاحب التوضيح من المأترديته في مقام المنع حيث قال إن الأشعر يسلم الحسن والقيم العقلية
 بمعنى الكمال والنقصان ولا شك أن كل كمال محود وكل نقصان مذموم وإن أصحاب
 الكمالات محودون بكمالاتهم وأصحاب النقائص مذمومون بنقصاتهم فإن كانا
 والقيم بمعنى انهما صفتان لأجلهما يحد ويذم الموصوف بهما في غاية التناقض انتهى
 كلامه أما المعنى الثاني فنسبته إلى المعنى المتعارف فيه وإن كان نسبة العموم من وجه
 لكن كونه عقلياً لا وجه له وإن الظالم العاقل يميل طبعه إلى الظلم والظلم ملائم لغرضه
 مع أن عقله حاكم بفجحه ومن ههنا ظهر حقيقة ما قال الشهيد الثالث سيد العلّة
 صاحب الحقائق الحق أن تقسيم القيم العقلية إلى الأقسام الثلاثة المذكورة من تصرفات
 بعض متأخري الأشاعرة وإيرادهم عن صريح الأحكام انتهى فإن التقسيم الكدائي لا يقبوه
 من العلماء إلا من أمثال ذوى هذه الأغراض الفاسدة مع أنه قد عرفت أنه لا يسير
 لأننى من جهة بل مقترعين المعركة استلزامه التناقض الصريح كما لا يخفى وإذا عرفت
 هذا فاعلم أن مطلوبنا معاشرة الإمامية ومن تبعهم هو الموجبة الكلية أى ثبوت القيم

في كل ما علم من الشارح انه حرام وثبت الحسن فيما عدا ذلك ومطلوب الاستاعة هو ان لا
 الكلية اي ليس شئ من المحرمات قبيحا في نفسه ولا ما عداه حسنا بل الحسن علة عن
 كون الشئ ليس عني عنه والقيم كونه منهيًا عنه فاحتجاجنا في هذا المقام على نحو
 بعضها يفيد كون بعض الاشياء حسنا او قبيحا فان هذا القدر ايضا يكفينا للحصول
 الالزام فيه على المخالفين او لا ولثبت الكلية لعدم القول الثالث ثانيا وبعضها
 يفيد الكلية ابتداءا وهما انا اشرع في الاحتجاج بقول لو كان جميع الافعال سواسية
 فالنهي عن البعض دون البعض والاضطرار لك يكون ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل كما
 في محله وايضا نقول انا نعلم بالضرورة حسن الصداق النافع والانصاف ورد
 الودائع وانقاذ الغرقى سيما اذا كان الغريق من الانبياء والاوصياء او صالحا
 المؤمنين مع عدم احتمال المضرة للنقد الاحسان الى المستحقين وقيم الظلم
 والكذب والجور قتل الانبياء بغير حق تكليف الزمن بالطيران في الهواء وامثال ذلك
 ولا يتوقف العقلاء في ذلك على شرع ولهذا حكمه منكر الشرع كالبراهمة ولا يفرق
 احد من العقلاء في ذلك وفي سائر البديهيات الكلية ككون الشئ حلا او حامضاً
 وحاراً او بارداً او كون الكل اعظم من الجزء وغير ذلك فيكون المنكر لذلك كنكر الضرر
 الاخر سوطاً بيا لا يقال ان جزم العقلاء من غير شرع بالحسن والقيم في الامور المذكورة
 بمعنى الملازمة والمنافرة او صفة الكمال النسب مسلم ولا توافر لمنافرة بالمتنازع فيه فهو
 لا ذلك عرفتان كون الفعل صفة كمال هو بعينه كونه حسناً بالمعنى المتنازع فيه وهكذا
 كونه نقساً هو بعينه كونه قبيحاً مع ان العاقل يعلم بالضرورة ان الخاتم والكاذب قبيحان الانبياء
 مثلاً مذكوم المنكر سوطاً في سائر احتمالات الملازمة والمنافرة فهو سوطاً المقام بعده
 محال في السماء والارض لا نشعر في الملازمة والمنافرة بخلاف ما خلا الاعتقاد
 وحصل في افعال المسطورة وقيم الافعال المتزاورة لا يختلف فان الامم فاطمة مطبقة

على حسنهما وقبحهما لا مجال للاشكال فيه وايضا نقول لو خير العاقل الذي لم يسمع الشئ ولا علم شيئا من الحكم
بل نشأ في ابدية خالية من العقائد كلها ايزان بصدق ما يعطى من ادلويين ان يكذب يعطى بنا را ولا ضرر عليه
بينهما فانيضا الصدق والكذب فلو حكم العقل بقبح الكذب وحسن الصدق لما فرق بينهما ولا خارا للصدق قوما
وايضا نقول لو كان الحسن والقيم باعتبار السمع لا غير لما قيم من الله شئ فلا يكون اظهار المعجزات
على يد الكذابين قبيحا ومع عدم قبح هذا لا يمكن لنا الامتياز بين الحق والمبطل في دعوى النبوة
فان سبيله اظهار المعجزة وهو ليس بسبيل الاحتمال ظهورها على يده مع كونها كاذبا لا يقال ان
المعجزة على يد الكاذب وان لم يكن قبيحا لكن العادة ليست بجارية على ذلك لانا نقول جريا
العادة واستمر بها ليس بواجب على الله عند الاشاعة فيتمل خرق العادة في كل وقت
وايضا نقول لو لم يكن الفعل قبيحا الا بالسمع لا يبقى الاعتماد على وعد وعيد الجواز الكاذب
عليه مع فاسخالة كذب الكلام للنفس مع جواز الكذب في الكلام اللفظي اعني القرآن ^{بعضه}
وايضا نقول لو كانا شرعيين لزم اتمام الانبياء والتالي باطل فالمقدم مثله اما
بيان الملازمة فلان الوجوب على هذا التقدير لا يمكن ان يستفاد الا بالسمع
فاذا امر النبي باتباعه يمكن المكلف ان يقول لا تتبع الا ان يكون واجبا على ولا
يجب على الا يقول من يجب الاتباع بقوله على وهو لا يعلم الا بالنظر والنظر ليس بواجب
الا بقوله موقول ليس بحجة قبل النظر فلا انظر فلا يجب على الاتباع فيقطع لا يقال هذا
مشترك لا لزام لانه المكلف ان يقول لا تتبع الا ان يكون الاتباع واجبا على
والاتباع لا يجب على الا بعد ثبوت نبوتك وهذا الثبوت ليس بيدهي والنظر
لا يجب على الا بالنظر فلا انظر فلا يجب على النظر فلا يثبت النبوة فلا تتبع لانا نقول لا محالة
للمكلف ان ينكر وجوب النظر لانه لا شك في ان عدلتابع قول النبي موجب للنظر
ودفع الخوف عن النفس واجب عقلا وهو لا يحصل الا بالنظر فيكون النظر واجبا وهذا
اما بداهي واما من قبل القضايا التي قياسا فاعلمها وايضا نقول كل عاقل يفرق

بين قبح صوم يوم الفطر وقبح قتل المؤمن ظالمًا فلو كان كلا القبيحين عاريتين عن كونها
 مذهباً عنهما لم يكن الفرق كما لا يخفى وإيضاً نقول اتفاق الأمر قرناً بعد قرن على
 قبح الظلم وحسن الصدق دون حسن صوم شهر رمضان وقبح صوم يوم الفطر
 يعطى أن الحسن والقبح عقلياً أن هذه كلها بطريق العقل إما بالنظر بالنقل فيدل عليه استغناء
 الأعراف وإذا فعلوا فأحشة قالوا وجدنا عليه آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله
 لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون فإن المراد بالفحشة في هذا المقام
 هو طواف المشركين بالبيت عراً كما يدل عليه شأن نزول الآية فعلم أن الطواف
 عراً فاحشة وقبح بحكم العقل قبل ورود الشرع وقول استغناء فيه قل إنما حرم ربي
 الفواحش ما ظهر منها وما بطن فإنه صريح في أن الفواحش فواحش قبل كونها
 منهيًا عنها وقول استغناء قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق
 فإنه يدل على أن الطيبات طيبات في أنفسها عند العقل لا يجوز لله تعالى تحريمها
 لأنها طيبات بحكم كونها مباحة من خطاب الشارع وقول استغناء إن الله يأمر
 بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى فإنه
 صريح في أن هذه المأمور بها والمنهى عنها قبل كونها لذلك متصف بالحسنة
 والقبح وامثال ذلك في الكتاب كثيرة بحيث لا يرتاب فيه إلا من يكون فيها
 جاهلاً كالاشعري ويدل عليه ما في الكافي بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد
 الله قال من زعم أن الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله ومن زعم أن الخير والشر
 فقد كذب على الله وما هو أيضاً فيه بإسناد حسن حفص بن غزوة عن أبي عبد الله
 قال قال رسول الله من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله الحديث
 وامثال ذلك كثيرة فقد لا حرج من هنا أن كونها عقلياً مما اجتمعت عليه الأمامية
 ويدل عليه العقل والكتاب والسنة حضارت الملة أظهر من الشمس وأبين

من الامساعرة واجتوابه **الاول** منها ما هو في المواقف وتقرره
ان العبد مجبور في فعله واذا كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن ولا قبح لان
ما ليس فعلا اختياريا لا يتصرف بهذه الصفات اتفاقا وبياز كون العبد مجورا
ان العبد لو لم يتمكن من الترك فذلك وان تمكن من الترك ولم يتوقف على مرجح
بل صدر عنه تارة ولم يصدر عنه اخرى من غير سبب مرجح كان اتفاقا من غير
سبق ارادة فلا يكون اختياريا لان الاختيار لا بد له من ارادة جازمة مرتجة
وان توقف على مرجح لم يكن ذلك من العبد الاتسلسل فيجب الفعل عند الاختار
الى مرجح اخر فتسلسل واذا وجب للفعل فيكون امر اضطراريا وهذا هو المطلوب
ويمكن الجواب عنه بوجوه **الاول** منها اننا نختار ان العبد قبل الداعي متمكن من الترك
وبعد الداعي والارادة الجازمة غير متمكن من الترك ولا يلزم من ذلك الاضطرار فانا
لا نغني بالاختيار الا وجود الفعل بالاختيار والتمكن من الترك قبله قال العلامة
هذا هو الحق والثاني مضافا نختار ان العبد متمكن من الترك وصدر بالفعل موقوفا
على مرجح وذلك المرجح من العبد لكنه امر اعتباري يجوز التسلسل فيه والثالث
منها اننا نختار ان ذلك المرجح هو اشتغال الفعل على المصلحة بحيث نعلم العبد هو
انضمام ارادة العبد بوجوب الفعل ولا محذور فيه كما عرفت والرابع منها اننا نقول ذلك
المرجح هو الارادة وهي مخلوقة لله لكن لا يوجب الفعل بل يرجح مع ذلك يجوز الترك وهذا
انقد يكفى لصدر بالفعل والخامس منها اننا نختار ان العبد متمكن من الفعل ومن
الترك معا ومع هذا لا يحتار في ايجاز الفعل الى المرجح كالعطش في شرب ^{وان} انا انما
من جميع الوجوه والسادس منها ان الاشكال في حق الحب للوجوه لعالي ما هو
انكواب عنه فهو جوابنا واجيب عن ذلك بالفرف بان ارادة العبد محدثة فلا بد
لها من مرجح اما ارادة الله فهي قد بمة لا يحتاج الى مرجح فلا يلزم التسلسل

ولا يخفى عافية فان ارادة الله تعالى اريدت قد تمت لكما قل لا يخفى من ان
المراد مع هذه الارادة يصح فعله وتركه امر لا فعل الاول لا بد لتحقيق احد الجانبين
من ترجم وتنقل الكلام اليه وعلى الثاني يلزم الاضطراب بوجه آخر نقول لا يخلو
الاخر من ان ذات الواجب مع الارادة علة تامة للمراد امر لا فعل الاول مع لزوم
الاضطراب يلزم قدم المراد وعلى الثاني يلزم الاضطراب والتسلسل لا يقال ارادة
الله تعالى انما تعلقت بايجاد المراد في زمان مخصوص فلا يوجد قبل ذلك
لأننا نقول ذلك لا يفيد فان مقصود بان ذات الواجب ان كان مع الارادة علة
تامة فيمتنع الانفكاك وان لم يكن علة تامة افتقر وجود المراد الى امر اخر به يتم العلة
فذلك الامر ان كان قد بما فلا يفيد وان كان حادنا افتقر الى امر اخر وهكذا
الثاني منها انه لو كان الظلم قبيحا فثبت القبح اما لذات الفعل او لصفاته الشبهة
او السلبية او المجموع على الاول يلزم ان يكون جميع الافعال قبيحا فان الافعال من حيث
الفعلية لا تفاوت فيها وعلى الثاني نقول لا يخلو الاخر من ان هذه الصفة اما لازمة
للفعل وعرض مفارق فعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم ان يكون الظلم
حسنا عند مفارقة الصفة وعلى الثالث يلزم تعليل الشئ بالعدم على الواجب
يلزم ان يكون العدمى جزءا من الموثق كل هذا باطل فالظلم ليس بقبيح ونفسه لا يخفى
ما فيه فانا نارة مختار الاول لا نسلم عمومية القبح فان الافعال مختلفة والحقيقة
وتارة مختار الثاني نقول يلزم الصفة ولا يلزم المجدور كما عرفت وتارة مختار
الثالث لا نقول يكون القبح وجوديا فانه الذي ليس للعالم المتمكن منه ان يفعل وتارة
الرابع ويجوز ان يكون العدمى جزءا من الموثق ولا ضير فيه فان عدم المانع جزء من
الفاعل المتأثر الثالث منها انه لو قال المكلف لا كذب غدا فاما يجب عليه الكذب
او لا يجب على التقديرين يخرج الكذب عن كونه قبيحا فان الواجب حسن

المسائل الضرورية بل الاصول الدينية موقوف على كون الحسن والقيم عقليين منها ثبتت
 العدل واثبتت النبوة وثبتت الامامة فانها موقوفة على قيم عقاب الحسن واحسانه
 المستقيمة اظهر المعجزات على يد الكاذب وقبح امامة المفضول مع وجود الفاضل
 وثبتت اللطف والتفصيل في علم الكلام **الفصل الثاني** في ان الوجوب والحكمة
 هل هما قديرا كان بالعقل ام لا فاقول واذا قد فاز بمدايح التحقيق كون الحسن والقيم
 عقليين فبالحرى ان يخوض في ان العقل هل يحكم على فاعل القيم للدرك فبعه
 بالعقل وعلى فاعل الحسن كذلك يكونا مستحقين للعقاب والثواب بدون
 استفادته من الشرع امر لا فاعل ان الاشاعة مذهبهم في ذلك ظاهر فان من
 انكروا الحسن والقيم عقليين كيف يعترف بذلك اما الامامية فظاهر كلام الاثر
 العلماء منهم مولانا المجلسي في حق اليقين ان حكم العقل بذلك مما اجتمعت الامامية
 عليه وقد صرح بعدم الخلاف الشيخ في العدة لكن صاحب الفوائد للديلمي يذكر ذلك
 فقال فيه بعد نقل حديث عن كتاب ابن بابويه لا يقال يلزم من الحديث الذي
 ذكره ابن بابويه بطلان الحسن والقيم الذاتيين كما ذهب اليه جمهور الاشاعرة
 حيث قالوا لو عكس الله تعالى وجعل الكفر واجبا وحلاياه حراما لما كان قبيحا
 ولا محال ان يتيلا لا نقول هنا مسئلتان احدهما الحسن والقيم الذاتيان والاخر
 الوجوب والحكمة الذاتيان والذي يلزم من ذلك بطلان الثانية لا بطلان
 الاولى وبين المسئلتين بون بعيد لا ترى ان كثيرا من القبايح العقلية ليس
 بحرام في الشريعة ونقيضه ليس بواجب في الشريعة ومعنى القيم العقلية ما ينظر الحكيم
 وينسب فاعله الى السفة على ما ذكره المحقق الطوسي في بعض تصانيفه وقال في موضع
 اخر من كتابه هكذا وانا اقول ان شئت بتحقيق المقام فاستمع لما نلتو عليك
 من الكلام يتوفيق الملك العلام ودلالة اهل الذكر فاقول يستفاد من ظواهر

الفصل الثاني في ان الوجوب والحكمة
 هل هما قديرا كان بالعقل ام لا
 فاقول واذا قد فاز بمدايح التحقيق
 كون الحسن والقيم عقليين
 فبالحرى ان يخوض في ان العقل
 هل يحكم على فاعل القيم للدرك
 فبعه بالعقل وعلى فاعل الحسن
 كذلك يكونا مستحقين للعقاب
 والثواب بدون استفادته من
 الشرع امر لا فاعل ان الاشاعة
 مذهبهم في ذلك ظاهر فان من
 انكروا الحسن والقيم عقليين
 كيف يعترف بذلك اما الامامية
 فظاهر كلام الاثر العلماء منهم
 مولانا المجلسي في حق اليقين
 ان حكم العقل بذلك مما اجتمعت
 الامامية عليه وقد صرح بعدم
 الخلاف الشيخ في العدة لكن صاحب
 الفوائد للديلمي يذكر ذلك فقال
 فيه بعد نقل حديث عن كتاب ابن
 بابويه لا يقال يلزم من الحديث
 الذي ذكره ابن بابويه بطلان
 الحسن والقيم الذاتيين كما ذهب
 اليه جمهور الاشاعرة حيث قالوا
 لو عكس الله تعالى وجعل الكفر
 واجبا وحلاياه حراما لما كان
 قبيحا ولا محال ان يتيلا لا نقول
 هنا مسئلتان احدهما الحسن والقيم
 الذاتيان والاخر الوجوب والحكمة
 الذاتيان والذي يلزم من ذلك
 بطلان الثانية لا بطلان الاولى
 وبين المسئلتين بون بعيد لا ترى
 ان كثيرا من القبايح العقلية ليس
 بحرام في الشريعة ونقيضه ليس
 بواجب في الشريعة ومعنى القيم
 العقلية ما ينظر الحكيم وينسب
 فاعله الى السفة على ما ذكره
 المحقق الطوسي في بعض تصانيفه
 وقال في موضع اخر من كتابه
 هكذا وانا اقول ان شئت بتحقيق
 المقام فاستمع لما نلتو عليك
 من الكلام يتوفيق الملك العلام
 ودلالة اهل الذكر فاقول يستفاد
 من ظواهر

الايات الكريمة وتصرح بحجج الاحاطة لسرفية بطلان الوجوب والحكمة الذاتية
 بل اقول الدليل العقل فاقم على ذلك بان نقول لو كان الوجوب والحكمة بمعنى
 استحقاق الثواب والعقاب ذاتيين لكانا جاريين في افعالنا تعالى من المعام
 المتفوق عليه بطلانه والقيمة الذاتية هو الفعل الذي هو تصريف بصفة اذا علمها
 الحكيم بغيره عنه كما افاده سلطان المحققين نصير الدين الطوسي وكل من قال
 بقيمة الذاتية المعنى قال بان فاعله يستحق الذم ونظر الحكيم اذا فعله مع العلم بانصافه
 بتلك الصفة ومنهم من زاد على ذلك فقال بان فاعله يستحق العقاب ايضا ثم
 اتفقوا على ان فاعله مع الفعلة عن انصافه بتلك الصفة معذور بعذر الحكيم اختلفوا
 في فاعله مع التردد في انصافه بتلك الصفة هل هو معذور ام لا فذهب من قال بانه
 معذور ومنهم من قال بانه غير معذور فيستحق الذم والعقاب ثم القائلون بالثاني
 افتروا قولين في حكم المتردد فرقة قالت بالوقت وفرقة قالت بالخطر
 وانا اقول القول بالخطر باطل قطعاً لانه لا يجوز المتردد في الغيب عن
 فعله لان شرط النهي عن تنكر العلم بانه منكر ولا يمكن ان يطعم الغير في بعض
 الصور على ما لم يطعم عليه المتردد فلا يجوز تنبيهه عنه ولو كان مخطوياً لجاز لان
 الكلام في المخطوئ القطع لا المخطوئ الاجتهادى ثم اقول من المعلوم ان من قال
 بالملازمة بين استحقاق الذم وبين استحقاق العقاب مع العلم بانصافه بتلك الصفة
 يلزمه ان يقول بالملازمة بينهما مع التردد في انصافه بتلك الصفة والحكي الذي
 لا يرب فيه عدم الملازمة بينهما كما نقضناه عن الزركشي واختراجه وان حكم المتردد
 الوقت لانه من البداهيات العظيمة ان الحاطر مذموم ولو سلم لا الخطر لا يتحقق
 انما من عدم جواز ان ينفذ عنه غيره انتهى كلام صاحب لقولنا المديني وانا
 اقول وبالله التوفيق الاظهر عندي هو ما يظهر من كلام اكثر علما من انه اذا

إذا كثر العقل بحيث يدل به العقل كالظلم وقتل النعمان وغيره في العقل بحكم يكون
 حراماً ببيان ذلك أنا نعلم قبل ورود الشرع أن لنا خالقاً حكماً عليمًا له رضا وسخط
 ونعلم أيضاً أن كل عاقل حكيم يفر عن القيم ويدم فاعله عليه هذا مع الانضمام بالو
 قيم أن الخالق الواجب تعالى يدم فاعل القيم ولا شك وإن المدة من الله
 لا يتصور في فعل المباح فلا يكون الأحكام وهكذا الكلام في الحسن الذي يدم تاركه
 كره الود بغيره كما لا يخفى وهذا هو المطلوب أما صمدن الصغرى فبالإتفاق بيننا
 وبين صاحب الفوائد المدنية فإنه قال فيه قد تواترت الأخبار عن أهل بيت النبوة
 متصلة إلى النبي بأن معرفة الله تعالى بعنوان أنه خالق العالم وإن له رضا وسخطاً
 وأنه لا بد من معلم من جهة تعالى ليعلم الخلق ما يرضونه مما يسخطه من الأمور الفطرية
 التي وقعت على القلوب بالهام فطري الهى كما قالت الحكماء للطفل يتعلق بشىء ما
 بالهام فطري وتوضيح ذلك أنه تعالى لهم بتلك القضايا أى خلقها في قلوبهم والهم
 يدلالات واضحة على تلك القضايا ثم أرسل إليهم الرسول وأنزل عليه الكتاب فمرفيه
 وهو بالجملة لم يتعلق بهم وجوب لا غير من التكليفات إلا بعد بلوغ الخطاب
 من الشارع ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ الخطاب بطريق الهام
 براتب وكل من بلغته دعوة النبوة تقع في قلبه من الله تعالى يقين بصدق أنه
 وأيضاً قال في الحاشية المتعلقة على ذلك الكتاب قول قد تواترت الأخبار عنهم
 بأنه لم يتعلق تكليف بأحد إلا بعد بعث الرسول ليهلك من هلك عن نبى يحى
 من حي عن نبى وإن المعارف التي يتوقف عليها الأدلة السمعية كلها حاصلية بفضل
 الله تعالى وطوله والعقل أيضاً قاض بذلك إلى آخره هذا الكلام كما ترى يدل
 على أن عدة حصول معرفة الله بصفاتة التي يتوقف عليها بثبوت النبوة قبل النبوة
 وتبوتها أما عندنا فظاهر فإن الأصحاب ملأ والطولامير في وجوب معرفة

الله بصفاته الثبوتية والسلبية بالعقل وشنعوا على منكريه كالشاعرة تشيعا بليغا
 بأنه يلزم عليهم انقطاع حجج الانبياء وانحطاطهم كما لا يخفى على من مارس علم الكلام اما
 صدق الكبرى فظلم لان هذا هو معنى التبرع بعينه كما عرفت اما الترتيب فلا كلام في
 صحته لانه هو المعبر عنه بالشكل الاول البدلي الانتاج كما لا يخفى ويمكن اثبات
 المطلوب بنحو اخر هو اننا قبل ثبوت النبوة ان الله تعالى رضى عن العباد المحسنين وخط
 عليهم بفعل القبيح وكل فعل للعبد يكون بسببه مستقفا لخط مولاة كان حراما لهما
 فيكون فعل القبيح حراما وهكذا كل فعل حسن يرضى به الله تعالى ويسخط بتركه يكون حراما
 لاحتمالة وهذا هو المطلوب وان شئت تقول على هيئة الشكل الاول هكذا
 فعل العبد للقبيح يجب سخط الله وكلما يوجب سخط الله يكون حراما ففعل العبد
 القبيح يكون حراما اما الكبرى فظروا اما الصغرى فلان رضا الله تعالى عن فعل العبد
 للقبيح فهو لا يجوز على الله تعالى بالاتفاق بالجملة الوجود يتصور على ثلاثة اوجه
الاول هو كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح من الحكيم والذم على تركه
 كما يقال شكر المنعم واجب عقلا والنظر واجب عقلا **والثاني** هو الوجوب
 بمعنى كون الفعل بحيث يستحق فاعله رضا الله تعالى وتركه سخط الله كما يقال ربه
 الوديعه واجب عقلا والوجوب بهذا المعنى غير الوجوب بالمعنى الاول لان العلم
 بالوجوب بالمعنى الاول يتحقق قبل معرفة الله تعالى بل هو سبيله اليهما كما هو
 مشهور في الكتب الكلامية للامامية بخلاف الثاني **والثالث** هو كون
 الفعل بحيث يستحق فاعله خلوص جنات تجري من تحتها الانهار وتار له خلوص النار
 التي وقودها الناس والحجارة فالوجوب بالمعنى الاول لا شك في انه يستفاد
 من العقل ولا مجال لاحد من القائلين بالحسن والقبح العقليين لا تخار ذلك
 وهكذا بالمعنى الثاني لما عرفت اما الوجوب بالمعنى الثالث فالظاهر انه

والله يعلم بالصواب ما قال ذلك العاقل من ان كثيرا من القبايح العقلية ليس
بحرام في الشريعة الاخرى فان كان مراده من تلك القبايح التي يقبحها بعض العقول
الناقصة كذب الحيوانات عند اهل الهند فلا كلام فيها وان كان مراده منها
القبايح التي لعقلاء مطبقون على قبايحها في قرن بعد قرن فلا نسلم عدم حرمتها
وعدم وجوب نقائصها اذ يقول الله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان
واية اذى القربى ويهين عن الفحشاء والمنكر والبغى يادى على خلاف ذلك اما
ما قال يستفاد من ظواهر الايات التكرمية وتصرجات الاحاديث الشرعية الى اخره
فكان آية الله تعالى اظهر ان يكون اية من الايات اقوى دلالة على مراده من قوله
تعالى ما كما معذبين متى سمعت رسولا وقد استدلل بذلك علماء الاشاعرة
على نفي الحسن والقيم العقلية اجاب علماء ائمة تارة بان معناه وما كما معذبين
بالاوامر السمعية وتارة بانه يجوز ان يكون المراد من الرسول العقل وتارة بان
التعذيب تفضيلا لا يوجب عدم محبة وعدم استحقاق الثواب اما مراده من الاحاديث
فالظاهر ان امثال قوله كل شئ مطلق حتى يرد فيه هوى ومثل قوله ما حجب الله عليه
عن العباد فهو موضوع عنهم وقد علمت انما ان كل ذلك لا يمتنع ليللا اما ما قال
من انه لو كان الوجوب الحكمة بمعنى استحقاق الثواب والعقاب ذاتين لكانا حائرين
في افعاله تعالى فلا يفهم معناه لان المراد من كونهما ذاتين ليس لكونهما مدركين بالعقل
والله تعالى لا يفعل القبيح وليس عبدا لا جد حتى يثاب على فعل الحسن نعم يستحق
الشكر والحمد على نعمائه الوافرة ونعماته الكاملة وباقي كلامه يتعلق بالفصل الاخير
الفصل الثالث في حكم الاشياء قبل الشرع واعلم انه لا خلاف بين الامامية
في ان كل فعل يعلم جهة فحبه بالعقل على التقصيل فهو على الخطر قبل ورود الشرع كالظلم
والكذب والعبث الجمل وما شاكل ذلك وما يعلم جهة حسنة على التقصيل كالدعوة الى

الشرع والعدل والحق والبر
والنهي عن المنكر والفحشاء والمنكر
والجور والظلم والكذب والعبث
والجمل وما شاكل ذلك وما يعلم جهة حسنة على التقصيل كالدعوة الى

المنعم فهو على الوجوب كما عرفت سابقا وقد نص على ذلك الشيخ ايضا الفاعل
 الذي لا يكون كذلك اى لا يعلم بالعقل انه حسن او قيم لا بد له ولا بالاستدلال
 فقد وقع الاختلاف بين اهل العلم فيه فذهب البصريون من المعتزلة وجماعة
 من الفقهاء الشافعية والحنفية الى انها على الاباحة وهو الذى قال به السيد
 المرتضى والعلامة الحلي طاب ثراه وقد مال اليه صاحب الفوائد المنة ايضا
 وايضا قال به محمد بن بابويه في اعتقادياته فانه قال فيه قال الشيخ ابو جعفر
 اعتقادنا في ذلك ان الاشياء كلها مطلقة حتى يرد في شئ منها هو ذهب
 البغداديين من المعتزلة وطائفة من الامامية الى انها على الحظر وقال ابو الحسن
 الاسعري وابوبكر الصديق وجماعة من الفقهاء انها على الوقف وهو مختار الشيخ
 المفيد شيخ الطائفة ونحن نقول النزاع في هذا المقام قد وقع في امرين على وجه
 الرجوع الى كتاب القوم الاول ما حرمناه والثاني في حسن بعض افعال الدنيا يصح الاتقاء
 منها ككل الفوائد المتعارفة بحسب العقل وعدمه لكن وقع الخلط منهم في ذلك فكتبنا ما في اننا
 النزاع في الاول يتنازعون في الثاني وهذا يوجب الانتشار كما لا يخفى على ذوي الابصار
 ونحن نذكر كلا من ذلك المقامين على حدة ونشير الى ما هو مختارنا في ذلك حتى يلبس الامر
 وبالله التوفيق وتحقيق المقام الاول لما كان موقفا على تعيد مقدمات فنقول
 المقدم الاول ان جميع افعالنا الاختيارية لا تخلو من انه اما حسن في نفسه او قيم
 سواء ورد الشرع او لم يرد وهذا مما اجمعت الامامية عليه لا مجال لاحد منهم ان
 ينكره وتوضيح ذلك قد سبق بما لا مزيد عليه والمقدمة الثانية ان ارتكاب
 الفعل الذي لا يكون حسنة ظاهرا عند العقل وكان احتمال القيمة في انما صوابا
 لاحتمال الحسن مستلزم للخوف وهذا كما قالوا ان عدم شكر المنعم تعالى محتمل
 الشكر وهذا مستلزم للخوف وان سلوك طريق غير مأمون والقيام تحت أحوال

الوقف والمختلصون ههناهم المختلصون في الامور الاول بلا تفاوت في ذلك ونحن نذكر اولاً
فختارنا بجهيد مقدمة ووجه المصير اليه ثم تذكر متمسك بالخالفين وما يتوجه
عليه فنقول المقدمة في ان الازعان قد يكون جازماً وقد لا يكون لذلك كما
هو معلوم و مثبت في محله واذعان العقلاء للصحة في فعل مع تجوزهم
للمفسدة فيه تجوز اضعافاً مما يستلزم عدم قيم ذلك الفعل وان ظهر من بعد
ذلك مطابقة الوهم للواقع يدل على ذلك سائر المعاملات الانسانية التي
يتعامل بها العقلاء من غير تكثير من احد منهم في ذلك الا ترى ان سلوك طريق
ما موزن بحسب المتعارف مع وجوب احتمال العطب او تلف المال ليس بمذموم
عند العقلاء وهكذا الجالوس تحت جدار مستقيم مستحكم البناء او تحت سقف
لكذلك وغير تلك المذخورات من الامور الكثيرة بل الذي يمنع منها او يمنع غيره
منها يعد عند العقلاء من السفهاء والجأزين وان اتفق من بعد ذلك مطابقة
الوهم واذ اعرفت ذلك فنقول الاظهر في الاشياء المستطوعة هو الحسن والا با
يدل عليه امور **الاول** منها هو ان تناول الفائدة مثلاً منفعة خالية عن
امارات المفسدة ولا ضرر على المالك وما لكها جواد كريم والا كل عبدة
وهذا لا يجب الحد بحسنه عقلاً وكلما يحكم عليه العقل بكونه حسناً فهو صالح
وهذا هو المطلوب اما ثوبها منفعة ضرورية اما خلوها عن امارات المفسدة
فهو بحسب الفرض اما عدم الضرر وكون المالك جواد او ثوب الاكل عبداً للمالك
فكل هذه الامور ظاهرة اما ان العقل على الاكل الكدائي يحكم بالحسن فلان العلم
حاصل بان عبداً السلطان لو غسل يده من ماء الشطوط الواقعة في ملك
السلطان ان مثلاً مع علمه بان مولاة جواد كريم وان ليس مضرة في ذلك وكما
حسناً بل لو لم يغسل يده مع احتمال ان مولاة لا يكون راضياً بذلك يعبد

عند العقلاء ما يحقّاء بل ربما يصير ذلك موجبا لملاال السلطان كما هو مشاهد
 في أكثر طبائع الاسخياء لا يقال عدم ظهور امارات المفسدة لا يوجب انتفاء
 المفسدة راسا فاحتمال المفسدة كاف في قبح الاكل لا نقول وجوب المصلحة
 معلوم ظاهر والمفسدة موهوم فلا يضر في كون الاكل حسنا كما ان سلوك
 طريق مأمون مع كونه مظنون السلامة ومحمّل العطب حسن ليس بغير هذا
 هو ما قررناه في المقدمة على ان نقول لو كان امثال تلك المحتملات مراعاة عند العقلاء
 لاجته القول بعدم كون ردة الود ليعت حسنا وبعدم كون الظلم قبيحا لاحتمال ان يكون
 رد الود ليعت قبيحا بسبب كون المودع غنيا والمستودع فقيرا او بسبب انه في عدم الرد
 انقضاء المستودع واجر المودع فان الثواب في الجملة عطف على كاعرف ولذا لك الحكماء
 ايضا يقولون به هكذا في الظلم فانه لا شك في ان الاجر الحاصل للمطلوبين لا يتو
 بد ان الظلم فينبغي ان يكون الظلم حسنا الى غير ذلك من الاحتمالات البركيات في
 هذا تحريم الاسلام وابطال الدين بحيث لا يمكن الاصلاح من بعد ذلك ايضا
 حرم لا يقال ان النار ليست نجاسة في نفسها ولا الماء بارد الاحمال ان يكون الاحراق منها
 والبرودة منه ناشيا من الوهم كما هو مذاهب السوفسطائيين في دعوى بان الله من ذلك الحكماء
 منها ان الله تعالى خلق الطعوم والاجسام فلا بد ان يكون له غاية ومقصود والا
 العيب وليس هو ايضا المنفع النفس لا تستغناء تعالى عنه ولا اضرار المخلوق وفاقا
 وايضا لو كان كذلك لثبت المطاذا اضرارا بالطعوم لا يتصور بد ان الاكل فيكون
 اكلا اياها مطلوب بالله وهذا هو المطلوب فاما المقصود من خلقها هو ايضا ان يتم
 البناء بالاكل فهو المطلوب واما المقصود هو ايضا ان الثواب للبناء بالاجتناب عنه مع
 انفس اذراكها هو يستلزم تقدم ادراكها فيكون جازما والمقصود هو الاستدلال
 به على وجوب الصانع الحكيم هو ايضا لا يتم بد ان الاكل فثبت المطلوب والثالث منها

انه يحسن من كل عاقل ان يتنفس في الهواء وان يدخل منه اكثر مما يحتاج اليه
 الحيوة وهكذا ان يستنشق او يجلس او ينام او يستيقظ اكثر مما فيه الحيوة بل ان
 اقتصر على قدر ما يحتاج الحيوة اليه يعد سفيها ولا علة لهذا الحكيم ان يكون نفعاً
 خالياً عن المفسدة ويشهد لما قلناه قوله تعالى في سورة المؤمنون وانزلنا من السماء
 ماء بقدر فاسكاه في الارض انا على هاد به لقادرون فانشاا لكم به جنات من نخيل
 واعناب لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تاكلون وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن
 وصرغ للاكلين وان لكم في الانعام لعلبة تستقيكم مما في بطونها و لكم فيها منافع كثيرة
 وما في السموات وما في الارض في سورة التبريل اولم ير الانسان الى الماء الى الارض انجر
 فخرج به ذرعا تاكل من الانعام مخرجواقتنهم افلا يبصرون وفي سورة ق وتزلنا من
 السماء ماء مباركا فانبثنا به جنات وحب الحصيد والتخل باسقايت لها طلع
 تضيد نزل للعباد وغير تلك المذكرات من الايات الكثيرة ولبيت شعري
 ما الذي اجهل محالفينا في هذا المسلك عن هذه الايات لقيمة فاتها صخرة في ان
 الافعال المتنازع فيها من لدن ادم الى هذا في انفسنا احد في هذا حاله على المعسرة
 والله يعلم ونخرج اذا فرغنا مما هو محتارنا في هذا المذاهب لم نخرج في ذكر مسلة الى العبد
 رة تنظر ذلك على نقل كلام الشيخ في العدة فانه باع للافوان متضمن لفوائد عديدة
 وحت كان كلام موافقا لمختارنا فغدا الوفاق تحينم ان يكون كذلك لنسب الى المذاهب
 نخرج الى ذكر ما بقي من كلامه المتعلق بهذا المعامدة قول في انه لا يخرج من هذا الكتاب
 حقيقة تخطر لا باعة را الزد بينك عدا انفسه في ان يشع ان يخطو ان يجهل به في ان
 الا انه - من بين لك - بعد ان يكون في ان يخطو ان يجهل به في ان يشع ان يخطو ان يجهل به في ان
 ان يخطو ان يجهل به في ان يشع ان يخطو ان يجهل به في ان يشع ان يخطو ان يجهل به في ان

سنة
على المراء بالاصح
الاشياء من حيث
الامارات والاولى عليه

فلذلك لا يقال في افعال البهائم والمجانين انها مخطئة لما لم يكن هذا الاشياء اعلم قبحها
ولا دل عليه ومعنى قولنا انه مباح انه حسن وليس له صفة رائدة على حسنه ولا بوضهف بذلك
الا بالشرطين الذين ذكرناهما من اعلام فاعله ذلك او دلالة عليه وكذلك لا يقال
افعل الله تعاقب العقاب باهل النار مباح لما لم يكن اعلمه ولا دل عليه وان لم يكن فاعله
العقاب صفة رائدة على حسنه وهي كونه مستحقا وكذلك لا يقال في افعال البهائم
انها مباحة لعدم هذين الشرطين ولا جل ذلك نقول ان المباح يقتضي مباحا والمخطئ يقتضي
حائظا وقد قبل في حتم المباح هو ان فاعله ان يتفجع به ولا يخاف ضرا في ذلك لا حائلا
ولا اجلا وفي حد الخطر انه ليس له الانتفاع وان عليه في ذلك ضرا اما عاجلا او
اجلا وهذا يرجع الى المعنى الذي قلناه **فصل** في ذكر الاشياء التي يقال انها
على الخطر لا باحة والفصل بينهما وبين غيرها والدليل على الصيغ من ذلك ان افعال
المكلف لا تخلو من ان تكون حسنة او قبيحة والحسنة لا تخلو من ان تكون واجبة او
ندبا او مباحا فكل فعل يعلم جهة قبحه بالعقل على التفصيل فلا اختلاف بين اهل
العلم المحصلين في انه على الخطر وذلك نحو الظلم والكذب والعبث والجمل وما
شاكل ذلك وما يعلم جهة وجوبه على التفصيل فلا خلاف ايضا انه على الوجوب
وذلك نحو وجوب رد الوديعة وشكر المنعم والاضاف وما شاكل ذلك
وما يعلم جهة ثونه ندبا فلا خلاف ايضا انه على الندب وذلك نحو الاحسان
والتمثيل وما كان الامر في هذه الاشياء على ما ذكرناه لا انها لا يصح ان
تغير من حسن الى قبح ومن قبح الى حسن واختلفوا في الاشياء التي يصح الانتفاع
بها هل هي على الخطر او لا باحة او على الوقف فذهب كثير من المتأخرين الى
وطائفة من اصحابنا الامامية الى انها على الخطر وافقهم على ذلك جماعة
من الفقهاء وذهب اكثر المتكلمين من البصريين وهو المتكلم عن ابي الحسين وكثير من

الناس الى انهاء على الوقت ويجوز كل واحد من الاخرين فيه وينتظر ورود
السمع بواحد منهما وهذا المذهب كان ينصره شيخنا ابو عبد الله وهو
الذي يقوى في نفسه انتهى اعلم انهم فسر الوقت بامر بين ^{ربو} ^{بغيره} ^{١٠٠} احدهما انه الحكم
وهذا ليس بعقوف في الحقيقة فانه قطع بانتفاء الحكم والثاني انا لاننا الحكم
فيه وكلام الشيخ الاتي والقوى اعد الاصولية المقررة عند الامامية يدل على ان
مختار الشيخ هو الوقت بالمعنى الثاني فان القول بعدم الحكم لا يجتمع مع القول
بالحسن والقبح العقليين ثم قال والذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول
ان الاقدام على ما لا يامن المكلف كونه قبيحا مثل اقدامه على ما يعلم قبحه
الا ترى ان من اقدام على الاخبار بما لا يعلم صحة خبره جري في القبح مجرى من
اخرج علمه بان مخبره على خلاف ما احبب على حد واحد واذا ثبت ذلك
وقدنا الادلة على حسن هذه الاشياء قطعاً ينبغي ان يجوز ثبوتها قبيحة واذا
جوزنا ذلك فيها قبح اقدام عليها انتهى اقول يرد عليه اولاً ان الدليل
لا ينطبق على دعواه لان دعواه اننا لا نعلم الحكم والدليل لا ينتج ذلك بل الدليل
انما ينتج ان ما لا نعلم الحكم فيه بخصوصه فهو مخطو وهذا غير ذلك والثاني
ان حاصل هذا الدليل يرجع الى القول بالخطر لان حاصل هذا هو انه لا يجوز
لنا قبل ورود الشرع اكل الفواكه المعروفة مثلاً وهذا هو المطلوب
القائل بالخطر غاية الامران القائل بالخطر يقول به لاشتمال الاكل على
المفسدة والدليل انما يقتضيه لكون الاكل محتمل المفسدة والثالث انا
نقول ان كان مراده من هذا الاستدلال هو ثبات الخطر في فعل كان احتمال
الحسن مساوياً لاحتمال القبح فهذا حق لا ريب فيه ونحن ايضاً نقول كما عرفت لكن لا يلزم
من هذا ثبوت الخطر في فعل يكون الحسن فيه مظنوناً راجحاً واحتمال

البحر وهو ما مرجوحا وان كان مراده هو اثبات الخطر عموما كما تدار عليه عبارة
 السابقة واللاحقة فالدليل حينئذ ليس بتام لان قوله انه قد ثبت في العقول
 الى اخره غير مسلم بل الامر بالعكس فانه قد ثبت في العقول ان الاقدام على مخطون
 الحسن وهو المقيم كالاقدام على مقطوع الحس والام يستحسن السيف وسلوله طريق
 مأمون والجلوس تحت سقف والمعلوم خلاف ذلك واما قوله الا ترى فهو لنا كالة
 لانك قد اثبتنا فيما سبق ان محتارة ومختارنا هو جواز العمل بخبر العادل المقيد
 للنظر بخبر محفوف بقرينة تفيد الظن كالا يخفى ثم قال مرة فان قيل نحن بام قبحها
 لو كانت فيجوز تكرارها لكونها مفسدة لانه ليس له جهة فم يلزمها مثل الجهل والظلم
 والكذب والعبث وغيرها ولو كانت فيجوز للمفسدة لوجب على التقدير ان يعلمنا ذلك
 ولا يجر المكلف فلما لم يعلمنا ذلك علمنا حسناتها عند ذلك ويقيدنا بالاباحة
 قيل لا يستمع ان يتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل على التفصيل فيقيم الاعلام ويكون
 المصلحة لنا في التوقف في ذلك والشك ويجوز لكل واحد من الاخرين واذا لم يستمع
 ان يتعلق المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزمنا اعلامنا على كل حال
 وصار ذلك موقفا على يتعلق المصلحة بالاعلام او المفسدة بالشك فم يجب الاعلام
 وزنه معروف فاء السمع متى اقور ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على
 مختارنا فلا شك ان الجواب هو ان كان المراد من هذا الاشكال على مختار
 الشيم من قبلنا نحن لا نحتاج الى هذا الاشكال حتى نحتاج الى دفع الجواب وهذا
 ظاهر ثم قال وليس لاحد ان يقول ان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على مختار
 تعذرة في الفعل لا يجهل من ن يسمي غيبا او لا يكون لذلك فان كان فسيحا
 فلا يكون كذلك الا المفسدة وان لم يكن فم يحتاجون لذلك الحس في هذه مرة مرادة
 بين الحق والاثبات فكيف تسترنا انتم قسما ان لا يما ديتنا دلالة الغفار

هذا هو المختار
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر

هذا هو المختار
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر

هذا هو المختار
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر
 المختار في الخبر

بيان الحالة الأخرى
التي هي الغرض من
المصلحة أو المصلحة

كما قالوا لا يخلو من أن يكون قبيحا أو لا يكون كذلك ولكن لا يمتنع أن يكون
للمكلف حالة أخرى يتعلق بها المفسدة أو المصلحة وهي الحالة التي لم يقطع فيها
على جهة الفعل على التفصيل وإذا كان ذلك جائزا لم ينفعا تردد الفعل في نفسه
وبين القبح والحسن واجتمعا أن تراعى حال المكلف فتخرج جدينا المصلحة تعلقت
بأعلامه جهة الفعل وجب ذلك في متى تعلقت المفسدة بذلك وجب أن لا يعلم
ذلك وكان فرضه توقف والشك والذى لخصناه ينبغي أن يتأمل جوابا فإنه
يسقط معمد القوم في أدلتهم فربما يتصور كثير من الذين يتكلمون في هذا الباب
فأبينا متى تأمله من ضبط الأصول وقف على وجه الصواب في ذلك العاقل
أقول هذا الاشكال على قول الحظر في الأفعال لمشكوك الحسن القبح كما هو محتاج
بمختار الشيخ أيضا متوجه جوابه هذا عن ذلك الاشكال في غاية الجودة وفاقا
الحسن فله دبره ولا ينافي ذلك ما هو محتارنا في الأفعال التي ثبتت عند العقول
رجحان كونها حسنا وشهد به الحكيم الخبير في مواضع عديدة من كتابه كما عرفت
ثم قال فإن قيل كيف يمكنكم أن تدفعوا حسن هذه الأشياء ونحن نعلم ضرورة
حس النفس في الهواء وتناول ما تقوم به الحيوة طول مدة النظر فحدث
العالم وإثبات الصانع وبيان صفاته وعلى قلتموه ينبغي أن يمتنع في هذه الأوقات
من الغذاء وغير ذلك وذلك يوجب إلى تلقيه وعطشه من ارتكابه إلى العلم بطلان
قوله ضرورة قتل ما النفس في الهواء فالإنسان ملجأ إليه عليه بها يكون كذلك فهو
خارج عن حد التكليف فإن فرضوا فيما أراد على ذلك الحاجة فلا نسلم ذلك بل ربما
كان قبيحا على جهة القطع لأنه عبث لا فائدة فيه ولا نفع في ذلك لعقل ما أحوال النظر
فمستثناة أيضا لأنه في تلك الأحوال ليس بمكلف أن يعلم حسنة الأشياء ولا قبحها
لأنه لا طريق إلى ذلك وإنما يمكنه إذا عرف الله تعالى جميع صفاته وأنه ينبغي أن يعلم ما مضى

ومفاسدنا فاذا علم جميع ذلك صح تعلق فرضه بان نعلم هذه الاشياء هل هي على الخطر
او على الاباحة وفي هذه الاحوال لا يجوز له ان يقدم الا على قد يمسكه ريقه يقوم حياته
ومن اصحابنا من قال ان في هذه الاحوال لا بد من ان يعلم الله تعالى ذلك بسمع يبعثه اليه
فيعلم ان ذلك مفسدة يجب تبليها ومصالحها يجب فعلها او مباح يجوز لنا وله وعلى ما قررنا
من الدليل لا يجب لك لاننا اذا فرضنا تعلق المصلحة والمفسدة بحال المكلف لم يمنع ان
بدل من ذلك ما ناكثيرا او يكون فرضه فيه كله الوقف والشك والاقتضار على قد ما يمسك
ريقه وحياته انتهى يرد على كلامه هذا اولا انا نعلم بداهة ان من لم يتقن زيادة
على قدره الرق او لم يجلس لم يستل ذلك بعد تنظيمها وثانيا ان هذه الزيادة
لو كانت قيمة كما ادعاه يلزم ان يكون اليوم اعيد اياما لانه من ضرورات حجة ان
القيمة لا يمكن ان يكون مباحا من قبل الشارع والمعلوم خلاف ذلك ثم قال وهذا
الدليل الذي ذكرناه هو المعتمد في هذا الباب والذي يلي ذلك في القوة ان يقال
اذا فقدنا الدلالة على خطر هذه الاشياء وعلى اباحتها وجب التوقف فيها وتجوز
كل واحد من الامرين وليس يلزمنا اكثر من ان نبين ان ما تعلق به كل واحد من الطرفين
ليس بدليل في هذا الباب انتهى اقول هذا الدليل هو المنطبق على دعواه لكن لا يفيد
قبح ارتكاب الافعال المتنازع فيها كما لا يخفى ثم قال فما استدلل به من قال ان الاشياء
على قسمين طعنا ان قالوا قد علمنا ان هذه الاشياء لها مالك ولا يجوز لنا ان نتصرف في
مالك الغير لا نختص به كما علمنا بقبح التصرف فيما لا نملكه في الشاهد اقرض القائلون بالاباحة
هذه الطريقة بان قالوا انما بقبح في الشاهد التصرف في ملك الغير انه يؤدي الى ضرر
ماله بدلالة ان مالا ضرر عليه في ذلك جاز لنا ان نتصرف فيه مثل الاستغلال في
داره والاستصباة بغيره واره والاقتباس منها واخذ ما يقتضي حجة عند الحصاد
وغير ذلك من حيث لا ضرر عليه فذلك فعلنا ان الذي قبح من ذلك انما بقبح لضرر

في قوله لو علمنا ان هذه الاشياء
متكثرة فان كان ذلك لا يوجب
تجوز ارتكابها كقولنا
لا يوجب منع تجوز ارتكابها
على ما نطلع لا يوجب

ما لك لا تكون مالكاً والقدير تعالى لا يجوز عليه الضر على حال فينبغي ان يسوغ لنا التصرف
 في ملكه ولين نصر هذا الدليل ان يقول انما حسن الانتفاع في المواضع التي ذكرتها
 لا لا ارتفاع الضر بل لان هذه الاشياء لا يصح ملكها لان في ظل الحائط ليس
 يملك اذا كان في طريق غير مملوك ومتى كان الفئ في ملك صاحبها بقهر الدخول
 اليه وكذلك القول في المصباح واما اخذ ما يتناثر من حبه فلا نسلم انه يحسن
 وكيف يسلم له ان يمنع من ذلك وان يجعه لنفسه ولو كان مباحاً لم يجز
 منع على ان العلة التي ذكرها من اعتبار دخول الضر على ملكه كان ينبغي ان لا
 له احد - من ما يتناثر من حبه لا نعلم ذلك يدل عليه فيه ضرر ان كان يسبب افعاله
 المذاهب - جميعاً كان ينبغي ان يجمع ذلك على ان ذلك لو قهر لضره لا تفقد الاذن من
 مالكه كما ينبغي ان لو اذن فيه ان لا يحسن ذلك لان الضر حاصل وليس لغيره ان
 يقولوا يحصل العوض اكثر منه من الثواب او السرور عاجلاً ذلك انما نفرض
 لا يعقد العوض على ذلك من الملاحدة وليس هو ايضا مما يسبب بل ربما شق عليه
 واعتقده ومع ذلك حسن التصرف منه اذا اذن فيه وليس له حدان يقول ان ذلك
 العقل للدال على اباحة هذه الاشياء مجرى مجرى اذن سمع فجاز لنا التصرف فيها
 وذلك ان لمن نصر هذا الدليل ان يقول لم يثبت ذلك ولو ثبت لكان الامر على ما
 قالوه ونحن نتبع ما يستدل به اصحاب الاباحة وسنكلم عليه ان شاء الله تعالى انتهى
 لا ينبغي عليك ان حاصل هذا الاشكال على هذا الدليل هو ليلنا الاول في اثبات
 اباحة الافعال الراجحة الحسن وعلى ما حررناه لا يتوجه عليه ما اجاب شيخ الطائفة
 هنا من قبل ناصر الدليل فان حاصل كلامنا انما ارات الاذن ظاهرة كالشمس في رابعة
 النهار وانه يشهد به كلام مالك الفواكه والاشجار تعاشاته كما عرفت ثم قال واستدل
 كثير من الفقهاء على ان الاشياء على الحظر والتوقف قبل تعامها كما معديين حصة

نبعت رسولاً ويقول تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فقالوا
 الله تعالى انه لا يستحق احد العقاب ولا يكون لله عليهم حجة الا بعد انقاذ
 الرسل ذلك يفيد ان من جهة يعلم حسن هذه الاشياء او قبحها وهذا لا يصح
 الاستدلال به من وجوه ^{هـ} احدها ان ههنا امور كثيرة معلومة من جهة العقل
 وجوبها وقبحها مثل رد الوديعة وشكر المنعم والابضاف وقضاء الدين وقبح
 الظلم والعبث والكذب والجهل وحسن الاحسان الخالص وغير ذلك فعلمنا
 انه ليس المراد بالاية ما ذكره ^{هـ} ومتى ارتكبوا رفع هذه الاشياء بالها ليست معلومة
 الا بالسمع علم بطلان قولهم وكان المسئلة خارجة عن هذا الباب ومنها ان
 لله تعالى حججاً كثيرة غير الرسل من ادلة العقل المدالة على توحيد ^{هـ} وعدله وجميع صفاته
 التي لا يصح ان يعرف صحة السمع الا بها فكيف يقال لا يقوم الحجج الا بعد انتقاذ
 الرسل والمعنى في الايتين ان تجل اهل ان اذ كان المعلوم ان هو الطافاً ومصاباً لا يعلمها
 الا بالسمع وجب على القديم تعالى ان علامهم اياها ولم يحسن ان يعاقبهم على تركها
 الا بعد تعريفهم اياها ولم يقر الحجج عليهم الا بعد انقاذ الرسل متى كان الامر على ذلك
 وجب بعث الرسل لانه لا يمكن معرفة هذه الاشياء الا من جهة ما انتهى قال صاحب
 الفوائد المدنية في الحاشية المتعلقة بهذا الكلام هكذا قوله والمعنى في الايتين الى اخره
 قصده حمل الايتين على ترك الصلوة وترك الحجج وترك الزكاة وترك الحشاشيات ذلك
 من وجه الافعال الوجودية التي لا يمتدى بوجوبها الا بالسمع وهذا بعيد غاية ^ل
 انتهى قول كلام الشيخ في هذا المقام في كمال الاستقامة وكرم من عموم محض بالدليل
 حتى نأز او ما من عام الا وقد خص لا قوله تعالى والله بكل شئ عليم فما قال
 حينما حبس كاشية بيدي ثم قال ^{هـ} شينهم واستدل من قال هذه الاشياء على ان
 بان قالوا نحن لغم ضرورة ان نلما بصح الاستقام به ولا ضرر على احد فيه عاجلاً

ولا اجلا فانه حسن كما يعلم ان كل علم لا تقوم فيه عاجلا ولا آجلا قيم فذا نعم احد الاخر
 كذا نعم الاخر واذا ثبت ذلك كانت هذه الاشياء لا ضرر فيها عاجلا ولا آجلا فيجب
 ان يكون حسنة قالوا ولا يجوز ان يكون فيها ضرر اصلا لانه لو كان كذلك لم يكن
 الا كونه مفسدة في الدين ولو كان كذلك لوجب على القديس تعالى اعلاننا
 ذلك فلما لم يعلمنا ذلك علمنا انها حسنة وقد مضى دليلنا ما يمكن ان يكون
 كلاما على هذه التسمية وذلك اننا انما انبأنا ان هذه الاشياء لا تضر ان يكون فيها ضرر
 اجل واذ لم نأمن ذلك في سائر الامور ... فيها ضرر واجتنابا عن
 قولهم انه لو كان فيها ضرر ... مفسدة وذلك لا يجب على القديس علمنا
 اياه بان قلنا ... مفسدة بان ... مناجحة الفعل ... بالثبوت ...
 ... والشك ... من كل واحد من الوجهين ... ان ...
 عليه تعالى ... منا ذلك وجاز ... من ... من ...
 فيما سبق ... العاجلة في الافعال المتأخرة فيها معلومة سيقته بلا شائبة
 الدينونة واحتمال المضرة الاخرى فهو سيما نظر الاصل لعدم واما يكون شأنه
 هذا يحكم العقل بحسنة كايضا في المعاملات التي يتعامل بها العقلاء فانهم
 يقطعون المسافة البعيدة يخرجون من المنفعة مع ان احتمال المضرة قائم ولا يجد النكر
 في هذا عن احد من العقلاء وايضا نقول ان كان بناء الحسن والقيم على ما نعلمه الشيخ
 يلزم ان يكون العدل حسنا والظلم قبيحا فان من العدل انتقام المظلوم عن الظلم فقول العدل المظلم
 كان مستحقا للظلم والظلم كان كافرا لذنوبه المستحبة بها على النار فيكون العدل المحمدي قبيحا والظلم
 وهذا باطل بالضرورة ولا يقول هو ايضا به وايضا يلزم على الشيخ ان يكون النظر
 الى الانفس والسماء والنوم على الققاء والجلوس تحت الاشجار والنوم في الليل
 واليقظة في النهار والقيام على بدني والنظر بالعينين الى غير ذلك من الاعمال

الغير المتناهية التي ليس لسان بمضطر اليها قبحاً حراماً فان المصالح الدينية وان كانت
 حاصلة فيها لكن المضرة العاجلة محتملة فليت شعري ما الذي اخفاه عن هذا اثر
 قال واستدلوا ايضا بان قالوا اذا صرح ان يخلق تعالى الاجسام خالية من
 الالوان والطعوم فخلقها تعالى للطعم واللون لا بد ان يكون فيه وجه حسن
 ولا يخلو ذلك من ان يكون لنفع نفسه او لنفع الغير وخلقها ليضرها ولا يجوز ان يخلقها
 لنفع نفسه لانه تعالى عن ذلك علواً كبيراً ولا يحسن ان يخلقها ليضرها لان ذلك
 قبح لا يتدبر به فليبق الا انه خلقها لنفع الغير ذلك يقتضيه كونها مباحة والجبوب
 عن ذلك من وجوه احدها انما خلق هذه الاشياء اذ كانت فيها الطاف ومصالح
 وان لم يحزن لنا ان ينتفع بها بالاكل بل نفعنا بالامتناع فيحصل لنا به الثواب كما انه
 خلق اشياء كثيرة يصح الانتفاع بها ومع ذلك فقد حظرها بالسم مثل شرب الخمر وكل
 الميتة والزنا وغير ذلك وليس هم ان يقولوا ان هذه الاشياء انما حظرها لما كانت
 مفسدة في الدين واعلمنا ذلك وليس كذلك ما يصح الانتفاع به ولا يعلم ذلك
 فيه وذلك اننا قد بينا انه لا فرق بين ان يتعلق المصلحة باعلامنا جهة الفعل من
 قبح او حسن فيجب ان يعلمنا ذلك وبين ان يتعلق بحال لنا يجوز معها كل واحد
 من الاخرين فيجب ان يقتصر هنا على تلك الحال لان المرامي حصول المصلحة واذا
 ثبت ذلك الحق بباب علمنا قبحه على طريق القطع والبيات في انه لا يحسن منها
 الاقدام عليه انتهى قل بل نفعنا بالامتناع منها الى اخره اقول هذا انما يتبعه الاكل
 فان الثواب انما يترتب اذا دعت النفس المكلف الى اكله وامتنع المكلف عنه
 امتثالاً لأمر الله وهذا لا يتصور بدون الاكل اما حرمة الافعال المسطورة من شرب
 الخمر وغيره ففيه اولا اننا لا نسلم انها خالية عن المفسدة العاجلة المدمرة
 للعقل فان شارب الخمر حين السكر لا يبالى من الجماع عن المحرمات كالامر والبنت

ولا يعرف الخالق من الخلق ولا يبالي بما قيل له وبما قال ولا عن قتل النفوس
بغير حق ومعلوم بالضرورة ان ما كان من شأنه هذا فهو عند العقل وهكذا اكل
الليثة فانه مضر للابدان وهكذا الزنا فانه نوساع لزم ان لا يعرف احد اخر كلاب
ولا عترة كاجدة ولا اخت اما فلا يبالون من جماعهم ويكون حالهم في هذا الباب
كحال البهائم والعقل حاكم بقبح ذلك وعلى تقدير تسليم ان يكون هذا افعا لا حكمة
بحيث يكون فيه مصلحة عاجلة خالية عن المصلحة الدينية فنقول هذا من قبيل
الهدام بعض العمارة المستحكمة مثلا بسبب عرض الزلزلة وغيرها فان هذا
لا يوجب ان يكون السكون في جميع العمارات في جميع الاوقات فقيما او من قبيل ان يكون
جدار من افق اداء قائما تحت جدار مستقيم مستحكما للبناء فيجبرهم من نوع علمه
بالغيب ضا وموثوق عندهم بان هذا الجدار مشرف على الهدام فيقر العقل بغيره
فلا يرب عند العقل التسليم ان قياهم الذي كان قبل الخبر كان حسنا مباحا لهم
وبعد الخبر صار قبيحا ولا يلزم من ذلك من بعد ذلك قيامهم تحت جميع الجدران
المستحكمة فيصير قبيحا وايضا العجب من الشجر فانه قائل بحجية العمى واطلاق مفهوم
الشرط بحجية خبر الواحد وحجية ظواهر القرآن وغير ذلك مع قيام الاحتمال في كل ذلك
الامور بان يكون في نفس الامر على خلاف ذلك وهذا لا يقول به مع ان العقل
حاكم بعدم التفاوت فيما اثر قال ومنها ان على مذهب كثير من اهل العدل انما خلق
الطعم والارائش والاجسام لانه لا يصح ان تخلو منها فخرت في هذا الباب مجرى
الالوان التي لا يصح خلوا الجسم منها واذا ثبت انه مصلحة وجب ان يخلق معه
جميع ما يحتاج اليه في وجوده انتهى أقول مراد المستدل ان كل عاقل اذا تأمل
في خلق العنب والبطيخ مثلا يعلم علما قطعي ان الغاية العمدية في خلقه انما هو
الطعم واذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون الغرض متعلقا بطعمه امّا

بالاستدلال واما بالاجتناب واما بالاعتقار به بالاكل وفي جميع المقادير يلزم جواز
 الاكل ولا دخل في هذا ان العيب لا يمكن ان يكون خاليا عن الشئ المخصوص كما لا يخفى
 ثم قال ومنها ان الانتقاء بهذه الاشياء قد يكون بالاستدلال بها على الله تعالى
 وعلى صفاته فليس الانتقاء مقصودا على التناول فحسب ليس لهم ان يقولوا ان كان يكن
 الاستدلال به بحسام على وحدانية الله تعالى على صفاته فلا معنى لخلق الطعوم ^{للك} واد
 انه لا يتم ان يخلقها لما ذكرناه وان كان الجسم يصح الاستدلال به ويكون ذلك
 زيادة في الدلالة وليسنا عن يقول لا يخفى ان ينصب على معرفة دلة كثيرة ^{فلما} لان
 ذلك انتهى الى فساد اكثر الدلة التي يستدل بها على وحدانية الله تعالى فاذا ينبغي
 ان يجوز ان يخلقها بالاستدلال بها وذلك يخرجها من حكم العيب ويدخلها
 في باب ما خلق للانتقاء بها وليس لهم ان يقولوا اذا صح الانتقاء بها من
 الوجهين بالاستدلال والتناول فينبغي ان يقصد بها الوجهان وذلك
 ان هذا محض الدعوى لا بوهان عليها بل الذي يحتاج اليه ان يعلم انه لم يخلقها
 الا لوجه فاما ان يقصد بها جميع الوجوه التي يصح الانتقاء فلا يجب ذلك على
 انا قد بينا انه لا يتم ان يعرض في احد الوجهين مفسدة في الدين فيحسن خلقها
 للوجه الاخر يعلمنا ان فيها فسادا في الدين متى تناولنا ما فيجب علينا ان نشتتم
 منها فان قيل اذا امكن خلقها للوجهين ولم يقصد هما كان عينا من الوجه
 الذي لم يقصد الانتقاء به وجرى ذلك مجرى فعلين يقصد باحدهما
 الانتقاء ولا يقصد بالآخر ذلك فيكون ذلك عينا قتل له ليس الامر على
 ذلك لان الفعل الواحد اذا كان فيه وجه من وجوه الحكمة خرج من باب
 العيب وان كان له وجه اخر كان يجوز ان يقصد وليس كذلك الفعل ^{فقد} لانه اذا
 وجه موجبه الحكمة ^{فقد} يخرجها من باب العيب وان كان عينا وليس كذلك الفعل الواحد

على ما بيناه فان قيل الانتفاع بالاعتبار بالطعوم لا يمكن الا بعد تناولها لان
الطعم ليس مما يدرك بالعين فينتفع به من هذه الجهة فاذا لا بد من تناولها حتى يحسم
الاعتبار به قيل الاعتبار يمكن بتناول القليل منه هو قد ما عسك الرمز ويقع
مع الحيوة وقد بينا ان ذلك القدر في حكم المباح لئلا يثبت اعتبار موقوف على تناول
شئ كثير من ذلك انتهى لا يخفى عليك ان الفتوى باباحة قدر قليل من كل قاهرة
لكل مكلف مع حرمة الزيادة امر عجيب على ما نقول ان كان منه الاباحة هو الا^{ضطر}
كما فهمه هو فلا اضطرار في كل واحد من الفواكه الكثيرة والحبوب^{حظ} وشم الزيات
والنظر الى المياه الجارية والخضراء الى غير ذلك من الافعال لكثرة المتعلقات بالقلب
وكل واحد من الاعضاء وهذا ظاهر ثم قال يمكن ان يقال ايضا انه يصح ان يعتبر
بها اذا تناولها غير المكلف من سائر اجناس الحيوان فانه اذا شاهد جنسا من الحيوان
يتناول تلك الاشياء وبصره عليها اجسامها او يفهم بحسب اختلافها واختلاف
طباعها جازمعدان يعتبر بذلك وان لم يتناولها المكلف اضطرارا وعمل هذا اجاب
المخالف من قال نحن لا نفرق بين السموم والاعذية بان قال يرجع الى حال الحيوانات
التي ليست مكلفة اذا شاهدتها يتناول الاشياء ينفعها جعل ذلك طريقا الى
تجربته فان ذلك مما ينص عليه في خبر جود ذلك مثل ما اجابنا به عن السؤال الذي اوردته
وهذا الباب انتهى قول لا يخفى عليك ان المخالف لما يقول بتحصيل الامتياز بين
الاعذية وبين السموم بالرجوع الى ملاحظة احوال الحيوان ذلك ليس بموقوف على
ادراك الطعوم اما العبرة بالاستدلال بالطعوم فذلك لا يمكن بدو ادراكها فقياسا
الشيء قياسا مع العارق كما لا يخفى ثم قال استدلالا ايضا بقوله تعالى قل من حرم
زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق ويقول تعالى احل لكم الطيبات
وما سألكم من الايات وهذه الطريقة صفيية على السمع ونحن لا نمنع ان يدل

الحكماء
الذين
استدلوا

دليل السمع على ان الاشياء على الاباحة بعد ان كانت على الوقف بل عند الامر
على ذلك واليه تذهب وعلى هذا سقطت المعارضة بالآيات انتهى اقول الاستدل
بالآيات على بخون الاول هو الاستدلال بمثال قوله تعالى احل لكم الطيبات وقول تعالى
يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم وقول تعالى كلوا من طيبات ما فأنالكم
ولا تطغوا فيه وهذا الخون الاستدلال لا شك في انه لا يفيد الا اباحتها من
عين ورود الشرع به اما الاستشهاد بخو قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا
والسما بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وبقول تعالى هو
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ونظائره فلا شك في انه تام وكاشف عن صنوا
راي الحائمين بالاباحة قبل ورود الشرع قال مولانا الطبرسي في اثناء تفسير
قول تعالى يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات
الشيطان انه لكم عدد ومبين اخلف الناس في المأكل والمنافع التي لا ضرر
على احد فيها فمنهم من ذهب الى انها على الخطر ومنهم من ذهب الى انها على
الاباحة واختاره المصنف قدس الله روحه ومنهم من وقف بين الامرين وجأ
كل واحد منهما وهذه الآية والقول اباحة المأكل الاما دل الدليل على خطره
فجاءت موكدة لما في العقل انتهى ويجب من الشيخ الجليل كيف يقول ان قوله تعالى
قل من حرم زينة الله التي الى اخره يدل على الاباحة بعد ورود الشرع فانه صريح في
انه لم يكن حراما قط وصريح في النهي عن القول بحجوة الافعال المتنازع فيها على انه يلزم
على الشيخ ان لا يحكم بالاباحة جميع الافعال بعد ورود هذه الآيات ايضا الا ان يقطع
بعد ورود المخصص وعدم الوجدان لا يدل على عدم راسا ثم قال هو استدلال كثير من
الناس على ان هذه الاشياء على الخطر او الوقف بان قالوا قد علمنا ان التحريم من الجوار
واجب في العقول واذا كان ذلك واجبا لم يحسن منا ان نقدم على تناول ما لا نؤمن

ان يكون سماعاً ثانياً في ذلك الى العطب لانه لا يفرق بين ما هو هو ما هو غذاءاً ونباتاً
 ينتظر ذلك اسلام الله تعالى لنا ما هو غذاءنا والفرق بينه وبين السموم القاتلة واغرض من هذا
 في هذا الاشارة الى اننا نعلم ذلك بالتحريه فانا اذا شاهدنا الحيوان الذي ليس
 بمكلف يتناول بعض الاشياء فيصير عليه جسمه علمنا به انه غذاء واذا تناول شيئاً
 عليه علمنا انه مضار فحسبنا بما احوالها وقال من نصر هذه الدليل ان الحيوان يختلف طباعاً
 فليس ما يصير للحيوان المستعمل في العلم يصير للحيوان الناطق من الاشياء كثيرة تغذي كثير من الحيوان
 ويصير عليها اجسامها وان كان متى تناولها ابن ادم هلك منها انما طباعاً ياكل شجرة الخنظل
 ويتغذى به ولو اكل ذلك ابن ادم هلك في الحال وكذلك النعام تاكل
 النار وتحصل في معدتها ولو اكل ذلك ابن ادم هلك في الحال وكذلك
 يقال ان الفأرة تاكل البيض فتعيش به ورثمة ذلك تقتل ابن ادم فليس طباع
 الحيوان على حد واحد واذا لم تكن على حد واحد لم يجز ان يعتبر باحوال غيرنا
 احوال نفوسنا ولما خالفهم في ذلك ان يقول هب انه لا يمكن ان يعتبر باحوال
 الحيوان المستعمل احوال الحيوان من البشر ليس اقدم واحد منهم على طريق الخطاء
 والجهل على ما يذهبون عليه على تناول هذه الاشياء يعرف بذلك الخطاء ما هو
 وفرق بينه وبين السم فينبغي ان يجوز لغيره ان يعتبر بما هو يحوز له بعد ذلك
 التناول منها وان لم يرد سمع لانه قد امن العطب والهلاك فالمعتمد
 في هذا الباب ما ذكرنا اولاً في صدر هذا الباب هذه جملة كافية في هذا
 المعنى ان شاء الله تعالى انتهى ما اردنا نقله من كلام رئيس الطائفة من اقوال
 على مختارنا مضافاً الى الادلة العقلية وكتاب الله العزيز اخبار كثيرة ما نورد عن
 الاثمة المعصومين صلوات الله عليهم لجمعين منها قول الصادق كل شيء مطلق حتى
 يرد فيه فحسبنا في الفقيه وفي بعض الروايات حتى يرد فيه نص كما هو في البحار

بلا باحة اذا كانت امارات المصلحة فيه لا يتجه واما امارات المفسدة الدينية ^{من} منقوض
والاخرية موهومة وسيجي ان شاء الله تعالى مزيد توضيح في ذلك في الفصل
من هذا المقصد علم ان الاصل الذي وفقنا الله بتجربة في هذا المقام وتحقيق
الملام فيه كاد ان يكون من قبيل الاصل الذي يكون ثابتا وشرعه في السماء ^{منافعة}
جليلة وثمرات كثيرة لكن لا يكاد يصل اليها من لم في جودة الذهن يد قصيرة
فنقول من جملة ثمراته انه من الدلائل التي يعلم بها صحة الاخبار الماثورة عن الائمة ^{عليهم السلام}
فانه اذا كان الخبر مطابقا لما هو المختار لاحد من الانسان في هذا الاصل من الاجابة
والحظ والوقف يحكم هذا الانسان بصحة مضمونه وان لم يقطع بصدوره عن
المعصوم الا ان يكون هناك دليل يوجب ترك العمل بمقتضى الاصل وهذا الخبر
وان كان مخالفا لا يعمل عليه الا ان يكون الراوي ثقة في الرواية او اقتضت
به قرائن اخر تدل على صدوره عن المعصوم وقد سبق تفصيل ذلك في كلام
الشيخ المسطور في المقصد الثاني من ذلك الكتاب من شاء فليرجع اليه ولا شك
ان هذه فائدة جليلة يعرف الماهر قدرها ومن جملتها ان ورود النصوص في
كل فعل فعمل من افعال المكلف غير المشاهية من الامور المتعددة وان كان المعصوم
حاضرا فضلا عما اذا كان غائبا مستورا فالعامل على مخارعة في هذا الاصل ان
اليه نص من المعصوم فيه عمل عليه ولا يعمل بمقتضى الاصل ولو ارتفع هذا الاصل
من البين فيبغى ان ينتظر المكلف لكل فعل من افعاله من اكل انواع المأكولات
وشرب انواع المياه وكيفيات الاكل وكيفيات الشرب واوقات الاكل واوقات
الشرب الى غير ذلك من الامور الغير المشاهية ورود النص من معصوم
ولا شك ان هذا في زماننا هذا في جميع البلاد وفي زمان ظهور المعصوم
في البلاد المتباعدة عنه بل في البلد الذي هو فيه من المحالات العادية فيبغى

شخص لا يرى
مصلحة

فذلك المقام هو كبقائه امر لنا بنه من قبل لم يقبل الدليل على رفعه وهو على نحو الاول منها هو استحسان
حال العقل المعبر عنه بالبراءة الاصلية فان العقل حاكم بارز في الكلفة في الاصل حاله عن الشواغل الشرعية ولا
هو ان الحكم يخلو الذباق الى ان يوجب الدليل على خلافه وقد دعي المحقق اجماع العلماء على اعتبار جين قال
اطبق العلماء على ان مع عدم الدلالة السيرة ببقاء الحكم على ما يقتضيه البراءة الاصلية انتهى وتحقيق المقام في ذلك
انا قد وضعت في ما سبق ان افعال العباد لا تخلو من ان تكون في نفس الامر حسنة او قبيحة والقياس يكون لا حرا
في نفس الامر ولا يكون الامباحا بالمعنى الاعظم جبا او غير فايده كقبحه بالعقل فلا شك وان تركه
يكون معاقبا وما يترك حسنة فمع ادراك قبح تركه يكون واجبا اماما لا يدرك وجوبه ولا قبحه فهو في حقه
على محاربا اى يحجب فعله وتركه للكلفة وان كان في نفس الامر لا يخلو من واحد من الاحكام الحسنة فهو استحسان
البراءة انه قد ثبتنا بدلالة عقلي ونقلي ان افعالنا الغير المعلوم الوجوب والحكم كانت قبل ورود الشرع وبعد
وروده مباحة لنا فحقا على ذلك حتى ثبت لنا دليل شرعي على الوجوب والحكمه او يقال ان المراد بالبراءة
لما كان في مبدأ الوجود جاهلا بحجيم الاحكام الشرعية والوضعية لم يكن مكلفا بها فيكون باقيا على تلك
الحال الى ان ثبت خلافه فيصير محررا فيقول بعد كونه بالغاعاقلا انصافا الى ان يتوصل الى ان يكون محمدا لا محرم لاجبا
على انما على حكمه مادام لم يحصل العلم بخلافه لا شك في استحسان البراءة بكلا المعنيين لشيء في على انكار من
والقبح العقلي ولا الوجوب المحرم الدائري ولا على انكاره في حكمه كل واقعة خارجة عن صاحب الفوائد المذكور كما سيجي
وحجبه هذا الصنف من الاستصحاب كاد ان تكون من الضرر بان لا يحتاج الى التجسس باقامة الدليل والبرهان
كيف لو لم يكن هذا حججه في مستسكا لنا في افعالنا الغير لها هي من اكل انواع المأكولات والمسببات المختلفة
اختلاف البلاد المتباعدة عن الشارع واللبس في اللبس والكلام باصناف الكلام الى غير ذلك من الامور الكثيرة وهكذا
في تلك الافعال الغير لها هي كرك صلاة غير مبرورة او صوم او جهاد او صدقة الى غير ذلك فلو لم يكن اصل البراءة تحجينا في
والدليل انهم فسوا جميع بالضرورة بل يلزم لجماع الفيضين فان سكنوا في الهند مثلا كما يحتمل ان يكون محررا او لا
واجبا على تقدير عدم اصل البراءة فيلزم الفعل والترك معا وهذا باطل بالضرورة ويدل على اعتبار اصل البراءة
مضافا الى ما ذكره قول الميرزا من كان على يقين فاصابه شك فليحس على يقينه ان اليقين لا يدفع بالشك فحق على
يقين ان جميع فاعالنا الا ما اخبرها الدليل في نفسها مباحا فلا يدفع الا بيقين وورد المحرم والوجوب او يقال نعم على
يقين بعلامة التكليف والتكليف مشكوك فلا بد من اليقين والامان باسناد عن محمد الله قال الاشياء مطلقا لم يد

ونهي فانه صريح في انها مباحة لما لم يصل اليها دليل الوجوب والحكمة وقول الصادق
ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم فانه صريح في انه عالم يحصل له العلم بوجوب شيء أو
فحس غير مواخذ على ترك الواجب وفعل الحرام وهذا هو المعنى باصل البراءة اذا عرفت
ذلك فنقول قال صاحب الفوائد المدنية وانا اقول المتكسب بالبراءة الاصلية
من حيث هي انما يجوز قبل اكمال الدين واما بعد ان اكمل وتواترت الاخبار عن
الائمة الاطهار بان كل واقعة يحتاج اليها لامة الى يوم القيمة وكل واقعة تقع فيها الحكمة
بين اثنين ورد فيها خطاب قطعي من قبله تعالى حتى ارش الكف فلا يجوز قطعاً كيف يجوز
وقد تواترت الاخبار عنهم بوجوب التوقف في كل واقعة لم يعلم حكمها معللين انهم بعد
ان اكمل الدين لا يخلوا واقعة عن حكم قطعي واهم من الله تعالى بان من حكمه بغير ما اتوا الله
فاولئك هم الكافرون انهم بعض كلامي اقول لعمرى هذا الفاضل مع ادعائه الفضيلة
كثيرا ما لا يفهم مراد الائمة ولا مراد العلماء فان القائلين بالبراءة لا يشكون ورود الحكم في كل
واقعة وليس القول بالبراءة موقفا على الانكار فان مقصودهم كما عرفت ان لعقل
والكتاب السنة الله على ان افعالنا كانت على اصل الاباحة بمعنى انها كانت بحيث
يجوز لنا تركها وفعلها وان كانت محسوبة بنفس لا من بعض منها واجبا وحراما فتكون
بافية عليها ما لم يصل اليها الدليل على رفعها حتى يكون مخصصا للعمومات الدالة على
الاباحة هنا امور ثلاثة الاول منها ان خطاب الله تعالى ورد على اباحة الاشياء عموما
الثاني منها ان عاملا من علمها ما لم يصل اليها المخصص الثالث منها انه لا يضر
ورود المخصص في نفس الامر مع عدم حصول العلم به كل من تلك الامور قد و
فيما سبق وسيظهر ان شاء الله تعالى ان هذا الفاضل يعترف بعمل الصحابة على
ايات كتاب الله ما لم يصل اليهم العلم بكونها منسوخة هذا على الاحتمال الاول من
البراءة اما على الاحتمال الثاني فيكون مقصودهم انه ما كان الانسان في ذلك الامر مكلفا

فيكون الحكم كذلك ما دام لم يقدّم الدليل على خلافه وقد عرفت أنه لا يخالف القواعد
 المقررة عند الامتناع من خطاب الله في كل واقعة أمران أ يكون بحسب العصور وفي
 ضمن الكليات ب بحسب الخصوص كقوله لا نرم أن يكون الكليات المانوية لغوا فائدة
 فيها وسيجيء مزيد توضيح لذلك ما وجب لتوقف فائدة حيث يمكن التبرجح لاحد
 من الجانبين لتعارض الأدلة كما جتمع اصل البراءة وثبوت اشتغال الذمما قوله تعالى فمن
 بعثنا من الله فاولئك هم الكافرون ليس على ظاهرة ولا يلزم عدم جواز العمل على احد
 من الاحاديث المختلفة الا بعد تحصيل العلم بما هو مطابق لحكم الله وهذا الفاضل
 لا يقول بذلك وايضا يلزم كثر اصحاب الايمنة المختلفين في الاحكام كما لا يخفى ثم
 قال ذلك الفاضل اقول هذا المقام ما زلت فيه قدام اقوام من فحول الاعلام في محضر
 بنان مخمور المقام ونوضيحه يتوفق الملك العلامة ودلالة اهل الذكر فقول التمسك
 بالبراءة الاصلية انما يتم عند الاشاعة المنكرين للحسن المقوم الذاتيين وكذلك
 انما يتم عند من يقول بهما ولا يقول بالوجوب الحسنة الذاتيين وهو المستفاد
 من كلامهم وهو الحق عندي ثم على هذين المذهبين انما يتم قبل اكمال الدين لا بعد
 الاعلى مذهب من جوز من العامة خلوا واقعه عن حكم وارده من الله تعالى الا يقال
 بقا اصل اخر هو ان يكون الخطاب الذي ورد من الله تعالى موافقا للبراءة الاصلية
 لا نقول هذا الكلام مما لا يرضى به ليبي ذلك لان خطابه تعالى تابع للحكم المصالح
 ومقتضيات الحكم والمصالح مختلفة قد يكون ايجابا وقد يكون نهيما وقد تكون
 تحييرا وقد يكون غيرها لا يعلمها الا هو جل جلاله ونقول هذا الكلام في وجه نظرين ^{بقا}
 الاصل في الاجسام تساوي نسبة طبائعها الى جهة السفلى والعلو ومن المعلوم بطلان
 هذا المقال ثم اقول الحديث المتواترين الفريقين المشتمل على جمل الامور في ثلثة امور
 بين رسلنا وامرين غيبه وشبهات بين ذلك وحديث دع ما يربك الى ربك

ج
 من خصوصيات هذا المذهب

ونظايرها اخرج كل واقعة لم يكن حكمها يبيننا عن البراءة الاصلية وواجب التعقب فيها
استمع كلامه اقول اكثر ما ذكرهنا هو حاصل ما ذكر من قبل فهو مفعول به ما دفعنا به كلامنا
فلا نغنيه اما الاشكال الذي ذكره هنا فان كان المراد به هل يقال الاحكام الواردة
في كل واقعة اعم من ان يكون في ضمن العمومات والكليات او بخلافها فيجوز ان يكون
ورود خطاب الله تعالى به يجوز ان يعمل العباد على مقتضى البراءة ما لم يحصل لهم العلم
بدليل يقتضيه خلافها فلا شك ان الاشكال واراد لا يحصى ولا يدفع مما ذكره بقي
هنا شئ وهو ان المحقق رحمه ذكر في الاعتبار للبراءة الاصلية مثالين الاول ان يقال
ليس الوتر واجبا لان الاصل براءة العهد منه والثاني ان يخلف الفقهاء في حكمه
والاكثر يقتصر على الاقل كما يقول بعض الاصحاب في دية عين الدابة نصف قيمتها
ويقول الاخر ربع قيمتها فيقول المستدل ثبت الربع اجماعا فينتفي الزائد نظر الى البراءة
الاصلية وقال في اصل اطلاق العلماء على ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب بقاء
الحكم على ما يقتضيه البراءة الاصلية وقال ايضا اذا اختلف الناس على احوال
كان بعضها يدخل في بعض كما اختلف في حد الخمر فقال قوم ثمانون واخرون اربعون
او في دية اليهود فيقتل كدية المسلم وقيل ثمانون وقيل على النصف وقيل على الثلث
هل يكون الاخذ بالاقل حجة حكم بذلك قوم وانكره اخرون اما القائلون بذلك
فقالوا قد حصل الاجماع على وجوب الاقل والاجماع حجة واختلف في الزائد
البراءة الاصلية نافية فثبت الاقل بالاجماع وينتفي الزائد بالاصل لان التقيد
تقدير عدم الدلالة الشرعية وقد بينا ان مع عدمها يكون العمل بالبراءة الاصلية
لازما لا يقال الذمة مشغولة بشئ وقد اختلف فيما يبرأه الذمة فانا نقول لا نسلم
اشتغال الذمة مطلقا لان الاصل دال على خلوها فلا يشتغل الا مع قيام الدليل
وقد ثبت اشتغالها بالاقل فلا يثبت اشتغالها بالاكثر ولا اشتغال الاكثر مغاير للاشتغال

المجرد ومغائر الاشتغال بالأقل فيكون الاشتغال بالكثرة والاستغال المطلق منتفياً
 بالأصل يقال فان ثبتت دلالة على الأكثر فانه من الممكن ان يكون هناك دليل
 ولا يلزم من عدم النطق بعدم كان العمل بالكثرة لا نحول ذلك الدليل المحتمل
 لا يعارض الأصل انا قد بينا ان مع تقدير عدم الدلالة الشرعية يجب العمل بالبراءة
 الأصلية وذلك برفع ما اوى اليه من الاحتمال انتهى انا نقول المثال الاول حسن
 لا اعتبار عليه اما المثال الثاني قلنا فيه بحث لا نأخذ ان المتخلفين اتفقوا عليهم
 القدر الأقل لان قول القائل بنصف القيمة في دية عين الدابة متضمن للحكمين
 احدهما وجوب النصف والاخر عدم جواز الاكتفاء بالأقل هكذا الحال في الخمس ودية
 اليهودي فالأظهر ان يقول ان اشتغال الذمة بغير اجماع لان حاصل كل من الحكمين
 هو اشتغال الذمة بأقيا الى ان يوجد الرفع اليقين استصحاباً أو لقول الصحابة
 اليقين لا يزول الا يقين مثله والرفع اليقين ليس الا هو العمل بالكثرة لاتفاق
 المتخلفين على البراءة **كما لا يخفى النسخ الثاني** من الاستصحاب محله
 ان يثبت حكم في وقت ثم يجرى وقت آخر لا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم
 فالحكم ببقائه هو المعنى بذلك النسخ من الاستصحاب قد قال به الشيخ المفيد العلما
 في التهذيب وجماعة من الشافعية خلافاً للسيد المرتضى من اصحابنا والشيخ
 والأظهر هو الاول لوجوه الاول منها ان اصحاب النسخ كان سببهم بالاستمرار على
 مقتضى حكم صدر عنه الى ان يحصل لهم العلم بغيره وقد اعترفوا بذلك صفاً الفوائد
 المدنية فلو لم يكن الاستصحاب معتبراً شرعاً لما استمر عليه والثاني انا نرى للسلطان
 قاطبة يستصحبون كثيراً من الاحكام الشرعية الى ان يعلم خلافها ككون رجل مالك
 ارض وكونه زوج امرأة وكونه على وضوء وكونه ثوباً طاهراً ونجساً وكون الليل باقياً
 وكون النهار باقياً الى غير ذلك من الامور الكثيرة وليس متمسكاً في كل ذلك

انما يشترط في النسخ

ألا استصحاب لان ورحد الاخبار الماثورة المعتمدة في كل باب غير معلوم فلو لم يكن
 الاستصحاب حجة شرعية لما اجتمع عليه اصحاب الائمة والثالث انه يلزم الضيق
 والمحرم بل المحال على تقدير عدم كونه حجة بيان ذلك انه يلزم حرايكون كل واحد
 من المكلفين وقت كل صلاة على يقين من طهارة ثوبه وبدنه وطهارة الماء الذي
 تطهر به واباحة المكان الذي يريد ايقاع الصلوة فيه هكذا يلزم على الملة التي
 يزوجها غائب عنها ان تكون على يقين بعد كونهما مطلقا لا تعتد ان يكون الزوج
 الغائب على يقين من حيوتها وحيوة اولاده في اخراج الفطرة ووجوب ابي سال
 الثقة اليهم وان يكون العبد الامت في كل وقت على يقين من عدم اعتاق مولاها
 والا يلزم ان تتألف الاحرار الى غير ذلك من الامور الكثيرة ومعلوم بالضرورة
 من الدين بطلان ذلك والواجب صحيحة زريعة عن الياقوت قال قلت له الرجل ينام
 وهو على وضوء اتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء فقال يا زريعة قد ينام
 العين ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء
 قلت فان حرك الى جنبه شئ ولم يعلم به قال لا حتى يستيقظ انه نام حتى يرجع في ذلك
 امرين والافاته على يقين من وضوئه ولا تنقض اليقين ابدا بالشك ولكن تنقضه
 يقين آخر فان قوله ولا تنقض اليقين ابدا بالشك يفيد ان ما ثبت يقينا كان
 مستصبا مادام لم يحصل اليقين بخلافه وهذا هو الاستصحاب بعينه والخامس
 ايضا صحيحة زريعة المتضمنة لقوله قلت فان ظننت انه قد صابى ولم ايقن ذلك
 فطهرت فلم ادر شيئا ثم صليت فرأيت فيه قال لغسله ولا تعيد الصلوة قلت
 لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم تشككت فليس ينبغي لك
 ان تنقض اليقين بالشك ابدا الى اخره فان التعليل صريح في ان الاحكام مستصحاب
 ما لم يقم الدليل على خلافه والسادس صحيحة زريعة ومحمد بن مسلم قال قلت لابي جابر

لم يصب الماء وحضرت الصلوة فيقيم ويصلي ركعتين ثم صاب الماء ان يقض الركعتين
 او يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي قال لا ولكنه يمضيه وصلوته ولا ينقضها المكان انه
 دخلها وهو على طهر ويقيم قال زياره فقلت له دخلها وهو مستقيم فصل ركعتي
 فاصاب الماء قال يخرج ويتوضأ ويبنى على ما مضى من صلواته التي صلى بالتيمم ان
 التعليل المستقيم الحديث يدل على ان اجزاء التيمم في اول الصلوة لما كان يقينا في
 مستحبا التمام الصلوة والسابع صحيح ابن ابي شاشم الجعفي قال سالت ابا الحسن
 رجل قد ابق منه مملوك ايجوز ان يعتقه في كفاية الطهار فقال لا باس به عالم غير
 منه موثاقان المخاطب لا يفهم من قوله عالم يعرف منه موثاقا الا استحباب الحال
 السابع مطلقا والثامن صحيح في عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله
 وانا حاضر في غير الذي ثوب وانا اعلم انه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده على
 فاعسله قبل ان يصلي فيه فقال ابو عبد الله صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك
 فانك اعترت اياه وهو طاهر ولم تستيقظ نجاسة فلا باس ان تصلي فيه حتى تستيقظ
 انه نجسه والتاسع موثقة مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله قال سمعته
 يقول كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه من قبل نفسك وذلك مثل
 الثوب يكون قد اشتريته هو السرقة او المملوك عندك ولعله حرق قد باع نفسه
 او خدع فبيع او فحل او امرأة تحتك وهي اختك او رضيعتك والاشياء كلها على
 هذا حتى يتبين لك غير ذلك او تقوم بالبيت فالحا صريحة في جميع الافعال من
 المعاملات مباحة ونفسها وباقية على تلك الا بالحق ما لم يظهر خلاف ذلك واذا
 عرفت ذلك فاعلم انك الله تفصيل المقام وتحقيق المرام في ذلك هو ان موثقا لا
 يتصور على نحوين الاول ان يعلم بثبوت حكم ولم يشع بعد ذلك امر محسب علنا
 قوة وهم والى كما علمنا طهارة ثوب مثلا باليقين في وقت لم يطرأ بحسب علنا

من بعد ذلك شيء يقتضيه مزيد وهم الجحاسة كما استعمله المصنف في أيام عديدة وكثر شعر
البول مثلا على قريب من الثوب من الارض او اليد والثنائي ان لا يكون كذلك
هو على انحاء الاول منها ان يكون موجب مزيدا وهو ظن عرو من شيء بحيث لو حصل
الظن بين به يرتفع حكم الاستصحابا يقينا كالمثالة المذكورة والثاني منها ان يحصل اليقين
بعروض شيء مستبها بين شئين بحيث لو حصل اليقين بتعيين احدهما يحكم العقل
جزئيا بارتفاع حكم الاستصحاب او بعد ما كوصول شيء مستبها بين الماء والبول
بالثوب الظاهر الثالث منها ان يحصل اليقين بعروض شيء معلوم الحقيقة
تحو الى الحكمة بحيث يعلم يعاين حكم العقل بارتفاع حكم الاستصحابا على البتة
عدا ما كوصول مدعى بجهول حكمه من حيث الجحاسة والطهارة مثلا بالثوب
فانكار جحية الاستصحابا في الصوغ الاولى كاد ان يكون من قبيل انكار واحد من شرائط
الدين بل لا تحتمل نه يلزم عليه الحرج والصيق بل التكليف بالمحال كما عرفت في
البراهين الثلاثة الاولى اما الثاني فيدل على جحيتها كغيرها من الاحكام المستطوع
انفاؤها بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه ذودين اما الثالث فيدل على قول المصنف
ما ابا الى بول اصابني ام ماء اذ العلم ما في الكافي من سلا عن الصادق قال قلت امرئ
الطريق في ميل على الميراث لوقات اعلم ان الناس يتوضئون قالون ليتوضئوا سئل عنه
ويدل عليه ايضا صحيح ترمذ في رواية المصنف انما في الدليل الرابع فان منطوق السائل فيه
ان التحفة والخفقات هل هو غير مقتضى الوضوء ام لا حتى يستحب على الطهارة اما
الرابع فظني ان جحيتها ليست في مرتبة ظنية بل هي جحية الثلاثة الشاوان كان الظاهر كونه كذلك
ومن افرازة استصحابا الوجبة وحلية الوطى في صوغه ايقالم الطلاق بصيغة وقع
الاختلاف بوقوعها واستصحابا ان اتمام الصلوة في صورة توجدان المقيم الماء
في اثناء الصلوة واستصحابا وجوب اتمام في صورة رجوع المسافر فيها عن قصد

الاقامة بعد قصد اياها وابقاكم صلواتكم تامّة وعشق عبد غائب في الكهارة واما
 قلنا الظاهر كونه صحيحا لان احتمال تحقق الرفع معارض باحتمال عدوان النكاح
 نسبته الى الوجوه العدم مساوية والتعارض يوجب النسخا قطعاً كان مقتضى التغير
 باقياً بالمعارض وايضا الاصل في المكناات العدم ففي صورة التعارض بين
 العدم وايضا يدل عليه اطلاق قول اليقين لا يقض لا يبين مثله وقوله ما يجب
 علمه عن العباد فهو منوع عنهم ولا شك في ان العلم بوقوع الطلاق بصيغة
 مخصوصة يجب عنهما فلا تكون زوجة المطلق بهذه الصيغة قهراً ما عليه وهكذا الكلام في
 امثلة اخرى وهذا التقريب يدل عليه في الاختصاص عن الصادق قال في هذه الامثلة
 الخطاء والنسيان واستكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطروا عليه بنظر
 الحديث وايضا يدل عليه ما في الكافي وغيره بسند لعله صحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
 ابي ابراهيم قال سالت عن الرجل يتزوج المرأة في عدل لبيها له اهل من لا تحل له ابد فقال
 لا اما اذا كان بيها له فليترجها بعد انتقض عدتها وقد يعذر الناس في الجها له بما هو
 اعظم من ذلك فقلت يا ابا جهم التين يعذر بيها له ان يعلم ان ذلك محرم عليه ام بيها له
 انما في عدتها فقال احدهما الجها له التين اهل من لا تحل له الجها له بان الله حرم ذلك عليه
 وذلك بانه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت فهو في الاخرى معذور قال نعم اذا
 انتقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها فقلت فان كان احدهما متعمدا والاخر
 يجهل فقال الذي تعمده لا يحل له ان يرجع الى صاحبه ابد اما واجب الدلالة فظاهر
 هذه الجها له كانت اهل من عند الله تعالى مع امكان تحصيل العلم به بالاستفسار
 من العلماء فالجها له التي لا يكون الطريق الى تحصيلها كانت اهل من لا يحل له الا اذا
 فخرنا ما هو مخبرنا في ذلك المقام فلهذا في احتجاج المخالفين ما يرد عليه فنقول اجيبه
 الرضى بان في استصحاب الحال جمعاً بين حالين حكم غير ذلك لان الحالين

فمختلفان من حيث كان غير واحد للماء في لحد لها واحد له في الآخر فكيف ^{تسمى}
 بين الحالين من غير دلالة قال واذا كنا قد اثبتنا الحكم في الحالة الاولى ^{حيث} لا بد ليل فالو
 ان ينظر فان كان الدليل يتناول الحالين سوياً بينهما فيه وليس ههنا استصحاباً
 ان كان تناول الدليل انما هو للحال الاولى فقط والثانية عارضة من الدليل فلا يجوز
 حججيات مثل الحكم لها من غير دليل وجبت هذه الحال مع الخلو من الدليل مجرى
 الاولى لو خلت من دلالة فاذا لم يجز اثبات الحكم للاولى لا بد ليل فكذلك الثانية تبقى
 اعلم انه لو تم دليله لزم ان لا يكون غير الاستصحاب على التبع الاول ^{قطعة} حجته فان حاله
 عدم وصول النجاسة بالماء الطاهر والشوب الطاهر غير الحالة التي ظن فيها وصول النجاسة
 بهما وغير الحالة التي وصل به شيء مشتببه ^{بكل واحد منهما} بين النجس والشئ الطاهر ومرددين الحكم
 بالنجاسة والطهارة فان كان مقصوداً هو ذلك ^{بكل واحد منهما} فالاحاديث المسطوية يكفى شراً
 على بطلان ما زعموا ان كان متطورة به ابطال استصحاب خاص كما فهمه المجامع فيرد
 عليان القول بحجية بعض انواع الاستصحاب مع اشتغال ليل الا بطلان الحكم وايضاً
 نقول وتضعيف كلامه ان قوله فكيف سوى بين الحالين الى آخره مردود بآياتنا
 لا نسلم ان التسوية من غير دليل فان ما تلونا عليه من البراهين على شطرين ^{هين} البراهين
 المذكورة في كتب لقوم على ذلك واتجه المخالفون ايضاً بان الاجماع منعقد على
 ان بينة الاثبات مقيدة على بينة النفي ولو كان الاصل في كل متحقق وامكانات
 بينة النفي مقدم على اعتضادها بهذا الاصل بان ظن الاستمرار ثابت قبل الشرع
 اما بعده فلا لعدم الامر بالتغير ورد الدليل المعبر فلا يبق ان الاستمرار حاصل ويرد
 على الاول الاستشابة بينة الاثبات اقل احتمالاً من جمال الاستشابة بينة النفي لان الاطلاع
 على الوجود اسهل على النفي متعسر على الثاني ان المكلف عامر بالعمل على الظاهر لقوله
 اللهم انا نحكم بالظاهر فلا يتأني في عدم المطابقة لما في نفس الامر كيف ولا يلزم عدم

جواز العمل بخير الواحد المفيد للطن وبإلصاقه بالقرآن والأحاديث التي لا
 من الامور الكثيرة لاحتمال عدم المطابقة لما في نفس الامر قال صاحب الفوائد المدنية
 اما التمسك باستصحاب حكم شرعي في موضع طرئت فيه حاله لم تعلم شمول الحكم الا
 له مثاله من دخل في الصلاة بتميم لفقد الماء ثم وجد الماء فابتأها قبل الركوع او بعده
 ومن عزم على اقامة عشرة ثم رجع قبل ان يصلي صلاة واحدة تامه او بعد هاتين
 قال به الشافعية وبعض اهل الاستنباط من اصحابنا كالعلامة لكل واحد قوليه شيخنا
 المفيد وانكرته الحنفية اكثر اهل الاستنباط من اصحابنا واكثر عندى قول الاكثر
 وذلك لوجوه الاول من غم ظمير دلالة على اعتبار شرعا وما ذكرته علماء الشافعية
 وموافقيهم في هذه القاعدة من حصول نص اليه من جواز العمل بذلك الظن
 شرعا مردد المسئلة من وجهين اولها ان دعوى الظن فيه ممنوع لان موضوعه
 المسئلة الثانية مقيد بحالة الطارئة وموضوع المسئلة الاولى مقيد بنقص
 تلك الحالة فكيف يظن بقاء الحكم الاول وثانيه مما حققناه بيننا قاطعة من ان
 الظن المتعلق بنفس حكمه تعالى يفيها غير متبوعا لوجوهنا في انه قد روي من
 الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب الذي اعتبره وفي بعضها حكم يخالفه
 فعلى الاستصحاب بالمعنى الذي اعتبره ليس مقتدا شرعا ومن ثمة اصل في الاحاديث
 الواردة في حكم التيمم الذي وجد الماء بعد دخوله في الصلاة وفي حكم المسافر الذي
 عزم على اقامة عشرة ثم بدله وفي رواية شريك بن حماد الكوفي في اخره وفي رواية زياد
 بن سوف في اخره وفي رواية ابان في اخره وفيما روي بعدة طريق عن الصادق في اخره
 وفيما روي عنهم في اخره يقطع بعدم جواز التمسك بالاستصحاب الذي اعتبره الوجه
 الثالث ان هذا الموضع من مواضع عدم العلم بحكمه تعالى قد تواترت الاخبار بان بعد
 اكمال الشريعة يجب التوقف في تلك المواضع كلها ويجب الاحتياط في العمل ايضا

في بعضها وقد تقدم طرف من تلك الاخبار وسيجيء طرف منها في هذا الكفاية ان شاء
 الله تعالى انتهى كلامه غفر الله له وانا تركنا ذكر الاحاديث المذكورة في كلامه في هذا
 المقام خوفا للاختصار مع عدم كثر الفائدة هنا في ذكرها وسند كحديثنا واحدا
 منها جرح قريب كقولنا تنوع الجميع وعلى الله التكاليف وانا نقول يريد على كلامه امور
القول ان الاستصحاب الذي فسر باستصحاب حكم شرعي الى اخره شامل لكل
 حين انحاء الاستصحاب التي ذكرناها غير المعنى الاول فان ظن عروضا بالخاصة بالظن
 حالة غير الحالة التي كان عدم عروضا مستقنا فيها وهكذا على العكس وظن النعم غير
 الحالة التي كان عدم مستقنا فيها وقس على ذلك فانكاره الاستصحاب بهذا المعنى موجب
 انكار ما هو قول به كما ستعرف ان شاء الله **والثاني** اننا نقول ان مجرد الظن
 العمل بالاستصحاب فانه لا شاك من يقول بحجية الاستصحاب مجرد كون مفيدا للظن فهو
 قائل بما هو معلوم بالضرورة من مذهبنا بطلان سخن نقول على اعتبار الاستصحاب
 دلائل شرعية سواء افاد الظن او لا ومن يقول من العقلاء ان الشك في الله
 استعاره الجوى المستغرق او قاته في سرب الخمر كل نحو الخنزير واستعمالا بما
 عديدة على تلك الحالات انه مطلق الطهارة او اواني المشركين وما فيهم
 من الاشياء السيالة كالماء والدهن طهارتها مطلق وهذا كما نقول قول الشاهد
 العاديين عندنا شرع معتبر سواء افاد الظن ام لا **والثالث** انه يقال غاية ما
 في الباب ان فقدان الماء حيث كان علة بجواز التيمم اذا وجد الماء لزم انتفاء
 التيمم لان انتفاء العلة يدل على انتفاء المعلول فلا يتصور وجوب ظن بقضاء
 الحكم الاول وهو مردود او لا بالنقض بعقد الشك مثلا بان يقال ان العلة
 بعدم بانتظام الحكم بيمينتين فينبغي ان لا يجعل الوطى لعين ما ذكر من ان انتفاء
 العلة يدل على انتفاء المعلول والثاني بطريق الحل وهو ان عقد الشك وعقد البيع

والوضوء والغسل التيمم أمثال ذلك كله ما هو المقصود منه فالوضوء مثلا لا بد له من
 كون الصلوة مثلاً مباحة لمقتضى ما لم يوجد الناقض الشرعي وهكذا التيمم على ما دام
 استباحة الصلوة مثلاً ما دام لم يوجد الرفع الشرعي والعلم يكون الشيء ناقضاً للتيمم والوضوء
 ليس يعقل فلا بد من نفي الشارع عليه فرض الشارع على انتقاض التيمم بوجوب الماء في أثناء
 الصلوة مفقود فإباحة الصلوة كانت مطلقاً **والرابع** ان قول وثانيهما ما حققناه في
 آخره مردود بهما لكونه من قبل **والخامس** ان غاية ما يقوون امثال رواية زياد بن سفيان
 قال سأل ابو جعفر عن رجل اقضى امرأته او امته فرأت دم كثير لا ينقطع منها يوماً كيف
 بالصلوة قال تمسك الكريفة فان خرجت القطنه مطوقاً بالدم فهو من العذر فيغتسل
 وتمسك معها قطنه وتصل فان خرج الكريفة متغصاً بالدم فهو الطمث فتعد الصلوة
 متضمنة لحكمه من افاق الاستصحاب وان الاستصحاب كان مقتضى بقاء وجوب الصلوة الى ان يحصل
 له العلم بكونه نجساً ويمكن التمسك عنه او لا بالمعارضه بان يقال لو كان ظواهر الاخبار والآثار
 حجة لم يكن حديث قطيحي على خلاف الظاهر ان كانت القرينة قائمة عليه ولو كانت
 شهادة العدلين معتبرة ينبغي ان تكون معتبرة في ثبوت الزنا ايضا ولو كانت العموم
 حجة لم يوجد التخصص قطر وثانياً ان الاستصحاب انما جاز لنا الايماء لمكان
 تعذر طريق العلم لنا بما في نفس الامر كما جاز لنا اكتفاء بشهادة الشاهد
 وبخبر الثقة والعمل بظواهر الاخبار لذلك فلو فرض موضع يكون يتصل العلم
 بما في نفس الامر ممكن فيه بطريق اخر ما جاز لنا العمل بها جزئياً ولذا لا نعمل
 على ما هو مقتضى ظواهر الكتاب والسنة حيث يقوم الدليل القطعي العقل والنقل
 على خلافه ولذا جاز لنا العمل بمقتضى علمه فلما كان الامتياز بين دم الطمث
 والبكارة في الحديث المسطور ممكن لنا بتطوق القطنه كعدمه لما جوزه لنا
 البناء على الاستصحاب ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز البناء عليه حيث لم يكن لنا

سبيل العلم بما في نفس الأمر ثالثاً من هذا الاشكال لا ريب عليه ايضاً فانه قال
 أعلم ان الاستصحاب صورتيين معتبرتين باتفاق لا متبطل قول اعتبار
 من ضرديات الدين احدهما ان الصحابة وغيرهم كانوا يستصحبون ما جاء
 بنبينا الى ان يحج بشيخه وثانيهما انا استصحب كل امرئ من الامم الشريعة
 من كان رجلاً مالاً كارضاً كونه زوج امرأة وكونه عبداً كونه حراً كونه على وضوء
 وكونه ثوبه طاهراً ونجساً وكون الليل اقيماً وكون النهار اقيماً وكون ذمته لا تساقط
 مشغولة بصلوة او طواف الى ان يقطع بوجوب شيء جعله الشارع سبباً لنقص تلك
 الامور انتهى فاما جوابه فانه جوابنا أعلم انه يظهر من كلام المحقق في اصوله انه قد
 يجتبه استصحاب النكاح حلية الوطى لو قال الزوج لم يفتت بربية او بخلية ^{خاتمة} فاما
 فيه بوثوق الطلاق به معللاً بان عقد النكاح يوجب حل الوطى مطلقاً وقال فلما
 الحكم مستفاداً بذلك النسخ من الدليل بحجها في الاستصحاب اذ لا يكذب ذلك
 على ليس بحجة ووضوح من مسئله التيمم ليس من هذا القبيل حيث قال في اعتبار النكاح
 استصحاب حال الشرع كما التيمم بحديثه ^{سنة} واثناء الصلوة فيقول المستدل عدا
 صلوة مشرعة قبل وجوب الماء فيكون كذلك بعد ذلك وليس هذا حجة لان شرعية ما بعد
 تشر الماء لا يستلزم الشرعية معناه انتهى قول الفرق بين المثالين بالخبر المذكور في محل
 استفتاء فار التيمم كالعقد يقضيه دوامها هو المقصود فيلزم ان يوجد الواقع الشرعي
 نعم هناك فرق بخلافه ان عليه جواز التيمم اعني فقد الماء في اثناء الصلوة صار ^{مستقراً}
 وجد نقضه بخلاف عقد النكاح فانه لم يوجد نقض جواره عند قوله انت خلية فاما
 فانه دقيق وليعلم ان هذا الشئ من الاستصحاب والذي هو من اقسام القسم الرابع من الاستصحاب
 الذي قسمناه الى اربعة اقسام اخف حجة بنسبة سائر الاقسام فلا بأس في جعله من البنية
 والعمل بالاحتياط مع تفرقه والله يعلم بالصواب **الفصل الخامس في مباحث الفقهاء**

[illegible]

بن صديق قال حدثني جعفر عن ابيه ان عليا قال من نصب نفسه للقياس لم ينزل دهره
 والتباس من كان الله بالراي لم ينزل دهره في ارتماس وامثال تلك الاحاديث
 كثيرة بل انقد اجاز العترة على بطلانه كما صرح به علماء الخالف والموافق قال
 شارح المنهاج انا كما نعلم بعد مخالطة اصحاب النقل ان مذهب ابو حنيفة والشام
 ومالك القول بالقياس فكذا نعلم ان مذهب اهل البيت كالباقى والصادق وغيرهما
 من الايعة انكار القياس وايضا يدل على بطلان القياس كثرة اختلاف الاحكام
 مع التماثل كالفرق بين عدة الطلاق وعدة الوفاة فان الاولى ثلثة قروء والثانية
 اربعة اشهر وعشرا وايضا عدة الطلاق تسقط من غير المدخول بها بخلاف عدة
 الوفاة والفرق بين صوم اخر شهر رمضان وصوم يوم عيد والغاصب السارق
 في قطع اليد والتماثل مع الخالف كقتل الصيد الاحرام عمد او خطأ فان خراجها وجه
 وكفارة الوطى في حالة صوم شهر رمضان والظهار الى غير ذلك من الامور الكثيرة
 وكون الجامع بين المتخالفات في نفس الامر مع تعدد العلم لا يفيد كما لا يخفى
 اما حجج المخالفين فكلها ساقطة عن محل الاعتبار منها الاستدلال بقول تعالى لان
 اخرجه الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم ما ظننتم ان يخرجوا فظنوا أنهم بانعمهم
 حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون
 بيوتهم بايديهم وايدى المؤمنين فاعتبروا يا اولي الابصار فان الاعتبار هو بالشئ
 الى نظيره وهذا هو القياس والجواب انه لا نسلم ان معناه الحقيقة هو الشئ الى
 نظيره بل معناه هو كما تعاظومناه العاقل لما يتعظى به كما قال الله تعالى ان في ذلك لعبرة
 لمن يخشى وسوق الآية مطابق لما قلناه كما لا يخفى ومنها ما روى ان معاذ المابعث
 رسول الله قاضيا الى اليمن قال لم يخكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة
 رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برائى فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله

هذا هو القياس
 في جميع ما ذكرناه
 من اختلاف القياس
 بين اصحابنا وبين
 اصحاب النقل

هذا هو القياس
 في جميع ما ذكرناه
 من اختلاف القياس
 بين اصحابنا وبين
 اصحاب النقل

بما يحب الله ورسوله والجواب ان الرواية ضعيفة مرسله قال الترمذي هذا حديث
 غريب واسناده عندي ليس متصل مع انه معارض بما روى ان النبي قال لا
 اكذب الي لا كذب اليك ومنها قول ابي المؤمنين توجبون عليه الجذر والرجم
 ولا توجبون عليه صالها مينا والجواب ان هذا من طريق الاولوية وفيه نظر
 لا يهمل اصلا من قول القائل يجب على الراي وان لم ينزل الجذر والرجم ان الغنم
 عليه فضلا من طريق الاولوية ولا ظهر عندي ان كلام المصنفين قيل بيان التثنية
 بعد الوقوع ليكون اوقع في القلوب وهذا في المعاورات شائع كما لا يخفى من
 هذا القبيل وجه اخر اظهر كما ذكرنا هنا لاطائل تحتها **البيان الثاني**
 في اثبات طريق الاولوية السيرة بمفهوم الموافقة وفحوى الخطاب وكمن الخطا
 واعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في ان ما يفهم من الكتاب والسنة العما
 لازم ولا شك في انه يفهم من قول تعالى ولا تقل لها اني اذى بحيث لا يأتى
 فيها احد فيكون العمل به لازما وهكذا قال تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره يدل
 دلالة صريحة على المجازاة على ما فوق الدرة فكانا اتفقت الامة على وجوب
 العمل بفحوى الخطا نعم وقع التراء بينهما في كيفية الدلالة فقال بعضهم الكلام
 يدل عليه بالفحوى والمفهوم اي فهم النهي عن الاذى مثلا لازم لفهم معنى قول
 ولا تقل لها اني اذى كما يفهم من الكلام الشرطي عدم للشرط عند عدم الشرط وبعضهم
 قال يدل بالنقل الى معنى النهي عن الاذى وبعضهم قال بالقياس الى لغة جامعة
 وهي الاذى مثلا ولا ظهر عندي هو الاول لان في النقل لا يكون المعنى المنقول لغة
 مقصودا وهذا ليس كذلك فان النهي عن التافيف مقصود الشارع فمما يقيس القياس
 يستدعي ان يكون مقصود الشارع من هذا الكلام هو التافيف فقط والعقل
 يحكم اشتراك الالة الرض ب ايضا منه في عند الشارع فنقل كلام من هذا الكلام

البيان الثاني

في ان النهي عن الاذى

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والسنة العما

لا يقتضي الجرم

والحال ان كل عالم بأسلوب الكلام يعلم قطعاً ان مقصود الشارع من هذا الكلام في
 جميع النواع الاذى وهذا الذي تلونا عليه على ما اولى مما قالوا في حجة النافين للقياس بان
 الصيغة تدل على المعنى المذكور من غير توقف على استحضار القياس فانه يرد عليه
 ان الذي وقف على استحضاره هو القياس الشرعي لا الجلي فانه مما يعرفه كل من يعرف اللغة
 وظني ان البحث فيه قليل الجدوى كما ذكره بعض المحققين واذا عرفت ذلك فاعلم
 ان كثير من العلماء يستنبطون الحكم من الادلة الشرعية ظانين بانه مستفاد منها
 من طريق الاولوية والحال ان العلم بالاولوية ههنا متعسف اياك وهذا النحو
 من الاستنباط نعم اذا كان طريق الاولوية واضحاً فلا غبار عليه كالاستدلال
 بقوله اذا كان الماء قد ركب لا يجسه شيء على عدم انفعال الزائد على الكرى بطريق الاولوية
 وهكذا بقوله اذا التقي الختانان وجب الغسل على وجوب الغسل مع الدخول الا ترى
 لا كما فعل بعض العلماء من تجويز ما فوق الاربعه من الرجال في التزويج مستدلاً
 بان جواز الاربعه يدل على جواز الزائد بطريق الاولوية **البحث الثالث**
 في القياس المنصوص على علته ذهب السيد المرتضى وبعض المخالفين الى انكاره وقال
 ابو اسحاق النخاس والفقهاء من المخالفين انه حجة وقال العلامة في النهاية الوجه
 عندى قول النظار وقال المحقق اذا نص الشارع على العلة وكان هناك شاهد
 حال يدل على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة في ثبوت الحكم جاز نعتية الحكم وكان
 ذلك برهاناً اقول لا ظهر عندى هو قول المحقق لكن مع شرط زائد وهو ان يكون
 هناك شاهد حال يدل على ان العلة المنصوص عنها هي العلة التامة ولعل ذلك
 هو مراد المحقق ايضا وبدونه لا بما انه مع اجتماع تلك الاوصاف يكون حجة قطاً
 لان معنى العلة التامة بدو في المعاول محال ما انه مع فقدان احد من تلك
 الاوصاف لا يكون حجة فلانه لو لم يكن شاهداً حال يدل على السقوط لاحتل عند العقل ان يكون

هذا هو المقصود من كلامه في حجة النافين للقياس بان الصيغة تدل على المعنى المذكور من غير توقف على استحضار القياس فانه يرد عليه ان الذي وقف على استحضاره هو القياس الشرعي لا الجلي فانه مما يعرفه كل من يعرف اللغة وظني ان البحث فيه قليل الجدوى كما ذكره بعض المحققين واذا عرفت ذلك فاعلم ان كثير من العلماء يستنبطون الحكم من الادلة الشرعية ظانين بانه مستفاد منها من طريق الاولوية والحال ان العلم بالاولوية ههنا متعسف اياك وهذا النحو من الاستنباط نعم اذا كان طريق الاولوية واضحاً فلا غبار عليه كالاستدلال بقوله اذا كان الماء قد ركب لا يجسه شيء على عدم انفعال الزائد على الكرى بطريق الاولوية وهكذا بقوله اذا التقي الختانان وجب الغسل على وجوب الغسل مع الدخول الا ترى لا كما فعل بعض العلماء من تجويز ما فوق الاربعه من الرجال في التزويج مستدلاً بان جواز الاربعه يدل على جواز الزائد بطريق الاولوية

هذا هو المقصود من كلامه في حجة النافين للقياس بان الصيغة تدل على المعنى المذكور من غير توقف على استحضار القياس فانه يرد عليه ان الذي وقف على استحضاره هو القياس الشرعي لا الجلي فانه مما يعرفه كل من يعرف اللغة وظني ان البحث فيه قليل الجدوى كما ذكره بعض المحققين واذا عرفت ذلك فاعلم ان كثير من العلماء يستنبطون الحكم من الادلة الشرعية ظانين بانه مستفاد منها من طريق الاولوية والحال ان العلم بالاولوية ههنا متعسف اياك وهذا النحو من الاستنباط نعم اذا كان طريق الاولوية واضحاً فلا غبار عليه كالاستدلال بقوله اذا كان الماء قد ركب لا يجسه شيء على عدم انفعال الزائد على الكرى بطريق الاولوية وهكذا بقوله اذا التقي الختانان وجب الغسل على وجوب الغسل مع الدخول الا ترى لا كما فعل بعض العلماء من تجويز ما فوق الاربعه من الرجال في التزويج مستدلاً بان جواز الاربعه يدل على جواز الزائد بطريق الاولوية

العلة هي المنصوص مع خصوصية المحل فلا يكون وجود المنصوص في محل آخر مستلزماً
 لوجود الحكم ولو لم يكن شاهداً يدل على كون العلة علة آتية لا حتمية عند العقل
 ان يكون المنصوص عليه علة ناقصة فلا يلزم من وجوده في محل وجود الحكم ونظيره ذلك
 في الاخبار كدفعه ورجح في الخبر تعليل حرمه لكان من الذهب يكون من لباس الحجة فيلزم
 بناء على هذا ان كل ما يكون من لباس الحجة يكون حراماً في الدنيا وايضاً يلزم ان يكون
 على النساء ايضاً حراماً بالجملة يصح التعليل بالعلة الناقصة وهو كما قال النبي كره
 الكلام عند الجماع لانه يورث الخسران كره النوم بين العشاءين لانه يحرم الرزق
 وكره التطول في خروج النساء لانه يورث العجز معلوم بالضرورة ان هذه الامور
 على ناقصة لا فاق المسطورة فلا يلزم من وجودها وجودها نعم اذا كان الكلام
 ظاهراً لا على كون العلة تامة فلا بأس في التعدية كقول القائل علة حرمه
 الخمر هو الاسكان لا فائدة حصر العلية فيه لكن لا يكون حرم من القياس كما لا يخفى
 فان قيل اذا كانت العلة ناقصة لم يصح التعليل قلنا لا فان كون الشيء حراماً في الجملة
 يكفي للتعليل وهذا واضح واذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة اجماع على مختارة
 بوجه **الاول** ان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح والكفية والشرع كاشف عنها
 فاذا نض على العلة عرفنا انها الباعثة والموجبة لذلك الحكم فابن وجدت العلة وجب
 وجوب المعلول والجواب انه ان كان المراد من العلة العلة الآتية فالدليل صحيح لكن المطلوب
 اعم منه وان كان المراد اعم من التامة فلا يستلزم وجود المعلول بوجه **والثاني** قوله
 الخمر لكون مسكراً ينزل منزلة حرمة كل مسكر اذا لم يكن للخصوصية مدخل في العلية الجوا
 طعرت فانه ايضاً اخص من المطلوب **والثالث** قوله حرمة الخمر لكونه مسكراً يقتضيه
 اضافة الحق الى الاسكار وهو يدل على ان العلة هي الاسكار والجواب انه ان كان المراد من الاسكار
 هو اسكار الخمر مع قيدا الاضافة فمستلزم من ذلك ان العلة هي الاسكار مطلقاً

المستوعب مدحه تلك وركبها في ذلك من غير ان يكون له في ذلك شيء
 فيكون ان قول اخبر العبد: البيت مني اثباتا فيكون ان
 صدر العقل ان يكون المحرك له في نفسه لا يكون له في غيره شيء
 اذا قال جيب الخمر كن مسكرا ما يابى به في مستند الاستعداد والادراك
 وان كان لزم وجوب الخمر بعين وجه العلة التامة فيكون مستند
 كان الذي ليس العلة هي نفس كونه مسكرا لا قد مرسته في غير الخمر غير متناهي
 الخصائص التي بها يمتاز بعض انواع عن بعض الحكم اذا اضعف الوجه مسكرا وهو القدر المشترك
 فلا يكون الخصائص في العلة والكميات او لا نسلم انه يستفاد من قول هذا ان اسكرا علة
 تامة وان كان الامر كذلك في نفس الامر ثانيا ان قول كونه مسكرا مشتركا فيهم
 معناه فان الضمير راجع الى الخمر فكيف يكون مشتركا ثم قال حجم المانع بان قول الشا
 حوت الخمر كونه مسكرا يحتمل ان يكون العلة هو الاسكار وان يكون اسكار الخمر بحيث يكون قيد
 الاضطرار للخمر معتد به العلة واذا احتمل الامر ان لا يكون القيد بالمتن من احتمال اعتبار القيد في
 العلة فان يجوز ذلك يستلزم تجوز مثله في العقلية كقول الخمر كونهما اقصد في العقلية
 بمحل خاص في محلها فالحركة القائمة بغية كونه علة في كونه مسكرا وان كان كونه القيد اعتبارا
 لحالة لكن العرب يسقط هذا القيد عن درجة الاعتبار فان قول الاب لا يثبت الاكل هذه
 حسيته فلا بأس بتقضي منعه عن كل حسيته فيكون ما سلمنا عدم ظهور الغاء في
 لكن دليلكم انما يمشي فيما اذا قال الشا بعزميت عليكم الخمر كونه مسكرا اما لو قال علة
 مع الخمر الاسكار انفي ذلك الاحتمال ثم اورد الاعتراض بان الحركة ان عني به في مقتضى
 ان تكون هذه المعنى يمنع فرضه بدون التكرية وان عنيت بها امر الخمر ياتي فيه ذلك الاحتمال
 هناك نسلم انه لا بد في ابطاله من دليل منفصل قولكم العرب يقتضيه الغاء هذا القيد
 قلنا ذلك عرف بالقرينة وهي شفقة الابل الما تنال الضرر قلنا في العلة المنصو

لذلك قولكم لو زجر بان العلة هي الاسكار انتم ذاك كلامه قلنا في هذه الصلة
 سلم الاسكار الحرة اين وجد لكنه ليس بقاس من الاربعة اسكار من حيث
 اسكار في هذه الحرة ويجب العلم بتبع هذا الحكم كما هو الاول فيكون العلم بحكم بعض
 الحال متأخر عن العلم بالبعض فلا يكون جعل البعض فرعاً عن الاخر اصلاً او في من
 نازية في هذا قياساً انتهى ما اردنا نقله بالجملة ولا يظهر من كلامنا وكلامه
 انه لو سهل العلم بوجوب العلة التامة للحكم في الفرع لازم وحق الحكم ايضاً فيه لكن
 لا شبهة في ان العلم به متعسر لعدم ما يفيد الظن بوجوبها في الفرع لكن ليس كل ظن
 دليل شرعي فلا يمكن جعله دليلاً مستقلاً ولا في جعله من المؤيدات كما لا يخفى
الفصل السادس في الاحتياط اعلم ايديك الله تعالى قد ورد في كثير
 من الاخبار الامرية ففي البخاري انا قلنا عن ابي ابي الشير باسنادة عن داود بن القاسم
 الجعفي عن الرضا ان امير المؤمنين قال لكميل بن زياد يا كميل اخوك دينك
 فاحتط لدينك بما شئت وايضاً انا في اعنائه باسنادة عن السري بن عاصم
 صاحب النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت رسول
 الله ان كل امرئ حمي وان حمي الله حملاً له وحرامه والمشبهاة بين ذلك كما
 لو ان ربه ارسل اليه انبياء لم يثبت غفاه ان يقع في وسطه فدعوا المشبهات
 وعمد المحاسن اسنادة عن ابي سعيد الهمداني عن ابي جعفر وعن ابي عبد الله قال
 عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة وترك حديثك ترويه خير من روايتك حديثاً
 لو تحصاه وعن الكشي مثله وعن غوالي اللالي في احاديث رواها الشيخ شمس الدين
 محمد بن مكي قال النبي دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقال من تقي المشبهات فقد
 استبرأ لدينه وقال الصادق قال ان نظر الخمر وتأخذ الحائط لدينك وعن
 ابي الشير الصدوق باسنادة عن جميل بن صالح عن الصادق عن ابيه قال

استدل بالغير
 حكمه فافادوا عليه
 هذا كلامه في
 الدلالة المستندة
 الى انما يتبع واحتمل
 منقوع باصالة
 منقوع باصالة
 منقوع باصالة

رسول الله ﷺ الامور ثلثة امرتين لك رشدة فاتبعه وامرتهين لك غية فاجتنبه
 وامر خالف فيه فرده الى الله عز وجل الى اخره وعن الخصصال مثله وفيه تيسر
 بن السند عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن عن رجلين
 احدهما بصير او هما مجرمان الجراء بينهما امر على كل واحد منهما جراء فقال بل عليهما
 ويجري كل واحد منهما التهميد فقلت ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر بما
 فقال اذا اصبتم مثل هذا فم تذاوا فاعليكم بالاحتياط حتى تسئلوا فاعقلوا وايضا فيه
 باسناد عن عبد الله بن وضاح قال كتبت الى العبد الصالح بنواري القرص
 يقبل الليل ويستريحنا الشمس يرتفع فوق الجبل حرة ويودن عندنا المودنون
 فاصليهم او اسطر حتى نذهب الحرة فكتب لي اري لك ان تنظر حتى تذهب الحرة
 وتأخذ بالاحتياط منك هذا ما اردنا نقله من الاحاديث الواردة في ذلك الباب
 ومن هنا زعم بعض العلماء ان العمل بمقتضى الاحتياط واجب مطلقا والآخر عند التقصير
 وبيان ذلك موقوف على تمهيد مقدمات الاولى ازا الاحتياط في اللغة عبارة عن
 التوقي بما يخاف كما يظهر من مجمع البحرين وغيره والثانية ان الخوف على اربعة اشياء
 احدها الخوف الحاصل من يقين حصول الضرر والثاني الحاصل من ظن الضرر والثالث
 الحاصل من مسأواة احتمال الضرر مع احتمال عدم المعبر عنها بالشك والرابع هو الحاصل
 من هم الضرر وظن عدم المقدار الثالث ان دفع الخوف الحاصل من احد الانحاء الثلاثة
 الاولى واجب دفع الرابع ليس واجب الا ترى ان الطريق اذا كان مخوفاً لم يجز القطع والظن
 او كان احتمال الضرر مع عدم مسأواة كان التوقي واجباً وتركه مذموماً عند العقلاء اما
 لو كان بالعكس بان يكون عدم الضرر مضموناً والضرر هو هو كما هو في اكثر الطرق المتعارفة
 لم يكن التوقي عن الخوف الحاصل منه واجباً بل ربما يكون قبيحاً فان الخوف الكدائي ودفعه
 يدل على نوع من الجبانة والسفاهة ومن هنا من لا يجلس تحت السقف المستحكمة ولا

٢١٢
النعيم كنت على ان المشبهات غير المحرم فلو كان العمل بالاحتياط واجبا كان ارتكاب
المشبهات حراما هذا خلف وايضا يدل عليه قول النبي حلال بين وحرام بين وشبهات
بين ذلك فمن ترك الشبهات نجسا من المحرمات ومن اخذ الشبهات ارتكب المحرمات وهلك
من حيث لا يعلم وايضا نقول برجاء اخر هو ان الاحتياط لو كان واجبا مطلقا لزم تفسيق
جمع كثير من السابقين فانا نرى في كثير من المواضع ان ابن بابويه مع جلاله قد ^{خيار} ^{بين} ^{الاحتياط}
والجتهدين معا كثيرا ما يفتي على البت في مواضع فيها دغرة ظاهرة كما افتى بجواز الوضوء
بماء الورد وبجواز الصلوة بثوب اصبا به خمر وبجواز النسيان على النبي وبكون شهر رمضان
ثلثين يوما دائما الى غير ذلك من الامور الكثيرة وهكذا على ابن بابويه وغيره كما سيجي
منها ان شاء الله تعالى والقول بانهم كانوا جاهلين عن وجوب الاحتياط مستبعدة
جدا مع ان كون جاهل هذه المسئلة معذورا غير معلوم وايضا نقول لو كان الاحتياط
واجبا لكان لزم ان لا يحصل له العلم ببراءة الذمة عن صلوة واحد فضلا عن جميع العبادات
والمعاملات لان من نظر في الكتب الفقهية الاستدلالية للتضمنة لبيان اختلاف
المذاهب وكلها تعلم قطعاً ان ايقام الصلوة مع شرائطها من الطهارة واللباس والمكان
بحيث لا يفوت منه فرع من الاحتياط عسير جدا وايضا نقول على التناول هب ان الاحتياط
واجب كلية لكن قد عرفت انه عبارة عن التوقي عن الامر المخوف ولا خوف للعقلاء
عند ظن السلامة وهم المعسدة واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحتياط المأمور به
في الحديث الاول يحتمل ان يكون للوجوب ويحتمل ان يكون للاستحباب ويحتمل ان يكون
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وقربة قول بما شئت يناسب الاحتياط
الاخيرين والحديث الثاني ظاهر في الاستحباب كما عرفت والثالث يناسب الوجوب
فانه لا شبهة في انه رواية مع عدم الاحصاء ليس بجائزا اما الحديث الرابع فالظاهر
انه له حجب لان ترتيب هو الشك وقد علمت ان الاحتياط في صورة الشك واجب

والاحاديث الباقية الاخر المتقوت عن البحار غير ظاهرة في احد من المعنيين اما حديثنا
 التهذيب فظاهرهما الوجوب فان الاحتياط المأمور به في الحديث الاول ^{من}
 على الشك والثاني مودة ظن الضر فان اليقين لا يزول بالشك فتقطن قال
 صاحب الفوائد المدنية في موضع من كتابه ولنذكر مثالا فنقول عند من يعمل بالمدى
 الظنية والاجتهادات الشخصية يجوز في الحديث الوارد من اجتهاد في احد المسجدين
 الافتاء باطلاق لفظه تارة وتقييده بحسب القرائن الحالية بغالب الاحوال وذلك
 اختلاف آراء المجتهدين فكل يعتمد على مقتضى ظنه من ترجيح احدا لاحتمالين على الاخر
 وعند الاخباريين المتسكين بالتوقف او اليقين يجوز الافتاء بالقدر الذي دلالة لفظه
 عليه قطعية ويجب التوقف عن الفتوى والعمل في القدر الزائد عليه على قول من يجر من اهل
 الاجتهاد جانب اطلاق اللفظ بحسب التيمم لو كان زمان الغسل اقل او مساويا لزمان التيمم
 لم يجز غسله الى ازالة الجباسة في المسجد بان يكون نائما في المسجد الحرام مثلا فيجتزم
 فيدخل السيل فيه فيقوم من النوم وهو واقع في جوف السيل وعلى قول من يجر جانب التوقف
 يجب الغسل في الصلوة المفروضة ويحرم التيمم وعلى قول من يتيوى الاحتمالين ^{التوقف} نظره يجب
 عند بعض الحكماء بالخيار عند بعض وعلى طريقة الاخباريين يجب التوقف عن تعيين ^{احد}
 الاحتمالين لو لم تكن دلالة من خارج تعين احدهما ومصادق التوقف في بعض ^{المواضع}
 ترك الافعال الوجوبية في بعض المواضع الجهر بين الفعلين الوجوبين وفي بعض ^{الموضع}
 الايمان بفعل وجوب مع الاطلاق في نية او مع ترديدا لومال الاطلاق واحد
 او مع ذكر الاحتياط في نيته ومال الكل واحد كما سيأتي تحقيقه في كلامنا ان شاء الله تعالى
 وما نحن فيه من قبيل الثاني لاننا نعلم اشتغال الذمة باحد الفعلين الوجوبين
 ولا نعلم بعينه ونعلم ان حرمة الجهر بينهما مخصوصا اذا علمنا الفعل الواجبية فان قلت
 كيف يكون نيتهما قلت قصد القرية المطلقة في العبادا كافية ولو تنزلنا عن ذلك ^{المقام}

فله قصدا لو تجوب المطلق في كل واحد منهما و مرادى من المطلق ما يعي الواجب على صلاته
والواجب من باب المقدمة ولقائل ان يقول قد علمنا جواز الغسل بل وجوبه من جهة
وجوب الاحتياط ومن المعلوم ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عن اضداد
الوجودية ومن المعكوس اجزاء الغسل عن التيمم فاذا اغتسل سقط عنه التيمم
وبرد عليه انه لا يجزئ الغسل ويتعين التيمم في حكم الله تعالى فلا بد من الجمع
بينهما لتحقيق براءة الذمة انتهى ^{يد} عليه منى منها انه اذا كان مراده ^{الذمة} اشتغال
انه جنب فلا بد من احدا لطها وتيقن للصلاة وغيرها فلا نسلم العلم بذلك بل العلم ان
مشغولة بالغسل على اليقين لوجوب الماء وان كان مراده ^{الذمة} اشتغال الذمة بالخروج عن
المسجد فلا بد لهذا العلم من دليل فان كان هو الاجماع المستنبط من حيث انه قد
مترك بغير القول بوجوب التيمم والقول بوجوب الغسل وبالتخيير فهو لا يصلح لان يكون
دليلا عندنا فان هذا النوع من الاجماع عندنا قطعا وان كان غير فلا بد عليه من بيان
واحد يترك ذلك لا بوجوب التيمم باليقين فلا بد على ترك ظاهرة من دليل ايضا وان
يد عليه حيث قال لغلم ان حصة الجهم الى اخره انه لا بد لهذا العلم من دليل ايضا
فانه ليس من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب فان كان هو اصل الاباحة
او البراءة الاصلية فهو لا يقول به ايضا يد عليه ان القول باباحة الجهم فيما نحن فيه لا يخلو
من قيمه فان الظاهر ان وجوب التيمم فيما نحن فيه هو الحكم جواز كوز الجنب فيه ولا شك ان
طريق الجهم يلزم من هذا تاخير الجنب فيه على حتمال ايضا يد عليه ان قوله ان قصد القرية كما
ان هذا الحكم بالكفاية ليس من ضروريات الدين والمذهب لم يوجد النص القطع
عليه الا لما وقع الاختلاف بين العلماء فيه كون الاصل براءة الذمة عما راد منها
علم مسلكا ما قوله والواجب من باب المقدمة فليت شعري كيف جرت هذه الكلمة على السأ
وهو لا يقول بالملازمة العقلية عموما وقد طعن به على العلاقة واخرابه في مواضع

من كتابه بل نطق انه صريح بعدم وجوب المقدمة خصوصاً في موضع من كتابه والله
يعلم وانما اظننا الكلام بذلك كرامة ما يرد عليه ليظهر على المقلد من صاحب
الفوائد المدنية انه كيف ضيق على نفسه حوارية طريق استنباط المسائل الشرعية ^{العجيب}
ثم العجب من جرح اذهان هؤلاء الجماعة الهمة اذا استخرجوا بعض المسائل على سبيل
الندوة يقتضون بالهمم عبادون فيه عن المجتهدين والهمم قاطعون بانه حكم الله
الواقع والهمم مكلفون به ولا يفتنون ان ما استخرجوه موقوف على كثير من الاصول
تتبعها غاية الانكار وقد نرى تصنيف بعض الافاضل في الفقهاء مع ادعائه
الانتماء بغير ما بنيت في اثبات بيان الاحكام بالاصول التي تنكرها ان هذا لشيء
عجيب ^{عجيب} في الاجتهاد وما يتبعه من الاجتهاد عبارة عن استفراغ الوسع لتحقيق
امر من الاصول المستلزمة للكلفة المشقة ما في الاصطلاح هو استفراغ الوسع وطلب
الظن بشئ من الاحكام الشرعية بحيث يتفقد اللوم عنه بسبب القصور عن طمأنينة المكلف
بحيث يتمكن من الاستدلال بالادلة الشرعية على الاحكام قال لعلاقة في النهاية المطلب الثاني
ما في الاجتهاد وهو حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي خرج ما وجد فيه دليل قاطع وجوب الصلوة
أو خمس الزكاة وما اتفقت عليه الامم من المسائل الظاهرة انتهى علم الدين مراد العلامة مراد
ليس له دليل قطعي في حق الامر لو عند الامية فان هذا باطل بالضرورة من المذهب
لا يقول به احد من جملة الامامية فضلاً عن امثال العلامة بل مراد انه ليس له دليل قطعي
كطهره دلائل وجوب الصلوة والزكاة بقرينة قوله خرج ما وجد فيه دليل الى اخره
فان هذا يستدعي ان يكون مراده من الفقرة الاولى انه حكم شرعي لم يوجد فيه دليل
قطعي والحكم بعدم الوجوب ان لا يستلزم الحكم بعدم الوجود هذه مذاطاهر وقد عثرنا
بعد ذلك على ان العلامة قال في النهاية ان راي الامامية ان الله تعالى في كل واقعة
حكمنا معينا وهذا كما نرى من رايهم في الاجماع فكيف يظن العلامة خلاف ذلك وانما

هذا هو المذهب

هذا فنقول لا شك في ان الدلائل القطعية لم توجد للمسائل الاجتهادية عند الرعايا
 ولا مجال لاحد ان ينكره فما زعم صاحب الفوائد المدنية كما هو متبادر من اكثر عباراته
 ان العلامة واخراجه يقولون بعدم وجود الدلائل القطعية للمسائل الاجتهادية وجعل
 هذا من مطاعنه ناشئ عن النقص في الاحتساف ومن بعض تلك العبارات انه قال الوجه
 الثاني عشر فهو صريح بان محل الاجتهاد مسألة لم تكن من ضروريات الدين ولا من ضروريات
 المذهب لم يكن لله تعالى دلائل قطعية عليها ونحن قد اثبتنا ان لله تعالى في كل واقعة
 محتاجة اليها لامة الى يوم القيمة حكما معيناً وعليه دليل قطعي وامت كل الاحكام
 والدلائل القطعية عليها اي النصوص الصريحة فيها محفوظة عند معادن وحى الله
 وخزان علمه والناس صامون بظلمها من عند هم انتى هنا فواند تذكرها تقيماً للامام
 فنقول **الفائدة الاولى** ان المجتهد في الاصول هل هو مصيب سواء اخطأ ام لا
 انه على تقدير الخطأ قال العلامة في النهاية خالف الحافظ وابو عبد الله بر الحسن
 الغنى سائر المسلمين في ذلك فذهبوا الى ان كل مجتهد في الاصول مصيب سواء
 اخطأ او لا انتهى قول هذا القول ان كان المراد به نفى الاثم عن المخطئ في الاصول مطلقاً
 فكاد ان يكون بطلانه من ضروريات الدين والمذهب ينادى على بطلانه الكتاب والسنة
 فان الله تعالى ذلك ظن الذين كفروا في الذين كفروا من النار وقال النبي ستفترق
 امتي على ثلثة وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة وان كان المراد نفى الاثم في الجملة فطلانه
 في محل الخفاء وما يحكم به قرينة القرينة هو ان المسائل الاصولية كالمسائل الشرعية بعضها
 من ضروريات الدين والمذهب بعضها ليس كذلك فما يكون من القسبيل الاول
 سواء كان سبيل ادراكه العقل فقط كالوحد والعدالة والنبوة وما يتعلق بها وهو مع
 ضمنية السمع كالامامة والمعاد وما شاكلها فانها ليس بعدد ورر والمخطئ آثم
 اما الاعتقادات التي ليست من تلك المشابة كعصية ربيات الرجعة وذهاب

بعض الآيات عن كتاب الله تعالى وامثال ذلك فالمنحط فيه معدور فانا بعد الرجوع
الى وجداننا لا نجد فرقاً بين المسائل الاجتهادية الفروعية وبين تلك المسائل في عدم
ظهور الدلائل القاطعة فيها ولذا ترى جماعاً كثيراً من احلاء علمائنا
مختلفين فيها منها جواز السهو على النسبة الذي قال به ابن بابويه واحالة الباقر
وهكذا انكر ذهاب بعض الآيات عن الكتاب وانكر القول بالبدء المحقق الطوسي
وانكر بعض خصوصيات الرجعة الشهيد الثالث السيد السند هو لا نأخذ الله
الستسرى وامثال ذلك كثيراً اذا عرفت ذلك فلا نطوق الكلام بذكر مستحق الجانين
من شاء فليرجع الى المبسوطات كالتحاشي وغيرها **الفائدة الثانية** في ان الله تعالى
قبل الاجتهاد حكماً معينا خلافاً للاحكام الشرعية القابلة للتغير لا ساعة وابعد بل العلاف ابى على انها
وابتاعهم من المعتزلة فانهم يقولون لبس الله تعالى حكم معين اصلاً بل الحكم بابع
لظن المجتهد اى كل ما هو مظهر من المظهر فهو حكم الله في حقه وهو لا يفسد
المصرون اعلم انه اتفقت الامامية على ان الله تعالى في كل مسألة حكماً معيناً
كما يظهر من النهاية وغيرها ويدل عليه وكثيراً منها ان المجتهد طالب فله مطلق
متقدم في الوجود على وجه الطلب المطلوب عبارة عن حكم الله تعالى فيها ان المجتهد
مستدل بامر على اخر والاستدلال استحضار العلم بامر يستلزم وجودها وجود
المطلوب فلا بد من وجود المطلوب المعين قبل الاجتهاد ومنها قوله تعالى ولا تقرقوا
ولا تارعوا فتفسلوا ولا تكررنا كالذين تفرقوا واختلفوا الآية يدل على ان الحق
واحد في كل واقعة ومنها الاحاديث الكثيرة المستقبضة الماثورة من طرق اهل
البيت وهذه الاحاديث كثيرة جداً من شاء فليرجع الى كتب الاخبار ونحن نكتفي
بحديث واحد منها رواه محمد بن يعقوب الكليني في الكافي عن عمر بن قيس عن ابي
جعفر فقال سمعت يقول ان الله تبارك وتعالى لم يبدع شيئاً يحتاج الى الامنة الا امره وكلمته

٢
والله اعلم بالصواب

٢
والله اعلم بالصواب

٢
والله اعلم بالصواب

سنة
الفائدة

ويُؤيد رسول الله ﷺ وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه ليل لا يدل وجعل على من تعد ذلك
أحد حداً وهذا من أمور آخر من الدلائل العقلية والنقلية المذكورة في كتب القوم أمّا
جرح المخالفين فكلاماً ضعيفاً لا يطول الكلام ذكرها الفائدة الثالثة وإن
المجتهد المخطئ في الأحكام الشرعية هل هو مأثوم أم لا أمّا المصنّعون فبناءً على
مسلكهم أنه لا خطأ ولا إثم أمّا غيرهم فهم فيه مختلفون فبعضهم قال إن الحكم كان
معيّناً في كل واقعة لكن ليس عليه دلالة ولا إمامة تدل عليه وهذا الحكم
عندهم بمنزلة دفين يغتر عليه الطالب تفاقاً فلم يغر عليه اجتران ولم يجر اجتهاد فلم
يُصب فيه واحد وبعضهم قال لا يجر عليه قطعياً والمجتهد مأثوم بطلبه فلو أخطأ فهو
معدوم بعضهم قال ليس بمعدوم وبعضهم قال عليه ليل ظاهر والمجتهد لم يكلف
بإصابة ذلك الدليل بحقائه وهو قول الفقهاء من العامة وقال أنه مأثوم بطلبه
أولاً فإن أخطأ وغلب عليه ظن شيء آخر تغير التكليف وصار مأثوماً بالعمل بمقتضى
ظنه والمراد بالدليل الظاهر أنه يقتضيه المطلوب على سبيل الأولوية لا القطع وإذا
عرفت ذلك فالمدّاهب الحق هو أن الله تعالى على الأحكام الاجتهادية في زمانها هذا
اعتمد من الغيبة دلائل وأمارات ظاهرة تدل على المطلوب والالتزام التكليف بما لا يطاق
فاذا أخطأ المجتهد فيه فهو معدوم وهذا هو الذي اختاره المحقق والعلامة
وغيرهما أعلمنا قد اشعرنا فيما سبق في المقصد الثالث أن طرق العلم بانقضاء الأسماء
على النواصبها وجود بعض الشهادة عند المتقررة عند الإمامية بحيث يقتضيه العلم به بغيره
بأنه لا يمكن صرحاً بذلك القاعدة إلا في ثلاث في مسئلة كذا ونحوها في غير ذلك فمن
هذا التفصيل فإننا إذا ثبتنا صحة ما سبق في المقصد الثالث من أن خبر الواحد لا
يكون دليلاً على صحة ما ذهب إليه من النواصب في المقصد الثالث من أن خبر الواحد لا

حجة وايضا عرفت ان الجمع بين الاخبار المختلفة في الاحكام بحيث يحصل اليقين بذلك
 الجمع من المسخبات العادية وايضا عرفت ان الاجماع المنقول حجة وايضا عرفت
 ان الاستصحاب والبراءة الاصولية حجة وكل هذه الامور مفيدة للظن دون
 اليقين كما هو ظاهر بالجملة المسائل الفقهية من اولها الى اخرها ما عدا الفقهيات
 كلها طيبة ولا شك ان الظن محتمل الخطأ والال يمكن الفرق حاصل بينه وبين
 اليقين واذا كان الامر كذلك فأي عاقل يحكم بان المخطئ فيه ليس بعينه زفانه
 اما تكليف بالمحال او سقوط التكليف بالكلية وما نرى احدا من العلماء ان يقول
 بخلاف ذلك الا صاحب الفوائد المدنية فانه قال المخطئ في الحكم والفتوى ضامن
 انحر وقبحه وزهر من عمل بغيره وان حكم القاضي بالخطأ ينقض وانه لا اعتداد
 في غير الضرر ورياء الامم للمعصوم او فتواه او برائة حكمه او فتواه وقال في موضع آخر
 ان المجتهد ونفس احكامه تعالى ان اخطأ كذب على الله تعالى واخرى وان اصاب
 لم يوجروا انه لا يحسن القضاء والافتاء الا يقطع ويدين ومع فقدة بموجب التوقف انتهى لا يخفى
 ان كلامه هذا انخر الى التوام يقتضي جمع كثير من العلماء الاعلام واضحاب الامة فاهوا
 يستنبطون الاحكام عن الادلة الشرعية وقد يغلطون فيه وان كنت في ريب مما تقول
 فانظر الى ما قال الشيخ الصديق محمد بن بابويه في الفقيه فان ذلك احكامه وابن ابي
 الاشباه المال كله للاخ لام وسقط ابن الاخر للاب والامر غلط الفضل بن شاذان في هذه
 المسئلة فقال للاخ من الام للسدة من جهة المسئلة وما بقي فلان ابن الاخر للاب والامر
 واحتج في ذلك بحجة ضعيفة فقال لان ابن الاخر للاب والامر يقوم مقام الاخ الذي
 يستحق المال كله بالكتاب فهو بمنزلة الاخ للاب والامر فله فضل ورأية بسبب الاب
 والامر قال مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه وانما يكون ابن الاخر بمنزلة الاخ اذا
 لم يكن له اخ اذا كان احرم لم يكن بمنزلة الاخ كولد الوالد انما هو ولد اذا لم يكن

للميت ولد ولا ابوان ولو جاز القياس في دين الله عز وجل لكان الرجل اذا ترك خلفه اربابا
 وابن اخر لاب وام كان المال كله لابن الاب والام قياسا على عم الاب ابن عم لاب وام لان
 المال كله لابن العم لا لب والام لانه قد جمع الكلالتين كاللثة للاب والام وذلك
 بالجواز لما تفرع عن الآية الذين يجب التسليم لهم انتهى وايضا قال وقال الفضل بن
 شاذان اعلم ان الجدة بمنزلة الاخ ابا يرث حيث يرث وليسقط حيث يسقط غلط
 الفضل في ذلك لان الجد يرث من ولد الولد ولا يرث مع الاخ ويرث الجد من قبل الاب مع الاخ
 والجد من قبل الام مع الام ولا يرث الاخ مع الاب والام وابن الاخ يرث مع الجد ولا يرث
 مع الاخ فكيف يكون الجد بمنزلة الاخ ابدا وكيف يرث حيث يرث وليسقط حيث يسقط
 الى اخره انتهى اقول جلالة فضل بن شاذان لا يكاد ان يتخفى عن احد من عوام الامامية
 فضلا عن خواصهم وهذا هو الذي روى عن ابي جعفر الشافعي وقيل الرضا وله مائة وثمانون
 كتابا روى الكشي عن الملقب بتور من اهل البصرة جات من نيشابور ابا محمد الفضل
 بن شاذان كان وجهه في العراق فذكر انه دخل على ابي محمد فلما اراد ان يخرج
 سقط عنه كتاب كان من تصنيف الفضل فتناوله ابو محمد وتطرق فيه فتوجم عليه
 وذكر انه قال اغبط اهل خراسان لمكان فضل بن شاذان وكونه بين اطهركم قال
 العلامة ترحم عليه ابو محمد رأتين وروى ثلثا وقال انه ثقة جليل فقيه متكلم وقال البخاري
 هو اجل اصحابنا المعقبات والمتكلمين وله جلالة في هذه الطائفة وهو في قديمها شهر
 من ان نصرفه قال الشيخ الصدوق في موضع آخر في كتابه الفقيه فان ترك خالا
 وجدة لأم فالمال للجدة الام وسقط الخال غلط الفضل بن شاذان في قوله المال
 بينهما نصفان بغير ان يرث الاخ والجد ان ترك عم وابن اخر فالمال ليرث الاخ فان ترك
 عم وابن اخر فالمال لابن الاخ وغلط يونس بن عبد الرحمن في قوله المال بينهما نصفان
 وانما دخلت عليه الشبهة في ذلك لانه لما رأى ان بين العم وبين الميت ثلثة بطون

وكذلك بين ابن الآخر وبين الميت ثلاثة بطون وهما جميعاً من طريق الأب قال المال
 بينهما نصفان وهذا غلط لأنه وإن كان جميعاً كما وصفنا ابن الآخر من ولد الأب
 والعم من ولد الجد وولد الأب حق وأولى بالميراث من ولد الجد وإن سقطوا كما
 أن ابن الابن أحق بالميراث من الآخر لأن ابن الابن من ولد الميت والآخر من ولد
 الأب ولد الميت أحق بالميراث من ولد الأب وإن كانوا في البطن سواء انتسب
 أقول يونس هذا كان من أصحاب الكاظم والرضا روى الشيخ المفيد بإسناد
 عن عبد الله بن جعفر الجعفي رحمه الله تعالى قال قال لنا أبو الهاشم داود بن
 القاسم الجعفي عرضت على محمد صاحب العسكر كتاب يوم ليلة ليونس فقال إن تصنيف
 من هذا فقلت تصنيف يونس هو الـ يقطين فقال أعطاه الله لكل حرف نوراً
 يوم القيمة وروى الكشي بإسناد عن الفضل بن شاذان قال حدثني عبد العزيز
 بن المهدي وكان خيراً في رأيه وكان وكيل الرضا وخاصة قال سألت الرضا فقلت
 أني لا ألقاك في كل وقت فممن أخذ معالم ديني قال أخذ عن يونس بن عبد الو
 وقال العلامة في خلاصته وفي حديث صحيح أن الرضا عرض عن يونس نسخة
 ثلث مرات فأنظر أيا أولي الأبصار إلى امر المعصوم بأخذ معالم الدين عن يونس وإلى ما قال
 محمد بن بابويه في حقه وإلى ما قال هذا الفاضل من أن خطأ العلماء كذب على الله تعالى
 وافتراء عليه جل شأنه فإن كلامه هذا يجر إلى المعصوم قد كان يأمر بأخذ معالم الدين عن
 المفترى ويقول أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيمة ويعضن له الجحمة نعوذ بالله
 من شر رائقنا وسيات أعمالنا ليت شعري أية ضرورة دعت لهذا الفاضل
 إلى اختيار طريقة أضحوكة للعقلاء الكلاء غفر الله ذنبه وإذا وصلت النوبة
 إلى تحرير هذا المقام خطرياً إلى لطيفة أخرى تناسب ذكرها قال محمد بن بابويه
 في الفقيه روى الحسن بن محبوب عن سليمان الجار عن أبي عبد الله قال لا ينبغي

الرجل المسلم منكر ان يتزوج الناصبية ولا يتزوج ابنة ناصب ولا يطرهما عند
قال مصنف هذا الكتاب من نضب حرياً لال محمد فلا نصيب في الاسلام
فلما حرموا نكاحهم وقال السبب اضعفان من امتي لا نصيب لهم في الاسلام الناصب
لاهل بيتي حرياً وغال في الدين مارق منه ومن استحل العن امير المؤمنين والخروج
على المسلمين وقتلهم حرمت منا كل من في الالقاء بالأيدي الى المهلكة والحما
ينوهون ان كل مخالف لهما صيب وليس كذلك وقال صاحب الفوائد المنة
الثامنة وقعت مشاجرة عظيمة من غير فصل بين المتأخرين عن اصحابنا
في تحقيق معنى الناصب فرغم بعضهم ان المراد من نضب العداءة لاهل البيت
ودهب بعضهم الى ان المراد به من نضب العداءة لذهب الامية وفي الاحاديث نصراً
بالثاني ومن قال بالاول كان قليل البضاعة واحاديثنا الواردة في الاصول للامامة
فعل زعم هذا الفاضل خطأ ابراهيم بن يوسف في تفسير معنى الناصب كان قليل البضا
في الاحاديث وكذب على الله وافترى آعلم ان المحقق قال في اصول امامنا ما يقتضي الاحتياط
ونظراً فيجب على المجتهد استقراغ الوسع فيه فان اخطأ لم يكن ما ثوماً وبطل على
وضع الاثر عنه وجوه احد هنا انه مع استقراغ الوسع يتحقق العداء فلا يتحقق الاثر
المشأن انما نجد الفرقة المحقة مختلفة في الاحكام الشرعية احتلا فاسند يدا حجة
يفتقر الواحد منهم الشئ ويرجع عنه الى غيره فالولم يرتفع الاثر عنهم الفسق
وشملهم الاثر لان القائل منهم بالقول اما ان يكون استقراغ وسعه في تحصيل
ذلك الحكم او لم يكن فان لم يكن يتحقق الاثر وان استقراغ وسعه لم يعد يتحقق الاثر
ايضاً الثالث الاحكام الشرعية تابعة للمصالح فجارا يختلف بالنسبة الى المجتهدين
كاستقبال القبلة فانما يلزم كل من غلب على ظنه ان القبلة في جهة مستقبل تلك الجهة اذا
لم يكن له طريق الى العلم ثم يكون العمل به مجتهداً لكل واحد منهم وارا خلف الجحان فان في الامثلة

ان لم يستفهم توسع يمكن الغلط في الحكم في ذلك لان الواقعة لا بد فيها من حكم
 شرعي لا بد من نصب دلائل على ذلك الحكم فلو لم يكن المكلف طريقا الى العلم
 بها كان نصبها عبثا ولما كان ذلك المخطئ طريقا الى العلم بالحكم مع تقدير استغفار
 الواسع وذلك تكليف بما لا يطاق واجواب قوله لا بد من نصب دلائل فلما امتنع
 لكونها المانع ان يكون فرض المكلف مع الظفر بتلك الدلائل العمل بعقوباتها
 ومع عدم الظفر بها يكون الحكم والواقعة ذلك الحكم ومثاله جهة القبلة فان
 العلم بها يجب التوجه مع عدم العلم يكون فرض التوجه الى الجهة التي تغلب على طينة فها جهة
 القبلة وكذلك العمل بالبينية عند ظهور العدالة وخفاء الغشيق ولو ظهر فسقها ولو
 اطرحها فالمانع ان يكون الدلائل التي تقع فيها التوابع كذلك الا ترى ان العموم
 ينحصر مع وجود المخصص في العمل العموم مع عدم المخصص انتهى كلامه على الله مقامه
 ولا يخفى على ذوى العقول السليمة جورة كلامه مع هذا صاحب الفوائد المدنية تعصب
 ويقول اجابة الزاوية الثالثة من الوجوه التي ذكرها المحقق منبى على مقدمة طنية وعلى قيا
 احكام الله تعالى على غيرها وكلاهما مردودان ومن المعلوم ان العمل بالطريق نفس الحكم
 ينتهي الى تحصيل الدين والى تصحيح ما وقع من الخرب من المناقير واعدا الدين كما تقدم في
 كلامنا وان العمل بالطريق غير احكامه تعالى كغير جهة القبلة وعد الركعات وقيم الملتفات
 وار شوايا لا ينتهي الى ذلك والوجه الاول ايضا مردود ولا خلاصة جارية فيمن كان في
 الفترة واستفرغ وسعة عمل مجلاو الشيعة فانه معدن كما تواترت به الاخبار عن الائمة الاطهار
 مع انه عمل مجلاو الشيعة والحل ان يقال كونه معدن من اعم من كون فعلهم مشرعا مجوزا
 ان يكون سبب كونه معدن من غفلتهم عن بعض القواعد الشرعية وحاصل النقض والحل
 ان المعدن رتبة قسما قسم حاصل من تجلية الله تعالى لجمعا من عباده كما في اهل الفترة فأيكلهم
 يوم القيمة والذين كما تواترت به الاخبار عن الائمة الاطهار وقسم حاصل من طلب الله تعالى العمل بالطريق

القسم الثاني ودليلك يدل على هذا المشترك فلو قدر دليلك بلزم تحقق القسم
 الثاني في أهل الفترة الوجه الثاني أيضا مردود لما سفيقه ومن تأمل
 في قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا وفي تطايرة يقطع
 بانه تعالى مهبط طريقته كل من سلكها نجما من الغلط والخطأ وتلك الطريقة
 القسمة بأصحاب العصمة في كل ما يحتاج اليه من العقائد والأعمال والتوقف عند
 عدم النظر بكمالهم من العلوم ان من لم يسلك هذه الطريقة ما استفرغ وسعته
 كلامه قول يرحم عليه من الأول منها ان مقصود المحقق من الوجه الثالث انما هو رفع
 استبعاد عدم الأثر والخطأ وجواز اختلاف المصالح بالنسبة الى المجتهدين
 ولا شك ان هذا الجواز قطع فانه لا يمتنع عند العقل ان يكون الحكم الواحد ^{بنسبة}
 متخصيرا واجبا وحرا ما باعتبار ان يكون لاحدهما فيه مصلحة والاخر مفسدا قد
 دل على هذا الجواز وقوع ذلك الاختلاف في استقبال القبلة وهذا ليس
 من القياس في شيء بل هو استدلال بالاختصاص اعني قوم اختلاف التكليف باعتبار
 اختلاف المصالح على جواز اختلاف الذي هو اعم من الوقوع فكان الفاضل لم يفهم
 معنى القياس والله يعلم والثاني منها ان كلام المحقق صريح في ان الاستقبال الى ما
 مظنون كونه القبلة واجب فيجوز ان يكون مثل ذلك عطفون المجتهد واجب العمل
 عليه لا ريب في ان كلامه ديني والحكماء من الاحكام الشرعية الالهية فالقول
 بان احدهما حكم الله تعالى والثاني ليس كذلك بالحري ان يكون قول من لا يفهم
 مراد العلماء والثالث انه ان كان مراد هذا الفاضل من قوله ان العمل بالنظر الى آخر
 هو العمل بالنظر الذي يحصل بالقياس الاستحسان فانه تأويله الى تحريم الدين مسلم
 لكن لا يضرنا وان كان مراد العمل بالنظر الذي يحصل للمجتهد بعد استفراغ الوسم
 عن ظواهر كتاب الله العزيز وظواهر اخبار الائمة والاجماع والبراءة الاصلية الاستصحاب

صرح في نسخة

فلا نسلم انتهاءه الى التخریب كما نشاهد من من الغيبة الى ما شاهدنا والرابع منها ان قوله
والوجه الاول ايضا مردود الى آخره مردود ومطرد ودخله الاصل فان المطلوب
انما هو رفع الائم عن الخطي وهذا حاصل في الفلانة في امثال ذلك القتل والقتيل
الا املا لذي الكمال والخامس منها ان قوله والوجه الثاني ايضا مردود لما استحقته
الى آخره نظيرا قوله الاخر فان حاصل ما قال فيما بعد هو التزام خط العلماء الكرام
وانهم ما نؤمنون بغوذب الله من امثال ذلك المقال والله شاهد لما نقول ان كثيرا
ما يتضيق صدرى عن الجرح والقدح في كلام هذا الفاضل ولو لم يكن خوف اختفاء
الحق كان الاعراض عنه حقيقا كما لا يخفى والعجب كل العجب ان هذا الفاضل يزعم
ازمذهبه شيخ الطائفة بل السيد الشيخ للفيد ايضا ان الخطي اثم فاسق وعبارة
العدة التي نقلها صريح على بطلان زعمه وظني انه لم يفهم مراده منها الا خوف الطويل الذي
كيف اى عاقل يختار طريقة توجب كون نفسه ما ثوما فاسقا فتن الفائدة
الرابعة ان المجتهد قسمان مطلق ومختار والاول عبارة عن الذى يتمكن من
استنباط كل مسألة شرعية فرعية نظرية والثانى هو الذى يكون كذلك على بعض
المسائل دون بعض وقد انعقد الاجماع على جواز الاجتهاد لمن يكون مجتهدا بالعلم
الاول ويدل عليه مقبوله عمر بن خطلة وغيرها انما الاختلاف فى الثانى ذهب العلامة
والنهایت والتهذيب والشهيد وجمع من العامة الى جواز ومنه جماعة مستمسك
الاولين ان اذا اطلع على دليل مسألة بالاستقصاء فقد ساءى المجتهد المطلق وذلك
مسألة وعدم علمه بادلته غيرها لا مدخل فيها وسر فكما جاز الاجتهاد للمجتهد المطلق فكذلك
للمجتهد المشكك على صاحب العالم بان هذا قياس لا نقول به نعم لو علم ان عليه جواز الاجتهاد
للمجتهد المطلق هو قدرته على الاستنباط امكن الاحتاق من باب منصوص العلم ولكن
الشان فى العلم بالعدة لفقد النص عليها ومن الجائز ان يكون هو قدرته على استنباط

انما هو المختار

بايها اخذت وغير ذلك من الاخبار الكثيرة والاطهر عند ^{في} التفصيل فان كانت المساواة
 بين امر في الوجوب والحرمة والتحذير للمعرفة ^{بما} بالاحتياط وان كان بين دليل
 الحرمة وغير الوجوب فالتوكيد لما عرفت ايضا ثم في الاحاديث الواردة ^{للتحذير} المستقيمة
 في صورة التعارض ينبغي ان يتصلح على الصورة الاولى واحاديث التوقف ^{على} التوكيد
 الثاني اما التحذير المستفاد من صحيحة على بن ميمون ^{مع} تضمنها صورة تعارض دليل
 ولا باخه فلعله ^{نفس} لا يخلو من التعارض كما لا يجمع بحمل النوى على التثني
 كما لا يخفى فان قلت التوسع المستفاد عن الاخبار هو عند تعارض الاخبار ودعواك
 التحذير عند تعارض الامارة مطلقا فالدليل لخص من المطلوب قلنا الامارات ^{كافة}
 عندنا من جهة في الاخبار اما بواسطة او بدونها فان حجة ظواهر القرن والبراءة ^{صلية} الا
 والاستصحاب كل من تلك الامور يستفاد من الاخبار والتعارض الواقعي بين الاحالة ^{عنه}
 تعارض بحسب الحقيقة في الاخبار كما لا يخفى قال صاحب المغاليم لما كان تعارض الاحالة
 الظنية مختصرا عندنا في الاخبار لاجرم وكانت حجة الترجيح كلها راجعة اليها انتهى ^{بمعنى}
 في الفائدة الاخيرة مزيد توضيح لذلك انشاء الله تعالى اعلم انه كما يستفاد من ^{بعض} الاخبار
 التحذير كذا يستفاد من بعضها التوقف والاطهر ان معنى التوقف هو التوقف عن الحكم ^{بما}
 لتغير ذلك لا ينال التحذير كما يدل رواية سماعة عن ابي عبد الله قال الله عز وجل ^{بحال} اخلف عليه
 فاحذر منه في امر كلاهما يرويه احدهما بامر واخذة والاخرينها عنه كيف يصنع قال ^{فيه}
 حتى يلقي من خيرة فهو في سعة حتى يلقاه الحديث وان تعلقت الحاجة النازلة ^{للتحذير}
 بعبرة وكان مما يخرج فيه الصالح كمال اصطلاح فيه اما بان يقسم او ينفرد به ^{واحد}
 ظهر او رجعا الى الحكم يفصل بينهما ان وجد فان فقد تراصيا عن بحكم بينهما يدل ^{مقبولة} عليه
 عمر بن خطلة ورواية ابي خديجة المسطورة انفا ولا يجوز الرجوع بعد الحكم لا شفاء
 فائده والمقبولة عمر بن خطلة المسطورة وان كان مما لا يجوز فيه

الصالح كالإطلاق بضيقه يعتقد ما أحدهما دون الآخر جازا إلى حاكم آخر غيرهما سؤا
 كان حضا الواقعة مجتهدا أو حاكما أو لا إطلاقا كحديثين المسطورين فإن نزلت بالمقلد
 رجع إلى ما يفتي من بعده رجع إلى ما اتفقوا عليه فالخلاف عمل لا علم إلا هذا
 نسباً وباختيار تدل على ذلك كله مقبولة من خطلة الفائدة السادسة
 المجتهد إذا ذكر دليل فتياً فيجوز له الفتوى به بلا ريب في ذلك إن كان قد نشئ^{بشيء}
 إسنافاً لا جهاداً فإن اجتهد وأداة اجتهاده إلى خلاف فتواه فهو لا يفتي بما إذا
 اجتهاده ثانياً ولا يفتي من استفتاه أو لا رجوعه عن اجتهاده الأول ومصر
 إلى المحكم الثاني والظاهر أنه ليس بواجب للأصل وإن لم يستأنف الاجتهاد فلا يخفى
 له البناء على الاجتهاد السابق عند المحقق ويجوز عند العلامة وهذا هو^{صحيح} الظاهر
 ولزوم الجرح على تقدير عدمه فإنه يلزم اجتهد في كل زمان بعد فصل بين جميع
 المسائل الاجتهادية المتعلقة بالعبادات والمعاملات كما لا يخفى الفائدة السابعة
 في التقليل وهو العمل بقول من غير حجة كخذ العام بقول مثله وعلى هذا الرجوع إلى
 النبي وقول الأئمة ليس بتقليد لدلالة المخبرات النص صريح وجوب الرجوع إلى قولهم وهذا
 الرجوع إلى قول المجتهد لدلالة الإجماع لأحادية الكثيرة عليه وقد يسمى ذلك تقليداً أيضاً
 أقر هذا هو المعنى لتقليد هذا قال العلامة والنهاية اتفق المحققون على أنه يجوز للعاقل المجتهد
 في فروع الشرع أن يجوز لمن يبلغ درجة الاجتهاد وإن كان محصلاً لبعض العلوم للعبارة ونقل
 الشهيد عن بعض قدماء الأصحاب وجوب الاستدلال على العوام أيضاً ولا يظهر هو الأول فنقول نعم
 ولو لا غير كل فرقة منهم طائفة لم يتفقوا في الدين وليندر أوقومهم إذا رجعوا إليهم
 لعلمهم بحذر وواجب الله تعالى النعم على بعض الفرق وذلك يفيد جواز تقليد غير المنع والدين
 وجوب متفق على جميع الفرق لا بعضها ولأن كحادثة إذا نزلت بالعاقل فإن لم يكن مكلفاً
 لشيء فهو باطل إجماعاً وإن كان مكلفاً فإن كان الاستدلال فإن كان بالبراءة

الأصلية فهو أيضا باطل بالإجماع وان كان يعجزها فالبرهان ذلك حين استكمل عقله فهو
 باطل بجهد واحد هما الرسول والامة لم يامر واكل من استكمل عقله بالاستغناء
 في تحصيل رتبة الاجتهاد والثاني انه لو اشتغل كل عاقل عند كماله ^{بذلك} لاختل
 نظام العالم وانتشرف فيه الفساد وان كان عند نزول الحادثة فهو تكليف لا إطلاق
 فتعبر التقليد فهو المطلوب ايضا بل عليه قوله تعالى واستأخوا اهل الذكر ان كنتم لا
 تعلمون لان اهل الذكر نظامه شامل لغير المعصوم ايضا وانما لا يمكن الاطلاق
 مراد اهل الذكر في رضى العيبة الا بواسطة المجتهد كما لا يخفى قال صاحب القوائد المدينة
 الاصل الرابع في ابطال حصر الرعية في المجتهد والمقلد في رضى العيبة قال فتقول يجوز ان
 الملكة المعنوية في المجتهد ان يتسك في مسألة مختلفة فيها بين صحيح ^{مخرج} خال عن المعارض
 لم يبلغ صاحب الملكة ويلم ولم يطالع على صحته ولا يجوز له ان يتركه ويعمل بظن صاحب الملكة المبني
 على البراءة الاصلية او على استصحاب او عدم او اطلاق انتفى لا يخفى عليك ان كلامه هذا
 يصح عليه الشك فان العلم بكون النص صحيحا وعدم وجود المعارضة له لا يمكن ان ^{يحصل}
 لاحد لا بعد العلم بالحوال حيث المخرج والتعديل وتنبع كتب الاحاديث والآثار وغيرها وما ينشأ عنه
 من القواعد العربية وغيرها وبغير الاطالة بذلك لا نسلم انه مقلد بل هو مجتهد غاية ما في الباب انه ^{مجتهد}
 ان لم يحصل له الملكة المشطورة كما لا يخفى اعلم ان كثير من العلماء لا يجوزون التقليد في اصول العقائد
 ومنسكهم في ذلك قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله لان العلم بالمقربين والاسوة للنبي واجب ^{فوجب}
 تحصيل اليقين لكل احد وهو يحصل بالتقليد ولا يخفى ما فيه ولا يظهر ان يقال ان ما يستقل ^{العقل}
 بادراكه من التوحيد والعدل واشتات النبوة فلا يخفى فيه التقليد لان الاكتفاء بالظن
 مع قدرته تحصيل اليقين لا يجوز اتفاقا والله يعلم بالصواب ايضا يدل على المطلوب ان
 القرآن حل على ذم التقليد في مواضع متعددة خرج التقليد في المسائل الفروعية
 بمشقه الاجتهاد فيها اكثر منها وتوقفه على استحضار كثير من ادلة السمعية

فيصرف ذم التقليد إلى مسائل لا أصول وايضا يدل عليه قول النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قول الله تعالى
 في خلق السموات والارض والخالقة ويل من لا يهاب الله ^{عنه} ولم يتفكر فيها فيكون النظر في المعنى
 واجبات التقليد حراما وايضا يدل عليه قوله تعالى قل انظر واو لم يتفكر واو خلق السموات
 والارض قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب الى غير ذلك من
 الايات اما الذين يجوزون التقليد فستمسكهم ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} لم يكلف الا عراجي الجاهل ^{الكثير}
 تلفظه بالشهادتين وكان يحكم بآيمانه باعتباره تلفظه بهما وما ذلك الا لتقليد ^{الجمهور}
 الكفاية بالشهادتين انما هو لعدم امكان الريادة على هذا القدر فورا ولذا امنهم من بعد ذلك
 بالنظر والفكر كما يشهد عليه الايات المسطورة وقول النبي ^{صلى الله عليه وسلم} ويل من لا لها الى الآخرة وايضا ^{مسئمتهم}
 اهتدوا العلوم اغلخص بعد الممارسة الشديدة والجهت الطويل واكثر الصحابة لم يمارسوا
 شيئا منها فيستند اعتقادهم الى التقليد واحيانا الصحابة لمشاهدتهم المعجزات وقوة
 تعارفهم وسندة ذكائهم لم يحتاجوا الى تعشيد يد في ادراك معارفهم فلهذا لم يحتاجوا
 الى الطلب الشديد الاظهر في الجواب انه لا نسلم ان القدر الخفي في الاستدلال والخروج عن التقليد
 يمتنع الى تحصيل وممارسة ستديدة والله تعالى يعلم القابضة الثامنة قال العلامة في النهاية ^{الجماع}
 على انه لا يخفى استفتاء من اتفق بل يجب ان يجمع المفتي وصغير الاجتهاد والورع اما المخالطة
 والاحياء المتواترة والقرائن الكثيرة المتعاضدة او بشهادة العدلين العارفين و ^{يظهر}
 من كلام العلامة في النهاية انه يكفي البناء على الظاهر وذلك بان يراه من نص الفتوى
 بمشهد الخلق ويرى اجتماع الخلق عليه واقبال المسلمين على سواله والاظهر
 هو الال لما قال المحقق ولا يكفي العامى بمشاهدة المفتي متصدرا ولا داعيا الى نفسه
 ولا مدعياء ولا باقبال العامة عليه ولا انصافه بالرهة والورع فانه قد يكون
 غالطا في نفسه او مخالطا لا بد ان يعلم منه الانصاف بالشرائط المعبرة ^{منها}
 وممارسة العلماء وشهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى وبلوغه اياه

ولما قال السيد السند لم تضلّ العامي طريقاً إلى معرفة صفة من يجب عليه الاستغنية
لأنه يعلم بالمخالطة والأخبار المتواترة حال العلماء في البلاد الذي ليس كمعرفة بورتهم في العلم ^{لصيانة}
أيضاً والديانة قال ليس يطعن في هذه الجملة قول من يبطل الفقيه بأن يقول كيف يعلم
علماً هو ولا يعلم شيئاً من علم لا نعلم اعلم الناس بالتجارة والصناعة في البلاد أن لم نعلم
شيئاً من التجارة والصناعة وكذلك العلم بالنحو واللغة وفنون الأدب وإذا ظن ^{لمستغنية}
عدم صلاحية المفتي الفقيه أما لعدم الاختصاص بالورع لم يجز له الاستفتاء منه
إجماعاً نص عليه العلامة في النهاية **فإن** نيب اعلم أنه إذا تبع العامي بعض
المجتهدين في حكم حادثة وعمل بقوله فيها لم يخرج الرجوع عنه في ذلك الحكم بعد ذلك
إلى غيره إجماعاً كما نص عليه العلامة في النهاية ويدل عليه مقبولة عمر بن حفظة نعم
الأظهر جواز العدل إلى غيره في حادثة أخرى سواء كانت حادثة مثل الأولى وغيرها
إذا العلم لم يوجبوا في كل عصر رجوع من استفتاهم في حكم إلى أنفسهم في جميع الأحكام بل
الصحابة وغيرهم استفتاء العامي لكل عالٍ في مسألة الفائدة التاسعة هل يجوز
التقليد بقول الميت فلا يظهر من العالم أن بعض الأصحاب ادعى انتقاد الإجماع على عدمه
أجواز واعترف صاحب المعالم بأن ظاهر الأصحاب الإطابق عليه بأن الحجج المذكورة وكلام
الأصحاب على ما وصل إلينا ردية جداً لا تستحق أن تذكر ويمكن الاحتجاج به بأن التقليد
إنما سائر للإجماع المنقول سابقاً وللزوم الحرج الشديد والعسر بتكليف الخلق بالإجماع
وكلا الوجهين لا يصلح دليلاً في موضع التراجع لأن صورة حكاية الإجماع صريحة في الاحتفاء
تقليد الأحياء والخروج والعسر من فغان بتسوية التقليد في الجملة انتهى ولا يخفى عليك
أن هذا الاستدلال حسن الاستدلال العلامة في النهاية والتهذيب بأنه ينعقد الإجماع مع خلا
المجتهد الميت دون خلاف المحي فدل على أنه لم يبق له قوله لأنه برهان منشأ
الانتقاد هو أن موته يكون كاستغائه لم يكن معصوماً فلا يعتد بخلافه ولا شك

فا

هذا من غير احتياط في الاحتفاء

ان هذا العلم لو حصل قبل موته انعقد الاجماع ايضا كما عرفت فيما سبق وانا اقول هنا وجوب آخر
 تدل على المطرقة تقطعت بها بفضلها تعالى **الاول** منها انه ورد في مقبولة ثعمر
 بن حنظلة انه قال كبريت يصنعان قال ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا
 ونظر في حلالنا وحرامنا او عرف احكامنا فليزنا به حكما فاني قد جعلته عليكم حكما
 وهكذا ورد في بعض الروايات الاخرى فالامر باخذ الاحكام عن يتصرف بالاجتهاد دون
 المصنفات المقننة للفتيا مع كونها اسهل الوجوه يشعر بان الاخذ بقول المتين ليس
 بجائز وهذا يصلح لان يكون دليلا مستقلا لعدم كونه نصا لكن مع ضخمة اصل موته
 التقليد يصلح ان يكون دليلا **الثاني** منها انه قد انعقد الاجماع على ان مع القلة
 على تحصيل الظن القوي يكون الحكم حكم الله تعالى لا يجوز الاقتصار على الظن الضعيف
 وقد مر به ذلك الاجماع العلامة وغيره فمصفاته واذا عرفت ذلك فقول لا شك
 ان النظر بشهادة المجتهد الحكي على اصابة المجتهد الميت وقول اقوى من الظن الذي يحصل بقول
 الميت مع شهادة الحكي على خطائه فلا يجوز العمل بقول الميت مادام لم يشهد الحكي على اصابته فولهذا
 هو المطلوب **الثالث** منها ان اكثر ائمة اهل البيت ان بعض السابقين قد غلطوا في بعض القضايا
 فثبت تقطن على خطائهم كل من تاخر عنه كخطاء ابن بابويه في جواز الصلوة بثوب صابته خروفي
 حوازالسهو على المعصوم الى غير ذلك فلو جاز تقليد قول الميت لجاز للعامة ان يصلح في ثوب
 اصابته خروفي ان كان هذا التجويز من المجتهد يلزم الناقض فانه يقول ح بحجزة الصلوة
 فيدوجوزه معا وان كان غير المجتهد ففتواه ليس بجائز كما عرفت **الرابع** منها انك
 قد عرفت ان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فكل فتوى المجتهد الميت في المسائل المتخلجة
 محتمل الخطاء ويمكن للقلد تحصيل الامتياز منها بالرجوع الى قول الحكي فلا يجوز العمل على
 قول الميت قبل استقصاءه عن الحكي فان قيل احتمال الخطاء كما يجزى في قول الميت يجزى
 في قول الحكي ايضا فلما نغم الامر كذلك لكن جوازنا ذلك لدفع الحرج والضيق وتكليف

هذا هو الوجه في صحة العمل بقول المجتهد الميت في المسائل المتخلجة
 انما هو في المسائل المتخلجة التي لا يترتب عليها عقوبة
 في غير ذلك لا يجوز العمل بقول الميت

العوام بالاجتهاد وبدون ذلك لا يمكن للبلد تحصيل الامتياز بين خطأ الحق وجوابه الخامس
 منها انه لا شك في ان العامي لو اراد ان يعمل بمضمون رواية متضمنة لوجوب شيء وتحرمة
 بغيره وصورها اليدون ملاحظة حال رواته وكونها مما يخالف الاجماع ام لا يخرج اجماعا فالعلماء
 على قول لميت لا يجوز بطريق اولي السادس منها انه سلمنا انه ليس لنا دليل يدل على ان
 كذا لا شك في انه تفيد هذه الامور ظن حصة تقليد قول لميت فيكون الاجتناب عن احتياطنا
 واجبا وهذا هو المطلوب **الفائدة العاشرة** علم ان المجتهد عندنا معاشرا لامة لا يجتهد
 الا في استخراج الاحكام عن ظواهر الكتاب والخبر والائمة من حيث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد
 وكون الامر للوجوب والغيره وكون النفي للحرمه او غيرها ومن حيث بعض القواعد العربية من الحقيقة
 والمجاز والاشراك الى غير ذلك المذكورات وما يتعلق بهذه الامور وايضا استخراج عن الاجماع
 وادله العقل لكن هذين الاصلين يرجعان الى الاولين فان الاجماع انما هو حجة عندنا الدخول
 المعصوم فيه وحجة ادلة العقل كما يستفاد من العقل كذا يستفاد من الكتاب الستة كما عرفت
 ذلك بحمد الله تعالى باحسن الوجوه ويدل على ما قلنا كلام العلامة في مبادئ الاصول
 من ان الاجتهاد هو استقراء الواسع في النظر فيما هو من المسائل الظنية الشرعية على وجه زيادة
 فيه ولا يصح في حق النبي لان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فلا يجوز تعديده وكذا لا يجوز
 لاحد من الائمة الاجتهاد عندنا لانه معصوم وانما اخذوا الاحكام بتعليم الرسول والاهل
 من الله تعالى اما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد باستنباط الاحكام من العمومات في القرآن والسنة
 وتوجيه الادلة المتعارضة اما باخذ الحكم عن القياس والاستحسان فلا انتهى اذا عرفت ذلك
 فنقول بالمعنى الذي كان العلامة واحزابه مجتهدين كان اصحاب الائمة في جميع الاعصار
 مجتهدين وكانت الاجازة في ذلك الاجتهاد حاصلة لهم وهكذا في زمن الغيبة
 الصغرى وبعد ها كان اصحابنا الازكياء سالكين هذه الطريقة الى ان كان العلامة
 غاية الامر ان كل واحد من العلماء ورحمهم الله تعالى بذلوا سعيهم في تحقيق المطالب

وتتقيد بالمأرب حتى صار المسائل الفقهية والقواعد الاصولية مضبوطة بعد ان لم تكن
 كذلك وهذا الامر ليس يختص بالاصول والفقه بل حال كثير من العلوم كذلك كالحق
 والصرف والتفسير المعاني واللغة فان شيئا منها لم يكن في الطبقة الاولى على ما نشاهد
 الا ان من النظم في الترتيب والتصنيف فيها وان كنت في ريب من ذلك فاستمع
 لما نقله والله والى التوفيق فقول روى صاحب بصائر الدرجات باسناده عن
 موسى بن بكر قال قلت لابي عبد الله الرجل يغني عليه اليوم او يومين او ثلثة واكثر ذلك
 لم يقض من صلاته فقال لا اخبرك بما ينظم هذا واشباهه فقال كلما غلب الله عليه
 من امر الله اعد لعبده وزاد في غيره قال قال ابو عبد الله وهذا من الابواب التي تفتح
 كل باب عنها الفباب فان هذا الحديث صريح في جواز الاستنباط من العموم وروى
 الشيخ باسناده عن الجبصين ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يصلي الركعة او التور فيدخل
 فيه قال ان كان يدة قدرة فليوتر وان كان لم يصيبها قدرة فليغتسل منه هذا مما قال الله
 تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي
 والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام ما ابرئ الوضوء كما قال عز وجل ابدأ بالوجه
 ثم باليدين ثم اسم الواسن الرجلين ولا تقدر من شيئين يدك شيئا تحاله فاقربت به ساق
 الحديث الى ان يقال بدأ بما بدأ الله عز وجل فان هذا الحديث يدل على ان الواو لا ترتب مع
 التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الآية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهر
 ومن سافر فلا يصمه فانه صريح في ان مفهوم التطهر حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان نتجمل السيرات ليلة النحر حين سالت في ساعة تنفر فقال
 اما اليوم الثاني فلا تنفر حين وال استفسرت ليلة النفر فاما اليوم الثالث فاذا بيضت الشفر
 على كتاب الله فارتفع عن رجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه ولا امر عليه فلو سكت لم يمتحن احد الا

هذا الحديث يدل على جواز الاستنباط من العموم وهو من باب ما جعل في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام ما ابرئ الوضوء كما قال عز وجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم اسم الواسن الرجلين ولا تقدر من شيئين يدك شيئا تحاله فاقربت به ساق الحديث الى ان يقال بدأ بما بدأ الله عز وجل فان هذا الحديث يدل على ان الواو لا ترتب مع التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الآية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهر ومن سافر فلا يصمه فانه صريح في ان مفهوم التطهر حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان نتجمل السيرات ليلة النحر حين سالت في ساعة تنفر فقال اما اليوم الثاني فلا تنفر حين وال استفسرت ليلة النفر فاما اليوم الثالث فاذا بيضت الشفر على كتاب الله فارتفع عن رجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه ولا امر عليه فلو سكت لم يمتحن احد الا

هذا الحديث يدل على جواز الاستنباط من العموم وهو من باب ما جعل في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام ما ابرئ الوضوء كما قال عز وجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم اسم الواسن الرجلين ولا تقدر من شيئين يدك شيئا تحاله فاقربت به ساق الحديث الى ان يقال بدأ بما بدأ الله عز وجل فان هذا الحديث يدل على ان الواو لا ترتب مع التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الآية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهر ومن سافر فلا يصمه فانه صريح في ان مفهوم التطهر حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان نتجمل السيرات ليلة النحر حين سالت في ساعة تنفر فقال اما اليوم الثاني فلا تنفر حين وال استفسرت ليلة النفر فاما اليوم الثالث فاذا بيضت الشفر على كتاب الله فارتفع عن رجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه ولا امر عليه فلو سكت لم يمتحن احد الا

تجلى والله قال ومما خرف فلا اثم عليه فان قوله فلو سكت الى اخره انما يصح لو كان معناه
الشرعية وفي الكافي عن الساجدة قال سأل ابي ليلى محمد بن مسلم فقال له اي شيء تروون ^{عني}
جعفر في المرأة لا يكون على بكرها شعر اكون خالك عيبا فقال له محمد بن مسلم انما هذا ^{نقصا}
لا يعرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن ابيه عن ابيه انه قال كلما كان في اصل الخلقه فراذا ^{نقص}
فهو عيب قال له ابن ابي ليلى حسبك فان هذا يدل على ان استنباط الاحكام من العصومات
في سالف الزمان كان بشا معا وفي الفقيه عن زيارته ومحمد بن مسلم انهما قالاه جعفر
ما تقول في الصلوة في السفر كيف هي وكما هي فقال ان الله عز وجل يقول واذا ضربتم في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب ^{الناس}
في الحضر قال قلنا له انما قال عز وجل ليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف كان
ذلك كما اوجب التمام في الحضر فقال اوليس قد قال الله تعالى في الصفا والبركة
وفر حج البيت واعمر ولا جناح عليه ان يطوف بهما الا ترون ان الطواف ^{حجها}
مفروض لان الله عز وجل ذكر في كتابه وصنعه نبوته وكذا التقصير ^{صنعه}
النبوي وذكر الله في كتابه قال قلنا له من صلى في السفر اربعاء اعيد ام لا قال ان كان
قد قرأ عليه اية التقصير وفسرت له فصلى اربعاء اعد وان لم يقرأ عليه لم يعلمها ^{فلا}
اعادة عليه والصلوات كلها في السفر الفريضة ركعتان كل صلوة الا المغرب فانها ^{ثلاث}
ليس فيها تقصير الحديث فان كلامهم صريح في ان صيغة الامر عندهم كان للوجوب
وفي التهذيب عن عبيد بن زيادة قال قلت له هل على المرأة غسل ضابطتها اذا لم يأتها
الرجل قال لا واياكم يرضى ان يرى ويصير على ذلك ان يرى استه واخته وامه
زوجته او احدا من قرانه قائمة تغتسل فيقول مالك فتقول الخليل وليس لها بل
ثم قال لا ليس علمين ذلك وقد وضع الله خالك عليكم قال الله تعالى كنتم جنبا فاطهروا ^{ما ولم}
خالك من فان حاصل هذا الكلام ان ضمير الخطاب للمذكر فلا بد من فيه الموت ^{التهذيب}

عن زرارة قال قلت لابي جعفر الا تخشى في عيني علمت وقلت ان المسح ببعض الرأس وبعض
الجلد فضحك ثم قال يا زرارة قاله رسول الله وتزلي به الكتاب صلى الله تعالى لان الله تعالى يقول
فاغسلوا وجوهكم فعرنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال وايدىكم الى المرفق ثم وصل
بيد الكلايين فقال وامسحوا رؤوسكم فعرنا حين قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس لكان
الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال ارجلكم الى الكعبين
فعرنا حين وصلهما الى السبعين على بعضها ثم مسح لك رسول الله للناس فضغوة ثم قال
فان لم تجدوا ماء فيمسحوا بوجوهكم وايدىكم فلما وضع الوضوء
عن امر يجدد الماء اثبت بعض الغسل محالاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها وايدىكم ثم
قال منه اي ذلك المتيمة لانه علم ان ذلك اجمع لا يجزئ على الوجه لانه تعالى ذلك
الصعيد ببعض الكف ولا تغلق ببعضها ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج المخرج
الضيق وما في الاستبصار عزابي نصر عني عبد الله قال ليس لاهل مكة ولا لاهل
مرو ولا لاهل شامة وذاك لقول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهل حاضرة المسجد
الحرام فانه يدل على المفهوم حجة وقد عرفت المقصد الاول اجتماع الائمة واصحابهم فطوا
القران وايضا قد عرفت قبلي ذلك اجتهد فصل بنسب اهل البيت وايضا يدل عليه وعلى كثره استنباطه
ما قال محمد بن يعقوب الكليني في الكافي في باب الفرق بين من طلق على غير السنة وبين المطلقة اذا
خرجت
وهي في عدتها واخرجها زوجها الحسين بن محمد قال حدثني حماد بن القاسم قال قال لي عمر بن
شهاب
العبدى عن ابن عم اصحابك ان من طلق نكاحاً لم يقع الطلاق فقلت له نزعوا ان الطلاق للكتاب
والسنة فخالفهما حر اليهما قال فما تقول بهن طلق على الكتاب والسنة فخرجت امرأة واخر
واحد في غير عدتها يجوز عليه العدة او يردوها الى بيتها حتى تعتد عدة اخرى كما قال الله
عز وجل قال كفره من منسوتهم ولا يخرج من قال واجبة بخواب لم يكن عدتها با ومصيب فلقيت
ايوب بن
فخرج فسالته عن ذلك واخرته بقول عمر فقال ليس يخرج اصحاب قياس انما نقول بالاثبات

فلقيت على ابن رشد فسأله عن ذلك وأخبرته بقول عمر فقال قد قانس خليلك وهو
يلزم ما كان أميرا للطلاق إلا للكتاب لا لغير العدد إلا للكتاب فسالت معاوية بن
حكيم عن ذلك وأخبرته يقول عمر فقال معاوية ليس العدد مثل المطلق ويتبين ما فوق
وذلك أن المطلق فعل المطلق فإذا فعل الكتاب ما أمر به قلنا له أجمع إلى الكتاب
والأصح المطلق والعدد ليس بفعل الرجل ولا فعل المرأة إنما هي أيام تمضي وحض
ليمن فعله ولا من فعلها إنما هو فعل الله تبارك وتعالى فليس تقاس فعل الله بفعله وفعله لا
عصته وخالفته فقد مضت لعدة وبات باثم للخلاف لو كانت لعدة فعلها لما وقعنا عليها^{العدة}
كما لم يقع المطلق إذا خالف وقال الفضل بن شاذان في جواب إجاب به إيا عبيد في كتاب الطلاق
وذكر أبو عبيد أن بعض أصحاب الكلام قال إن الله عز وجل جعل الطلاق لعدة لم يخبرنا^{من}
طوبى لغير العدد كان طلاقه ساقطا ولكنه شئ تعبد به الرجال كما تعبد به النساء لا يخبرنا^{حين}
من يوثق ما ذكره يعتد به فأنما اجزأ في ذلك بالمعصية فقال وتلك حد ود الله فلا
تعتدوها وفرست حد ود الله فقد ظلم نفسه فهل المعصية في الطلاق إلا بالمعصية
في خروج المعتدة من بيتها الستم تردون أن أكلمة محببة على أن المرأة المطلقة إذا
خرجت من بيتها أياما أن تلك الأيام محسوبة لها في عدتها وإن كانت الله فيه عاصته
وكذلك الطلاق في الحيض محسوب على المطلق وإن كان الله عاصيا قال الفضل بن^{ساذان}
أما قوله إن الله عز وجل لما جعل الطلاق للعدة لم يخبرنا أن من طلق بغير العدد كان
الطلاق عنه ساقطا فليعلم أن مثل هذا إنما هو تعلق بالسراب إنما يقال إن أمر الله عز وجل
بالشئ هو نفى عن خلافه وذلك أنه جل ذكره حيث أباح نكاح أربع نسوة لم يخبرنا أن أكثر^{من}
ذلك لا يجوز حيث جعل الكعبة قبله لم يخبرنا أن قبله غير الكعبة لا يجوز حيث جعل الحج قبله
لم يخبرنا أن الحج غير ذي الحجة لا يجوز حيث جعل الصلوة ركعة وسجدة لم يخبرنا أن
ركعتين وثلاث سجديات لا يجوز فلوان أنسانا تروج خمس سنة لكان نكاحه خامسة باطلا

ولو اتخذ قبله غير الكعبة كان ضالاً ومخطياً غير جائز له وكانت صلواته غير جائزة ولو
 حج في غير ذي الحجة لم يكمل حجاً وكان فعله باطلاً ولو جعل صلاته بدل كل ركعة ركعتين
 وثلاث سجودات وكانت صلواته فاسدة وكان غير مصلٍ لأن كل من تعدى ما أمر به ولم ^{يطلق}
 له ذلك كان فعله باطلاً فاسداً غير جائز ولا مقبولاً فكذلك الأمر والحكم في الطلاق ^{كسائر}
 ما ينباه والمحمد لله وأما قوله إن ذلك شيء يعتد به الرجال كما يعتد به النساء إن كان ^{حين}
 ما حضر عندن في بيوتهن فإنما الخبرنا في ذلك عمن بالمعصية وهل المعصية في الطلاق ^{ال}
 كما لمعصية في خروج المعتدة في عهدنها لو خرجت من بيتها أياماً كان ذلك محسوباً لها
 فكذلك الطلاق في الحبس محسوب وإن كان الله عاصياً يقال لهم إن هذه شبهة ^{خلت}
 عليكم حيث لا تعملون وذلك خروج وإخراج ليس من شرائط الطلاق والعدة
 لأن العدة من شرائط الطلاق وذلك لأنه لا يجعل للمرأة أن تخرج من بيتها قبل الطلاق
 ولا بعد الطلاق ولا يجعل للرجال أن يخرجوا من بيتها قبل الطلاق ولا بعد الطلاق ^{عند}
 الطلاق في غير ذلك ومنعه واحد والعدة لا تقع إلا مع الطلاق ولا تجب إلا بالطلاق ^{الطلاق}
 لم يدخل بها ولا عدة كما قد يكون خروجاً وإخراجاً بلا طلاق ولا عدة فليس بشيء ^{الإخراج}
 بالعدة والطلاق في هذا الباب ما يقاس بالخروج والإخراج كقولهم بغير إذنهم ففعلوا ^{عاصي}
 في دخوله الدار وصلاته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه مسمى غير ذلك صلى
 أو لم يصل وكذلك لو أن رجلاً عرض بختها ثوباً وأخذ له وللبس به بغير إذنه وصلى فيه ^{لكنت}
 صلاته جائزة وكان عاصياً في لبسه ذلك الثوب لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه
 مسمى غير ذلك الثوب صلى أو لم يصل وكذلك لو أنه بث ثوباً غير طاهر أو لم يطهر نفسه أو لم ^{جه}
 يغسل قبله وكانت صلواته فاسدة غير جائزة لأن ذلك من شرائط الصلوة وحدها
 لا تجب إلا لصلوة وكذلك لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد أن لا يخرج
 كذبه من الأيمان كان عاصياً في كذبه ذلك فكان صومه جائزاً لأنه مسمى

لكن بصيام امرأ فطر ولو ترك العزم على الصوم ما وجد أجمع كان صومه باطلا فاسداً
 لأنك من شرائط الصوم واحد دة لا يجب إلا مع الصوم وكذلك لو حج وهو عاق
 لو الدينار ولم يخرج لعزمائه من حقوقهم كان عاصياً في ذلك وكانت حائزاً لانه
 منى عن ذلك حج اولم يحج ولو ترك الاحرام او جامع في احرامه قبل الوقف كانت حجة
 فاسدة غير جائزة لأن ذلك من شرائط الحج واحد دة لا يجب إلا مع الحج ومن اجل الحج كلاً
 كان واجباً قبل الفرض وبعد فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك عاق على حدة والفرض
 جائز معه وكل ما لم يجب إلا مع الفرض من اجل الفرض فان ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض
 الا بذلك على ما بينا ولكن لقولهم لا يعرفون ولا يميزون ويريدون ان يلبسوا المحتجب باللباس
 فامتنعوا من الخروج والاحراج فواجب قبل العدة ومع العدة وقبل الطلاق وبعد الطلاق
 وليس من شرائط الطلاق ولا من شرائط العدة والعدة جائزة مع ولا تجب العدة الا مع الطلاق
 ومن اهل الطلاق في منحد الطلاق وشرائطه على ما مثلنا وبنينا وهو فرق واضح والله
 وبعد فليعلم ان معنى الخروج والاحراج ليس هو ان يخرج المرأة الى ايها او يخرج في حاجة
 لها او في حق باذن زوجها مثل ما تروا وما اشبه ذلك وانما الخروج والاحراج ان يخرج زوجه
 هذا الذي نهى الله عنه ولو ازامرأة استاذنت ان تخرج الى حق لم نقل انها خرجت ممن
 زوجها ولا يقال رفلانا اخرجت زوجته من بيتها انما يقال ذلك اذا كان ذلك على الوعم والخط
 وعلى انها لا تريد العود الى بيتها واما كمنها على ذلك وفيها بيتا كهاية فان قال قائل لها ان
 يخرج قبل الطلاق باذن زوجها وليس لها ان تخرج بعد الطلاق وان اذن لها زوجه
 فحكم هذا الخروج غير ذلك الخروج وانما سألنا عنه في ذلك الموضع الذي يشتهر ولم
 وهذا الموضع الذي لا يشتهر ليس نهيت عن العدة في غير بيتها فان هي فعلت كانت عاصية
 العدة جائزة وكذلك ايضا اطلو بغير العدة وكان خاطياً وكان الطلاق واقعاً والا فما الفرق
 قيل فيها بيتا كهاية من غير الخروج والاحراج ما يخرج به عن هذا القول لان اصحابنا لا يرون اصحابنا

واصحاب التشيع قد خصوا لها في الخروج الذي ليس على السخط والرغم واجمعوا على ذلك
 فخرج لك عاشرى ابن جريح عن جابر ان خالته طلقت فارادت الخروج الى محلها ^{فلقيت} فوجدت
 رجلا فهاها فجاءت الى رسول الله فقال لها اخرجي فخذى تتلك لعلك ان تصدق
 . تفعل معروفا وروى الحسن عن جبيب بن ابى ثابت عن طاووس ان رجلا من اصحاب
 النبي سأل عن المرأة المطلقة هل تخرج في عدتها فخص في ذلك و ابن بشير عن المغيرة
 عن ابراهيم انه قال في المطلقة ثلاثا انها لا تخرج من بيت زوجها الا في حق في عيادة مريض
 او قرابة او امر لا بد منه عاك عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول لا بيت لمبتوتة والمتوفى
 عنها زوجها الا في بيتها وهذا يدل على انه قد رخص لها في الخروج بالنهار وقال اصحاب
 الراى لو ان مطلقة في منزل ليس معها في رجل يخاف على نفسها او متاعها كانت ^{سعة}
 من النقلة وقالوا لو كانت بالسواد فطلقتها زوجها هناك فدخل عليها ما خفي من سلطان
 او غير ذلك كانت فسعة من دخول المصر قالوا لامة المطلقة ان تخرج في عدتها وتبيت
 في بيت زوجها وكذلك قالوا ايضا في الصبية المطلقة قال هذا كله يدل على ان هذا
 الخروج غير الخروج الذي هو الله عز وجل عنه وانما الخروج الذي نهى الله عنه هو ما قلنا
 ان يكون خروجها على السخط والمراغمة وهو الذي يحون في اللغة ان يقال فلانة خرجت
 من بيت زوجها وان فلانا اخرج امرأته من بيتي ولا يجوز ان يقال لسانا اخرجت من بيتي
 ذكرنا عن اصحاب الراى الاثر والتشيع ان فلانة خرجت من بيت زوجها وان فلانا
 اخرج امرأته من بيتي لان المستعمل في اللغة هذا الذي وصفنا وبالله التوفيق وايضا يدل
 عليه ما قال ابن بابويه في العقبة من انه اذا ترك الرجل ابوين وابن ابن وابنة ابنة فلما
 للابوين للام الثلث والاب للثلاث لان ولد الولد انما يقوم مقام الولد اذا لم يكن
 هناك ولد ولا وارث غيره والوارث هو الاب والام وقال فضل بن شاذان بخلاف
 قولنا في هذه المسئلة فاحطاً قال ان ترك ابن ابنة وابنة ابن وابوين السدان

وما بقي من ذلك فلا بد أن الابن الثاني ولا بن الابنة من ذلك الثالث يقوم ابنة الابن مقام
 ابها وابن الابنة مقام امره وهذا ما زال به قدمه عن الطريقة المستقيمة وهذا سبيل من
 يقتس وقال في الفقيه في موضع اخر منه قال الفضل بن شاذان البسابوري روى عن رجل
 ضرب ابنة ضربت غير مسرف في ذلك يريد به تاديبه فمات الابن من ذلك الضرب
 ورثه الاب ولم يلزم الكفارة لان الاب ان يفعل ذلك وهو مأمو يتاديب ولده لانه
 في ذلك بمنزلة الامام يقيم حدا على رجل فموت الرجل من ذلك الضرب فلا دية على الامام
 ولا كفارة ولا يسمى الامام قاتلا اذا اقام حدا لله عز وجل على رجل فمات من ذلك وان
 ضرب الابن ضربا مسرفا لم يرث الاب وكانت عليه الكفارة وكل من له الميراث لا كفارة عليه
 من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة فان كان بالابن جرح فطبه الاب فمات الابن من ذلك
 فان هذا ليس بقاتل هو يرثه ولا كفارة عليه ولا دية لان هذا بمنزلة الاب والاستصلاح
 والحاجة من الولد الى ذلك والى شبهه من العاجلات ولو ان رجلا كان راجعا على دابة ^{طبت}
 اباه واخاه فمات من ذلك لم يرثه وكانت دية على العاقلة الكفارة عليه ولو كان يسوق
 الدابة او يقودها فوطئت اباه واخاه فمات ورثه وكانت الدية على العاقلة للموتة ولم
 يلزم كفارة ولو ان رجلا خفي بئرا في غير حقه واخرج كيفا او ضربة فاصاب شيئا منها وارثا
 فقتله لم يلزم الكفارة وكانت الدية على العاقلة ورثه لان هذا ليس بقاتل الا ترى انه ان فعل
 ذلك في حقه لم يكن بقاتل ولا وجب دية ولا كفارة فاجزأ ذلك الشيء في غير حقه ليس هو ^{قتلا}
 لا ذلك يغيبه يكون في حقه فلا يكون قتلا وانما الرق العاقلة الدية في ذلك احتياط الله تعالى
 وليلا يطل دم امرأ مسلم ولا يبعدى الناس حقوقهم الى ما لا حق لهم فيه وكذلك الصبي ذاك ^{ذلك}
 والمجنون لو قتل لورثا وكانت الدية على عاقلة ما والقاتل محجب بان لم يرث الا ترى
 ان الاخوة محجبون الامر ولا يرثون وقد ذهب ما يتعلق باجتهاد يونس بن عبد الرحمن
 فليرجع اليه وايضا يدل على كونهما وابعهما من معاصري الائمة مجتهدين *

بالمعنى المصطلح ما قال شيخنا ابو جعفر الطوسي في تهذيب الاحكام في باب ميراث
 الجوس قد اختلف اصحابنا في ميراث الجوس اذ انهم يجرى باحد المحرمات من جهة
 النسب وشرعية الاسلام فقال يونس بن عبد الرحمن وكثير من تبعه من المتأخرين
 انه لا يورث الا من جهة النسب للذين يجوز ان في شرعية الاسلام فاما ما لا يجوز
 في شرعية الاسلام فانه لا يورث منه على حال قال الفضل بن الشاذان وقوم
 من المتأخرين ممن يتبعون على قوله انه يورث من جهة النسب على كل حال ان كان
 حاصلا عن سبب لا يجوز في شرعية الاسلام فاما السبب فلا يورث منه الا بما يجوز
 في شرع الاسلام والصحيح عندي انه يورث الجوس من جهة النسب معا سواء كانا
 مما يجوز في شرعية الاسلام او لا يجوز والذي يدل على ذلك الخبر الذي قدمنا
 من السكوني وما ذكره اصحابنا من خلاف ذلك ليس به اثر عن الصادقين
 ولا عليه دليل من ظاهر القرآن بل انما قالوه بضرب من الاعتبار وذلك عندنا
 مطروح سري بالاجماع وايضا فان هذه الاسباب والاسباب وان كانا غير جائزين
 في شرعية الاسلام فهما جائزان عند هؤلاء يعتقدون انه مما يستحيل له الفرقة
 فجرى مجرى العقد في شرعية الاسلام الا ترى اني ما روي ان رجلا سب مجوسا
 بحضرة ابي عبد الله فريه ونهاه عن ذلك فقال انه قد نزل به امر فقال اما
 علمت ان ذلك عندكم النكاح وقد روي ايضا انه قال ان كل قوم دانوا بشئ
 يلزمهم حكمه فاذا كان الجوس يعتقدون صحة ذلك فينبغي ان يكون نكاحهم
 جائزا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب ان لا يجوزنا ايضا اذا عقد على غير المحرمات
 وجعل المهر الحرام وخزيوا وغير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع
 وقد اجمع اصحابنا على ذلك فلم يجزم ذلك وان الذي ذكرناه هو الصحيح وينبغي ان يكون
 عليه العمل وما عداه يطرح ولا يعمل عليه على حال اما اجتهاد جميل بن دراجم وهو من

فلو كان
 الجوس
 يورث

من اجله الاصحاب فيدل عليه صريحاً قول الشيخ الرئيس ابي جعفر الطوسي
 في باب الميراث قيل بحيل فما تقول ان تاب ثم رجع عن الاسلام فقال لم اسمع في
 هذا شيئاً ولكن عندي بمقالة الزاني الذي بقاء عليه احد مرتين ثم يقتل بعد ذلك
 وايضاً ارا على اجتهادات الكثير من اصحاب الائمة ما قال الشيخ المسطور في الكفاية المذكورة
 وفيما يجمع الى محمد بن الحسن الذي اعتمد في هذا الباب واقر به ان لا يخلع لا بد فيها من
 تتبع بالسارق وهو محمد بن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة وعلي بن رباط وابي عبد الله
 من المتقدمين ومحمد بن علي بن الحسين من المتأخرين فاما الباقر بن محمد بن ابي بصير
 المتقدمين فليس في عرفهم فقيهاً في العمل به ولم ينقل منهم اكثر من الروايات التي ذكرناها
 وامثالها ويجوز ان يكون ما رووهها على الوجه الذي نذكر فيما بعد ان كان فقيهاً
 وعلم على ما قلناه اما اجتهاد علي بن بابويه القمي وفتاواه فالكتب الفقهية المستدلّة
 سيما المختلف للعلامة معلومة منها من شاء فليرجع اليها قال العلامة والمختلف قال الشيخ
 علي بن بابويه في رسالته اذا بلغت الابل خمسا واربعين زادت واحدة ففيها خمسة
 حقة لانها استحققت ان يركب ظهرها الى ان يبلغ مستبينة ذادت واحدة ففيها
 جذعة الى ثمانين فان زادت واحدة ففيها ثني ولم يوجب ذاتي علما في واحد وثنا
 شيئا اصلا عدانصاب ستة وتسعين لنا الاصل براءة الذمة وما رواه ابو بصير في الصحيح
 الصادق الرستين فاذا زادت واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت
 واحدة ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا زادت واحدة ففيها حقتان وكذا
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق وعن زرارة عنهما ورواه ابن جعفر
 في كتاب من لا يحضره الفقيه عن زرارة عن الصادق ^{عليه السلام} فان قلت لم
 مستند ^{عليه السلام} ابو بصير في هذا المسئلة كان حديثاً وصل اليه ان لم يصح من العلامة فلهذا
 مطلقاً ابيات الاحفاد في الجمل ولا شك في ان طرق هذه الاخبار الصحيحة لا يمكن اختلاف

لا يمكن لأبى من الاجتهاد كما لا يخفى ومع هذا انما ذكرنا هذا على سبيل التمثيل والا انا
 صرحنا اولا ان الكتب الفقهية مملوءة من فتاواه واجتهاده وهذا على بن بابويه هو الذي
 قال النجاشي في حقه على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ابو الحسن شيخ القميين في عصره
 متقدمهم وفقههم وقال كان قدم العراق واجتمع مع ابي القاسم الحسين بن رستم وسأله
 مسائل ثم كاتبه بعد ذلك علي بن جعفر الاسود يسأله ان يوصله رقعته الى الصواب
 ويسأله فيها الولد فكيف قد دعونا الله لك وقد سترت ق ولدين ذكر بن خبر
 فولد له ابو جعفر و ابو عبد الله من امر ولد وكان ابو عبد الله الحسين بن عبد الله
 يقول سمعت ابا جعفر يقول انا ولدت بدعوة صاحب الامر عليه السلام ويفتح
 بذلك وروى ان ابا محمد العسكري كتب في بعض المراسلات اليه هكذا
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين و بجنة
 للموحدين والنار للمحدين ولا عدوان الا على الظالمين ولا اله الا الله سن
 الخالقين والصلوة على خير خلقه محمد وعترته الطاهرين اما بعد اوصيك يا شيخ
 ومعتدي ابا الحسن بن الحسين القمي فقل الله لمرضاته وجعل من صلبك اولادا
 صالحين برحمته ببقوى الله واقامته الصلوة وايتاء الزكاة الى آخره اما اخبرنا محمد
 بن بابويه صاحب من لا يخضره الفقيه هو ايضا كذلك كما يظهر على من مارس الله نه ونحن
 نقصر هنا بذكر بعض عبار الفقيه الدال على اجتهاده ومولفه قال وكتب ابراهيم بن
 مهزيار الى ابي محمد بن الحسن يسأله عن الصلوة في القرم من فان اصحابنا ينفون وممن
 عن الصلوة فيه فكذلك باس به مطلقا والحمد لله قال المصنف هذا الكتاب وذلك اذا
 لم يكن القرم من ابراهيم محضاً والذم له في عنه هو ما كان من ابراهيم محض فكنت اليه
 في الرجل يجعل في حيزه بدل القطن قرأ هل يصلي فيه فكنت نعم لا بأس به يعني به قرأ المعز لا ق
 الا برسيم وقد وردت الاخبار بالنهي عن لبس الدايابج والكحير والابرسيم المحض في الصلوة

في الرجال وورثت الرخصة في لبس الخ لك للنساء ولم يجرى بها من صلواتهن فيه فالنهي عن الصلوة
 في الأبر ليس المحض على العموم للرجال والنساء حتى يخصن خبراً لا إطلاقاً لمن في الصلوة
 فيه كما خصهن بلبس لم يطلق للرجال لبس الحرير والديباية إلا في الحرب فلا بأس به وإن كان
 فيه تماثيل قال في موضع آخر منه ذكر شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله
 عنه عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول لا يجوز الدعاء في الفتوت بالفارسية وكان
 محمد بن الحسن الصغار يقول أنه يجوز والذي قول به أنه يجوز لقول أبي جعفر الثاني لا بأس
 أن يتكلم الرجل في صلوة الفريضة لكل شيء يحتاج به ربه عز وجل ولو لم يرد هذا الخبر كنت
 أجيزه بالخبر الذي روي عن الصادق أنه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي في النهي عن الدعاء
 بالفارسية في الصلوة غير موجود والحمد لله وأمثال ذلك في الكتاب كثيراً ما اجتهدت في
 وابن أبي عقيل والشيخ المفيد وغيرهم من العلماء الكرام فلا حاجة إلى ذكرهم فاهم كانوا بائناً
 الخصوم من أهل الاجتهاد وقد طعن على هؤلاء الجماعة المذكورين صاحب الفوائد المذنية
 في مواضع عديدة من كتابه قدم شرط منها في مقدمة الكتاب ونحن ننقل هنا من كتاب
 احتجاج الطبري في التوقيين الذين خرجوا من عند الصاحب إلى الشيخ المفيد ليظهر
 جلالة قدره على الناس فإن مولانا محمد تقى طاب ثراه قد اعترف بأن مثل هذين
 التوقيين لم يخرج لأحد قط وحيث كانت النسخة الموجهة عندنا شديد الغلط
 نقصر هنا على نقل بعض عبارات التوقيين وهو هذا الآخر السديد والولي الرشيد
 الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن النعمان ادام الله اعزازه من مستودع العهد
 المأخوذ على العباد لبسم الله الرحمن الرحيم أما بعد سلام عليك ايها الولي
 المخلص في الدين المحض فإنا باليقين فإنا محمد اليك الله لا اله الا هو ونسأله
 الصلوة على سيدنا ومولانا نبينا محمد وآله الطاهرين ونعلمك ادام الله
 توفيقك لنصرة الحق واجزل مشورتك على نطقك عنا بالصداق

انه وانا ذرنا في تشریفنا
 اعزها الله بآية دكاهم لهم برعايتهم وجراسنا الى اخره وفي اخر هذا التوقيع
 هكذا في حق الوفاء باننا لا نرى صاحب الصلوة والسلام هذا كتابنا اليك
 .. والآخر انون والمخلص وذرنا الصلوة والناسر لنا الوفاء حرسنا الله .. والآخر لنا
 نحفظه لا تظهر على حجتنا الذي سطرناه بما له مناه احدا .. وانا الى من
 تسكن اليه اوص حواءهم بالعمل حلية انشاء الله وصدقه .. الطاهر
 وورث في توقيع اخر من الصلوة والسلام هكذا كتب .. بابتداء .. الخ
 سلام عليك ايها الناصر للحق الباع اليه بكلمة الصديق فانا نحمدك ايها الله الذي
 لا اله الا هو الهنا والله ابائنا الاولين ونسأله الصلوة على سيدنا ومولانا
 حاتم النسيب وعلى اهل بيته الطاهرين الى اخره وفي اخر هذا كتابنا اليك
 ايها الله الى الملهم للحق العلي باملائنا وخط ثقتنا فاقفه عن كل عيب واما
 واحصل من سخر يطلم عليها من يسكن الى امانات من اوليائه اشماهم الله بآية
 .. دعائنا انشاء الله تعالى واحسن الله والحمد لله على سيدنا محمد وآله الطاهرين
 فاطمة يا ابا الاصفاء لو كان الاجرة اذ من الاطلاق باطلا كما ينعم الحشم لهم على
 المعصوم عليهم السلام الاعلاء بالجهل والتقرير على الضم الى الله نعم بالذم من ورد
 انفسنا او من يات اعمالنا وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في ذلك الكتاب اللهم جعل
 خاله ما لو حمداي الكريم ومن جيا في الثواب الجسيم .. جوادكم وذريجتهم
 واحمد لله كما يستحقه والصلوة والسلام على نبي محمد

والله الطاهرين محمد وآله

الجعفر بن محمد

